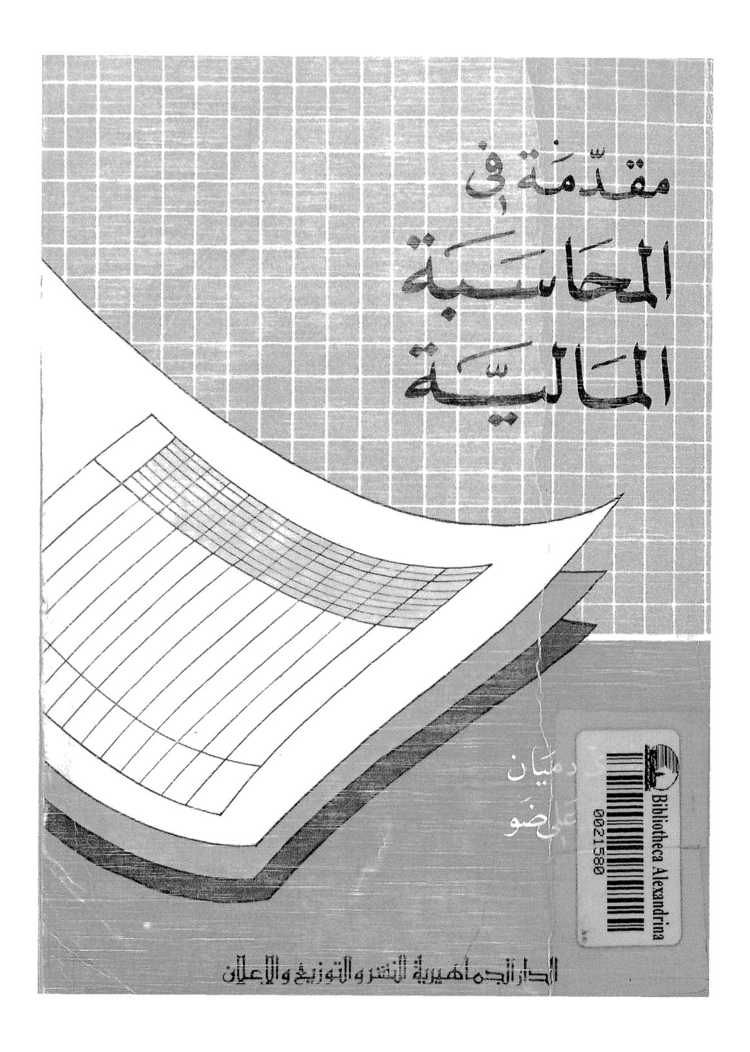

مقدّمة في
المحاسبة
الماليّة
دميان
ضو
الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

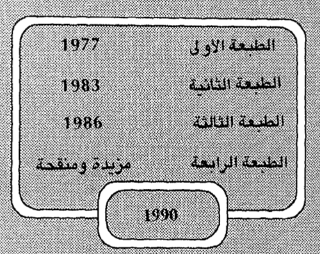
مقدمة في
المحاسبة
المالية

مقدّمة في
المحاسبة الماليّة

دكتور فوزي دميان
أستاذ المحاسبة
جامعة مينيسوتا

دكتور خليفه علي ضو
أستاذ المحاسبة المشارك
جامعة قاريونس
خبير مالي - الصندوق العربي للانماء
الاقتصادي والاجتماعي
الكويت

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصراتة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى



الطبعة الأولى 1977

الطبعة الثانية 1983

الطبعة الثالثة 1986

الطبعة الرابعة مزيدة ومنقحة

1990

الكمية 5000 نسخة

رقم الايداع 931-1990

دار الكتب الوطنية ـ بنغازى



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان

مصراتة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

ص.ب: 17459 . ـــ مبرق (تلكس) 30098 . «مطبوعات»

الإهداء

إلى زوجتينا
إيفون وجازيلة
لصبرهما وتشجيعهما المستمرين

مقـــدمة

لقد تطور علم المحاسبة تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة بشكل لم تستطع المكتبة العربية مجاراته. ولذلك رأينا إعداد هذا الكتاب وفق آخر تطورات هذا العلم وتقديمه للقارىء العربي.

ومن أهم مميزات هذا الكتاب ما يلي:

1 ــ تقديم المحاسبة كنظام للبيانات هدفه مساعدة متخذي القرارات على اتخاذ قرارات أفضل.

2 ــ تقديم المحاسبة المالية للطالب ككل، وليس لمحاسبة المشروعات الفردية فقط.

3 ــ إعطاء الطالب صورة كاملة عن ناتج النظام المحاسبي (القوائم المالية) أولاً، ثم بناء نظام القيد المزدوج على أساس معادلات رياضية بسيطة يسهل على الطالب تتبعها، وبالتالي فهم فلسفة هذا النظام على ضوئها.

4 ــ التركيز على الجانبين النظري والعملي في تعليم مبادىء علم المحاسبة، لكي تتعمق الأسس والمبادىء المحاسبية في ذهن الطالب.

5 ــ تشويق الطالب إلى علم المحاسبة وذلك بإعطائه فكرة عن موضوعات كثيرة ستدرس فيها بعد.

وقد تمَّ في الطبعة الثانية إضافة فصل جديد يتعلق بالالتزامات الطويلة الأجل، (الفصل الثالث عشر) وفصل آخر جديد يتعلق بالتقارير المالية (الفصل الثامن عشر)، بالإضافة إلى تمرينات جديدة في جميع فصول الكتاب.

وتمَّ إضافة فصل جديد يتعلق بالأخطاء المحاسبية وتصحيحها (الفصل التاسع عشر) إلى هذا الكتاب في طبعته الرابعة.

وقد اعتمدنا في إعداد هذا الكتاب على الكثير من المراجع الأجنبية، والتي

حاولنا الإشارة إليها قدر الإمكان. وفي الوقت الذي صُمم فيه هذا الكتاب ليُدرس في الجامعة، نأمل أن يكون ذا فائدة كبرى لمزاولي مهنة المحاسبة عملياً.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية كتاب **«أوراق عمل لحل تمرينات المحاسبة»**[1] للدكتور خليفة علي ضو، لما في استخدامه من فائدة للطالب في اختصار الوقت الكثير من حل تمرينات المحاسبة التي احتواها هذا الكتاب وغيره من كتب المحاسبة.

كما أننا نلفت انتباه مقرري هذا الكتاب كمرجع رئيسي إلى كتاب «مقدمة في المحاسبة المالية» دليل الأستاذ[2] للمؤلفين، الذي يعتبر خير معين لهم لما احتوى من إجابات لأسئلة وتمرينات كتابنا الذي نقدم.

ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأخوة أبو بكر الغول وأحمد موسى صالح وعبد المجيد الصديق وفوزي الأسود ومراجع غيث، المعيدين بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة قار يونس، على مساعدتهم القيمة لنا في الإشراف على طباعة وسحب المذكرة الأولىٰ للطبعة الأولىٰ لهذا الكتاب. كما نود أن نشكر الأخوة أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة قاريونس، الذين قاموا باستخدام هذا الكتاب كمرجع أساسي، والذين أبدو بعض الملاحظات القيمة التي استفدنا منها في الطبعتين الثانية والثالثة لهذا الكتاب.

ولما كنا نرجو، أخيراً، أن نكون قد قدمنا بمجهودنا المتواضع شيئاً مفيداً للمكتبة العربية يسرُّنا أن نتلقى التصويبات والتعليقات والانتقادات البناءة والهادفة إلى خدمة العلم، والله ولي التوفيق.

د. فوزي دميان	**د. خليفة علي ضو**
دولوث في ناصر 1990م	**بنغازي في ناصر 1990م**

---

(1) يطلب هذا الكتاب من الناشر.

(2) يطلب هذا الكتاب من المؤلفين.

الفصل الأول

دور المحاسبة في اتخاذ القرارات

اتخاذ القرارات :

يقوم كل فرد في المجتمع باتخاذ العديد من القرارات يومياً . فمثلاً عند قيامك من النوم في الصباح أمامك اختياران : أن تترك الفراش وتذهب الى عملك (تلقي بعض المحاضرات في الجامعة مثلا) أو أن تستمر في النوم . لكل طريق تختاره مزايا وعيوب . استمرارك في النوم فيه راحة ، لكنه سيفوت عليك فرصة الاستفادة من شرح الاستاذ ومناقشته أما ذهابك الى المحاضرات ، ففيه شيء من التعب بيد أنك ستستفيد حتما . مهمتك كمتخذ للقرار أن توازن بين مزايا وعيوب كل مسلك وتقرر أيهما تنفذ . على ضوء قرارك هذا ، ستنتج مشكلات اخرى تحتاج الى اتخاذ قرارات طوال اليوم : كيف تذهب الى الجامعة (سيارتك الخاصة ، الحافلة ، مشيا على الأقدام) ، أي المحاضرات تحضر (بعضها ، كلها ، تجلس للحديث مع زملائك في مقهى الكلية) . دورك في المحاضرة (تستمع فقط ، تستمع وتناقش ، الخ) . . . وهكذا .

كل قرار من هذه القرارات يتكون من الخطوت الآتية :

1) تحديد المشكلة

ما هو الموضوع أو المشكلة التي تحتاج الى اتخاذ قرار؟ فتحديد المشكلة خطوة بالغة الأهمية لاتخاذ قرار سليم . في مثالنا السابق ، المشكلة كانت الذهاب الى الجامعة أو عدمه . بالنسبة للمستثمرين ، احدى المشكلات هي كيفية استثمار

رؤ وس أموالهم . بالنسبة للدولة ، احدى المشكلات هي أي المشروعات افضل بالنسبة للمجتمع .

2) تحديد السبل أو الاختيارات الممكن اتباعها

هنا يجب النظر الى كافة الاحتمالات والسبل التي يمكن اتباعها لحل المشكلة . هناك خطر عدم التدقيق والتسرع في اتخاذ القرارات دون اعتبار كل الحلول او السبل الممكنة .

فبالنسبة للمستثمرين ، يمكنهم أن يستثمروا أموالهم في مشروعات فردية خاصة او في أسهم أو سندات الشركات الأخرى ، أو في ودائع مصرفية أو حسابات توفير ، الخ .

بالنسبة للدولة ، هناك مشروعات زراعية وصناعية مختلفة . . . الخ .

3) تجميع المعلومات اللازمة لتقييم كل الحلول

لاتخاذ قرار سليم ، يجب أن تجمع المعلومات الكافية والمناسبة لدراسة كل حل ومقارنة الحلول المختلفة . هذه المعلومات تختلف من مشكلة الى أخرى ومن وقت الى آخر ، ومن شخص الى آخر .

نظام المحاسبة في الشركة أو الدولة يجب أن يكون قادراً على تزويد متخذي القرارات بكمية من هذه المعلومات مناسبة ، للمساعدة على اتخاذ القرارات السليمة .

غير أن أنظمة المحاسبة التقليدية **Conventianal Accounting Systems** وبكل أسف ، لا تقوم بامداد متخذي القرارات بالكثير من المعلومات الضرورية لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم ، وعلى هؤلاء أن يعتمدوا على قدراتهم الشخصية والمصادر الأخرى لاتخاذ قراراتهم .

4) مقارنة الحلول المتوفرة واتخاذ القرار

بعد أن تجمع المعلومات عن الحلول المختلفة يجب أن تقارن هذه الحلول لتقدير أيها يحقق اهداف المنشأة بدرجة أكبر ومن ثم يجب اختياره .

والجدير بالذكر في هذا الصدد ، ان اهداف المنشأة ليست ثابتة ، فهي تختلف من منشأة الى اخرى ، ومن آن الى آخر في نفس المنشأة . فحتى بالنسبة للمنشآت الخاصة ، تحقيق أكبر قدر من الأرباح ليس بالضرورة هو الهدف الأكبر أو الوحيد للمنشأة. ارضاء المستهلكين والعمال العاملين ، أو بقاء المنشأة على المدى الطويل ، أو زيادة حجم المنشأة ومن ثم اشباع رغبة الادارة العليا في السيطرة وبسط النفوذ ، قد تكون من بين أهداف المنشأة التي يجب مراعاتها عند اتخاذ القرارات . وبصورة عامة ، أهداف المنشأة في أي وقت هي أهداف الفئة المسيطرة عليها في ذلك الوقت .

5) تنفيذ القرار

بعد أن تقرر أي الحلول افضل ، يجب اصدار الأوامر بالتنفيذ . فمثلاً اذا قرر المستثمر أن يشتري أسهما عامة في شركة ام الجوابي ، عليه أن يدفع الثمن لمن يريد البيع ، وأن يأخذ هذه الاسهم الى خزانته أو يضعها في مصرفه .

6) متابعة القرارات

بعد أن يتم تنفيذ القرار ، يجب تجميع المعلومات حول النتائج العملية للقرار . هل كان القرار مربحاً حقاً ؟ هل أدى الى تحقيق أهداف المنشأة كما كان متوقعاً ؟ في هذا المجال تقوم المحاسبة بدور رئيسي وفعال ، خصوصاً فيما يتعلق بالمسائل المالية والتي يمكن قياسها نقداً . والواقع أن نظام المحاسبة التقليدي قائم أساساً لتأدية هذه الخدمة (تقييم القرارات بعد أن تنفذ فعلاً) .

دور المحاسبة

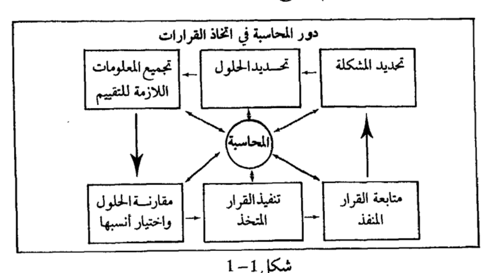
يمكن تعريف المحاسبة بأنها « عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية الى متخذي القرارات لمساعدتهم على اتخاذ قرارات افضل » .

«Accounting is the process of identifying, measuring, and communicating economic information to permit informed judgment

and decisions by users of the information»[1]

هذا التعريف الحديث للمحاسبة والذي أصدرته جمعية المحاسبة الاميركية قد خرج بالمحاسبة من نظام تقليدي قائم على أساس دراسة القـرارات الماضية وقياس نتائجها ، الى نظام قائم على محاولة مساعدة متخذي القرار وامدادهـم بمعلومات ترتكز حول الحاضر والمستقبل . لا شك ان اعطاء متخذي القرارات فكرة عن نتائج قراراتهم السابقة امر مهم ، غير انه لا يكفي لاتخاذ القرارات . وعلى المحاسبـة ان تقـوم بمساعـدة متخـذي القـرارات في جميع مراحـل اتخـاذ القرارات : تحديد المشكلة ، تحديد الحلول الممكنة ، تجميع المعلومات اللازمـة للتقييم ، مقارنةالحلول المختلفة واتخاذ القرار ، ثم تنفيذ القرار ومتابعته ، كما هو موضح في شكل 1-1 .

من الواضح ان متخذي القرارات سوف يستمرون في الاعتماد على بعض المصـادر الاخـرى للمعلومـات ، مثـل الصحافـة ، المؤشرات الاقتصـادية ، الخبرات الشخصية ، الخ . الا أن درجة اعتمادهم على مثل هذه المصادر سوف تقل حتما اذا ما طبقنا المفهوم الموسع للمحاسبة .



شكل 1 – 1

(1) Committee to Prepare a Statement of Basic Accounting Treory, **A Statement of Basic Accounting Theory** (Sarasota. Florida: American Accounting Association, 1966), P. 1.

ويتلخص عمل المحاسبة في الخطوات التالية :

1 ـ تحديد الاحداث والمعلومات التي تتعلق بالمنشأة والتـي قد تفيد مستخدمي القوائم المالية (متخذي القرارات) .

2 ـ تسجيل هذه المعلومات في الدفاتر والسجلات (أو في العقول الالكترونية) وفقا لنظام محاسبي معين (القيد المزدوج عادة) .

3 ـ تحليل المعلومات المسجلة وتبويبها واستخراج نتائج عمليات المنشأة واعـداد قوائم مالية وتقارير مختلفة .

4 ـ اعطاء هذه التقارير الى متخذي القرارات الذين يستخدمونها في اتخاذ قراراتهم والتي قد يترتب عليها احداث مالية تهم المنشأة ومن ثم يقوم النظام المحاسبي بتسجيلها .

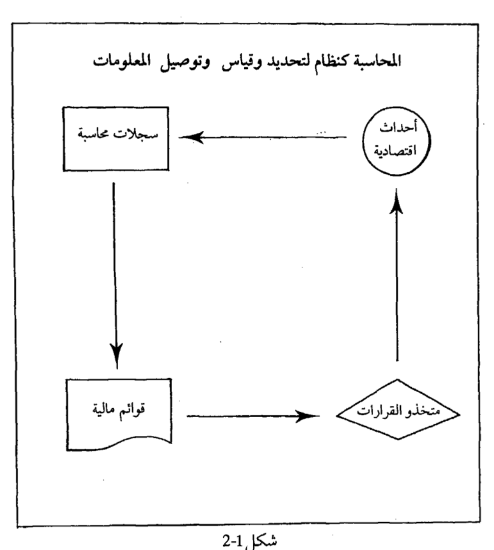
وفي ذلك يقول مونيتز « ان وظيفة المحاسبة :

1 ـ قياس الموارد التي يمتلكها مشروع معين .
2 ـ بيان مطلوبات ومصالح الغير في هذا المشروع .
3 ـ قياس التغيرات في تلك الموارد والمطلوبات ومصالح الغير .
4 ـ ربط تلك التغيرات بفترة زمنية محددة .
5 ـ التعبير عما سبق في صورة نقدية »(2) .

« The function of accounting is (1) to measure the resources held by specific entities; (2) to reflect the claims against and the interests in these entities; (3) to measure the changes in these resourses, claims, and interests; (4) to assign the changes to specifiable periods of time,; and (5) to express the foregoing in terms of money as common denominater » (2).

---

(2) M. Moonitz, **The Basic Postulates of Accounting**. Research Study No. 1 (New York: American Institute of Certified Public Accountant, 1961) P. 23



شكل 1-2

ويوضح شكل 1-2 تجسياً لهذه الخطوات .

مستخدمو المعلومات المحاسبية The Users of Accounting Information

مهمة المحاسبة هي تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الى متخذي القرارات . وقبل أن نناقش عمليات التحديد والقياس والتوصيل ـ وهي موضوع هذا الكتاب ـ سنناقش بايجاز طوائف مستخدمي المعلومات المحاسبية وقراراتهم .

1 ـ أصحاب المشروع Owners

يحتاج أصحاب المشروع الى معلومات تساعدهم على تقدير مدى نجاح المشروع . ففي الشركات المساهمة مثلاً ، يهتم المساهمون بتقييم كفاءة الادارة في استخدام وحماية أموالهم . وبناء على هذه المعلومات يستطيعون اتخاذ قرار الزيادة ، أو التخفيض ، او الاحتفاظ باستثماراتهم الحالية في الشركة .

2 ـ الدائنون Creditors

يحتاج كل من الدائنون الحاليون والمتوقعون الى معلومات محاسبية عن المنشأة لتساعدهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض والبيع على الحساب للمنشأة . فقد يحتاج الامر الى طلب ضمان Security قبل منح القرض .

3 ـ ادارة المنشأة Managers

تحتاج ادارة المنشأة الى معلومات محاسبية لتساعدها على اتخاذ العديد من القرارات . مثل تقييم نتائج عمليات المنشأة ، تحديد حاجة المنشأة من السيولة ، تحديد التوزيعات على المنتجين ، تقرير ما اذا كان من المناسب توسيع نشاط المنشأة ، . . . الخ .

4 ـ المستثمرون المتوقعون Investors

وهم المستثمرون الذين يفكرون في استثمار اموالهم في المنشأة ، عن طريق شراء حصة (اسهم عادة) في رأس المال . وهؤلاء يهمهم مدى نجاح الادارة في الفترات السابقة ، وحجم العائد المتوقع على استثماراتهم في هذه المنشأة .

5 ـ المستخدمون ونقابات المنتجين Employees

وهؤلاء يحتاجون الى المعلومات المحاسبية التي تساعدهم في مفاوضاتهم مع الادارة حول تحديد الاجور .

6 ـ العملاء Customers

ويهتم هؤلاء بمدى امكانية المنشأة في الاستمرار في العمل وتزويدهم بما يحتاجونه . فتدهور المركز المالي لمنشأة ما قد يجعل عملاءها يفكرون في البحث

عن مصدر آخر لمشترياتهم حتى يضمنون استمرار حصولهم على المواد التي يحتاجونها .

7 ـ أجهزة الدولة Government

تهتم أجهزة الدولة المختلفة بنشاط المنشآت وذلك لأغراض التخطيط الاقتصادي وفرض الضرائب ، وغيرها .

8 ـ الجمهور العام General Public

وهذه الطائفة تشمل باقي المجموعات التي يمكنها ان تستفيد من المعلومات المحاسبية مثل الخبراء والمستشارين الماليين والاقتصاديين ، والباحثين ، والمؤسسات العامة ، وغيرها .

ومما لا شك فيه أن اختلاف مستخدمي القوائم المالية وعددهم يمثل مشكلة محاسبية . فكل طائفة من هؤلاء المستخدمين قد تعتقد انها تحتاج الى نوع معين من المعلومات . وكذلك فان جميع هذه الطوائف ، عدا الادارة ، تعتبر خارجية بالنسبة للمشروع ومن ثم لا يمكنها الحصول على المعلومات التي تريدها مباشرة من سجلات ودفاتر المنشأة ، وعلى ذلك فلا بد أن يقوم المحاسب بتلخيص عمليات المنشأة وتقديم تقارير عنها لمن يحتاجونها . أما الادارة فهي داخل المشروع وتسيطر عليه ، ومن ثم يمكنها طلب ما تحتاجه من المعلومات . كذلك الأمر بالنسبة لأجهزة الدولة التي يمكنها طلب المعلومات التي تحتاجها في حدود القانون .

وبالنسبة لمستخدمي القوائم المالية الخارجيين تتبع المحاسبة طريقة اعداد قوائم مالية او تقارير عامة تفي بغرض الجميع . غير أن طبيعة هذه التقارير ونوع المعلومات التي يجب ان تدرج فيها لا تزال مجالا للنقاش في الأدب المحاسبي[3] .

ويهدف هذا الكتاب الى شرح المفاهيم والمبادىء المحاسبية ومعالجة وتحليل

---

(3) راجع في هذا الصدد مقالة الدكتور خليفة علي ضو ، « تحديد المعلومات المنشورة : مشكلة المحاسبة المعاصرة »، **دراسات في الاقتصاد والتجارة**، المجلد9 ، العدد2, 1973 م ، ص135-144 .

عمليات المنشأة التي تهم المستخدمين الخارجيين بالدرجة الأولى ، وكيفية اعداد القوائم المالية التي يحتاجونها ، وهذا النوع من المحاسبة يعرف بالمحاسبة المالية Financial Accounting .

عمليات المحاسبة

كما سبق وان ذكرنا ، تقوم المحاسبة بتحديد وقياس وتوصيل معلومات عن العمليات والأحداث الاقتصادية للمنشأة . ولكي تقوم المحاسبة بهذه العمليات لا بد وأن تكون هناك قواعد ومبادىء وأسس متفق عليها بين المحاسبين ، تنير لهم الطريق وتساعدهم على تأدية أعمالهم . ويشار الى هذه القواعد والمبادىء في الأدب المحاسبي باسم « المبادىء المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين Generally Accepted Accounting Principles .

وتجدر الاشارة هنا الى انه رغم شيوع استعمال هذه العبارة (خصوصا في تقارير المراجعين) الا انه هناك خلاف حول مفهومها ومحتوياتها حتى في الدول المتقدمة . وتزداد درجة الوفاق بين المحاسبين عند الكلام عن الخطوط الرئيسية أو المبادىء العامة التي يجب ان تنظم عمليات المحاسبة .

وسنتناول فيما يلي عمليات المحاسبة والافتراضات والمبادىء المحاسبية العامة التي يجب أن تحكم كلا منها[4] :

أ ـ تحديد المعلومات الاقتصادية

Identification of Economic Information

هناك عدد كبير من المعلومات التي يمكن جمعها واستخدامها في اتخاذ القرارات . والمحاسبة هي أهم مصدر من مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات . وهناك بعض المصادر الأخرى التي يستفيد منها متخذي القرارات ، مثل الصحافة ، المؤشرات الاقتصادية ، والخبرات الشخصية . والمعلومات التي يجب ادخالها ضمن النظام المحاسبي يجب أن تكون مفيدة (مناسبة) وقابلة للقياس الكمي .

---

(4) Levis D. Mc Cullers and Relmond P. Van Daniker. **Introduction to Finacial Accounting** (Los Angeles: Melville Publishing Co., 1975) PP. 9-11.

1 ـ مبدأ اختيار المناسب من المعلومات Relevance Principle

حيث أن حجم المعلومات التي يمكن جمعها كبير جدا ، يجب على المحاسب أن يختار تلك المعلومات التي تناسب حاجات المستخدمين المختلفة للمعلومات المحاسبية. وقد يكون لهؤلاء المستخدمين اهداف مختلفة ، لذلك على المحاسب ان يلم بنوع القرارات التي ستتخذ بناء على المعلومات المحاسبية التي سيزودهم بها.

وحيث أن عدد مستخدمي المعلومات المحاسبية كبير جدا ، وبعضهم قد لا يكون معروفاً وقت تحديد المعلومات ، لا يستطيع المحاسب ان يعد معلومات خاصة لكل منهم على حدة . لذلك على المحاسب ان يدرس الحاجات المختلفة للمستخدمين ويحدد أي المعلومات المشتركة التي تناسبهم وتفيدهم جميعا .

والمشكلة الرئيسية في تطبيق مبدأ الافادة هو أن المعلومات المفيدة والمناسبة قد تختلف من شخص إلى آخر . وهناك عدة اسئلة يمكن طرحها : مفيدة او مناسبة لمن ؟ ولاي غرض ؟ وعن أي فترة زمنية ؟ وبتحديد واختيار المعلومات المحاسبية يقوم المحاسب بدور هام وفعال في عملية اتخاذ القرارات نفسها . وفي تأديته لهذا الدور ، على المحاسب ان يسترشد بالمبادىء الاخلاقية العامة مثل الصدق والحق والعدالة والامانة وهي جميعا من الاسس التي تقوم عليها مهنة المحاسبة .

2 ـ مبدأ القابلية للقياس النقدي Quantifiability

بعض المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات قد لا يمكن قياسها نقدا ، وبصورة عامة ، هذه المعلومات لاتدخل النظام المحاسبي . والقاعدة العامة هي أن المحاسبة تشمل فقط المعلومات التي يمكن قياسها وتحديد قيمتها النقدية . الا أنه يمكن ادخال بعض المعلومات الاخرى كمكمل للمعلومات النقدية .

ب ـ قياس المعلومات الاقتصادية
Measurement of Economic Information

بعد تحديد المعلومات المناسبة والتي يمكن قياسها ، تأتي عملية القياس نفسها . وعملية القياس عبارة عن تحديد القيمة الاقتصادية (بالوحدات النقدية السائدة في البلد) للعنصر او للعناصر المراد ادخالها في النظام المحاسبي . فمثلا

اذا ما اشترت المنشأة عقارا بمبلغ 5000 د ، ودفعت 100 د رسوما لتسجيل هذا العقار ، فاننا نقول ان هذا العقار يجب أن يثبت في الدفاتر بمقدار 5100 د . أي أن قيمة هذا العقار بالنسبة للمنشأة عبارة عن 5100 د عند الشراء .

وعند اجراء عملية القياس يجب مراعاة مبدأين : الموضوعية والحياد .

1 ـ مبدأ الموضوعية Objectivity Principle

ويعني هذا المبدأ ان المعلومات يجب أن تقاس بطريقة تكفل الوصول الى نفس النتائج تقريباً اذا ما قام محاسب آخر ، على نفس المستوى من التدريب والخبرة ، باعادة عملية القياس . لاحظ اننا قد استخدمنا كلمة « تقريباً » في التعريف السابق ، لأن المحاسبة فن أكثر منها علم .

وعلى ذلك فان عملية تحديد المعلومات وقياس قيمتها الاقتصادية يخضع للحكم الشخصي للمحاسب الى حد ما . ويعرف هذا المبدأ ايضا باسم القابلية للاختيار أو التحقق Verifiability .

2 ـ مبدأ الحياد Neutrality Principle

وهذا يعني ان المعلومات المحاسبية يجب أن لا تكون معدة لخدمة نوع معين من المستخدمين دون غيرهم . أي أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون محايدة وخالية من أي تحيز شخصي .

جـ ـ توصيل المعلومات الاقتصادية
Communication of Economic Information

بعد تحديد وقياس المعلومات الاقتصادية ، يجب توصيلها الى متخذي القرارات . وعند القيام بعملية التوصيل يجب مراعاة المبادىء التالية :

1 ـ سهولة الفهم Understandability

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة ، يجب أن يسهل على متخذي القرارات فهمها . وهذا لا يعني تقديم المعلومات المحاسبية بشكل مبسط جدا تفقد فيه قيمتها ، بل يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يلموا ببعض المبادىء الاساسية والمصطلحات الاقتصادية والمحاسبية

2 ـ الوقتية Timeliness

كلما تم توصيل المعلومات بسرعة وفي الوقت المناسب لمتخذي القرارات ، كلما زاد استخدامهم لهذه المعلومات وتأثروا بها . ومن جهة اخرى ، فانه كلما تأخر توصيل المعلومات كلما زاد التأكد من صحتها . وعلى ذلك فلا بد من وجود حل وسط ، أي لا بد من التضحية ببعض الدقة في سبيل الحصول على المعلومات في وقت مناسب . وبناء عليه تقدم القوائم المالية دوريا وبانتظام في نهاية كل فترة زمنية تحددها المنشأة .

3 ـ التوحيد Uniformity

تكون المعلومات المحاسبية اكثر فائدة وأسهل فهما اذا ما تم قياسها وتوصيلها بشكل موحد نسبيا . غير أن توحيد الاسس والمبادىء المحاسبية من شركة الى اخرى لا يزال مجال جدل ونقاش في أدب المحاسبة(5) .

4 ـ الثبات Consistency

وهذا يعني استخدام نفس المبادىء والأسس والاجراءات المحاسبية التي سبق استخدامها في الماضي . وبذلك تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة عبر الزمن . غير أن هذا المبدأ لا يمنع التغيير اذا ما كان ضروريا ومفيدا ، على أن يعلم مستخدمو المعلومات بذلك .

لاحظ أن مبدأي التوحيد والثبات يهدفان الى تسهيل مقارنة المعلومات المحاسبية من فترة الى أخرى ومن منشأة الى اخرى .

المجالات المتخصصة للمحاسبة

مع تطور المشروعات واتساع حجمها ، ومع تقدم العلوم والحضارة ، ظهرت فروع متخصصة للمحاسبة ، يهتم كل منها بناحية معينة . الا أن جميعها يهدف الى تقديم البيانات لمتخذي القرارات . ومن أهم فروع المحاسبة ما يلي :

---

(5) أنظر في هذا الصدد : Khalifa Ali Dau, «Uniformity Vs. Flexibility: The Accounting Dilemma» **Dirasat in Economis and Business** Vol. X, No. 6, 1974, pp. 9-16 .

1 ـ المحاسبة المالية Financial Accounting

وهي تهتم بالنواحي المحاسبية العامة للمنشأة ، وتركز على تسجيل معاملات المنشأة مع الغير ، واعداد القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين . وهي تستند في عملها على المبادىء المحاسبية المتعارف عليها والتي تحدد من قبل منظمات المحاسبة او القانون والعرف .

2 ـ المراجعة Auditing

وهي تتبع فحص السجلات والمستندات المؤيدة للقوائم المالية المنشورة من قبل محاسبين خارجيين ومستقلين عن المنشأة . ويقوم المراجع الخارجي Auditor بعد فحصه لسجلات المنشأة باصدار رأيه حول صدق وصحة القوائم المالية المنشورة في التعبير عن الوضع المالي للمنشأة بشكل يتفق مع المبادىء المحاسبية المقبولة عموما ، في تقرير يرفق مع هذه القوائم . كما تقوم المنشآت الكبيرة باستخدام مراجعين داخليين من موظفي المشروع ، مهمتهم ضبط سير العمليات المحاسبية والادارية في المنشأة وفقا للسياسة المرسومة من قبل الادارة .

3 ـ محاسبة التكاليف Cost Accounting

وهي تهتم بتحديد ومراقبة تكاليف الانتاج والتوزيع . كما انها تهتم بتحليل بيانات التكاليف ومساعدة الادارة على مراقبة الحاضر والتخطيط للمستقبل ، واتخاذ القرارات المختلفة في هذا الشأن . أي انها تهتم بالماضي والحاضر والمستقبل .

4 ـ المحاسبة الادارية Management Accounting

ومهمتها استخدام المعلومات الماضية وتقدير المستقبل لمساعدة الادارة على التخطيط واتخاذ القرارات ، وتسيير اعمال المنشأة . وهي تهتم بمساعدة المستويات المختلفة للادارة في تحديد مشكلاتها والبحث عن أنسب الحلول لها . فالمحاسب الاداري قد يساعد المدير المالي للشركة في تخطيط احتياجات المنشأة المالية ومصادر الاموال ، كما انه قد يساعد مدير المبيعات في تحديد اسعار المنتجات الجديدة .

وقد بدأت مكاتب المحاسبين القانونيين (CPAS) Accountants

Certified Public في الولايات المتحدة تقدم هذا النوع من الخدمات الى المنشآت في شكل استشارات ادارية Management Advisery Services .

أما في ليبيا فان نشاط المحاسبين القانونيين في هذا المجال لا يزال محدودا .

من الملاحظ أن المحاسبة الادارية عبارة عن جزء من محاسبة التكاليف ، ذلك لان محاسبة التكاليف تحتوي على جزء من المحاسبة المالية (تحديد تكلفة الصنع والمخزون) بالاضافة الى المحاسبة الادارية .

5 ـ المحاسبة الضريبية Tax Accounting

وهي تهتم باعداد تقارير الضرائب Tax Returns وادخال الآثار الضريبية في عملية اتخاذ القرارات ، وذلك وفقا للتشريعات الضريبية المعمول بها في البلد . كما تقوم بعملية التخطيط الضرائبي للمشروع Tax Planning .

6 ـ النظم المحاسبية Accounting Systems

وتهتم بتصميم وتنفيذ الانظمة المحاسبية التي تكفل تسجيلا دقيقا للعمليات الاقتصادية التي تجريها المنشأة ،وإعداداً صادقا للقوائم المالية التي تبين نتيجة اعمال المنشأة . ويدخل ضمن هذا الفرع التعرف على الأجهزة الالكترونية الحديثة وكيفية استخدامها في النظام المحاسبي .
Electronic Data Processing (EDP)

7 ـ المحاسبة العامة Governemental Accounting

وتهتم بتسجيل عمليات الوحدات السياسية والعامة (الحكومية) في البلد ، ومساعدة ادارة هذه الهيئات على اتخاذ القرارات ومراقبة الايرادات والمصروفات الخاصة بها . ويلعب هذا النوع دوراً هاماً في الدول النامية حيث تسيطر الدولة على الجزء الأكبر من الاقتصاد القومي ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، وكذلك في الدول التي تعتمد على التخطيط المركزي Centeral Planning .

8 ـ المحاسبة الاجتماعية Social Accounting

وهي أحدث فرع للمحاسبة ، ومن ثم فهي لا تزال غامضة المعالم . وهي

تهـدف الى قياس التـكاليف والاستفـادات الاجتماعية Social Costs and Benefits .

فمثلا ، حاول هذا الفرع من المحاسبة قياس الآتي(6) :

(1) افضل استخدام للامـوال المخصصـة للمواصـلات ، لا على أسـاس تسهيل التنقل فقط ، بل وتهيئة سبل الراحة لافراد المجتمع وسكان المناطق التي تمر بها خطوط المواصلات .

(2) افضل استخدام لاموال الاعانات الاجتماعية Welfare Funds .

(3) استخدام الحدائق والمنتزهات العامة .

(4) تعكير الماء والهواء Water and Air Pollution .

هذا ، وعلى المحاسب أن يلم بجميع هذه الفروع . ليس هذا فحسب ، بل عليه ان يلم بكثير من العلوم الاخرى التـي تساعـده في تأدية مهمتـه مثـل الاقتصـاد والادارة والرياضـة والاحصـاء وعلـم النفس والقانـون والآلات الالكترونية .

المحاسبة ومسك الدفاتر

مسك الدفاتر Book Keeping هو عملية تسجيل معاملات المنشأة بشكل محدد . وماسك الدفاتر قد يكون مسؤولاً عن التسجيل في جميع دفاتر المنشأة ، أو في جزء منها فقط . ومعظم عمله يعتبر روتينيا متـكررا . وقـد كثـر استخـدام الآلات والعقول الالكترونية في هذا المجال لتحل محل الانسان

أما المحاسبة Acconting فهي تهتـم أساسـا بتصـميم النظـام المحاسبـي واعداد التقارير وشرح المعلومات المستخرجة من الدفاتر للادارة ومساعدتها على اتخاذ القـرارات والتخـطيط للمستقبـل . ويقـوم المحاسـب Accountant عادة بتوجيه عمل كتبة الحسابات Book Keepers والاشراف عليهم .

---

(6) C. Rollin Niswo ger and Philip E Fess, **Accounting Principles**, eleventh Edition, (Cincinati, Ohio: South-Western Publishing Co., 1973) P. 6.

مجال المحاسب

يستطيع المحاسب أن يزاول مهنته في احد الاوجه التالية :

1 ـ **مكتب محاسب قانوني** : يقوم المحاسب القانوني بمزاولة مهنة المراجعة والاستشارات الادارية واداء الخدمات التي سبق ذكرها ، عن طريق فتح (أو العمل مع) مكتب للمحاسبة العامة .

ويشترط القانون في ليبيا ضرورة الحصول على مؤهل جامعي وخبرة عملية في اعمال المحاسبة في من يتقدمون للإنضمام الى نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين كمحاسبين قانونيين يحق لهم فتح مكاتب عامة للمحاسبة والمراجعة في ليبيا [7] .

2 ـ **المنشآت والشركات العامة والخاصة** : ويعمل المحاسب في هذه المنشآت كمحاسب مالي او اداري ، او كمراجع داخلي ، أو كخبير في قسم تصميم الانظمة والعقول الالكترونية .

3 ـ **الخدمة العامة** : وتكون وظيفته هنا اما كمحاسب في احدى الدوائر أو المؤسسات العامة أو الامانات ، أو كمراجع في ديوان المحاسبة الذي يلعب دوراً هاماً في مساعدة الدولة على مراقبة ايراداتها ومصروفاتها ، وفي تقييم السياسات المالية والاقتصادية للدولة والمشروعات التي تقوم بها[8] .

تطور مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الامريكية

مما لا شك فيه أن مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الامريكية قد وصلت الى مستوى عال من التقدم ، لذلك رأينا اعطاء القارىء فكرة عنها .

يشرف على مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الامريكية الجمعيات والهيئات التالية :

---

(7) أنظر قانون رقم 116 لسنة 1973 م بشأن تنظيم نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين .

(8) أنظر على سبيل المثال التقارير السنوية التي يصدرها ديوان المحاسبة في ليبيا وخصوصا مجموعة التقارير الصادرة في عام 1973 م .

1 ـ معهد المحاسبين الامريكي

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)

يضم المحاسبين المؤهلين للعمل كمراجعين خارجيين . وهو أقوى الجمعيات المحاسبية تأثيرا على مهنة المحاسبة . وقد شكل في الفترة قبل عام1959 م لجنة الاجراءات المحاسبية التي قامت باصدار بعض النشرات التي تعالج بعض المشكلات المحاسبية . وفي عام1959 م استبدلت هذه اللجنة بمجلس المبادىء المحاسبية(Accounting Principles Board (APB الذي أصدر ما يزيد عن ثلاثين رأيا ومبدأOpinions تعالج شتى الموضوعات المحاسبية . وقد كانت هذه الآراء تشكل ما يعرف بالمبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، وكان على المحاسبين الالتزام بها . وفي سنة1973 م استبدل هذا المجلس بهيئة المحاسبة الماليةFinancial Accounting Foundation (FAF) وذلك بالتعاون مع باقي المنظمات المحاسبية في امريكا . وهي هيئة مستقلة استقلالا تاما عن معهد المحاسبين الامريكي .

وقد بدأت هذه الهيئة في اصدار توصياتها المحاسبية والتي تعتبر ملزمة للمحاسبين بالذات فيما يتعلق بالقوائم المالية المنشورة في الولايات المتحدة .

2 ـ مؤسسة الأوراق المالية والتبادل Security and Exchange Commision (SEC)

بعكس المعهد السابق ، تتمتع هذه المؤسسة بسلطة قانونية . ومهمتها تنظيم عملية بورصات الأوراق المالية وتحديد المعلومات التي يجب على الشركات التي تباع اوراقها في البورصات نشرها .

والقانون الامريكي اعطاها السلطة في اصدار مبادىء ومفاهيم محاسبية تتبعها الشركات المساهمة الخاضعة لها . ولكن هذه المؤسسة لم تستعمل هذا الحق حتى الآن بل تركته الى الهيئات المحاسبية الأخرى .

3 ـ جمعية المحاسبة الامريكية(American Accounting Association (AAA

وقد بدأت في عام1935 م حيث حلت محل جمعية اساتذة المحاسبة في الجامعات الامريكية التي تأسست عام1916 م .

وتعنى هذه الجمعية بالبحوث والدراسات وتحاول تطوير مهنـة المحاسبـة والرقي بها . وغلب عليها الصبغة الاكاديمية الا ان قراراتهـا غـير ملزمـة لمهنـة المحاسبة بأمريكا .

4 ـ الجمعية الـوطنية للمحاسبـين National Association of Accountants (NAA)

تتكون من محاسبي التـكاليف في الصناعـات المختلفـة . وتهتـم أساسـا بمواضيع التكاليف والمحاسبة الادارية . وقد بدأت منذ سنة 1973 م في اجـراء امتحانــات واصـــدار شهـــادات محاســب اداري مؤهـــل Certified Management Accountant (CMA) وذلك تمييزا لمحاسبي التكاليف ومحاكاة لشهادة « محاسب عمومي مؤهل Certified Public Accountant (CPA) » التي يصدرها المعهد الامريكي للمحاسبين المؤهلين .

تطور مهنة المحاسبة في ليبيا

ان مهنة المحاسبة في ليبيا لا تزال في دور النمو ، ولم تكتمل ملامحها بعد . وقد كانت وزارة الخزانة تتولى الاشراف عليها واصدار رخص مزاولة المهنـة في ليبيا . الا أنه صدر قانون 116 سنة 1973 ينظم المهنة في شكل نقابة للمحاسبين .

وفيما يتعلق بالمبادىء والاصول المحاسبية يكاد يكون الامر متروكا لرغبـة الادارة والمحاسبين ، اللهم الا بعض النصوص في القانون التجـاري وقوانـين الشركات والضمان الاجتماعي والعمل والضرائب . لذلك فانه من الصعب جدا مقارنة القوائم المالية للشركات والمنشآت في ليبيا مع غيرها من الشركات والمنشآت والتي تعد قوائمها المالية كما تشاء . ليس هذا فقط بل ان الوعي المحاسبي قليل أيضا . وان الواجـب يحتـم على نقابـة المحاسبـين ان ترسي دعائـم هذه المهنـة وتنظيمها بشكل دقيق وسريع .

أسئلة وتمرينات

أسئلة

1-1. (أ) هناك نوعان من المعلومات التي يمكن تقديمها الى متخذ القرارات ما هما ؟

(ب) أيهما أكثر تسهيلا لعملية اتخاذ القرارات ؟ ولماذا ؟

2-1. ما هي خطوات اتخاذ القرارات ؟ طبقها على مثال من عندك .

3-1. حدد مستخدمي القوائم المالية .

4-1. عرف المحاسبة ، وبين دورها في اتخاذ القرارات .

5-1. ما هي المعايير والمبادىء التي يجب مراعاتها عند :

(1) تحديد المعلومات المحاسبية .

(2) قياس المعلومات المحاسبية .

(3) توصيل المعلومات المحاسبية .

تمرينات

6-1. نسق بين مستخدمي المعلومات المحاسبية المذكورين فيما بعد ، وبين المعلومات والقرارات المذكورة بوضع الحرف المناسب (من أ الى ن) في الفرع المناسب .

(أ) أصحاب المشروع - (ب) الدائنون - (جـ) الادارة - (د) المساهمون المتوقعون - (هـ) المستخدمون - (و) العملاء - (ن) الدولة .

(1) مراجعة اقرارات الضرائب وتقدير الضرائب التي يجب دفعها .

(2) تقييم كفاءة الادارة في ادارة اموال المنشأة في الماضي .

(3) توقعات الاجور ومفاوضاتها .

(4) تقييم كفاءة الادارة في حماية واستخدام الاموال .

(5) تحديد مدى امكانية استمرار المشروع .

(6) الحاجة الى المعلومات الضرورية لاداء مهامها القانونية .

(7) تقرير مدى نجاح المشروع .

(8) القرارات المتعلقة بتضييق او توسيع حجم المشروع .

(9 تقدير احتمال دفع المنشأة لديونها عند استحقاقهـا .

(10) تقدير حاجة المنشأة النقدية (السيولة) .

7-1 لنفرض انك عينت مديرا لاحد المصانع الكبيرة . ما هي المعلومات التي تتوقع ان يزودك بها قسم المحاسبة فيما يتعلق بالمواضيع الآتية :

(1) المبيعات
(2) تكاليف الصنع
(3) المركز النقدي (السيولة)
(4) المخازن
(5) المبالغ التي للمنشأة لدى العملاء (المدينين)
(6) المبالغ التي للغير لدى المنشأة (الدائنين) .

الفصل الثاني

القوائم المالية عرض مختصر

القوائم المالية هي النتاج النهائي للمحاسبة المالية ، وهي وسيلة توصيل المعلومات التي حددت وسجلت وفقا للمعايير التي ذكرت في الفصل الأول . وسنقدم في هذا الفصل عرضا مبسطا للقوائم المالية الرئيسية ، على أن نؤجل الكلام عن قائمة التغير في المركز المالي والملحقات الى ما بعد . وعلى القارىء ان يهتم بالمصطلحات المحاسبية التي ستقدم في هذا الفصل والفصول التي تليه .

الميزانية (أو قائمة المركز المالي) Balance Sheet

الميزانية قائمة تبين المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين . ويمكن تشبيهها بصورة للمنشأة في لحظة معينة . وللميزانية جانبان متساويان ، احدهما يظهر اصول المنشأة والآخر يظهر خصومها . ومن هنا نشأت المعادلة المحاسبية الاساسية :

أصول = خصوم

ويشمل جانب الاصول Assets النقدية والبضائع والآلات والعقارات التي تمتلكها المنشأة ، وحقوق المنشأة على الغير (المدينين او حسابات تحت التحصيل) . والأصل Economic Resources عبارة عن عنصر ذي قيمة اقتصادية متوقعة تمتلكه المنشأة .

أما الخصوم Equities فهي الحقوق المختلفة تجاه الاصول ، متمثلة في حقوق اصحاب المشروع والتزامات المشروع Economic Obligations وهي تظهر مصادر الأصول . فمثلا يقوم أصحاب المنشأة باستثمار أموالهم كرأسمال

للمنشأة ، كما أن الدائنين يقرضون اموالهم للمنشأة على أن تردها لهم في وقت قريب . ونظرا لاختلاف طبيعة حقوق أصحاب المنشأة عن حقوق الدائنين ، فان جانب الخصوم يقسم الى جزءين : حقوق أصحاب المنشأة (أو رأس المال) + حقوق الدائنين (أو الالتزامات) . وعلى ذلك فان المعادلة السابقة يمكن كتابتها كما يلي :

الاصول = الالتزامات + رأس المال .

. Capital + Liabilities = Assets

هذا وسنعود الى هذه المعادلة في الفصل الثالث . ويمثل شكل(2-1) نموذجا لقائمة المركز المالي لاحدى المنشآت في صورة مقارنة . وعند اعداد ميزانية احدى المنشآت يجب ان ننظر الى هذه المنشأة على انها وحدة اعتبارية مستقلة ، لها حقوق وعليها التزامات ، وذلك تمييزا لها عن باقي المنشآت وعن أصحابها ايضا . وهذا هو فرض الشخصية المعنوية للمنشأة Business Entity Assumption المعمول به في المحاسبة ، وهذا معناه ان المشروع له ذمة مالية مستقلة عن أصحابه ، أي أن له شخصية قائمة بذاتها كالشخص الطبيعي .

لاحظ ايضا ان وحدة القياس في القوائم المالية هي عملة البلد ـ الدينار الليبي . وعلى ذلك فان جميع الاصول والخصوم يعبر عنها بوحدات نقدية (دينارات) .

شكل 1-2

اســـم الشركة : منشأة الأمل

اســـم القائمة : قائمة المركز المالي

التاريخ : في 31-12-1984 م

مع أرقام 1983 للمقارنة

(بـــآلاف الدينارات)

		1984 م		1983 م
أصول				
أصول متداولة :				
نقدية		70		50
أوراق مالية قابلة للتسويق بسهولة ، بسعر التكلفة (سعر السوق : 35 في عام 1984 ، 80 في عام 1983)		30		75
تحت التحصيل :				
حسابات تحت التحصيل	200		215	
يطرح مخـصـص الديون المشكوك فيها	10	190	15	200
أوراق تحت التحصيل		10		5
بضاعة بالمخازن		230		220
مجموع الاصول المتداولة		530		550
استثمارات :				
ارض مملوكة للاستعمال في المستقبل		-		25
استثمارات في اوراق مالية طويلة الاجل (بسعر التكلفة)		50		50
مجموع الاستثمارات		50		75

البيان	1984 م		1983 م	
أصول				
اصول ثابتة :				
ارض		75		50
مباني	410		350	
يطرح : مجمع الاستهلاك	60	350	50	300
آلات ومعدات	400		300	
يطرح : مجمع الاستهلاك	75	325	50	250
مجموع الاصول الثابتة		750		600
اصول غيرملموسة :				
حقوق الصنع (علامات مسجلة)		20		25
مجموع الاصول		1350		1250
الخصوم				
التزامات قصيرة الأجل				
حسابات تحت الدفع		160		150
أوراق تحت الدفع		40		20
ضرائب تحت الدفع		30		20
عمولات مستحقة		20		10
مجموع التزامات قصيرة الاجل		250		200
التزامات طويلة الأجل :				
سندات تحت الدفع		450		450
مجموع الالتزامات		700		650
حقوق أصحاب المنشأة :				
أسهم عامة (قيمة اسمية 10 د ،				
مصرح به 50 000 سهما ، أصدر				

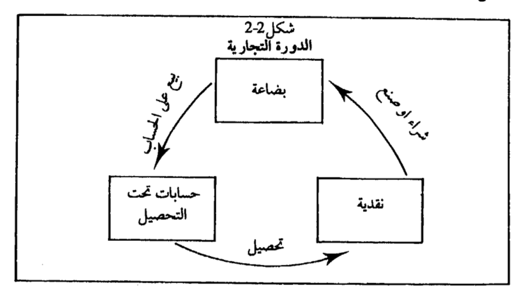
منهـا 000 40 سهم)	400	400
ارباح محجوزة	250	200
مجمـوع حقـوق اصحـاب المشروع	650	600
مجموع الخصوم	**1350**	**1250**

رأس المال العامـل Working Capital

كلمة « رأسمال » في المحاسبة تعني المبلغ الذي خصصه أصحاب المشروع للاستثمار في هذا المشروع . أما « رأس المال العامل » فهو الفرق بين الاصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل (أو المتداولة) . فما هي الاصول المتداولة ؟ وما هي الالتزامات المتداولة ؟

الاصـول المتداولـة Current Assets

هي الاصول التي ستتحول الى نقدية خلال الدورة التجارية او سنة ، أيهما اطول . والدورة التجارية هي الوقت اللازم لدوران النقود دورة كاملة (من نقدية الى بضاعة الى حسابات تحت التحصيل الى نقدية مرة اخـرى) ، كما في شكل 2-2



شكل 2-2
الدورة التجارية

وترتب الاصول المتداولة في الميزانية حسب سيولتهـا (قربهـا من مرحلـة النقدية) ، الاكثر سيولة اولا ، ثم الأقل ، وهكذا .

وكما هو مبين في شكل2-1 ، تشمل الأصول المتداولة ما يلي :

النقدية Cash

تشمل النقود الموجودة فعلا في خزانة المنشأة وتلك المودعـة في حسابـات جارية لدى المصارف .

الأوراق المالية القابلة للتسويق Marketable Securities

تمثل استثمارات المنشـأة للنقـدية الزائـدة عن حاجتهـا في الأوراق المالية لمنشآت اخرى ، او للحكومة . وهذه الاستثمارات تدر على المنشأة بعض الأرباح والفوائد ، كما انه يمكن التخلص منها بسهولة عند الحاجة الى النقدية . وتظهر هذه الاستثمارات في الميزانية بسعر التكلفة (ما دفعته المنشأة فعلا عند شرائها لهذه الأوراق) او السوق (سعر الأوراق المالية يوم اعداد الميزانية) ، أيهما اقل .

الحسابات تحت التحصيل Accounts Receivable

المبيعات على الحساب للعملاء والتي لم تسدد بعـد . وحيث ان معظـم المنشآت التي تبيع على الحساب تعاني من مشكلة عدم قيام بعض العملاء بدفع كل او بعض مما عليهم ، فانه من الواجب تقدير ذلك المبلغ الذي يحتمـل عدم تحصيله من بين الحسابات تحت التحصيل ، وطرحه من الرقم الاجمالي للحسابات تحت التحصيل (المدينين) كما هو موضح في شكل(2-1) . وسوف نرى فيما بعد كيف يمكن تقدير هذا المبلغ . ويعتبر هذا الاجراء تطبيقاً لمبدأ الحيطـة والحـذر في المحاسبة Conservation .

الأوراق تحت التحصيل Notes Receivable

الديون التي للمنشأة على الغير والمثبتة بأوراق قانونية ، مثل الكمبيالات والسندات الاذنية . وتعرف هذه الأوراق ايضا باسم « اوراق القبض » . وهي تمثل تعهداً من العملاء بدفع مبالغ معينة في تاريخ محدد للمنشأة .

البضاعة بالمخزن Inventories

العناصر والمواد الموجودة بالمخزن بقصد بيعها ، والتي تتعامل فيها المنشأة عادة ، في تاريخ عمل الميزانية . ويتكون المخزون بالنسبة لمنشأة صناعية من مواد اولية وبضاعة نصف مصنوعة (تحت التشغيل) وبضاعة جاهزة . أما مخزون المنشآت التجارية فهو يتكون من بضاعة جاهزة فقط .

الالتزامات المتداولة (أو الالتزامات قصيرة الاجل) Current Liabilities

الالتزامات (او الديون) التي يجب على المنشأة دفعها من الاصول المتداولة وفي خلال سنة من تاريخ الميزانية . أي أنه حتى ولو كانت هذه الديون غير مستحقة الدفع في تاريخ الميزانية ، الا انها ستستحق خلال السنة المقبلة .

وغالباً ما تستخدم الاصول المتداولة لسداد الالتزامات المتداولة ، لذلك فان الترابط بينهما وثيق .

ويجب ترتيب الالتزامات المتداولة حسب قرب تاريخ استحقاقها ، على أن يبدأ بالاقرب . وتشمل الالتزامات المتداولة ، كما هو موضح في شكل2-1 ، ما يلي :

حسابات تحت الدفع Accounts Payable

الديون التي على المنشأة للموردين الذين اشترت منهم بضائعها على الحساب .

أوراق تحت الدفع Notes Payable

الأوراق القانونية التي تتعهد فيها المنشأة رسميا بدفع مبالغ معينة في تواريخ محددة .

ضرائب تحت الدفع Tax Payable

الضرائب التي يجب على المنشأة دفعها للدولة ، مثل ضريبة الارباح التجارية والصناعية .

عمولات تحت الدفع Commissions Payable

المبالغ التي يتوجب على المنشأة دفعها نظير بعض الخدمات التي سبق وأن تلقتها ، مثل عمولة البيع (وهي نسبة معينة من المبيعات تدفع لموظفي البيع نظير قيامهم بمساعدة المنشأة في بيع بضاعتها) .

تقييم المركز المالي لمنشأة الأمل في المدى القصير

بمقارنة الاصول المتداولةبالالتزاماتالمتداولة ، يمكن تحديد قدرة المنشأة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل . ويمكن اجراء المقارنة كما يلي :

1 ـ **رأس المال العامل** : وهو الفرق بين الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة .

	1984 م	1983 م
اصول متداولة	530 000 د	550 000 د .
يطرح : التزامات متداولة	250 000	200 000
رأس المال العامل	280 000 د	350 000 د

لاحظ أن رأس المال العامل قد نقص بمقدار70000 د في سنة1984 م عما كان عليه في سنة1983 م . وهذا يدل على أن مقدرة المنشأة على مواجهة ديونها قصيرة الاجل قد قلت .

2 ـ النسبة المتداولة Current Ratio

$$\text{النسبة المتداولة} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

$$\text{النسبة المتداولة لسنة 1983 م} = \frac{550000}{200000} = 2.75$$

$$\text{النسبة المتداولة لسنة 1984 م} = \frac{530000}{250000} = 2.12$$

لاحظ أن النسبة المتداولة قد انخفضت في سنة1984 م عما كانت عليه في سنة1983 م بمقدار 0.63 ، غير أنها لا تزال معقولة (القاعدة العامة هي ان أية نسبة متداولة اكثر من 2 : 1 تعتبر معقولة) .

والمهم في هذه الحالة هو الاتجاه الهبوطي لهذه النسبة ، وهو أمر غير مرغوب فيه .

الاستثمارات Investments

ويشمل هذا البند الاصول التي لا يتوقع تحويلها الى نقدية خلال السنة المقبلة والتي لا تستخدم في اعمال الانتاج الرئيسية للمنشأة . وتقتني هذه الاصول لعدة اغراض منها :

1 ـ الاحتفاظ بها لحين الحاجة اليها في المستقبل ، وهذا ما حدث بالنسبة للارض في منشأة الأمل اذ كانت تمتلك هذه المنشأة ارضا للاستثمار في سنة 1983 م بمبلغ 25000 د ، ثم قررت بناء مصنع عليها في سنة 1984 م ، وبذلك تحولت هذه الأرض الى أصل ثابت (أنظر تعريف الاصل الثابت فيما بعد) .

2 ـ تحقيق ارباح وفوائد للشركة ، عن طريق استثمار الأموال في الأوراق المالية للشركات الأخرى .

3 ـ تحقيق السيطرة على بعض الشركات الاخرى ، وذلك باقتناء جزء من أوراقها المالية التي تكفل لها حق الاشتراك في ادارتها ورسم سياستها . وتظهر هذه الاصول في الميزانية بسعر التكلفة ـ أي ما تكبدته المنشأة فعلا في سبيل الحصول عليها ـ بغض النظر عن قيمتها الحالية .

الأصول الثابتة Fixed Assets

الاصول التي تستخدم في عمليات المنشأة الانتاجية ، مثل المباني ، والأراضي والآلات والمعدات وغيرها ، ولا تنوي المنشأة بيعها ، وهي تشمل :

الأراضي Land

الأراضي المستغلة في البناء والمخازن وغيرها . اما الأراضي غير المستغلة في الانتاج ، فهي تصنف كاستثمارات ، كما رأينا سابقا .

المباني Buildings

المباني المستغلة في عمليات المنشأة ، مثل مباني مكاتب المنشأة والمصنع

والمخازن ، وغيرها . ويظهر هذا الاصل (شأنه في ذلك شأن باقي الأصول غير المتداولة) بسعر التكلفة ، مطروحا منه نصيب السنوات السابقة من تكلفته (مجمع الاستهلاك Accumulated Depreciation) والذي سيناقش بالتفصيل في فصل لاحق .

آلات ومعدات Machinery and Equipment

الآلات والأجهزة التي تستخدم في الانتاج والمكاتب . وظهر في الميزانية بسعر التكلفة ناقصا مجموع الاستهلاك عن المدد الماضية . ويمكن ادخال الاثاث تحت هذا البند ، او يفرد له بند خاص .

أصول غير ملموسة Intangible Assets

الاصول المعنوية التي ليس لها وجود جسمي (لا نستطيع رؤيتها) Physical Existence ، مثل حقوق الصنع ، وحقوق الطبع ، وحقوق الاختراع وشهرة المحل . ويجب أن تظهر في الميزانية بسعر التكلفة ناقصا نصيب المدد السابقة (الاستهلاك Amortization) .

الخصوم Equities

ناقشنا في الجزء السابق جانب الاصول في الميزانية ، وبينا أن الاصول عبارة عن عناصر لها قيمة اقتصادية متوقعة ستعود بالفائدة على المنشأة في المستقبل..

أما جانب الخصوم فهو يظهر مصادر هذه الاصول ، أي من أين جاءت الأموال التي انفقت في الحصول على هذه الاصول . ويقسم جانب الخصوم الى قسمين رئيسيين : الالتزامات وحقوق اصحاب المنشأة ، وذلك لتمييز الاموال التي حصلت عليها المنشأة من الدائنين عن تلك التي ساهم بها اصحاب المشروع .

الالتزامات Liabilities

الأموال التي حصلت عليها المنشأة من الغير ويتوجب عليها دفعها اليهم في المستقبل . وذلك الجزء من الالتزامات التي يتوجب على المنشأة دفعه خلال سنة

من تاريخ الميزانية يعرف بالالتزامات قصيرة الأجل ، كما سبق ذكره . أما الالتزامات التي تستحق بعد أكثر من سنة فتعرف بالالتزامات طويلة الأجل . Long-term Liabilities

ومن الامثلة على الالتزامات طويلة الاجل سندات تحت الدفع Bonds Payable والقروض طويلة الاجل برهن . والسندات عبارة عن اوراق مالية تمثل صكا بالدين تتعهد فيه المنشأة بدفع مبلغ معين في تاريخ معين مقابل كل صك ، مع فائدة سنوية محددة . وعادة ما تكون هذه السندات لمدة طويلة ، من 15 الى 20 سنة .

حقوق أصحاب المنشأة Owner's Equity

وتمثل الأموال التي ساهم بها ملاك المنشأة فيها . ويختلف تقسيم هذا الجزء من الميزانية حسب نوع المنشأة : منشأة فردية (مالك واحد) ، شركة أفراد (شركاء) ، وشركة مساهمة (عدد كبير من المساهمين) . ففي المنشأة الفردية ، يكون هناك بند واحد ويسمى « رأس المال » . وفي شركات الاشخاص يقسم هذا الجزء الى بنود بعدد الشركاء ، تبين مساهمة الشركاء في الشركة ، كل على حدة (بند لكل شريك) .

أما في الشركات المساهمة فان هذا الجزء يقسم إلى :

1 ـ رأس المال المدفوع Paid Capital ، ويكون عادة في شكل أسهم عادية او ممتازة ، وتظهر بالقيمة التي حصلتها الشركة فعلا من وراء بيعها لهذه الاسهم .

2 ـ الأرباح المحجوزة Retained earnings ، هي الأرباح التي حققتها الشركة في المدد السابقة ولم تقم بتوزيعها على المساهمين في شكل توزيعات Dividends .

ويهتم كل من الدائنين وأصحاب المشروع بمدى اعتماد المنشأة على أموال كل منهما ، وتقاس قدرة المنشأة على سداد ديونها بنسبة الالتزامات الى حقوق أصحاب المشروع :

$$\text{نسبة الديون} = \frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{حقوق أصحاب المشروع}}$$

وبالنسبة لمنشأة الأمل	1984	1983
مجموع الالتزامات	700	650
حقوق اصحاب المشروع	650	600
	1:1,08 =	1:1.08=

اي ان كل دينار من حقوق المساهمين يقابله 1.08 دينارا حقوقا للدائنين . وهذا يعتبره بعض المحاسبين أمرا خطيرا ، اذ يجب ان يكون الامر بالعكس . اي ان مساهمة اصحاب المشروع يجب بصورة عامة ان تكون اكثر من حقوق الدائنين ، وذلك لضمان قدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند استحقاقها .

المفاهيم والمبادىء الاساسية التي تقوم عليها الميزانية

Basic Concepts Underlying Balance Sheet

هناك بعض المفاهيم المحاسبية التي تبنى عليها الميزانية . الا انه هناك خلاف بين المحاسبين حول طبيعة وعدد هذه المفاهيم .

ويقصد بالمفاهيم المحاسبية في هذا الكتاب الاسس التي تبنى عليها وتستمد منها المبادىء والتطبيقات المحاسبية . وتشمل المفاهيم المتعلقة بالميزانية ما يلي[1] .

1 ـ مفهوم القياس النقدي Monetary Unit Concept

تقوم المحاسبة بتسجيل الوقائع التي يمكن قياسها والتعبير عنها بالنقود ، وذلك لتسهيل عمليات جمع البيانات وتحليلها . كما تفترض المحاسبة التقليدية ثبات وحدة النقد ، أي عدم تغير قيمتها الشرائية .

---

(1) Robert N. Anthony and James S. Reece Management Accounting Principles, 3rd. Edition (Homewood, Ill.: Richard D. Irwin, Inc., 1975), pp. 19-41

2 ـ مفهوم الشخصية الاعتبارية Entity Concept

تمسك الدفاتر وتجري القيود بالنسبة للمنشأة كشخصية اعتبارية مستقلة عن الاشخاص الذين يملكونها ، او يديرونها ، أو يقرضونها الأموال .

3 ـ مفهوم استمرار المشروع Going Concern Concept

تفترض المحاسبة التقليدية ان المنشأة ستستمر في مزاولة نشاطها الى ما لا نهاية ويترتب على ذلك انها لا تحاول ان تظهر الاصول في الميزانية بسعر السوق الذي يمكن ان تباع به هذه الاصول لو تقرر ايقاف المنشأة عن النشاط في تاريخ الميزانية ، ولكنها تكتفي باظهار الاصول بسعر التكلفة .

4 ـ مبدأ التكلفة Cost Principle

يقضى ان تثبت الاصول في الدفاتر وتظهر في الميزانية بسعر التكلفة (وهي التضحية التي تكبدتها المنشأة في سبيل الحصول على هذه الأصول) ، لا سعر السوق . وقد لاقى هذا المفهوم انتقادات كثيرة من قبل بعض المحاسبين وغير المحاسبين .

5 ـ مفهوم الموازنة Dual Aspect Concept

مفاده ان الأوجه التي توجد بها الأموال (الاصول) يجب ان تساوي حقوق الغير وحقوق اصحاب المشروع في المنشأة .

الاصول	=	الالتزامات	+	حقوق اصحاب المشروع

وعلى هذه المعادلة يقوم نظام القيد المزدوج الذي سيشرح في الفصل الثالث .

6 ـ قاعدة الحيطة والحذر Conservatism Rule

وتعني هذه القاعدة انه عندما يكون هناك خيار معقول امام المحاسب في

كيفية تسجيل عملية معينة ، عليه أن يختار اقل قيمة ممكنة للاصول او لحقوق اصحاب المشروع . أي على المحاسب ان يحتاط لكل خسارة متوقعة ، وأن لا يأخذ في اعتباره أي ربح لم يتحقق بعد .

قائمة الدخل Income Statement

تعكس الميزانية المركز المالي (الاصول والخصوم) للمنشأة في تاريخ معين (في 31 ديسمبر من كل عام ، عادة) . أما قائمة الدخل فهي تظهر نتيجة عمليات المنشأة خلال مدة معينة (عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل عام ، عادة) .

وتهدف قائمة الدخل الى امداد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن مدى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح ، والارباح المحققة خلال الفترة المنصرمة (سنة عادة) . وعلى مستخدم القوائم المالية أن يلاحظ ان رقم صافي الدخل الظاهر في قائمة الدخل قد تحدد باستخدام المفاهيم المحاسبية الخاصة بتحديد دخل المنشأة .

المفاهيم والمبادىء المحاسبية المتعلقة بقائمة الدخل

من أهم المفاهيم والمبادىء المحاسبية المتعارف عليها والتي تتعلق بقائمة الدخل ما يلي :

1 ـ مبدأ تحقيق الايراد Revenue Recognition

مبدأ تحقيق الايرادات يقضي بأن الايرادات لا تقيد في الدفاتر الا اذا كان هناك دليل ملموس . وقد جرى العرف المحاسبي على اعتبار نقطة البيع التي تتم على أثر عملية تجارية الدليل القاطع الملموس لاعتبار الايراد من المبيعات قد تحقق لتقييده في الدفاتر المحاسبية .

وعليه فعند البيع الأجل ، يعتبر الايراد قد تحقق بمجرد تسليم البضاعة الى العميل حتى وان لم يقم العميل بدفع قيمتها بعد .

2 ـ مفهوم مقابلة الايرادات بالمصروفات Matching Concept

بعد أن يتحدد الايراد الذي يخص الفترة المحاسبية المراد اعداد قوائمها

المالية ، يجب أن تحدد المصروفات التي تكبدتها المنشأة في سبيل تحقيق هذا الايراد . ثم تطرح هذه المصروفات من الايراد فينتج صافي الدخل (أو الربح) .

والمصروفات هي تكلفة الاصول والاموال التي استخدمت في سبيل الحصول على الايرادات ، مثل تكلفة البضاعة المباعة او الخدمة المقدمة للعملاء ، ايجار المحل ، النور ، مرتبات الموظفين ، الضرائب ، . . . الخ .

واذا كانت الايرادات اكبر من المصروفات يسمى الفرق « صافي الدخل » او « صافي الربح » . أما اذا كانت المصروفات اكبر من الايرادات فان الفرق يسمى « صافي الخسارة » .

هذا وسنتناول الايرادات والمصروفات بالتفصيل في الفصول التالية :

3 ـ مبدأ الثبات Consistency Principle

كما سنرى فيما بعد ، يستطيع المحاسب ان يختار من بين المبادىء والقواعد المحاسبية المقبولة عموما ما يتفق مع طبيعة عمليات المنشأة . غير انه يتوجب عليه أن يستمر في تطبيق المبادىء التي اختارها من سنة الى اخرى دون أي تغيير ما لم يكن هناك سبب معقول يستدعي هذا التغيير ، مع توضيح ذلك في القوائم المالية .

4 ـ مفهوم الاهمية Materiality Concept

يختص بالبيانات المتعلقة بالقوائم المالية ، ويعني الاهتمام بالموضوعات ذات الاهمية القصوى والمبالغ التي لها اثر مباشر على نتائج ومركز المشروع . فمثلا مبلغ 1000 د خسارة نتجت من حريق لاحد المباني يعتبر مبلغا كبيرا بالنسبة لمنشأة صغيرة ، وفي نفس الوقت يعتبر مبلغا تافها لمنشأة كبيرة ذات رأس مال كبير . وعلى ضوء ذلك يجب على المشروع الصغير ايضاح ذلك في القوائم المالية لمستخدميها ، في حين ان الامر لا يستدعي بيانه بوضوح بالنسبة للمشروع الكبير .

كما انه اذا اشترى مدير شركة مساهمة بضاعة من هذه الشركة لاستعماله

الخاص مهما كانت قيمتها ، يتطلب هذا المفهوم المحاسبي ايضاح هذه العملية وشرحها في القوائم المالية . اما بالنسبة للعملاء فلا يتطلب هذا المفهوم بيان قيمة المبيعات لكل عميل على حدة مهما كانت المبالغ .

ويمثل شكل 2-2 نموذجا لقائمة الدخل لمنشأة الأمل عن السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 1983 م و1984 م .

شكل 2-2

منشأة الامل

قائمة الدخل

للسنتين المنتهيتين في **31 ديسمبر 1983 و 1984**

(بآلاف الدينارات)

	1984		1983	
صافي المبيعات		4500		4100
تكلفة البضاعة المباعة		3200		3100
مجمل الدخل		1300		1000
مصاريف التشغيل :				
مصروفات البيع	300		200	
مصروفات ادارية	300		300	
مصروفات عمومية	400	1000	300	800
دخل التشغيل		300		200
دخول ومصروفات اخرى :				
فوائد وتوزيعات مستلمة		20		10
الدخل قبل الضرائب		320		210
ضريبة الدخل (50%)		160		105
صافي الدخل		160		105
متوسط عدد الاسهم العادية خلال السنة		40000		40000
أرباح السهم العادي		4 د		2.63 د

صافي المبيعات Net Sales

اجمالي المبيعات خلال المدة مطروحاً منها البضائع التي ردها العملاء بعد شرائهم لها ، وأي خصم منح لهم . لاحظ ان المبيعات في سنة 1984 م قد ارتفعت بمقدار 400000 د عما كانت عليه سنة 1983 م (4500000 د ـ 4100000 د) ، أي بمقدار 10% تقريباً . وقد تكون الزيادة في المبيعات نتيجة الى :

1 ـ ارتفاع حجم الوحدات المباعة .

2 ـ ارتفاع سعر البيع ، او الأثنين معا .

تكلفة البضاعة المباعة Cost of goods sold

بالنسبة للمنشآت التجارية (التي تشتري البضائع جاهزة وتبيعها كما هي) تتكون تكلفة البضاعة المباعة من سعر شراء البضاعة المباعة وتكاليف نقلها . أما في المنشآت الصناعية فان هذا البند يشمل تكاليف صنع البضاعة المباعة . لاحظ أنه في منشآت الخدمات ، مثل عيادات الاطباء ومكاتب المحامين والمحاسبين ، لا توجد بضاعة مباعة ومن ثم فان هذا البند لا وجود له .

وبطرح تكلفة البضاعة المباعة من المبيعات نحصل على مجمل الدخل Gross Profit .

وبقسمة مجمل الدخل على المبيعات ، نحصل على هامش الربح Profit margin .

فبالنسبة لمنشأة الأمل ، نجد أن :

	1984	1983
هامش الربح	1300000 د / 4500000 د	1000000 د / 4100000 د
	=29%	24%

اي ان هامش الربح قد ارتفع بمقدار 5% عما كان عليه في سنة 1983 م ، وهو أمر مستحب .

مصاريف التشغيل Operating Expenses

المصروفات اللازمة لبيع البضاعة وتسيير اعمال المنشأة ، وتشمل :

1 ـ مصروفات البيع والتوزيع Selling Expenses وتشمل جميع مصروفات بيع البضاعة مثل مرتبات وعمولات رجال البيع ، توصيل البضاعة للعملاء ، الاعلان ، وغيرها .

2 ـ مصروفات ادارية Administrative Expenses وتشمل مرتبات رجال الادارة والكتبة والقرطاسية وغيرها .

3 ـ مصروفات عمومية General Expenses وتشمل باقي المصروفات غير الادارية والبيعية ، مثل التأمين ، والكهرباء والضرائب ، وغيرها .

دخل التشغيل Operating Income

ينتج من تطبيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات الخاصة بالتشغيل ، اي بالعمليات الاساسية للمنشأة . وفي هذه الحالة هو الفرق بين الايرادات الناتجة من المبيعات من ناحية وتكلفة البضاعة المباعة ومصروفات البيع والتوزيع والمصروفات العامة والادارية من ناحية اخرى .

مصروفات وايرادات مالية Financial Expenses and Revenues

تشمل الفوائد التي تتحملها المنشأة نظير اقتراضها اموالا من المصارف وغيرها (كمصروفات) ، والفوائد والارباح التي تعود على المنشأة من استثمارها للاموال الزائدة عن حاجتها (كايراد) . وان كانت المصروفات والايرادات المالية امرا عاديا ومتكررا بالنسبة لكثير من المنشآت ، الا أنها ليست من صميم النشاط الاساسي الذي قامت المنشأة من اجله ، لذلك يجب فصل هذه العناصر عن ايرادات ومصروفات العمليات الاساسية وعن الدخل الاساسي للمشروع .

ضريبة الدخل Income Tax

يفرض القانون الليبي ، كما هو الحال في كثير من الدول ، ضريبة على دخول المنشآت التجارية والصناعية العاملة في ليبيا . ويتم احتساب هذه الضريبة

وفق معدلات تصاعدية معينة . وهناك مادة متخصصة في هذا الموضوع تدرس لطلبة قسم المحاسبة . اما في هذا الكتاب فاننا سنفترض ان سعر الضريبة هو 50% من الدخل وذلك للتسهيل ؛ كما أننا سنهمل هذه الضريبة تماما في معظم الأحيان .

صافي الدخل Net Income

صافي اونتيجة عمليات المنشأة . وكما ذكر سابقا هو :

صافي الدخل = الايرادات ـ المصروفات .

وبشكل أدق ،

صافي الدخل = (الايرادات الاساسية + الايرادات الفرعية)

− (تكلفة البضاعة + مصاريف البيع والتوزيع

+ المصاريف العامة والادارية + المصاريف المالية

+ الخسائر الاخرى + ضريبة الدخل) .

ويجب أن يلاحظ أن هناك فرقا كبيرا بين الدخل Income والنقدية الواردة Cash Receipts . ففي حين يقيس الافراد دخلهم الشخصي بمقدار النقدية التى يستلمونها عادة ،نجد أن دخل المنشأة يقاس بمقدار الزيادة في حقوق أصحاب المنشأة نتيجة لعملياتها. وكلما زاد الدخل، كلما تحسن الوضع المالي والاقتصادي لاصحاب المنشأة . أما مجرد زيادة النقدية فلا يعني بالضرورة زيادة حقوق أصحاب المنشأة . فمثلا اذا باعت المنشأة بضاعة تكلفتها 500 د ، بمبلغ 700 د ، فانها تكون قد حققت ارباحا قدرها 200 د حتى ولو لم تزد نقديتها بعد (تم البيع على الحساب) . اما اذا ما اقترضت المنشأة مبلغ 1000 د من أحد المصارف ، فان نقديتها ستزداد فعلا ، ولكن التزاماتها تجاه المصرف ستزداد بنفس المبلغ ، في حين تبقى حقوق أصحاب المنشأة على ما هي عليه ، ومن ثم فهي لم تحقق أي دخل .

تقييم صافي الدخل Evaluation of Net Income

يستخدم رقم صافي الدخل في تقييم كفاءة الادارة ونجاح المشروع ، وذلك

باحتساب معدل العائد على مجموع الاصول ، ومعدل العائد على حقوق أصحاب المشروع كما يلي :

	1984	1983
معدل العائد على مجموع الاصول	$\frac{160000}{1350000}$	$\frac{105000}{1250000}$
	=12%	=8%
معدل العائد على حقوق اصحاب المشروع	$\frac{160000}{650000}$	$\frac{105000}{600000}$
	=25%	=18%

وعلى المستثمرين ان يقارنوا هذه المعدلات بالمعدلات التي يمكنهم تحقيقها في استثمارات اخرى . ولكن يجب عليهم ان يفهموا مشكلات قياس الدخل وتقييم الاصول في المنشآت المختلفة .

أرباح السهم العادي(Earnings per Share of Common Stock (E.P.S.

اتجهت الشركات المساهمة في الدول المتقدمة مؤخرا الى نشر نصيب السهم العادي من الارباح ضمن قوائم دخلها . وتحسب ارباح السهم العادي كما يلي(2) :

		1984	1983
ارباح السهم العادي	= صافي الارباح / متوسط عدد الاسهم العادية خلال السنة	$\frac{160000}{40000}$	$\frac{105000}{40000}$
		=4 د	2.63 د

هذا وكثيراً ما يركز مستخدمو القوائم المالية على هذه النسبة ، الى درجة

(2) كثيرا ما لا يكون الموضوع بهذه البساطة ، وسنتناول هذا الموضوع بتفصيل اكثر في الفصل المخصص لتحليل القوائم المالية .

يتناسون معها بقية المعلومات الموجودة في القوائم المالية . وهو اجراء غير سليم بطبيعة الحال .

لاحظ أنه رغم تحقيق السهم العادي أرباحا مقدارها4 د سنة1984 م الا ان هذا لا يعني ان صاحبه سيستلم فعلا من منشأة الأمـل 4 د في نهاية السنة . اذ أن مقدار التوزيعاتDividends وتوقيتها أمران متروكان لادارة الشركة . والارباح التي يتقرر عدم توزيعها تضاف الى رصيد الأرباح غير الموزعة (أو المحجوزة) وتظهر في الميزانية كجزء من حقوق أصحاب المشروع .

قائمة الارباح المحجوزة Statement of Retained Earnings

تظهر هذه القائمة التغيرات التي طرأت على الأرباح المحجوزة في المنشأة ، وهي :

1 ـ زيادة الأرباح المحجوزة ، وتأتي عن طريق صافي الأرباح المحققة هذا العام .

2 ـ نقص الارباح المحجوزة ، وتأتي نتيجة للتوزيعات على المساهمين .

ويمثل شكل2-3نموذجا لقائمةالارباح المحجوزة لمنشأة الأمل سنة1984م .

لاحظ ان مبلغ250000 د هو مجموع الأرباح المحجوزة في منشأة الأمل منذ انشائها حتى31-12-1984 . وهو المبلغ الذي ظهر في ميزانية1984 م .

شكل2-3

منشأة الأمل

قائمة الارباح المحجوزة

عن السنة المنتهية في31-12-1984 م

رصيد في1-1- 1983	200 000 د
يضاف : أرباح العام	160 000
مجموع	360 000
يطرح : توزيعات	110 000
رصيد31-12-1984 م	250 000 د

اسئلة وتمرينات

اسئلة :

1-2 . عرف الميزانية ، وقائمة الدخل ، وبين غرضيهما .

2-2 . عرف واعط امثلة لكل من :

(أ) الأصل
(ب) الخصوم
(جـ) رأس المال العامل
(د) الأصول المتداولة
(هـ) الخصوم المتداولة
(و) الاصول الثابتة
(ز) الاصول غير الملموسة
(ن) حقوق اصحاب المشروع
(س) الالتزامات .

3-2 . ما هي فائدة احتساب النسبة المتداولة لمنشأة ما ؟ هل هناك من يهتم بهذه النسبة غير الادارة ؟

4-2 . ما هي فائدة احتساب نسبة الديون لمنشأة ما ؟ هل هناك من يهتم بهذه النسبة غير الادارة ؟

5-2 . ناقش مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات وبين علاقته بقائمة الدخل .

6-2 . عرف كل من :

(أ) صافي المبيعات
(ب) تكلفة البضاعة المباعة
(جـ) الدخل الاساسي (دخل التشغيل)
(د) صافي الربح

7-2 . ما هو معدل العائد على مجموع الاصول ؟ وما هي فائدته ؟

8-2 . ما هو العائد على حقوق الملاك (أصحاب المنشأة) وما هي فائدته ؟

9-2 . ما هي الأرباح المحجوزة ؟ وما هي الاسباب التي تؤدي الى تغيرها ؟

تمرينات :

10-2 . فيما يلي قائمة بتصنيفات رئيسية وفرعية لعناصر الميزانية . عليك ان ترتب هذه العناصر حسب ظهورها في الميزانية ، وذلك بترقيمها من 1 الى 11 ، في الفراغ المناسب جانبا :

ــــ خصوم متداولة	ــــ اصول متداولة
ــــ خصوم	ــــ ارباح محجوزة
ــــ حقوق أصحاب المشروع	ــــ اصول غير ملموسة
ــــ اصول ثابتة	ــــ اصول اخرى
ــــ التزامات طويلة الاجل	ــــ اصول
ــــ استثمارات	

11-2 . أظهرت منشأة حلق الوادي الارصدة التالية في 31-12-1984 م والمطلوب اعداد ميزانية منسقة لهذه المنشأة في ذلك التاريخ :

مباني	98 000 د
مخزون	25 000
نقدية	15 000
حسابات تحت الدفع	20 000
أسهم عادية	60 000
أرض	50 000
أوراق مالية قابلة للتسويق بسرعة	10 000
حسابات تحت التحصيل	27 000
حقوق صنع	10 000
اوراق تحت الدفع (تستحق في عام 1987)	35 000
أرباح محجوزة	30 000
قرض برهن على العقارات (يستحق عام 1992)	45 000
آلات	55 000
ضرائب تحت الدفع (تستحق خلال عام 1985)	10 000
مخصص الديون المشكوك فيها	2 000
مجمع استهلاك المباني	48 000
مجمع استهلاك الآلات	40 000

12-2 . باستخدام ميزانية منشأة حلق الواد التي اعددتها في(2-11) ، أحسب كل من :

(أ) رأس المال العامل (ب) النسبة المتداولة (جـ) نسبة الديون

13-2 . بعد فحص سجلات منشأة العروبة للتجارة ، تبينت لك المعلومات التالية عن عملياتها خلال العام المنصرفم 1984 م :

مبيعات	205 000 د
مصاريف تامين	5 000
مصاريف اعلان	8 000
فوائد وتوزيعات مكتسبة	10 000
مرتبات رجال البيع	15 000
مصاريف ايجار	5 000
ضرائب دخل	20 000
تكلفة البضاعة المباعة	90 000
مردودات مبيعات	5 000
مرتبات الادارة	30 000
مصاريف قرطاسية	2 000

المطلوب :

(1) اعداد قائمة الدخل للشركة المذكورة .
(2) احتساب نسبة هامش الربح الاجمالي .

14-2 . بدأت منشأة الود عملياتها في 1-1- 1984 م ، وقد جمعت المعلومات التالية خلال السنة :

مصاريف بيع	6 000 د
مخزون	17 500
مباني	35 000
سندات دفع	20 000
نقدية	9 400

اوراق دفع تستحق في 1-5-1985 م	6 000
تكلفة البضاعة المباعة	56 000
مصاريف ادارية	9 60
مخصص الديون المشكوك فيها	1 300
مبيعات	89 400
حقوق طبع	10 000
مجمع استهلاك المباني	3 500
حسابات تحت الدفع	8 300
حسابات تحت التحصيل	12 500
اسهم عادية (10 000 سهم)	50 000
ضرائب دخل	5 900
أراضي	20 000
مصاريف عامة	2 500
أرباح محجوزة	؟

المطلوب :

(1) اعداد قائمة الدخل للشركة المذكورة عن السنة المنتهية في 31-12-1984 م .

(2) اعداد الميزانية في 31-12-1984 م لنفس الشركة (لاحظ انه يجب احتساب الارباح المحجوزة لاعداد الميزانية) .

15-2 . أ ـ باستخدام القوائم المالية لمنشأة الود والتي اعددتها في(2-14) ، احسب كل من :

(1) رأس المال العامل
(2) النسبة المتداولة
(3) نسبة الديون
(4) معدل العائد على الاصول
(5) معدل العائد هلى حقوق أصحاب المشروع .

ب ـ بناء على النسب السابقة ، هل تفضل استثمار جزء من اموالك في تلك المنشأة ؟

16-2 .جمعت البيانات الآتية من سجلات المنشأة الوطنية للتجارة عن سنة 1984م :

مبيعات	60 000
مرتبات الادارة	1 000
نقدية	10 000
استثمارات في اوراق مالية طويلة الأجل	10 000
فوائد اوراق مالية	500
ايجار المخازن	750
ايجار مكاتب الادارة	750
تكلفة البضاعة المباعة	40 000
حسابات تحت التحصيل	3 000
حسابات تحت الدفع	2 500
قرض برهن المباني (يسدد بعد خمس سنوات)	12 000
اوراق مالية قابلة للتسويق	2 000
أوراق تحت الدفع	3 000
بضاعة	3 000
أثاث	2 000
مجمع استهلاك اثاث	500
مجمع استهلاك مباني	5 000
أوراق تحت التحصيل	2 000
مردودات المبيعات	3 000
عمولة البيع	500
مباني	30 000
مصروفات اعلان	500
ضرائب	%50 من صافي الدخل
اسهم عادية (2500 سهم)	25 000
ارباح محجوزة	؟

المطلوب :

(1) اعداد قائمة الدخل المنشأة الوطنية للتجارة عن السنة المنتهية في 31-12-1984م .

(2) اعداد قائمة المركز المالي في 31-12-1984 م .

(3) احتساب الآتي :

(أ) رأس المال العامل

(ب) النسبة المتداولة

17-2 . أعطيت لك المعلومات الآتية عن منشأة الآمال والمطلوب تصوير قائمة الدخل عن المدة المنتهية في 31-12-1984 « بفرض ان نسبة الضريبة 50% »

المبيعات	100 000 د.ل
تكلفة المبيعات	50 000
مردودات مبيعات	10 000
مصروفات ادارية	5 000
فوائد مستلمة	10 000
مصروفات بيع	6000
عمولات بيع	1 000

واذا علمت ان رصيد الارباح المحجوزة في بداية السنة كان 10000 دينار وانه قد جرى توزيع 15000 من الأرباح على المساهمين فالمطلوب تصوير قائمة الأرباح المحجوزة للمنشأة ، كذلك استخراج هامش الربح .

18-2 . فيما يلي بيانات مأخوذة من دفاتر منشأة الاسمنت الليبية في 31-12-1984 م :

مصروفات بيع	35 000
نقدية	40 000
حسابات تحت الدفع	5 000
مصروف ايجار	12 000
مجمل الربح	60 000
قرض طويل الاجل	4 000
رأس المال	؟
فوائد مكتسبة	200
رصيد الارباح المحجوزة في 1-1-1984	5 000
اوراق تحت التحصيل	2 000

مصروفات عمومية	1 000
اراضي	10 000
اثاث	6 000
مردودات مبيعات	2 000
مخزون	22 000
توزيعات	8 000
مباني	8 000
مبيعات	162 000
اوراق دفع	5 000
مصروف اعلان .	1 200

تحسب الضرائب على اساس 50% من الدخل .

المطلوب :

(1) اعداد قائمة الدخل عن المدة المنتهية في 31-12-1984 .

(2) اعداد قائمة المركز المالي في 31-12-1984 .

ملاحظة : لاحظ انه يجب ايجاد تكلفة المبيعات وكذلك الارباح المحجوزة ورأس المال .

19-2 . اليك قائمة المركز المالي لشركة صناعة الاحذية في 31-12-1984 م والتي تحتوي على اخطاء في بعض بنودها :

شركة صناعة الاحذية
قائمة المركز المالي
في 31-12-1984

أصول

أصول متداولة

نقدية	5 000
مخزون بضاعة	10 000
مبيعات	20 000
حقوق الصنع	5 000

مجموع الاصول المتداولة		40 000
اصول ثابتة		
آلات	6 000	
قروض طويلة الأجل	10 000	
سيارات	4 000	
أوراق تحت التحصيل	15 000	
(تستحق في 1-4-1985)		
مجموع الأصول الثابتة		35 000
مجموع الاصول		75 000
خصوم		
التزامات قصيرة الأجل		
حسابات تحت الدفع	10 000	
مشتريات	15 000	
مصروفات ادارية	5 000	
ارباح محجوزة	10 000	
مجموع الالتزامات قصيرة الأجل		40 000
التزامات طويلة الأجل		
أوراق مالية قابلة للتسويق	10 000	
اوراق تحت الدفع	5 000	
مجموع التزامات طويلة الأجل		15 000
حقوق أصحاب المشروع		
رأس المال (2000 سهم)		20 000
مجموع الخصوم		75 000

المطلوب

اعادة تصوير الميزانية بشكل محاسبي سليم

20-2 . قدمت لك المنشأة الليبية لصناعة الاثاث القائمة التالية على انها قائمة المركز المالي في 31-12-1984 :

المنشأة الليبية لصناعة الاثاث
قائمة المركز المالي
في 31-12-1984 م

أصول

اصول متداولة

البيان		
أوراق تحت الدفع (تستحق في 7-6-85)		600
آلات	5 000	
مجمع استهلاك	500	4 500
علامات تجارية		500
بضاعة		4 500
مجموع الاصول المتداولة		10 100
أصول ثابتة		
نقدية		2 500
ضرائب تحت الدفع		1 400
اراضي (ستستعمل في المستقبل)		5 000
مباني	5 000	
مجمع استهلاك	1 000	4 000
مجموع الاصول الثابتة		12 900
مجموع الاصول		23 000

خصوم

التزامات قصيرة الأجل

البيان	
اوراق مالية قابلة للتسويق	1 000
قرض برهن المباني (يسدد بعد خمس سنوات)	3 000
أوراق تحت التحصيل (تحصل في 2-8-85)	500
	4 500

التزامات طويلة الأجل

البيان	
حسابات تحت الدفع	1 000
حسابات تحت التحصيل	500
مجموع التزامات طويلة الأجل	1 500

حقوق أصحاب المشروع	
1500 سهم بقيمة اسمية	
10 دينار للسهم	15 000
أرباح محجوزة	2 000
مجموع حقوق أصحاب المشروع	17 000
مجموع الخصوم	23 000

المطلوب

ابداء رأيك في القائمة السابقة بصفتك خبيرا محاسبيا .

21-2 . بدأت منشأة الازدهار اعمالها في 1-8-1983 م ، وذلك لاستيراد وبيع المنسوجات . وقد استخرجت الأرصدة التالية من دفاترها في 31-12-1984 م (تقرر اعداد القوائم المالية الأولى عن فترة السبعة عشر شهرا الأولى من عمر المنشأة) :

ضرائب دخل	10 000 د
تكلفة بضاعة مباعة	250 000
مبيعات	380 000
مصاريف بيع	10 000
مصاريف ادارية	40 000
خصم مبيعات	5 000
مصروف فوائد	1 000
ايراد فوائد	2 000
نقدية	1 000
حسابات تحت التحصيل	3 000
استثمارات قصيرة الأجل	20 000
مخزون	25 000
آلات ومعدات (اشتريت في 1-10-83)	20 000
مباني (اشتريت في 1-1-84)	50 000
مخصص ديون مشكوك فيها	3 000
مجمع استهلاك آلات ومعدات	4 500
مجمع استهلاك مباني	2 500
اراضي	10 000

رأس المال	؟
حسابات تحت الدفع	50 000
قرض طويل الأجل برهن على المباني	40 000

المطلوب :

1 ـ اعداد قائمة الدخل

2 ـ اعداد قائمة المركز المالي

22-2 . أ ـ باستخدام القوائم المالية لمنشأة الأزدهار التي اعددتها في التمرين (21-2) ، احسب كل ما يلي :

1 ـ رأس المال العامل .

2 ـ النسبة المتداولة .

3 ـ نسبة الديون .

4 ـ معدل العائد على الأصول .

5 ـ معدل العائد على حقوق أصحاب المشروع .

ب ـ لقد كنت مديراً لأحد المصارف وتقدمت اليك هذه المنشأة بطلب للحصول على قرض مبلغ 30 000 د . ل . ، فهل توافق على منحها ذلك القرض ؟ ولماذا ؟ .

23-2 . استخرجت الأرصدة التالية من دفاتر منشأة التقدم من 31-12- 1984 م :

نقدية	7 000 د
حسابات تحت التحصيل	17 000
تامين مدفوع مقدماً	3 000
مباني	50 000
أراضي	10 000
آلات ومعدات	20 000
بضاعة بالمخازن	15 000
حسابات تحت الدفع	12 000
مرتبات تحت الدفع	3 000
ضرائب تحت الدفع	1 000
أوراق دفع طويلة الأجل	17 000

قرض يستحق في 31-12-1987 م	30 000
أرباح مجمعة	8 000
أسهم رأس المال	؟؟

المطلوب :

1 اعداد قائمة المركز المالي في 31-12-1984 م .

2 ـ احتساب النسبة المتداولة .

3 ـ احتساب رأس المال العامل .

24-2 . إليك البنود التالية المستخرجة من قائمة المركز المالي لمنشأة الازدهار في 31-12-1984 م .

جسابات تحت الدفع	20 000 د
حسابات تحت التحصيل	8 000
مباني	40 000
نقدية	2 100
آلات	17 500
أراضي	10 000
اوراق دفع تستحق في 5-5-1985 م	6 000
أوراق تحت التحصيل تستحق في 6-6-85 م	10 000

المطلوب :

1 ـ ما هو مجموع الأصول المتداولة ؟

2 ـ ما هو مجموع الالتزامات المتداولة ؟

3 ـ تقدمت منشأة الازدهار في 1985 بطلب للحصول على قرض من مصرف الأمة بمبلغ 10 000 د ، لمدة ثلاثة أشهر . فلو كنت مسئولا عن مثل هذه القروض بمصرف الأمة ، هل توافق على منح هذا القرض ؟ ما هي العناصر التي تأخذها في الاعتبار عند اتخاذك لهذا القرار ؟

الفصل الثالث

النظام المحاسبي

تقوم المحاسبة بتحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات الاقتصادية عبر ما يعرف بالدورة المحاسبية Accounting Cycle . ويمكن تقسيم الدورة المحاسبية الى الخطوات التالية :

1 ـ تحليل معاملات المنشأة .
2 ـ اثبات معاملات المنشأة في اليومية .
3 ـ ترحيل قيود اليومية الى الحسابات المختصة في دفتر الاستاذ العام .
4 ـ اعداد ميزان المراجعة من حسابات الاستاذ العام .
5 ـ اثبات التسويات اللازمة لبعض الحسابات وترحيلها الى الاستاذ العام .
6 ـ اعداد ميزان المراجعة بعد التسويات .
7 ـ اعداد القوائم المالية من ميزان المراجعة .
8 ـ قفل الحسابات المؤقتة .

وستناقش الخطوات الأربع الاولى في هذا الفصل ، على أن تناقش الخطوات الأربع الأخيرة في الفصل الرابع .

أولا : تحليل معاملات المنشأة .

معادلات المحاسبة Accounting Equations

يقوم النظام المحاسبي السليم على أساس القيد المزدوج Double-entry system وأول من كتب عن نظام القيد المزدوج رجل ايطالي يدعى لوكا باشيولو Luca Paciolo وذلك في سنة 1494 م . غير أن البعض يعتقد ان هذا النظام قد

وجد قبل أن يكتب باشيولو عنه بوقت كبير[1]. وسنشرح هذا النظام باستخدام المعادلات المحاسبية السابق ذكرها .

لقد ذكرنا في الفصل الثاني ان معادلة الميزانية في تاريخ معين عبارة عن :

أصول = التزامات + حقوق أصحاب المنشأة

أو

$$ص = ز + ق \qquad (1)$$

كما رأينا من قائمة الأرباح المحجوزة ومن الميزانية الخاصة بشركة مساهمة أن :

حقوق المساهمين في نهاية المدة = حقوق المساهمين في أول المدة + الأرباح ـ التوزيعات

أو

$$ق_2 = ق_1 + ح - ت \qquad (2)$$

أي أن الأرباح التي حققتها المنشأة خلال المدة تمثل زيادة في حقوق المساهمين (أصحاب المنشأة) ، كما ان التوزيعات تمثل نقصا في هذه الحقوق .

ومن قائمة الدخل ، نجد أن :

الأرباح = الايراد ـ المصروفات .

أو

$$ح = د - ف \qquad (3)$$

بالتعويض عن ح في المعادلة(2) ، نجد أن

$$ق_2 = ق_1 + (د - ف) - ت \qquad (4)$$

يمكن كتابة المعادلة(1) ، كما يلي :

---

(1) Levis D. McCullers and Relmond P. Van Daniker, Op. Cit., p. 56.

الأصول في نهاية المدة	=	الالتزامات في نهاية المدة	+	حقوق المساهمين في نهاية المدة

أو

$$\text{ص}_2 = \text{ز}_2 + \text{ق}_2 \qquad (5)$$

وبالتعويض عن ق_2 من المعادلة(4) في المعادلة(5) نجد أن :

$$\text{ص}_2 = \text{ز}_2 + \text{ق}_1 + \text{د} - \text{ف} - \text{ت} \qquad (6)$$

أو

$$\text{ص}_2 + \text{ف} + \text{ت} = \text{ز}_2 + \text{ق}_1 + \text{د} \qquad (7)$$

والمعادلة(7) يمكن قراءتها كما يلي :

الاصول في نهاية المدة	+	المصروفات خلال المدة	+	التوزيعات خلال المدة

=

الالتزامات في نهاية المدة	+	حقوق المساهمين في أول المدة	+	الايرادات خلال المدة

أي أن :

مجموع استخدامات الاموال (في شراء أصول باقية في نهاية السنة او دفع مصروفات خلال السنة او توزيعات على المساهمين)	=	مجموع مصادر الاموال (من الدائنين ومن أصحاب المشروع ومن المبيعات)

يمكن اعادة كتابة المعادلة(7) كما يلي :

$$\text{ص}_2 + \text{ف} + \text{ت} - \text{ز}_2 - \text{ق}_1 - \text{د} = \text{صفراً} \qquad (8)$$

لاحظ أن كل بند في المعادلة(8) عبارة عن مجموعة من العناصر . فالاصول مثلا ، تشمل الاصول المتداولة بأنواعها والاصول الثابتة بأنواعها ، . . . الخ .

وكذلك المصروفات تشمل مصاريف البيع والتوزيع والادارية والمالية، وغيرها .

وتعتبر المعادلة(8) حجر الأساس لنظام القيد المزدوج ، فعن طريقها يمكن تحليل وتسجيل كل معاملة اقتصادية (2) .

والقاعدة العامة هي انه يجب المحافظة على توازن المعادلة(8) دائماً . أي أنه عند اضافة اي كمية موجبة الى أحد عناصر المعادلة(8) ، يجب اضافة كمية سالبة مساوية ، لنفس العنصر أو لعنصر آخر في المعادلة . وعلى ذلك فان كل عملية أو حدث يتعلق بأحد عناصر المعادلة يتطلب تسجيله اظهار أثرين : موجب وسالب ، لكي تبقى المعادلة(8) في حالة توازن بعد تسجيله .

وحيث أن العناصر « ص) و (ف) و « ت » في المعادلة(8) عبارة عن كميات موجبة (+) ، فانها تزداد باضافة كميات موجبة اليها ، وتنقص باضافة كميات سالبة .

أما العناصر « ز » و « ق » و « د » في تلك المعادلة فهي عبارة عن كميات سالبة (-) تزداد باضافة كميات سالبة (-) اليها وتنقص باضافة كميات موجبة .

فمثلا ، اذا اشترت المنشأة بضاعة على الحساب (أي أن الدفع سيتم فيما بعد) بمبلغ 500 د ، سيترتب على ذلك ان تزداد الاصول (بضاعة) بمبلغ 500 د (كمية موجبة) ، وفي نفس الوقت تزداد الالتزامات (حسابات تحت الدفع) بنفس المبلغ (ولكن الكمية سالبة) . وفيما يلي المعادلة(8) قبل وبعد عملية شراء البضاعة :

ص$_2$ + ف + ت - ز$_2$ - ق$_1$ - د = صفراً (8)

بعد عملية شراء بضاعة بمبلغ 500 د على الحساب ، تصبح المعادلة :

(ص$_2$ +500) + ف + ت - (ز$_2$ +500) - ق$_1$ - د = صفراً

ص$_2$ +500 + ف + ت - ز$_2$ -500 - ق$_1$ - د = صفراً (9)

---

(2) S. K. Cooper and L. F. Morrison, , **Financial Accounting** (Unpublished Manuscript) (Baton Rouge: Louisiana State University, Summer 1973), pp. 2-7 .

لاحظ أن المعادلة(9) في توازن تام ، والفرق الوحيد بينها وبين المعادلة(8) هو اضافة « +500 » و « -500 » ، وهي لا تؤثر في توازنها ، أي أن الجانب الايسر دائما يساوي صفراً .

وكذلك اذا ما قامت المنشأة بدفع ايجار المحل بمبلغ 100 د نقدا ، فان هذا يترتب عليه زيادة المصروفات (ف) بمبلغ 100 د ونقص الأصول ($ص_2$) بنفس المبلغ . وعلى ذلك تصبح المعادلة(9) كما يلي :

$$\begin{pmatrix} ص_2 \\ 500+ \\ 100- \end{pmatrix} + (ف + 100) + ت - ز_2 - 500 - ق_1 - د = صفراً \qquad (10)$$

لاحظ ان المعادلة (10) في توازن تام أيضاً .

واذا قامت المنشأة بدفع جزء من التزاماتها نقداً مقداره 200 د ، تصبح المعادلة(10) كما يلي :

$$\begin{pmatrix} ص_2 \\ 500+ \\ 100- \\ 200- \end{pmatrix} + (ف + 100) + ت + \begin{bmatrix} -ز_2 \\ 500- \\ 200+ \end{bmatrix} - ق - د = صفراً \qquad (11)$$

لاحظ ايضا أن المعادلة(11) في توازن تام .

وعلى ذلك فانه عند استخدام المعادلة (8) كأساس لاثبات معاملات المنشأة ، يتوجب علينا فقط التأكد من أن مجموع الكميات الموجبة (+) المضافة الى العناصر المختلفة يساوي مجموع الكميات السالبة (-) المضافة الى العناصر المختلفة . فمن الامثلة الثلاثة السابقة نجد أن :

الكميات الموجبة المضافة		الكميات السالبة المضافة
500 +100 +200	=	-500 -100 -200
800	=	-800

وعلى ذلك فان توازن المعادلة(8) لم يتأثر باضافة هذه الكميات .

لاحظ أن الكميات الموجبة تزيد القيمة المطلقة لـ « ص » و « ف » و « ت »

وتنقص القيمة المطلقة لـ « ز » و « ق » و « د » في المعادلة(8) .

أما الكميات السالبة فهي تزيد القيمة المطلقة لـ « ز » و « ق » و « د » كما انها تنقص القيمة المطلقة لـ « ص » و « ف » و « ت » .

هذا وقد اتفق المحاسبون على استخدام كلمة « مدين » أو « منه » بدلا من « الكميات الموجبة » ، وكلمة « دائن » أو « له » بدلا من « الكميات السالبة » .

وعلى ذلك فانه عندما يقال « جعل حساب البضاعة مدينا بمبلغ 500 دينار و « جعل حساب الدائنين دائناً بمبلغ 500 دينار » ، فان المقصود بذلك هو اضافة كمية موجبة الى حساب البضاعة (ص) بمقدار 500 دينار ، وكمية سالبة الى حساب الدائنين (ز) بمبلغ 500 دينار .

وتكتب هذه العملية محاسبيا (في اليومية العامة) كما يلي :

500		من حـ / البضاعة
	500	الى حـ / الدائنين (حسابات تحت الدفع) .
		شراء بضاعة على الحساب بمبلغ 500 ديناراً .

قاعدة هامة :

مما تقدم يتضح انه اذا ما أريد زيادة الاصول او المصروفات او التوزيعات يجب أن تجعل مدينة . واذا ما أريد تخفيض الأصول أو المصروفات او التوزيعات يجب جعلها دائنة . أما الالتزامات وحقوق المساهمين والايراد فهي تزداد بجعلها دائنة وتنقص بجعلها مدينة .

ثانياً : الاثبات في اليومية العامة

الاثبات في اليومية هو الخطوة الفنية الاولى لادخال المعلومات الى السجلات المحاسبية . واليومية العامة General Journal عبارة عن سجل تاريخي (تسجل فيه الأحداث حسب تواريخ حدوثها) لعمليات المنشأة الاقتصادية وآثارها على العناصر الموضحة في المعادلة(8) .

ويجب ان تصمم اليومية بحيث تظهر جميع المعلومات المتعلقة بالعمليات التي تجريها المنشأة ، وعلى الأخص :

1 ـ خانة للتاريخ . يبين بها تاريخ حدوث العملية .

2 ـ خانة للبيان ، توضح بها العناصر التي تأثرت بالعملية (عنصران على الأقل) وشرح مختصر لها .

3 ـ خانة لبيان الآثار الموجبة (مدين) ، وأخرى لبيان الآثار السالبة (دائن) .

ويبين شكل 3-1 نموذجا لليومية العامة ، مثبت به عمليات منشأة التقدم منذ انشائها في 1-1-1984 م ، مع بيان اثرها على المعادلة (8)(لاحظانه في الحياة العملية يعطى شرح مختصر ومبسط بعد كل قيد ، دون اللجوء الى مثل هذا التحليل) .

شكل 3-1

منشأة التقدم

يومية عامة

مدين (منه) +	دائن (له) −	البيـــان	التاريخ
50000		نقديـــة	1-1-84 م
	50000	اسهم رأس المال	
		يظهر هذا القيد عملية قيام المساهمين بشراء اسهم المنشأة نقدا . ترتب على ذلك زيادة النقدية ، وهي أحد الأصول ، ومن ثم جعلت مدينة ، وزيادة اسهم رأس المال ، وهو جزء من حقوق المساهمين ، ومن ثم جعل دائنا بنفس المبلغ (لاحظ أن العنصر الذي جعل مدينا يبدأ من اول السطر ـ النقدية ـ أما العنصر الذي جعل دائنا فهو يبدأ الى الداخل بعض الشيء) .	

يومية عامة / يتبع

مدين (منه) +	دائن (له) -	البيـــان	التاريخ
2000		مصروف ايجار	1-20
	2000	نقدية(الخزينة)	
		قامت المنشأة بدفع ايجار المحل لمدة سنة نقدا . ترتب على ذلك زيادة الايجار (وهو مصروف) فجعل مدينا ، ونقص النقدية (وهي اصل) فجعلت دائنة بنفس المبلغ .	
10000		بضاعة	1-3
	10000	حسابات تحت الدفع	
		قامت المنشأة بشراء بضاعة على الحساب . ترتب على ذلك زيادة البضاعة (وهي اصل) فجعلت مدينة ، وزيادة حسابات تحت الدفع (وهي التزامات) فجعلت دائنة بنفس المبلغ .	

ثالثاً : الترحيل الى الاستاذ العام

بعد تسجيل المعاملات في اليومية ، تأتي الخطوة التالية وهي ترحيل القيود من اليومية الى دفتر الاستاذ العام Posting . كما رأينا سابقا ، يتم تسجيل التغيرات في الاصول والخصوم في اليومية حسب تواريخ حدوثها . ولكن المنشأة تريد أن تعرف التغيرات في كل عنصر على حدة حتى يمكنها بسهولة تحديد قيمة كل عنصر في أي وقت . ويتم ذلك بأن تخصص صفحة مستقلة في سجل آخر لكل عنصر على حدة ، تظهر الزيادة والنقصان في هذا العنصر ـ أي الاضافات

المدينة والدائنة له . ويطلق على كل صفحة مخصصة لعنصر معين اسم « حساب »Account . فالصفحة المخصصة للنقدية تسمى حساب النقدية وتكتب « حـ / النقدية » ، والصفحة المخصصة للمبيعات تسمى حساب المبيعات « حـ / المبيعات » ، . . . وهكذا .

ويطلق على السجل المخصص لاظهار حساب كل عنصر على حدة اسم « الاستاذ العام »General Ledger .

تصميم الحساب Account Design

الحساب في أبسط صورة عبارة عن حرف «T» له جانبان : الأيمن وتسجل فيه التغيرات الموجبة ويسمى الجانب المدين او جانب « منه » ، والايسر وتسجل فيه التغيرات السالبة ويسمى الجانب الدائن أو جانب « له » .

اسم الحساب

مدين (منه)	دائن (لـــه)

وكثيراً ما يستخدم هذا الشكل المبسط من قبل المحاسبين في تحليل معاملات المنشأة وبيان آثارها قبل اثباتها في السجلات ، الرسمية ، كما اننا سنستخدمه كثيرا في الفصول القادمة .

أما في الدفاتر المحاسبية الرسمية (الممسوكة يدويا) فيظهر الحساب بعض المعلومات الأخرى مثل التاريخ والشرح ورقم صفحة اليومية التي رحل منها القيد . وهناك نموذجان للحساب احدهما يظهر خانتين فقط للمدين والدائن ، بينما يظهر الآخر ثلاث خانات للمدين والدائن والرصيد . والرصيد عبارة عن قيمة العنصر بعد تسجيل التغير الذي طرأ عليه بسبب العملية ، أي أن :

الرصيد = [قيمة العنصر قبل التغير] $\pm$ [قيمة التغير الذي طرأ على العنصر]

ويمثل شكل 3-2 نموذجا لحساب ذي خانتين ، بينما يمثل شكل 3-3 نموذجا لحساب ذي ثلاث خانات .

شكل 3-2

منشأة التقدم

حساب : النقدية — رقم الحساب 101

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(2)	(3)	(4)
منه	بيان	ترحيل	تاريخ	له	بيان	ترحيل	تاريخ
50000	بيع اسهم رأس المال	1	84-1-1	2 000	ايجار دفع نقدا	1	1-2
				48000	رصيد مدين		
50 000				50000			
====				====			
48 000	رصيد		1-2				

شكل 3-3

منشأة التقدم

حساب : النقدية — رقم الحساب 101

(4)	(3)	(2)	(1)	(5)		
تاريخ 1984	ترحيل	بيان	منه (مدين)	له (دائن)	بد منه	بد له
1-1	1	بيع اسهم رأس المال	50 000		50 000	
1-2	1	ايجـار المحل دفع نقدا		2 000	48000	

وفيما يلي شرح لخانات حسابي النقدية في شكلي 3-2 و3-3 :

(1) جانب منه (مدين) : تثبت في هذا الجانب الاضافات المدينة للحساب المذكور ، وينقل المبلغ من الجانب المدين من اليومية . وقد كانت أول عملية سجلت في حساب النقدية هي عملية استثمار المساهمين لاموالهم في المنشأة بمقدار 50 000 د في 1-1-1984 م، وقد رحلت هذه العملية من القيد الاصلي المسجل في اليومية العامة صفحة 1 .

(2) البيان : وتشرح فيه العملية بشكل مختصر .

(3) ترحيل : أي صفحة اليومية التي رحل منها القيد .

(4) التاريخ : تاريخ اجراء القيد الاصلي في اليومية العامة ، وغالبا ما يتم الترحيل الى الحسابات في الاستاذ العام في نهاية اليوم نفسه .

(5) جانب له (دائن) : وتثبت به الاضافات الدائنة (السالبة) الى الحساب المذكور ، ويرحل الى هذا الجانب من الجانب الدائن في اليومية العامة . وقد رحل مبلغ 2 000 د المسجلة في صفحة «1» من اليومية العامة ، وهي عملية دفع ايجار المحل نقداً .

لاحظ أن الترحيل من اليومية الى الاستاذ يتم من الجانب المدين في اليومية الى الجانب المدين للحساب في الاستاذ ، ومن الجانب الدائن في اليومية الى الجانب الدائن في الاستاذ .

ويمثل شكل 3-4 نموذجا للترحيل من اليومية العامة الى الاستاذ العام ، حيث « ص ي » تعني صفحة اليومية و « ص أ » تعني صفحة الاستاذ أو رقم الحساب . ولا يثبت رقم الحساب في خانة « ص أ » باليومية الا بعد أن يتم الترحيل فعلا الى الحساب المذكور ، وذلك ملافاة لاخطاء عدم الترحيل أو الترحيل أكثر من مرة .

ويتم الترحيل بنفس الطريقة الى جميع الحسابات بالاستاذ العام .

لاحظ أن الرصيد في شكل 3-3 يستخرج أثر كل عملية ترحيل ، أما في شكل 3-2 فهو لا يستخرج الا عند الحاجة اليه أو عند انتهاء الصفحة .

شكل 3-4

اليومية العامة

صفحة 1

مدين	دائن	البيان	ص أ	التاريخ
50 000		نقدية	101	84-1-1
	50 000	رأس المال	301	
		رأس المال الذي دفعه أصحاب المنشأة		

حساب رقم 101 — حـ / النقدية

مدين	بيان	ص ي	تاريخ	دائن	بيان	ص ي	تاريخ
50 000	رأس المال	1	84-1-1				

حساب رقم 301 — حـ / رأس المال

مدين	بيان	ص ي	تاريخ	دائن	بيان	ص ي	تاريخ
				50 000	سدد نقدا	1	1-1-84

الرصيد العادي

تمثل الاصول والمصروفات والتوزيعات في المعادلة (8) بمقادير موجبة (+) ، أو (بلغة المحاسبين) مدينة . لذلك فان ارصدة حساباتها في الاستاذ العام تكون مدينة (أي أن جانب منه أكبر من جانب له) عادة .

أما الالتزامات وحقوق المساهمين والايراد فهي تمثل في المعادلة(8) بمقادير سالبة (-) ، أو(بلغة المحاسبين) دائنة . لذلك فان ارصدة هذه الحسابات في الاستاذ العام تكون عادة دائنة (أي ان جانب له أكبر من جانب منه بالنسبة لهذه الحسابات) .

دليل الحسابات Chart of Accounts

يختلف عدد الحسابات التي يجب مسكها من منشأة الى أخرى ، ويزداد هذا العدد بازدياد حجم المنشأة وتعدد عملياتها .

وتنظم الحسابات في شكل دليل ، بحيث يعطى لكل حساب في الاستاذ العام رقم معين ، وترتب الارقام بحيث تظهر حسابات الميزانية أولا ثم حسابات قائمة الدخل . وفيما يلي نموذج مبسط لدليل الحسابات في احدى المنشآت التجارية باستخدام ثلاثة أرقام(3) :

دليل الحسابات

حسابات ميزانية

100 - 199	أصول
101	نقدية
110	حسابات تحت التحصيل
111	مخصص الديون المشكوك فيها
121	امدادات
131	بضاعة
141	تأمين مدفوع مقدما
160	مباني
161	مجمع استهلاك المباني
170	آلات
171	مجمع استهلاك الآلات

(3) Levis D. McCullers and Relmond P Van Daniker, Op. Cit. p. 65

299-200	التزامات
201	حسابات تحت الدفع
211	مرتبات تحت الدفع
221	ضرائب تحت الدفع
251	سندات تحت الدفع
399-300	حقوق المساهمين
301	اسهم عادية
351	دخل محجوز
360	توزيعات
	حسابات قائمة الدخل
499-400	الايرادات
401	مبيعات
411	ايرادات الخدمات
451	مردودات المبيعات
599-500	المصروفات
501	تكلفة البضاعة المباعة
531	مصروفات المرتبات
521	مصروفات الامدادات
551	مصروف الاستهلاك .
555	مصروف الايجار
561	مصروف التامين
581	مصروف الديون المعدومة
590	مصروف ضرائب
595	مصروفات متنوعة
600	ملخص الايرادات والمصروفات .

لاحظ أن دليل الحسابات يجب أن يكون مرنا بحيث يمكن اضافة حسابات جديدة حسب رغبة المنشأة وتوسع حاجاتها ، وذلك بترك أرقام خالية بين الحسابات .

وتوضع هذه الارقام فوق الحسابات المختصة في الاستاذ العام . والاستاذ العام قد يكون عبارة عن دفتر بهصفحة لكل حساب ،أو ملف يحتوي على أوراق

سائبة ، لكل حساب ورقة . وميزة الملف انه يسمح بزيادة صفحات جديدة بسهولة لكل حساب . اما ميزة الدفتر فهو انه ثابت ولا يمكن التلاعب فيه وتغيير بعض الصفحات لاخفاء أي غش أو اختلاس .

وفيما يلي مثال تطبيقي لاثبات بعض العمليات في اليومية العامة وكيفية ترحيلها الى دفتر الاستاذ العام الذي يحتوي على حسابات مرتبة وفق الدليل السابق للحسابات .

قبل ان تقرأ المثال التالي ، تذكر أن :

نوع الحساب	تثبت الزيادة بجعل الحساب	يثبت النقص بجعل الحساب
أصل	مدينا	دائنا
مصروف	مدينا	دائنا
توزيعات	مدينا	دائنا
الالتزامات	دائنا	مدينا
حقوق المساهمين	دائنا	مدينا
الدخل (المبيعات)	دائنا	مدينا

مثال 3-1 :

لنفرض ان منشأة الهدوء قد بدأت اعمالها في اول يناير 1982 م ، وان المعاملات التالية قد تمت خلال السنة المنتهية في 31-12-1982 م

يناير 1982 م :

1 ـ دفع المساهمون مبلغ 90 000 د نقداً مقابل أسهم المنشأة .
2 ـ دفعت المنشأة ايجار المبنى لمدة سنة ومقداره 5 000 د نقداً .
3 ـ اشترت آلات ومعدات بمبلغ 20 000 د نقداً .
4 ـ اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ 65 000 د .

وفيما يلي ملخص للعمليات التي تمت خلال بقية السنة (في الحياة العملية تثبت هذه العمليات اولا بأول ، وكل عملية على حدة . غير أن كيفية الاثبات واحدة ، وهو المهم هنا) :

مبيعات (على الحساب)	100 000 د
تكلفة البضاعة المباعة	60 000 د
مرتبات دفعت	25 000
متحصلات من العملاء	90 000 د
تسديدات للموردين (الدائنين)	55 000 د
توزيعات دفعت نقدا للمساهمين	5 000 د

والمطلوب :(1) اثبات العمليات السابقة في اليومية العامة .
(2) ترحيلها الى الاستاذ العام .

(1)

منشأة الهدوء
اليومية العامة

1

مدين	دائن	رقم الحساب	الشرح	التاريخ
90 000	90 000	101 301	نقدية أسهم عادية (رأس المال) اصدار اسهم رأس المال وبيعها نقدا . (زادت النقدية فجعلت مدينة ، وزاد رأس المال فجعل دائنا) .	82-1-1

منشأة الهدوء

اليومية العامة

صفحة 2

مدين	دائن	رقم الحساب	الشرح	التاريخ
5000		555	مصروفات ايجار	1-2
	5000	101	نقدية	
			ايجار المبنى لمدة سنة دفع نقدا (زاد الايجار ـ وهو مصروف ـ فجعل مدينا ، ونقصت النقدية ـ وهي أصل ـ فجعلت دائنة) .	
20 000		170	آلات	1-3
	20 000	101	نقدية	
			آلات ومعدات اشتريت نقدا . (زادت الآلات ـ وهي أصل فجعلت مدينة ، ونقصت النقدية ـ وهي اصل أيضاً ـ فجعلت دائنة) .	
65000		131	بضاعة	1-4
	65 000	201	حسابات تحت الدفع (دائنين)	
			شراء بضاعة على الحساب . (زادت البضاعة ـ وهي أصل ـ فجعلت مدينة ، وزاد حساب الدائنين ـ وهو التزام ـ فجعل دائنا) .	

منشأة الهدوء

اليومية العامة

صفحة 3

مدين	دائن	رقم الحساب	الشرح	التاريخ
100000		110	حسابات تحت التحصيل (مدينين)	تواريخ متعددة
	100000	401	مبيعات اثبات المبيعات على الحساب . (زادت الحسابات تحت التحصيل ـ وهي اصل ـ فجعلت مدينة ، وزادت المبيعات ـ وهي ايراد ـ فجعلت دائنة) .	
60000		501	تكلفة البضاعة المباعة	تواريخ متعددة
	60000	131	بضاعة اثبات تكلفة البضاعة المباعة . (زادت تكلفة البضاعة المباعة ـ وهي مصروف ـ فجعلت مدينة ، ونقصت البضاعة ـ وهي اصل ـ فجعلت دائنة) .	
25000		531	مصروف المرتبات	تواريخ متعددة
	25000	101	نقدية مرتبات دفعت نقدا . (زاد مصروف المرتبات فجعل مدينا ، ونقصت النقدية فجعلت دائنة) .	

منشأة الهدوء

اليومية العامة

صفحة 4

مدين	دائن	رقم الحساب	الشرح	التاريخ
90000		101	نقدية	تواريخ متعددة
	90000	110	حسابات تحت التحصيل	
			سداد بعض العملاء لحساباتهم المدينة . (زادت النقدية فجعلت مدينة ، ونقصت الحسابات تحت التحصيل فجعلت دائنة) .	
55000		201	حسابات تحت الدفع	تواريخ متعددة
	55000	101	نقدية	
			سداد الشركة لبعض ديونها (نقصت الحسابات تحت الدفع فجعلت مدينة ، ونقصت النقدية فجعلت دائنة) .	
50 000		360	توزيعات على المساهمين	تواريخ متعددة
	50 000	101	نقدية	
			توزيعات على المساهمين دفعت نقدا . (زادت التوزيعات فجعلت مدينة ، ونقصت النقدية فجعلت دائنة) .	

لاحظ ان التحليل الموضوع بين قوسين في خانة الشرح باليومية العامة السابقة وجد لشرح القيود للقارىء فقط . اذ يكتفي في الحياة العملية بشرح موجز للقيد كما هو موضح في العبارات قبل الأقواس .

(2) الترحيل إلى الاستاذ العام :

منشأة الهدوء

الاستاذ العام

حـ / النقدية حساب رقم 101

مدين	ص ي	البيان	التاريخ	دائن	ص ي	البيان	التاريخ
90000	1	رأس المال	82-1-1	5000	2	ايجار	82-1-2
90000	4	حسابات تحت التحصيل	متعددة	20000	2	آلات	1-3
				25000	3	مرتبات	متعددة
				55000	4	حسابات تحت الدفع	متعددة متعددة
				5000	4	توزيعات	متعددة
				110 000			
				70000		رصيد مدين	12-31 82
180 000				180000			
70000		رصيد (ميزان المراجعة)	12-31 82				

حـ / حسابات تحت التحصيل (المدينين) حساب رقم110

مدين	ص ي	البيان	التاريخ	دائن	ص ي	البيان	التاريخ
100000	3	مبيعات على الحساب	متعددة	90000	4	نقدية محصلة	متعددة
				10000		رصيد مدين	
100000				100000			
10 000		رصيد (ميزان المراجعة)	12-31 82				

حـ / البضاعة — حساب رقم 131

مدين	ص ي	البيان	التاريخ	دائن	ص ي	البيان	التاريخ
65000	2	حسابات تحت الدفع (مشتريات على الحساب)	82-1-4	60000	3	تكلفة البضاعة المباعة	متعددة
				5000		رصيد مدين	
65000				65000			
5 000		رصيد (ميزان المراجعة)	12-31 82				

حـ / الآلات — حساب رقم170

مدين	ص ي	البيان	التاريخ	دائن	ص ي	البيان	التاريخ
20000	2	نقدية	82-1-3	20000		رصيد مدين	
20000				20000			
20000		رصيد (ميزان المراجعة)	12-31 (82				

حـ / حسابات تحت الدفع (الدائنين) — حساب رقم 201

مدين	ص ي	البيان	التاريخ	دائن	ص ي	البيان	التاريخ
55000	4	نقدية	متعددة	65000	2	مشتريات على الحساب	1-4
10000		رصيد دائن					
65000				65000			
				10000		رصيد (ميزان المراجعة)	12-31 82

حـ / الاسهم العادية (رأس المال) — حساب رقم 301

مدين	ص ي	البيان	التاريخ	دائن	ص ي	البيان	التاريخ
90000	رصيد	رصيد دائن		90000	1	رأس المال الذي دفع نقدا	1-1 82
90000				90000			
				90000	رصيد	(ميزان المراجعة)	12-31 ـ82

حـ / التوزيعات على المساهمين — حساب رقم360

5000	4	توزيعات نقدية	متعددة	5000		رصيد مدين	
5000				5000			
5000		رصيد (ميزان المراجعة)	12-31 ـ 82 م				

حـ / المبيعات — حساب رقم401

100000		رصيد دائن		100000	3	مبيعات نقدية	متعددة
100000				100000			
				100000		رصيد (ميزان المراجعة)	12-31 ـ 82

حـ / تكلفة البضاعة المباعة — حساب رقم501

60000	3	بضاعة مباعة	متعددة	60000		رصيد مدين	
60000				60000			
60000		رصيدميزان المراجعة)	12-31 ـ 82				

حـ / مصروف المرتبات حساب رقم 531

مدين	ص ي	البيان	التاريخ	دائن	ص ي	البيان	التاريخ
25000		نقدية	متعددة	25000		رصيد مدين	12-31
25000			12-31 82-	25000			
25000		رصيد (ميزان المراجعة)					

حـ / مصروف الايجار حساب رقم 555

مدين	ص ي	البيان	التاريخ	دائن	ص ي	البيان	التاريخ
5000	2	نقدية	82-1-2	5000		رصيد مدين	
5000				5000			
5000		رصيد (ميزان المراجعة)	12-31 82-				

ميزان المراجعة Trial Balance

عبارة عن قائمة بأسماء وأرصدة الحسابات التي تظهر في الاستاذ العام في نهاية المدة المحاسبية . وهو يحتوي على خانتين ، احداهما للارصدة المدينة والأخرى للارصدة الدائنة . واذا ما كانت قيود اليومية سليمة ، وكذلك

الترحيلات الى الاستاذ العام ، فان مجموع الارصدة المدينة لا بد وأن يساوي مجموع الأرصدة الدائنة في ميزان المراجعة .

لذلك فان ميزان المراجعة يعتبر خطوة أولى للتأكد من سلامة القيد والترحيل وعدم وجود اخطاء .

غير أن هناك بعض الاخطاء التي لا تؤثر على ميزان المراجعة . بمعنى ان ميزان المراجعة سيكون متوازنا حتى مع وجود بعض هذه الاخطاء . فمثلاً لو جعل حساب البضاعة مدينا بمبلغ كان المفروض ان يجعل مدينا به حساب الآلات ، فان مجموع الارصدة المدينة لن يتأثر بهذا الخطأ ، وسيظل ميزان المراجعة متوازناً) . (يناقش موضوع الاخطاء عادة في مادة المحاسبة المتوسطة) .

وفيما يلي ميزان مراجعة منشأة الهدوء الناتج عن العمليات السابقة الذكر ، في 31-12-1982 .

منشأة الهدوء
ميزان المراجعة
في 31 ديسمبر 1982 م

اسم الحساب	مدين	دائن
نقدية	70 000 د	
حسابات تحت التحصيل	10 000	
بضاعة	5 000	
آلات	20 000	
حسابات تحت الدفع		10 000 د
اسهم رأس المال (عادية)		90 000
توزيعات	5 000	
مبيعات		100 000
تكلفة البضاعة المباعة	60 000	
مصروف المرتبات	25 000	
مصروف الايجار	5 000	
	200 000 د	200 000 د

ملاحظات :

1 ـ عند استلام السجلات الرسمية أو اوراق العمل المسطرة تسطيراً دقيقا بحيث تكون هناك خانـات مخصصـة للدراهـم ولآحـاد وعشرات ومئـات وآلاف الدينارات لا تكتب العلامة العشرية ، كما أن القارىء لا يحتاج الى علامة لتسهيل قراءة الأرقام الكبيرة . ولكن عند عدم توفر هذه الأوراق المسطرة ، يجب استخدام النقطة (.) كعلامة عشرية ، كما يجب ترك فراغ بعد خانة المئات لتسهيل القراءة . فمثلاً يفضل كتابة الخمسين ديناراً و400 درهماً كما يلي :

50.400 د

كما يفضل كتابة مائة ألف دينار كما يلي :

100 000 د

وفي هذا الكتاب سنحاول اهمال الدراهم واستخدام الدينـارات فقـط ، وذلك للتسهيل .

2 ـ تهمل كلمة « دينار » أو « د » كرمز للدينار عنـد الاثبـات في خانتـي المدين والدائن سواء في اليومية او الاستاذ ، وذلك لانه من المعروف ان المحاسبة تستخدم عملة البلد في القياس والاثبات (أنظر شكل 3-4)أما في القوائـم والتقارير المالية فيجب كتابة كلمة « دينار » أو « د » كرمز لها :

(1) امام المبلغ الأول في كل عمود ، (2) أمام اول مبلغ بعد الخط الفاصل الدال على الجمع أو الطرح (أنظر ميزان المراجعة لمنشأة الهدوء في هذا الفصل) .

3 ـ يتم اثبات المعاملات في الحياة العملية كما يلي :

(1) تجمع مستندات كل معاملة على حدة .

(2) يجرى قيد مبدئي في شكل مسودة أو ما يعرف باذن قيد ، ويعطى له رقـم مسلسل ، وهو عبارة عن اوراق سائبـة بها ثلاث خانات رئيسية (منه ، له ، البيان) .

(3) تفرغ اذونات القيد في اليومية العامة ، حسب تسلسلها الرقمي .

اسئلة وتمرينات

أسئلة

1-3 . ما هي الخطوات الرئيسية في الدورة المحاسبية ؟

2-3 . (أ) أذكر المعادلة الاساسية للمحاسبة (الميزانية) .
(ب) أذكر المعادلة الاساسية لقائمة الدخل .
(جـ) استخرج المعادلة الاساسية التي يقوم عليها نظام القيد المزدوج من المعادلتين السابقتين .

3-3 . (أ) ما هو الحساب ؟
(ب) ما هو دفتر الاستاذ ؟

4-3 . ما معنى : (1) مدين (2) يجعل مدينا
(3) دائن (4) يجعل دائنا

5-3 . هناك عملية ما يراد اثباتها في الدفاتر المحاسبية :
(1) كيف تحدد الحسابات التي يجب ان تسجل بها ؟
(2) كيف يحدد الحساب او الحسابات التي يجب جعلها مدينة ، والحساب او الحسابات التي يجب جعلها دائنة ؟

6-3 . لماذا سمي نظام القيد المزدوج بهذا الأسم ؟

7-3 . ما هو الغرض من اعداد ميزان المراجعة ؟

8-3 . ما هي الاخطاء التي لا يظهرها ميزان المراجعة ؟

9-3 . ما هو الهدف من وراء تسجيل العمليات في اليومية أولا ، ثم ترحيلها الى الاستاذ ؟

10-3 . ما هو الهدف من جعل كتابة رقم الحساب في خانة « ص أ » او خانة « ترحيل » باليومية آخر خطوة في ترحيل العملية ؟

11-3 . ضع كلمة « مدين » او « دائن » في الفراغ المناسب ، متخذا البضاعة كمثال :

نوع الحساب	يزيد	ينقص	الرصيد العادي
بضاعة	مدين	دائن	مدين
نقدية	—	—	—
حسابات تحت الدفع	—	—	—
دخل محجوز	—	—	—
مبيعات	—	—	—
مرتبات	—	—	—

تمرينات :

12-3 . باستخدام المعادلات الاساسية في الفصل الثالث ، أجب عن الأسئلة الآتية :

(1) إذا كانت ص$_2$ = 60 000 ، ف = 3 000 ،
ز$_2$ = 24 000 ، ق$_1$ = 30 000 ، د = 40 000 ، فما هي ت ؟

(2) من المعلومات السابقة ، ما هي ق$_2$ ؟

13-3 . قامت شركة زعكوك بالعمليات التالية خلال الشهر الأول من انشائها :

(1) أصدرت أسهما عامة كرأسمال مقابل 100 000 د نقدا، في 1-1-1982م .
(2) اشترت آلات بمبلغ 20 000 د نقدا في 3-1-1982 م .
(3) اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ 15 000 د في 4-1-82 م .
(4) باعت بضاعة على الحساب تكلفتها 5 000 د ، بمبلغ 7 000 د ، في 9-1-82 م .
(5) دفعت مرتبات يناير ومقدارها 2 000 د نقدا في 31-1-82 م .

المطلوب : اجراء القيود اليومية اللازمة .

14-3 . فيما يلي قيود يومية غير كاملة عن شهر ديسمبر 1982 وحسابات استاذ رحلت اليها عمليات الأحد عشر شهرا الأولى من 1982 ، لشركة البوري .

والمطلوب : (1) ملء الفراغات لاكمال قيود اليومية .
(2) ترحيل هذه القيود الى الاستاذ .
(3) اعداد ميزان المراجعة في 31-12-1982 م .

شركة البوري
اليومية العامة

مدين	دائن	بيان	تاريخ
22 000	22 000	________ مبيعات اثبات المبيعات على الحساب خلال ديسمبر 1982 م .	(1)
8 000	8 000	________ ________ مشتريات على الحساب خلال ديسمبر	(2)
19 000	19 000	نقدية ________ نقدية محصلة من العملاء خلال ديسمبر	(3)
3 000	3 000	________ ________ مبيعات نقدية خلال ديسمبر	(4)
11 000	11 000	________ ________ تسديدات نقدية للدائنين خلال ديسمبر	(5)
2 000	2 000	________ ________ جزء من مرتبات ديسمبر دفعت نقدا	(6)
16 000	16 000	________ ________ تكلفة البضاعة المباعة في ديسمبر	(7)
300	300	________ أجور تحت الدفع اثبات الاجور التي استحقت على الشركة في ديسمبر ولكنها لم تدفع بعد	(8)

الاستاذ العام

حـ / النقدية	
15 000 رصيد	

حـ / البضاعة	
35 000 رصيد	

حـ / حسابات تحت التحصيل	
33 000 رصيد	

حـ / حسابات تحت الدفع	
	18000 رصيد

حـ / اوراق تحت الدفع	
	10 000 رصيد

حـ / اسهم رأس المال	
	30 000 رصيد

حـ / أرباح محجوزة	
	5 000 رصيد

حـ / مبيعات	
	120 000 رصيد

حـ / تكلفة البضاعة المباعة	
70 000 رصيد	

حـ / مصروف المرتبات	
25 000 رصيد	

حـ / مرتبات تحت الدفع	

حـ / مصروف بيع	
5 000 رصيد	

15-3 . ظهرت الارصدة التالية في دفتر استاذ منشأة الأمل في 31-12-81

نقدية	20 750 د
حسابات تحت التحصيل	10 650
بضاعة	12 000
تأمين مدفوع مقدما	600
معدات مكتب	8 000
حسابات تحت الدفع	9 300
مرتبات تحت الدفع	200
ضرائب تحت الدفع	150

اسهم عادية

ارباح محجوزة 17350

وقد تمت العمليات التالية خلال يناير 1982 :

2 يناير : دفعت المرتبات المستحقة في 31-12-1981 م .

4 : اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ 2600 د .

5 : بلغت المبيعات النقدية خلال الاسبوع 4000 د .

8 : اقترضت مبلغ 1 500 د من المصرف ، وقد وقعت كمبيالة (ورقة دفع) بذلك ، تستحق بعد 90 يوما .

9 : اشترت معدات مكتب بمبلغ 1 500 د نقدا .

10 : استلمت مبلغ 5 000 د من العملاء (حسابات تحت التحصيل) .

12 : دفعت تأمين عن المعدات 250 د نقدا .

13 : باعت بضاعة على الحساب بمبلغ 7 500 د .

14 : استلمت ورقة قبض (سند اذني) من احد العملاء بمبلغ 2 000 د .

15 : دفعت الضرائب المستحقة في 31-12-1981 .

20 : مبيعات نقدية خلال المدة من 5-19 يناير بلغت 2 550 د .

22 : دفعت مرتبات المستخدمين وقدرها 800 د نقدا .

23 : دفعت للدائنين (حسابات تحت الدفع) مبلغ 9 000 د .

25 : اشترت بضاعة بمبلغ 500 د نقدا .

27 : دفعت مصروفات مختلفة مقدارها 130 د نقدا .

29 : استلمت مبلغ 4 000 د من العملاء كسداد لجزء من ديونهم .

31 : اتضح ان التأمين الذي دفع في 12 يناير كان مبالغا فيه ، وقد استلمت الشركة مبلغ 30 د من شركة التأمين .

المطلوب

1 ـ اثبات العمليات السابقة في اليومية العامة .

2 ـ فتح حسابات الاستاذ في 1-1-1982 واظهار ارصدة 31-12-1981 بها ، ثم ترحيل قيود اليومية السابقة اليها .

3 ـ ترصيد حسابات الاستاذ واعداد ميزان المراجعة في 31-1-1982 .

16-3 . بدأ بادي اعماله كمحاسب قانوني في 1-1-1982 ، وقد قام بالعمليات التالية خلال يناير 1982 م :

1-1 بدأ المشروع برأسمال مقداره 500 2 د نقدا . دفع ايجار المكتب لمدة ثلاثة أشهر ومقداره 240 د نقداً .

1-2 اشترى قرطاسية بمبلغ 60 د ومعدات مكتب بمقدار 750 د من شركة الاثاث المتين على الحساب .

1-3 دفع تأمين 75 د .

1-8 استلم 80 د مقابل عمل محاسبي قام به لشركة القماطي .

1-13 أتم عملا محاسبيا لشركة العربي بمبلغ 150 د على الحساب .

1-15 اشترى قرطاسية للمكتب بمبلغ 25 د على الحساب .

1-23 ـ استلم مبلغ 150 د من شركة العربي عن العمل الذي اتمه في 13-1 .

1-25 دفع 250 د لشركة الاثاث المتين .

1-30 كتب صكاً بمبلغ 20 د على الحساب المصرفي للمكتب ، وذلك سداد لفاتورة نور لسكنه الخاص .

1-31 أتم عمل محاسبي لشركة الجهيمي بمبلغ 200 د على الحساب . دفع فاتورة نور المكتب ومقدارها 15 د .

المطلوب

1 ـ فتح الحسابات التالية : النقدية ، حسابات تحت التحصيل ، مصروف ايجار ، قرطاسية مكتب ، مصروف تأمين ، معدات مكتب ، حسابات تحت الدفع ، رأس مال بادي ، مسحوبات بادي ، ايراد المحاسبة ، ومصروف المنافع (نور ومياه) . رقم هذه الحسابات كما تشاء .

2 ـ اثبت العمليات التي تمت في يناير في اليومية العامة .

3 ـ رحل قيود اليومية العامة الى الحسابات التي فتحتها في (1) .

4 ـ عد ميزان المراجعة للمكتب المذكور .

17-3 . بدأ متجر الشعب اعماله في 1-1-1982 ، وقد قام بالعمليات التالية خلال يناير :

1-1 اودع 500 د بخزينة المحل و 14 500 د بحساب في المصرف باسم المحل ، وذلك كرأس مال للمشروع .

وقع عقدا بتأجير المحل بمبلغ 100 د شهريا ، ودفع ايجار ثلاثة اشهر مقدما بصك .

1-2 اشترى بضاعة على الحساب من المنشأة أ بمبلغ 4 000 د .

1-3 اشترى بضاعة بمبلغ 2 000 د ، دفعها بشيك .

1-4 باع بضاعة على الحساب للمنشأة جـ بمبلغ 2 000 د .

1-5 اشترى اثاث بمبلغ 500 د ، دفعها بصك .

1-10 باع بضاعة نقدا بمبلغ 1 500 د .

1-15 اشترى آلة حاسبة بمبلغ 100 د نقدا .

1-20 اشترى بضاعة على الحساب من المنشأة س بمبلغ 3 000 د .

1-25 باع بضاعة للمنشأة د بمبلغ 2 500 د .

1-28 قام بدفع 3 000 د للمنشأة أ و 2 500 د للمنشأة س بصك لكل منهما .

1-29 استلم المبالغ التالية من العملاء نقدا :

المنشأة جـ	100 د
المنشأة د	2 400 د .

1-30 أودع النقدية المتجمعة بالخزينة في حساب المصرف ما عدا مبلغ 200 د تركها بالخزينة .

المطلوب

1 ـ اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية العامة .

2 ـ ترحيل قيود اليومية العامة إلى الحسابات المختصة في الاستاذ العام

3 ـ اعداد ميزان المراجعة في 31-12-1982 .

18-3 بدأت منشأة العروبة اعمالها التجارية في 1-4-1984 م ، وقامت بالعمليات التالية خلال شهر ابريل :

4-1 تم ايداع مبلغ 500 000 د . ل . كرأسمال للمنشأة في مصرف الوحدة ، في حساب باسم المنشأة .

4-2 تم توقيع عقد بايجار مكاتب ومخازن للمنشأة بمبلغ 100 د . ل . شهريا ، لمدة سنة ، ودفع إيجار ثلاثة أشهر مقدما بصك .

4-3 تم شراء بضاعة على الحساب بمبلغ 300 000 د . ل .

4-3 تم شراء آلات ومعدات بمبلغ 30 000 د . ل . ، بصك .

4-4 تم شراء قرطاسية للمنشأة بمبلغ 1000 د . ل . بصك .

4-5 تم تحويل مبلغ من المصرف إلى خزينة المنشأة للصرف منه على النثريات ، بمبلغ 500 د . ل .

4-6 تم شراء أثاث بمبلغ 500 د . ل . ، بصك .

4-7 تم بيع بضاعة نقدا بمبلغ 20 000 د . ل . ، علما بأن كلفتها 15 000 د . ل .

4-10 تم بيع بضاعة على الحساب ، بمبلغ 30 000 د . ل . ، علما بأن تكلفتها 20 000 د . ل .

4-11 تم ايداع المبالغ النقدية المتوفرة بخزينة المنشأة في حساب المصرف (باستثناء المبلغ المخصص للمصروفات النثرية) .

4-25 تم بيع بضاعة بصك بمبلغ 50 000 د . ل ، تكلفتها 40 000 د . ل .

4-30 تم دفع مرتبات العاملين بالمنشأة ، وبلغت 5 000 د . ل .

4-30 تم استلام مبلغ 25 000 د . ل . بصك من أحد العملاء .

المطلوب :

1 ـ اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية العامة

2 ـ ترحيل القيود إلى الحسابات ذات العلاقة بالاستاذ العام .

3 ـ اعداد ميزان المراجعة في 30-4-1984 م .

19-3 اليك العمليات التالية التي تمت خلال شهر يناير 1984 م ، في منشأة التقدم لصيانة الآلات :

84-1-1 أصدرت 2 000 سهما بقيمة اجمالية قدرها 20 000 د . ل . ، نقدا .

1-4 اشترت آلات بمبلغ 5 000 د . ل . ، نقدا

1-5 اشترت أوراق مالية كاستثمار قصير الأجل ، بمبلغ 4 000 د . ل . نقدا .

1-6 قبضت 3000 د . ل . ، نقدا من أحد العملاء ، نظير اعمال صيانة قدمت اليه

1-7 وقعت عقدا مع منشأة العروبة للقيام بصيانة معداتها خلال شهري فبراير ومارس ، على أن يتم الدفع في نهاية مارس .

1-8 اشترت معدات صيانة وتنظيف بمبلغ 500 د . ل . نقدا .

1-9 اشترت أثاث بمبلغ 2 000 د . ل . ، على الحساب من منشأة الأثاث الأهلية .

1-15 انتهت من أعمال صيانة للعميل منشأة الوفاق ، قيمتها 2500 د . ل . ، على أن يتم السداد في 15-2- 1984 م .

1-20 دفعت ايجار المبنى الذي تشغله ، لمدة ستة أشهر ، وقد كان المبلغ 3000 د . ل . ، نقدا .

1-28 دفعت مرتبات العاملين بالمنشأة ، البالغة 1500 د . ل . ، نقدا .

المطلوب :

1 ـ اثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة

2 ـ ترحيل القيود السابقة إلى دفتر الاستاذ العام .

3 ـ اعداد ميزان المراجعة بالأرصدة وبالمجاميع في 31-1-1984 م .

20-3 استخرج ميزان المراجعة التالي من دفاتر منشأة الاتحاد للنقل في 31-12-1983 :

اسم الحساب	مدين	دائن
نقـدية	160 000 د ل .	
حسابات تحت التحصيل	30 000	
قرطاسية	4 000	
شاحنات	231 000	
حسابات تحت الدفع		16 000 د . ل
أوراق تحت الدفع		24 000
اسهم رأس المال (4000 سهما)		350 000
أرباح محجوزة		35 000
	425 000 د . ل	425 000 د . ل

وقد تمت العمليات التالية خلال يناير 1984 م :

1-1 اشترت نقدا ما يلي :

(1) شاحنات بمبلغ 25 000 د . ل .

(2) أراضي بمبلغ 20 000

(3) مبانـي 50 000

1-2 اشترت قرطاسية على الحساب من مطبعة الأمة ، بمبلغ 2500 د . ل .

1-3 دفعت رسوم اعلان في جريدة الفجر ، بمبلغ 150 د . ل .

1-4 دفعت ثمن بوليصة تأمين على الشاحنات لمدة شهر ، بمبلغ 210 د . ل .

1-5 قبضت ايرادات نقل 600 د . ل .

1-7 دفعت مصاريف صيانة قيمتها 900 د . ل .

1-17 دفعت مصاريف تركيب هاتف 75 د . ل .

1-19 قبضت ايرادات نقل 300 د . ل .

1-19 ايرادات استحقت نظير خدمات نقل لمنشأة الحرية بلغت 200 د . ل ، ولكنها ستقبض فيما بعد .

1-20 دفعت مرتبات العاملين عن الشهر وهي 400 د . ل

1-25 اشترت معدات على الحساب من منشأة الآلات الحديثة ، بمبلغ 10 000 د. ل .

1-30 دفعت فاتورة النور بمبلغ 50 د . ل ، والمياه بمبلغ 20 د . ل .

المطلوب :

1 ـ اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية العامة وترحيلها الى الاستاذ العام .

2 ـ اعداد ميزان المراقبة بالارصدة في 31-1-1984 م .

3 ـ اعداد قائمة دخل (مدخلا بها عناصر المصروفات والايرادات المشار اليها صراحة في التمرين) وميزانية . ناقش بعض عناصر المصروفات الأخرى التي يجب ادخالها في قائمة الدخل .

4 ـ قارن بين رقم الدخل (أو الخسارة) الظاهر بقائمة الدخل ورصيد النقدية الظاهر بالميزانية .

الفصل الرابع

الحسابات الختامية

تستمر المنشآت التجارية في أعمالها عادة مدة طويلة من الزمن ، قد تصل الى مئات السنين . ولامداد متخذي القرارات بمعلومات محاسبية وقتية ، تقسم حياة المنشأة الى فترات متساوية ، تعرف بالمدد المحاسبية Accounting Periods . ويختلف طول هذه المدد من شهر الى ثلاثة أشهر أو إلى سنة ، وان كانت السنة أكثر انتشاراً . ويجب أن تكون المدد المحاسبية متساوية في الطول ، حتى يمكن مقارنة الايرادات والمصروفات والارباح لكل من هذه المدد .

وتثبت العمليات التي تقوم بها المنشأة خلال المدة المحاسبية في السجلات ، وفي نهاية هذه المدة تعد قائمتي الدخل والميزانية للمنشأة . ويجب أن تظهر قائمة الدخل ايرادات المنشأة التي تحققت خلال المدة ، والمصروفات التي تكبدتها في سبيل تحقيق هذه الايرادات . أما الميزانية فيجب أن تظهر اصول والتزامات وحقوق اصحاب المنشأة ، كما هي عليه في نهاية آخر يوم في المدة المحاسبية .

الحاجة الى اجراء بعض التعديلات قبل اعداد القوائم المالية

بعد اثبات العمليات التي قامت بها المنشأة خلال المدة في الدفاتر ، ترصد الحسابات في نهاية المدة ويعد منها ميزان المراجعة .

وكثيرا ما يتطلب الامر تعديل بعض هذه الارصدة قبل استخدامها في اعداد القوائم المالية عن المدة المحاسبية المنصرمة . ويتم هذا التعديل عن طريق اجراء قيود في اليومية العامة ، تعرف بقيود التسوية adjusting entries .

وهناك اربعة أنواع من العمليات بين مصروفات وايرادات تحتاج عادة الى قيود تسوية في نهاية المدة ، وهي :

مصروفات

أ ـ تكاليف costs مثبتة ويجب توزيعها على مدتين محاسبيتين أو أكثر . ومن الامثلة على ذلك :

(1) تكاليف وثيقة تأمين دفعت مقدما لمدة ثلاث سنوات ، وأثبتت كمصروفات مقدمة . هذه التكلفة المدفوعة مقدما يجب أن توزع على السنوات الثلاث ، عن طريق قيد تسوية ، كمصروفات تأمين .

(2) تكلفة آلة جديدة ذات عمر انتاجي مقداره عشر سنوات ، سجلت كأصل . هذه التكلفة يجب أن توزع على السنوات العشر ، كمصروف استهلاك .

(3) تكلفة عناصر اشتريت وخزنت قبل الاستخدام ، مثل القرطاسية والامدادات ، وسجلت كأصل . هذه التكلفة يجب أن تحمل للمدد المحاسبية المختلفة كمصروف ، وفقا للاستخدام الفعلي لهذه العناصر .

ب ـ مصروفات تخص الفترة الحالية ، ولكنها لم تثبت بعد ، مثل :

(1) اجور المنتجين عن الجزء الأخير من الفترة الحالية التي ستدفع لهم في بداية الفترة التالية . هذه الاجور يجب اثباتها كمصروف للفترة الحالية التي استفادت من هذه الخدمات . وتعرف هذه الاجور عادة بالاجور المستحقة accrued wages .

(2) ضرائب مستحقة عن الفترة الحالية ، ولكنها سوف تدفع في الفترة القادمة .

(3) فوائد مبالغ اقترضت في الفترة الحالية ، ولكنها سوف تدفع في الفترة التالية .

ايرادات

جـ ـ ايراد مثبت في الدفاتر ويجب توزيعه على فترتين محاسبيتين أو أكثر ، مثال : ايراد ايجارات محصل مقدما لمدة ثلاث سنوات . هذا الايراد يجب توزيعه

على الفترات الثلاث ، وليس تحميلـه للفتـرة الاولى فقـط . ويعـرف ايراد الفترات القادمة بالايراد المؤجل deferred revenue .

د ـ ايرادات اكتسبت في الفترة الحالية ، ولكنها ستحصل في فترة قادمة . مثال : ايراد ايجار عن الفترة الحالية ، سيحصل في الفترة القادمة ـ ايراد مستحـق accured revenue .

وعلى المحاسب ان يراجع هذه العناصر في نهاية المدة ، ويثبت التسويات اللازمة في الدفاتر ويعد القوائم المالية وفقا للارصدة المعدلة ، حتى تعكس هذه القوائم نتيجة اعمال المنشأة عن المدة المنتهية ومركزها المالي في نهايتها بكل دقـة وأمانة .

ويكثـر استخـدام كلمتـي « مستحـق » و « مؤجـل » عنـد الـكلام عن التسويات الجردية . وفيما يلي تعريف مبسط وعملي لكل منهما :

مستحق Accured : تعني لم يدفع بعـد بالنسبـة للمصروفـات ، ولـم يحصل بعد بالنسبة للايرادات .

مؤجل Deferred : تعني مدفوعا مقدما بالنسبة للمصروفات ، ومحصلا مقدما بالنسبة للايرادات .

وعلى ذلك ، فان :

عنصر	تعريف	تصنيفه في الميزانية
1 ـ مصروف مؤجل	تكلفة دفعت ولم تستغل بعد	أصل
2 ـ مصروف مستحق	مصروف استفادت منه الفترة الحالية ، ولم يدفع بعد	التزام
3 ـ ايراد مؤجل	ايراد محصل ، ولكنه يخص فترات قادمة	التزام
4 ـ ايراد مستحق	ايراد يخص الفترة الحالية ولكنه لم يحصل بعد	اصل

مثال

نورد فيما يلي مثالا يوضح الأنواع الأربعة للتسويات الجردية التي سبق ذكرها ، وكيفية تحليلها وقيود اليومية اللازمة لها في نهاية المدة . وسيساعد هذا المثال على تعميق الفهم للنموذج المحاسبي وقياس الايرادات والمصروفات . وسنفترض ان المدة المحاسبية الحالية تنتهي في 31 ديسمبر 1982 م .

توزيع التكاليف على عدة مدد محاسبية

تضطر المنشأة عادة الى شراء أصل تستفيد من خدماته لفترات محاسبية عديدة . عند الشراء يجعل حساب الاصل المشترى مدينا . وبمرور الوقت ينصهر جزء من تكلفة هذا الاصل ويتحول الى مصروف ، وذلك في سبيل تحقيق ايراد للمنشأة . وتمشيا مع مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات ، يجب ان تحمل كل فترة محاسبية نصيبها من تكلفة هذا الاصل ، وعلى أساس مدى استفادتها منه . ويتم هذا التحميل عن طريق قيد في اليومية العامة في نهاية الفترة .

وفيما يلي بعض العمليات التي قامت بها منشأة جالو خلال 1982 ، وقيود التسوية اللازمة في 31 ديسمبر 1982 م[1] .

تأمين مدفوع مقدما

دفعت منشأة جالو في 1 يناير 1982 م مبلغ 600 3 د ثمنا لوثيقة تأمين على العقارات لمدة ثلاث سنوات تنتهي في 31 ديسمبر 1984 م. وفيما يلي قيود اليومية اللازمة لهذا المصروف المقدم :

في تاريخ الدفع ، 1 يناير 1982 م .

تأمين مدفوع مقدما نقدية اثبات دفع قيمة الوثيقة	3 600	3 600

(1) Glenn A. Welseh and Robert N. Anthony, **Fundamentals of Finacial Accounting** (Homewood, III.: Richard D. Irwin, Inc., 1974), PP. 130-145.

أ ـ قيد التسوية اللازم في نهاية المدة ، 31 ديسمبر 1982 م (رقمت قيود التسوية حتى تسهل الاشارة اليها فيما بعد) :

1 200		مصروف تأمين
	1 200	تأمين مدفوع مقدما
		اثبات مصروف التأمين الخاص بالمدة الحالية ($\frac{1}{3} \times 3\,600$)

ويجري نفس قيد التسوية السابق في نهاية 1983 م و1984 م ويحقق قيد التسوية السابق هدفين :

(1) تحميل الفترة الحالية نصيبها من تكلفة التأمين لغرض مقابلة الايرادات بالمصروفات .

(2) تعديل حساب « تأمين مدفوع مقدما » حتى يظهر الرصيد الفعلي في 31 ديسمبر 1982 م ، أي ذلك الجزء من وثيقة التأمين الذي لم يستنفذ بعد ،وهو 2 400 د .

الاستهلاك

في 1 يناير 1981 م ، اشترت منشأة جالو مبنى جديدا بمبلغ 360 000 د ، نقدا . وقد قدر عمر الاصل بثلاثين سنة ، وانه يمكن بيع المبنى بعد ذلك العمر بمبلغ 60 000 د . وفيما يلي قيود اليومية اللازمة :

عند الشراء ، في 1 يناير 1981 م :

360 000		مباني
	360 000	نقدية
		شراء مباني نقدا

ب ـ قيد التسوية . في نهاية المدة ، 31 ديسمبر 1982 م (اجري نفس القيد في 31 ديسمبر 1981 م) :

مصروف الاستهلاك		10 000
مجمع استهلاك المباني	10 000	
اثبات استهلاك المباني عن 1982 م $\frac{1}{30} \times (60\,000\text{-}360000)$		

ويجب اجراء القيد السابق في نهاية كل سنة طوال عمر الأصل .

ويعرف المبلغ الذي يمكن الحصول عليه ببيع الاصل في نهاية عمره بالخردة scrap value أو القيمة المتبقية residual value ويحتسب نصيب الفترة من الاستهلاك كما يلي :[2]

(1) تحتسب القيمة المراد استهلاكها بطرح قيمة الخردة من ثمن الشراء . في مثالنا السابق :

القيمة المراد استهلاكها = 360 000 ـ 60 000
= 300 000 د

(2) يحتسب الاستهلاك السنوي بقسمة القيمة المراد استهلاكها على عمر الاصل . في مثالنا السابق :

الاستهلاك السنوي = 30 000 ÷ 30
= 10 000 د

وهنا ايضا يحقق قيد التسوية السابق هدفين :

(1) تحميل الفترة الحالية نصيبها من استهلاك المباني .

(2) تعديل حساب المباني لكي يظهر القيمة المتبقية للاصل .

وقد كان بالامكان جعل حساب المباني نفسه دائنا بمبلغ الاستهلاك لاظهار النقص في قيمة هذا الاصل . ولكن يفضل المحاسبون استخدام حساب مستقل

---

(2) بافتراض استخدام طريقة الخط المستقيم او القسط الثابت . وهناك عدة طرق اخرى للاستهلاك سيأتي ذكرها في فصل قادم .

تجمع فيه استهلاكات الاصل عبر عمره الانتاجي ، دون اللجوء الى استخدام حساب الاصل نفسه . وفي الميزانية يظهر حساب الاصل مطروحا منه رصيد حساب مجمع استهلاكه ، كما رأينا في الفصل الثاني ، وكما سيناقش بالتفصيل في الفصل العاشر .

الامدادات Supplies

في اول مارس 1982 م اشترت المنشأة امدادات للصيانة بمبلغ 600 د ، وضعت في المخازن لاستخدامها تدريجيا . وعند جرد هذا المخزون في 31 ديسمبر 1982 م ، تبين ان هناك امدادات صيانة تكلفتها 200 د لا تزال باقية بالمخازن . اي ان الامدادات التي صرفت خلال السنة بلغت 400 د ، ويجب ان تحمل الى هذه المدة كمصروفات صيانة . وتكون قيود اليومية كما يلي :

عند الشراء في اول مارس 1982 م :

600		مخزون امدادات الصيانة
	600	نقدية
		اثبات شراء امدادات صيانة

جـ ـ قيد التسوية اللازم في 31 ديسمبر 1982 م :

400		مصروف صيانة
	400	مخزون امدادات الصيانة
		اثبات الامدادات المستخدمة فعلا خلال السنة (600 د ـ 200 د) .

وهنا ايضا ، يحقق قيد التسوية السابق هدفين :

(1) تحميل سنة 1982 م نصيبها من تكاليف امدادات الصيانة .
(2) تعديل رصيد مخزون امدادات الصيانة لكي يظهر فقط تكلفة الامدادات التي لا تزال فعلا بالمخازن في نهاية المدة .

مصروفات لم تثبت

في نهاية المدة قد يكون هناك بعض المصروفات التي استفادت بها المنشأة خلال الفترة الحالية ، ولكنها لم تدفع ، ومن ثم لم تثبت بعد . وتعرف هذه المصروفات ، كما رأينا سابقا ، بالمصروفات المستحقة .

مصروف المرتبات

في 31 ديسمبر 1982 م كان احد موظفي المنشأة في رحلة عمل الى أوروبا ، ومن المنتظر ان يعود في 8 يناير 1983 م . لذلك فان مرتبه عن شهر ديسمبر (600 د) سوف يدفع له عند عودته . وهذا يتطلب القيود التالية :

د - قيد تسوية في 31 ديسمبر 1982 م :

600		مصروف مرتبات
	600	مرتبات تحت الدفع
		اثبات التزام المنشأة بمرتب ديسمبر واعتباره مصروفا يحمل الى هذه المدة .

وفي تاريخ الدفع ، 8 يناير 1983 م :

600		مرتبات تحت الدفع .
	600	نقدية
		اثبات دفع مرتب ديسمبر 1982 م .

ويحقق قيد التسوية السابق هدفين :

(1) اثبات مصروف استفادت به الفترة المالية المنصرمة (1982) ، تمشيا مع مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات .

(2) اثبات التزام المنشأة بهذا المرتب في 31 ديسمبر 1982 م .

مصروف نور ومياه

استلمت المنشأة فاتورة نور ومياه بمبلغ 4 700 د عن شهر ديسمبر 1982 م في

30 ديسمبر1982 م تستحق الدفع خلال شهر من تاريخه. وقد قررت المنشأة ارجاء دفعها الى يناير التالي :

هـ ـ قيد التسوية في 31 ديسمبر1982 م :

4 700		مصروف نور ومياه
	4 700	نور ومياه تحت الدفع
		اثبات فاتورة ديسمبر للنور والمياه والتي ستدفع في يناير1983 م .

ويهدف هذا القيد الى تحقيق نفس الغرضين اللذين ذكرا عند الكلام عن مصروف المرتبات . وعند دفع هذه الفاتورة في يناير 1983 م يجري القيد التالي :

4 700		نور ومياه تحت الدفع
	4 700	نقدية
		دفع فاتورة ديسمبر1982 للنور والمياه

مصروف الفوائد

اقترضت المنشأة في اول نوفمبر1982م قرضا قصير الأجل بمبلغ30 000 د ووقعت بذلك ورقة دفع تستحق بعد90 يوما من تاريخه، وبسعر فائدة 8% تدفع في نهاية مدة القرض . وفيما يلي قيود اليومية اللازمة :

في تاريخ استلام القرض ، 1 نوفمبر1982 م :

30 000		نقدية
	30 000	اوراق تحت الدفع ـ قصيرة الأجل
		اثبات قرض قصير الأجل من المصرف ، بفائدة 8% .

و ـ قيد التسوية في نهاية المدة ، 31 ديسمبر 1982 م :

400		مصروف الفوائد
	400	فوائد مستحقة تحت الدفع
		اثبات الفوائد المستحقة عن شهرين للمصرف ($30\,000 \times \frac{2}{12} \times \frac{8}{100}$)

في تاريخ تسديد القرض ، 31 يناير 1983 :

30 000		اوراق تحت الدفع ـ قصيرة الأجل
400		فوائد مستحقة تحت الدفع
200		مصروف الفوائد (1983: $30000 \times \frac{1}{12} \times \frac{8}{100}$)
	30 600	نقدية
		اثبات تسديد القرض والفوائد في تاريخ الاستحقاق .

وقد حقق قيد التسوية الذي اجرى في 31 ديسمبر 1982 م هدفين :

(1) اظهار مصروف الفوائد الذي يجب ان تحمل به قائمة دخل المنشأة عن الفترة الحالية .

(2) اظهار التزام المنشأة بهذه الفوائد في الميزانية المعدة في نهاية الفترة الحالية .

ويلاحظ ان الفوائد تتراكم بمجرد مرور الوقت ، وان كان دفعها يستحق في تاريخ معين .

توزيع الايرادات المقدمة على فترات متعددة

يحدث احيانا ان تستلم المنشأة ايرادا مقدما مقابل خدمات (او مبيعات) ستقدمها في المستقبل ، اي في فترة محاسبية مقبلة . وهذا الامر يتطلب قيد تسوية في نهاية المدة .

ايجار مقبوض مقدما

قبضت منشأة جالو في 15 ديسمبر 1982 ايجارا عن الشهر المنتهي في 15 يناير 1983 ، مقداره 1 200 د . وفيما يلي قيود اليومية اللازمة لهذه العملية :

في تاريخ تحصيل الايجار ، 15 ديسمبر 1982 ، يجري القيد التالي :

1 200		نقدية
	1 200	ايراد ايجار مقدم
		تحصيل ايجار الفترة من 15 ديسمبر 1982 الى 15 يناير 1983 .

لاحظ أن نصف هذا الايجار يخص الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 1982 ، ومن ثم يجب أن يضاف الى ايرادات تلك الفترة . أما النصف الآخر ، فهو يخص الفترة التالية ، ويمثل التزاما على المنشأة بتأدية هذه الخدمات ـ توفير السكن للعميل لمدة نصف شهر . واثبات هذه الحقيقة يتطلب اجراء قيد التسوية التالي :

ز ـ قيد التسوية في 31 ديسمبر 1982 :

600		ايراد ايجار مقدم
	600	ايراد ايجار
		ايجار تحقق عن النصف الاخير من ديسمبر 1982

ايرادات مستحقة

يحدث ان تكون المنشأة قد اكتسبت بعض الايرادات (أي انها سلمت الخدمة او البضاعة الى العميل) ، ولكنها لم تثبتها في الدفاتر بعد . وفي مثل هذه الحالة يجب اجراء قيد تسوية في نهاية المدة لاثبات الايراد المستحق ، واظهار الاصل المتمثل في التزام العميل بالدفع .

ايراد ايجار مستحق

من فحص سجلات التأجير في 31 ديسمبر 1982 ، اتضح ان عميلين لم يقوما بدفع ايجار ديسمبر بعد ، ومقداره 400 د . وعلى ذلك تجري القيود التالية :

ن ـ قيد تسوية ف 31 ديسمبر 1982 :

400		ايراد ايجار تحت التحصيل
	400	ايراد ايجارات
		اثبات ايراد ايجار اكتسب في ديسمبر 1982 ، ولم يحصل بعد .

وعند تحصيل المبلغ في يناير 1983 ، يجري القيد التالي :

400		نقدية
	400	ايراد ايجار تحت التحصيل
		تحصيل ايجارات مستحقة عن ديسمبر 1982

لاحظ ان قيد التسوية السابق قد حقق هدفين :

(1) اثبات الايجارات التي اكتسبت سنة 1982 م ضمن ايرادات هذه السنة .

(2) اظهار الايجار المستحق التحصيل ضمن اصول الشركة (أصل متداول) .

ويتضح من الأمثلة السابقة ان قيود التسوية ما هي الا تطبيق عادي للنموذج المحاسبي كما هو الحال بالنسبة للعمليات العادية الاخرى . غير أن قيود التسوية تجري عادة من واقع الفحص الدقيق للسجلات والمستندات . ولا يوجد عادة مستند محدد يتطلب في حد ذاته قيد تسوية . كما تمتاز قيود التسوية بأنها تجري في نهاية المدة ، وبعد اثبات جميع العمليات العادية الاخرى . ويجب أن يكون واضحا ان قيود التسوية أمر ضروري في اغلب المنشآت لتحقيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات ، واعداد القوائم المالية بشكل عادل .

قائمة التسوية The Worksheet

بعد تسجيل جميع العمليات العادية (عدا قيود التسوية) للمنشأة في اليومية وترحيلها الى الاستاذ ، يعد ميزان المراجعة كما رأينا في الفصل الثالث . ويفضل كثير من المحاسبين استخدام ورقة عمل تعرف بقائمة التسوية . وتهدف هذه الورقة الى جمع البيانات المتسخلصة من الدفاتر المحاسبية واعدادها في صفحة واحدة لكي تكون أساسا لاعداد القوائم المالية .

وتعد هذه القائمة باستخدام قلم رصاص عادة ، حتى يسهل التعديل والتصحيح ، ولانها تستخدم من قبل المحاسب نفسه ولن تقدم الى أي شخص آخر عادة .

وبعد اتمام قائمة التسوية وموازنتها ، تصبح اساسا لاعداد القوائم المالية واجراء قيود التسوية وقيود الاقفال ، كما سنرى فيما بعد .

اعداد قائمة التسوية

تستخدم صفحة كبيرة عادة لاعداد قائمة التسوية ، حيث أنها تتطلب 11 خانة تستخدم كما يلي :

1) خانة كبيرة لاسماء الحسابات كما تظهر في الاستاذ العام
2) خانتان لميزان المراجعة (مدين ودائن) .
3) خانتان للتسويات (مدين ودائن)
4) خانتان لميزان المراجعة بعد التسويات (مدين ودائن)
5) خانتان لقائمة الدخل (مدين ودائن)
6) خانتان للميزانية (مدين ودائن) .

ويمثل شكل 4-1 نموذجا لقائمة التسوية .

وفيما يلي الخطوات المتبعة لاعداد قائمة التسوية :

خطوة 1 :

بعد اثبات العمليات العادية وترحيلها الى الاستاذ خلال الفترة المحاسبية ، ترصد الحسابات في نهاية الفترة وبعد ميزان المراجعة ويدخل في الخانة المخصصة لذلك في قائمة التسوية . ويجب التأكد من أن جانب الارصدة المدينة يساوي جانب الأرصدة الدائنة لميزان المراجعة ـ كلاهما يساوي 460 481 د في شكل 4-1 .

خطوة 2 :

تدخل قيود التسوية في الخانتين التاليتين لميزان المراجعة ، كما هو موضح في شكل 1.4 . ويفضل ترقيم هذه القيود حتى يمكن الاشارة اليها من آن الى آخر .

ويلاحظ أن بعض هذه القيود يتطلب اضافة حسابات جديدة ليست موجودة في ميزان المراجعة ، مثل مصروف الاستهلاك .

وبعد اتمام ادخال قيود التسوية ، يجب جمع مبالغ الجانب المدين ومبالغ الجانب الدائن والتأكد من انهما متساويان ـ300 18 د في شكل4-1 .

خطوة3 :

يعدل ميزان المراجعة على ضوء قيود التسوية وتثبت الأرصدة الجديدة في خانتي ميزان المراجعة المعدل .

فمثلا ، يلاحظ أن رصيد حساب ايراد الايجارات في ميزان المراجعة قبل التسويات كان128463 د (رصيد دائن) . اضيف الى ذلك مبلغان دائنان (600 د +400 د) نتيجة لقيود التسوية ، فأصبح رصيد هذا الحساب129463 د ، وهو المبلغ الذي ظهر في الجانب الدائن لميزان المراجعة المعدل . اما الحسابات التي لم تتأثر بقيود التسوية فتنقل ارصدتها كما هي الى ميزان المراجعة بعد التسوية .

وبعد ترحيل ارصدة جميع الحسابات في ميزان المراجعة المعدل ، يجب التأكد من ان مجموع الجانب المدين يساوي مجموع الجانب الدائن560 497 د في شكل4-1 .

خطوة4 :

يرحل المبلغ الموجود على كل سطر في ميزان المراجعة المعدل افقيا الى الخانات الخاصة بقائمة الدخل او الميزانية حسب نوع الحساب ، على أن يرحل الرصيد المدين الى الجانب المدين والرصيد الدائن الى الجانب الدائن من القائمة المناسبة (قائمة الدخل او الميزانية) .

بعد أن ترحل جميع الأرصدة الظاهرة في ميزان المراجعة المعدل الى احدى الخانات الأربع الاخيرة في قائمة التسوية ، تجمع المبالغ الظاهرة في كل من هذه الخانات الاربع . وهنا يمكن ملاحظة ظاهرة شيقة ومفيدة :

الفرق بين الجانب المدين والجانب الدائن لقائمة الدخل يساوي الفرق بين الجانب المدين والدائن للميزانية ـ هذا الفرق هو الربح أو الخسارة . واذا لم

شكل 4-1

منشأة جالو للمباني العامة : قائمة تسوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1982 م

اسم الحساب	ميزان المراجعة		تسويات		ميزان المراجعة المعدل		قائمة الدخل		الميزانية	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
نقدية	1097				1097				1097	
تأمين مدفوع مقدما	3600			1200(أ)	2400				2400	
مخزون امدادات الصيانة	600			400(جـ)	200				200	
أرض	25000				25000				25000	
مباني	360000				360000				360000	
استهلاك مجمع ـ مباني		10000		10000 (ب)		20000				20000
أوراق دفع		30000				30000				30000
ايجار مقبوض مقدماً		1200	600 (ز)			600				600
أوراق دفع مضمونه برهن عقارات		238637				238637				238637
رأس المال		73160				73160				73160
مسحوبات	12000				12000				12000	
ايراد الايجارات		128463		600(ز) 400(ن)		129463		129463		
مصروف تأمين	500		1200(أ)		1700		1700			
مصروف صيانة	3000		400(جـ)		3400		3400			
مصروفات مرتبات	17400		600(د)		18000		18000			
مصروف فوائد	19563		400(و)		19963		19963			
مصروف نور ومياه	34500		4700(هـ)		39200		39200			
مصروفات متفرقة	4200				4200		4200			
	481460	481460								
مصروف استهلاك			10000(ب)		10000		10000			
مرتبات تحت الدفع				600(د)		600				600
نور ومياه تحت الدفع				4700(هـ)		4700				4700
فوائد تحت الدفع				400(و)		400				400
ايراد ايجار تحت التحصيل			400(ن)		400				400	
			18300	18300	497560	497560	96463	129463	401097	368097
الارباح قبل الضرائب							33000			33000
							129463	129463	401097	401097

يحدث ذلك فلا بد وأن يكون هناك خطأ ما في قائمة التسوية .

خطوة5 :

يثبت الفرق بين الجانب المدين والدائن في قائمة الدخل في الجانب الاصغر حتى يتساوى الجانبان . ويكتب على نفس السطر وفي خانة « اسم الحساب » عبارة « الارباح » أو « الخسائر » . لاحظ أنه اذا ما كان الجانب الدائن لقائمة الدخل اكبر من الجانب المدين ، يكون الفرق ارباحا ، ويثبت في الجانب المدين حتى يتساوى الجانبان . والعكس في حالة الخسارة . كما يثبت نفس المبلغ في الجانب الاصغر (وعلى نفس السطر) للميزانية ، حتى يتساوى جانباها .

واذا ما كان الفرق عبارة عن ربح لا بد وأن يكون الجانب المدين للميزانية اكبر من الجانب الدائن ، ومن ثم يثبت هذا الفرق في الجانب الدائن . وعند اعداد الميزانية المنسقة يضاف هذا الربح (الخسارة تطرح) الى حساب رأس المال (في الشركات المساهمة يضاف الى حساب الارباح المحجوزة) .

هذا وبالرغم من صمامات الامن المتوفرة في قائمة التسوية (تعادل الجانب المدين مع الدائن) الا أنه قد توجد بعض الاخطاء . أي أن التوازن ليس دليلا

شكل4-2

منشأة جالو للمباني العامة

قائمة رأس المال

عن السنة المنتهية في31-12-1982

رأس المال في 1-1-1982	73 160 د
يضاف :	
أرباح1982	33 000
المجموع	106 160 د
يطـرح :	
مسحوبات1982	12 000
رأس المال في 31-12-1982	94 160 د

قاطعا على صحة النتائج التي تظهرها قائمة التسوية . فمثلا قد يرحل رصيد حساب مصروف الاستهلاك الى الجانب المدين للميزانية بدلا من الجانب المدين لقائمة الدخل . وبالرغم من ان هذا يمثل خطأ محاسبيا ، الا انه لا يؤثر على توازن جانبي قائمة الدخل وكذلك جانبي الميزانية . وسيترتب على ذلك ظهور رقم خاطىء للأرباح (أعلى مما يجب) .

اعداد القوائم المالية من قائمة التسوية

تحتوي قائمة التسوية الكاملة على جميع المبالغ اللازمة لاعداد القوائم المالية : قائمة الدخل ، الميزانية ، وقائمة رأس المال (او الارباح المحجوزة بالنسبة للشركات المساهمة) . وما على المحاسب الا ان يعيد ترتيب هذه البيانات على ورقة اخرى بحيث تظهر القوائم المالية مصنفة كما ينبغي . وقد عالج الفصل الثاني من هذا الكتاب كيفية تصنيف القوائم المالية ، ومن ثم فلا داعي لتكرارها هنا . وسنكتفي فقط بقائمة رأس المال ، كما هو موضح في شكل 4-2 .

اثبات قيود التسوية في الدفاتر

بعد اعداد القوائم المالية ، تثبت قيود التسوية من واقع قائمة التسوية في اليومية العامة وترحل الى الاستاذ العام . وهذه مجرد عملية روتينية ، اذ انها مجرد نقل من قائمة التسوية . ويمثل شكل 4-3 قيود التسوية مثبتة في اليومية ، ومرحلة الى الاستاذ العام في شكل 4-4 .

شكل 4-3
منشأة جالو للمباني العامة
قيود التسوية / اليومية العامة

منه	له	بيان	تاريخ
1200		مصروف تأمين	31 ديسمبر 82
	1200	تأمين مدفوع مقدما	
10000		مصروف استهلاك	
	10000	استهلاك مجمع ـ مباني	
400		مصروف صيانة	
	400	مخزون امدادات صيانة	
600		مصروف مرتبات	
	600	مرتبات تحت الدفع	
4700		مصروف نور ومياه	
	4700	نور ومياه تحت الدفع	
400		مصروف فوائد	
	400	فوائد تحت الدفع	
600		ايجار مقبوض مقدما	
	600	ايراد الايجارات	
400		ايراد ايجار تحت التحصيل	
	400	ايراد ايجارات	

شكل شكل 4-4

الاستاذ العام ـ منشأة جالو للمباني العامة

حـ / النقدية 41

1097	رصيد		82-12-31				

حـ / ايراد ايجارات تحت التحصيل 42

400		9					

حـ / تأمين مدفوع مقدما 45

3600	رصيد			1200		9	
				2400	رصيد مدين		
3600				3600			
2400	رصيد		82-12-31				

حـ / مخزون امدادات الصيانة 47

600	رصيد			400		9	
				200	رصيد مدين		
600				600			
200	رصيد		82-12-31				

حـ / أرض 51

25000	رصيد			12-31			

شكل 4-4
الاستاذ العام ـ منشأة جالو للمباني

حـ / مباني 52

360000	رصيد		82-12-31				

حـ / استهلاك مجمع ـ مباني 53

20000	رصيد دائن			10000	رصيد		
				10000		9	
20000				20000			
				20000	رصيد		12-31

حـ / اوراق دفع 61

				30000	رصيد		12-3

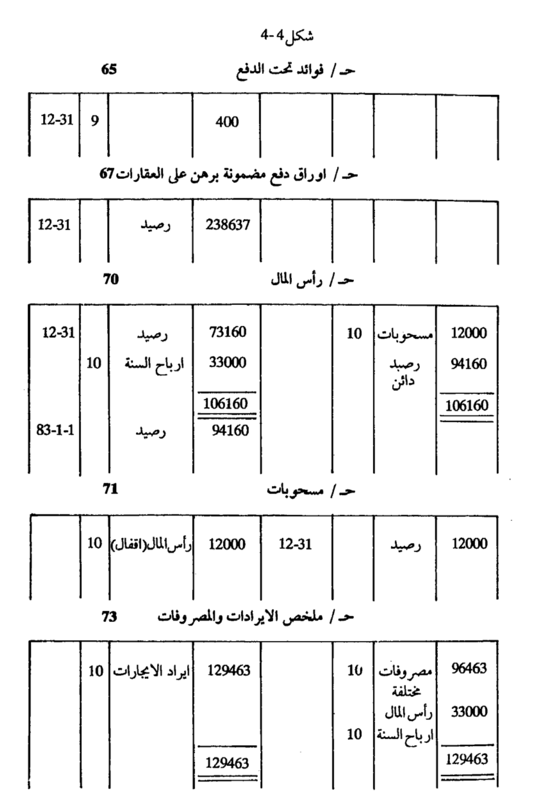
حـ / ايجار مقبوض مقدما 62

600		9		1200	رصيد		
600	رصيد						
1200	دائن			1200			
				600	رصيد		12-31 82

حـ / مرتبات تحت الدفع 63

				600			12-31 82

شكل 4-4



حـ / فوائد تحت الدفع 65

12-31	9		400				

حـ / اوراق دفع مضمونة برهن على العقارات 67

12-31		رصيد	238637				

حـ / رأس المال 70

12-31		رصيد	73160		10	مسحوبات	12000
	10	ارباح السنة	33000			رصيد دائن	94160
			106160				106160
83-1-1		رصيد	94160				

حـ / مسحوبات 71

	10	رأس المال(اقفال)	12000	12-31		رصيد	12000

حـ / ملخص الايرادات والمصروفات 73

	10	ايراد الايجارات	129463		10	مصروفات مختلفة	96463
					10	رأس المال ارباح السنة	33000
			129463				129463

حـ / ايراد الايجارات 81

		رصيد	128463		10	أ . م .(أقفال)	129463
	9	ايجار مقبوض مقدما	600				
	9	ايراد ايجار تحت التحصيل	400				
			129463				129463

حـ / مصروف تأمين 90

	10	أ . م . (اقفال)	1700	12-31		رصيد	500
					9	تأمين مدفوع مقدما (تسوية)	1200
			1700				1700

حـ / مصروف صيانة 91

	10	أ . م . (اقفال)	3400			رصيد	3000
					9	مخزون امدادات صيانة(تسوية)	400
			3400				3400

حـ / مصروف مرتبات 93

	10	أ . م . (اقفال)	18000			رصيد	17400
					9	مرتبات تحت الدفع (تسوية)	600
			18000				18000

حـ / مصروفات فوائد

	10	أ . م . (اقفال)	19963			رصيد	19563
						فوائد تحت الدفع(تسوية)	400
			19963				19963

شكل 4-4

95 حـ / مصروف نور ومياه

	10	أ . م . (اقفال)	39200			رصيد	34500
					9	نور ومياه تحت الدفع (تسوية)	4700
			39200				39200

96 حـ / مصروفات متفرقة

	10	أ . م . (اقفال)	4200	12-31		رصيد	4200

97 حـ / مصروف استهلاك

						استهلاك مجمع / مباني	10000
	10	أ . م (اقفال)	10000		9	(تسوية)	

اقفال الحسابات Closing Entries

بعد اجراء قيود التسوية واعداد القوائم المالية واظهار نتيجة اعمال المنشأة عن المدة المنصرمة ومركزها المالي في نهايتها ، يجب أن تعد الحسابات لكي تستقبل

عمليات الفترة التالية . لذلك فان حسابات الايرادات والمصروفات يجب ان تخفض ارصدتها الى الصفر حتى تجمع فيها ايرادات ومصروفات الفترة الجديدة . وتسمى هذه العملية « قفل الحسابات Closing of Accounts » . وتعرف حسابات الايرادات والمصروفات بالحسابات المؤقتة Temporary Accounts ، لانها تفتح لتجميع بيانات فترة واحدة ، ثم تقفل (أو تنظف) لاستقبال فترة تالية ، . . . وهكذا .

ويتم قفل (أو تفريغ) حسابات الايرادات والمصروفات في حساب ملخص الايرادات والمصروفات Income Summary (أو حساب الأرباح والخسائر) وهو بدوره يقفل في حساب رأس المال في المشروعات الفردية وشركات الاشخاص (في شركات المساهمة يقفل حساب ملخص الايرادات والمصروفات في حساب صافي الدخل المحجوز) . كما يقفل حساب المسحوبات في حساب رأس المال[2] ، (في الشركات المساهمة يستخدم حساب للتوزيعات المدفوعة بدلا من المسحوبات ، ويقفل بدوره في حساب صافي الدخل المحجوز) .

أما حسابات الاصول والخصوم ورأس المال ، فهي لا تقفل ، بل تضاف عمليات الفترة الجديدة الى أرصدة هذه الحسابات الظاهرة في ميزانية الفترة المنصرمة . ولان هذه الحسابات لا تقفل ، يطلق عليها البعض اسم الحسابات الدائمة Permanent Accounts . كما تعرف أيضاً باسم الحسابات الفعلية Real Accounts . في حين تسمى حسابات الايرادات والمصروفات والمسحوبات بالحسابات الاسمية Nominal Accounts .

وتعتبر عملية قفل الحسابات المؤقتة عملية روتينية بحتة ، اذ تثبت العملية في اليومية العامة ثم ترحل فورا الى الاستاذ العام .

ونورد فيما يلي مثالا بسيطا (حساب واحد للايرادات وحساب واحد للمصروفات) لتوضيح اجراء قفل الحسابات المؤقتة .

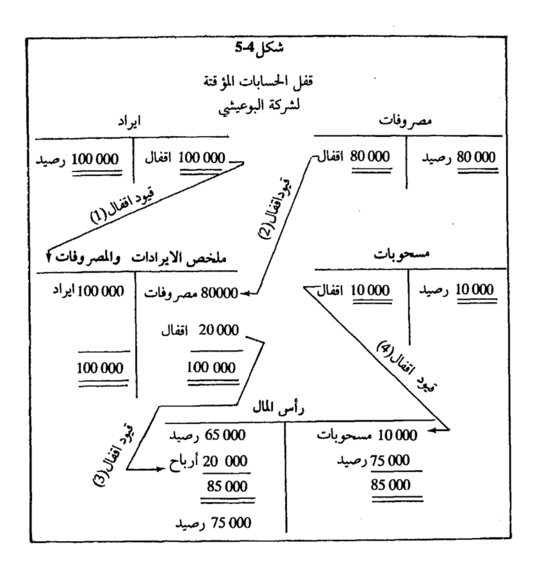
---

(2) المسحوبات هي المبالغ التي يسحبها صاحب المنشأة من المنشأة لاستخدامها او انفاقها في اغراضه الخاصة التي ليست لها علاقة بالمنشأة التي تتمتع بشخصية مستقلة . وتجمع هذه المبالغ في حساب خاص يقفل في نهاية السنة في حساب رأس المال . وسيناقش هذا الموضوع في الفصل الثاني عشر .

نفرض ان المعلومات الملخصة التالية قد تجمعت في دفاتر شركة البوعيشي في 31-12-1982 :

رأس المال	65 000 د
مسحوبات خلال 1982	10 000
ايرادات خلال 1982	100 000
مروفات خلال 1982	80 000

ويمثل شكل 5-4 تجسيما لعملية قفل الحسابات المؤقتة لشركة البوعيشي .



ويمثل شكل 4-6 قيود اليومية اللازم اجراؤها لاقفال الحسابات في شركة البوعيشي في 31-12-1982 :

شكل 4-6

قيود اليومية اللازمة لاقفال حسابات شركة البوعيشي

100 000		الايراد	(1)
	100 000	ملخص الايرادات والمصروفات اقفال حساب الايراد وترحيل رصيده الى حساب ملخص الايرادات والمصروفات	
80 000		ملخص الايرادات والمصروفات	(2)
	80 000	المصـــروفات اقفال حساب المصروفات وترحيل رصيده الى حساب ملخص الايرادات والمصروفات	
20 000		ملخص الايرادات والمصروفات	(3)
	20 000	رأس المال اقفال حساب ملخص الايرادات والمصروفات وترحيل رصيده (الارباح) الى حساب رأس المال .	
10 000		رأس المال	(4)
	10 000	المسحوبات اقفال حساب المسحوبات وترحيل رصيده الى حساب رأس المال .	

ونعود الآن الى منشأة جالو للمباني لتطبيق نفس المبادىء السابقة واقفال حساباتها المؤقتة . ويوضح شكل 4-7 قيود اليومية اللازمة لاقفال حسابات هذه المنشأة . كما يوضح شكل 4-4 السابق هذه القيود مرحلة الى الاستاذ العام .

شكل 4 -7

منشأة جالو للمباني العامة

قيود الاقفال

ص 10

منه	له	ترحيل	بيـــان	1982
129463		81	ايراد الايجارات	12-31
	129463	73	ملخص الايرادات والمصروفات	
			ترحيل الايرادات الى حساب ملخص الايرادات والمصروفات	
96463		73	ملخص الايرادات والمصروفات	
	1700	90	مصروف تأمين	
	3400	91	مصروف صيانة	
	1800	93	مصروفات مرتبات	
	19963	94	مصروف فوائد	
	39200	95	مصروف نور ومياه	
	4200	96	مصروفات متفرقة	
	10000	97	مصروف استهلاك	
			اقفال حسابات المصروفات وترحيلها الى ملخص الايرادات والمصروفات	
33000		73	ملخص الايرادات والمصروفات	
	33000	70	رأس المال	
			ترحيل الارباح الى حساب رأس المال وقفال حساب أ . م .	
12000		70	رأس المال	
	12000	71	المسحوبات	
			اقفال حساب المسحوبات في حساب رأس المال .	

ميزان المراجعة بعد الاقفال

بالرغم من وجود قائمة التسوية كأساس لقيود التسوية والاقفال ، الا انه قد تحدث بعض الاخطاء في اثبات وترحيل هذه القيود . لذلك يفضل فحص موازنة حسابات الاستاذ العام بعد ترحيل هذه القيود . وقد يتم ذلك بمجرد جمع الأرصدة المدينة (ككميات موجبة) والارصدة الدائنة (ككميات سالبة) للحسابات التي تبقى مفتوحة في الاستاذ العام بعد ترحيل قيود الاقفال على آلة حاسبة . واذا لم يكن هناك اية اخطاء ، يجب أن يكون المجموع صفرا .

ويفضل بعض المحاسبين اعداد ميزان مراجعة كاملا بالحسابات التي تبقى مفتوحة بعد ترحيل قيود الاقفال .

وفي كلتا الحالتين ، يجب ان تكون ارصدة الحسابات هي نفس الارصدة الظاهرة في الخانتين الاخيرتين من قائمة التسوية ، باستثناء حساب رأس المال (او حساب الأرباح المحجوزة في الشركات المساهمة) الذي سيظهر له رصيد جديد نتيجة لاضافة الأرباح وطرح المسحوبات .

الدورة المحاسبية بايجاز

الدورة المحاسبية في أية منشأة هي تجميع المعلومات الاولية وتصنيفها واستخراج التقارير والقوائم المالية المطلوبة واعداد الجهاز المحاسبي لاستقبال عمليات الفترة التالية . وقد تناول هذا الفصل والفصول السابقة هذه الخطوات بالتفصيل . ويحسن في هذه المرحلة تلخيص هذه الخطوات وترتيبها بشكل منظم[3] .

1) تجميع المعلومات الاقتصادية الاولية الناتجة عن عمليات المنشأة .

2) تحليل العمليات وتحديد الآثار الاقتصادية المترتبة عليها(في لغة محاسبية :مدين ودائن) .

3) اثبات العمليات في اليومية ، حسب تواريخ حدوثها .

(3) Welsch and Antony, Op. Cit., p. 138

4) ترحيل القيود من اليومية الى الاستاذ

5) تحضير ميزان المراجعة من الاستاذ

6) اعداد قائمة التسوية :

أ ـ تجميع المعلومات اللازمة لقيود التسوية وتحليلها
ب ـ تحديد المعلومات الخاصة بقائمة الدخل والميزانية .

7) اعداد القوائم المالية :

أ ـ قائمة الدخل
ب ـ الميزانية
جـ ـ قائمة التغير في المركز المالي (ستناقش في فصل قادم) .

8) قيود التسوية :

أ ـ اثبات في اليومية
ب ـ ترحيل الى الاستاذ

9) اقفال الحسابات

10) ميزان المراجعة بعد الاقفال .

أسئلة وتمرينات

اسئلة

4-1 . ما هي قيود التسوية ؟ وما هي أهميتها ؟

4-2 . عرف باختصار كلا من :
مصروف مؤجل
مصروف مستحق
ايراد مؤجل
ايراد مستحق

4-3 . قيود تسوية المصروفات تخدم هدفين ـ ما هما ؟

4-4 . قيود تسوية الايرادات تخدم هدفين ـ ما هما ؟

4-5 . ما هو الهدف من قائمة التسوية ؟

4-6 : ما هي قيود الاقفال ؟ وما هي أهميتها ؟

4-7 . فرق بين الحسابات الفعلية والاسمية ؟

4-8 . ما هو ميزان المراجعة بعد الاقفال ؟ وهل هو خطوة ضرورية في النظام المحاسبي ؟

تمرينات

4-9 تريد شركة بن عيسى ان تعد قوائمها المالية عن السنة المنتهية في 31-12-1982 واليك المعلومات التالية عن بعض عمليات هذه الشركة :

1) اشتريت قرطاسية للمكتب خلال السنة قيمتها 400 د ، جعل حساب مخزون قرطاسية المكتب مدينا بها . وعند جرد هذه القرطاسية في نهاية السنة تبين انه لا يزال ما قيمته 100 د بالمخزن .

2) استحقت اجور للعمال عن ديسمبر ولم تدفع ولم تثبت حتى نهاية يوم 31-12-1982 بلغت 2 000 د .

3) تقوم الشركة بتأجير جزء من المحل الى شركة عواليا . وقد استلمت شركة بن عيسى في 1 نوفمبر 1982 ايجاراً مقدما من شركة عواليا قيمته 6000 د عن الستة اشهر التي تنتهي في 30 ابريل 1983 ، وقد جعل ايراد الايجارات دائنا بهذا المبلغ عند الاستلام .

4) تقوم الشركة بتأجير جزء آخر من المحل الى شركة حاتم بمبلغ 200 د شهريا . هذا ولم يقم العميل بدفع ايجار ديسمبر حتى نهاية يوم 31-12-1982 ، ولم تجر اية قيود في الدفاتر بهذا الخصوص .

المطلوب

اجراء قيود التسوية اللازمة لهذه العمليات في دفاتر شركة بن عيسى (يومية عامة) .

4-10 . جمعت البيانات التالية من سجلات ومستندات شركة درنة التي هي الآن في مرحلة اعداد قائمة التسوية وقوائمها المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 1982 :

1) اشترت آلة لاستخدامها في الانتاج في اول يناير 1982 ، بمبلغ 16000 د . وقد قدر المهندسون العمر الانتاجي للآلة بخمس سنوات ، وان قيمتها كخردة 1 000 د .

2) اشترت وثيقة تأمين في 1-7-1982 مدتها ثلاث سنوات بمبلغ 3600 د ، دفعت نقدا . وقد جعل حساب « تأمين مقدم » مديناً بالمبلغ .

3) تقوم شركة درنة باستثمار جزء من نقديتها الفائضة في اوراق مالية من الدرجة الاولى التي يمكن بيعها بسهولة عند الحاجة ، وهي أسهم شركة السلام . هذا وقد اعلنت شركة السلام عن توزيعات نقدية للمساهمين عن النصف الثاني من عام 1982 مقدارها 1 د / سهم . ولم تقم شركة درنة حتى نهاية يوم 31-12-1982 باجراء أي قيد بهذا الخصوص مع العلم بأنها تملك 100 سهما من هذه الاسهم .

المطلوب :

اجراء التسوية اللازمة في دفاتر شركة درنة (يومية عامة) .

4-11 . تستعد شركة الحميضة لاجراء قيود التسوية في نهاية سنتها المالية 1982 م . وقد اتضح انه في اول سبتمبر 1982 اشترت الشركة وثيقة تأمين لمدة ثلاث سنوات بمبلغ 600 3 د دفعتها نقدا .

المطلوب :

(1) ما هو المبلغ الذي يجب اظهاره كمصروف تأمين في قائمة دخل 1982 ؟

(2) ما هو المبلغ الذي يجب اظهاره في ميزانية 31-12-1982 ، كتأمين مقدم ؟

(3) ما هو قيد التسوية اللازم في 31-12-1982 في كل من الحالتين التاليتين :

أ ـ عندما دفع ثمن الوثيقة في 1-9-1982 ، جعل حـ / تأمين مقدم مدينا .

ب ـ عندما دفع ثمن الوثيقة في 1-9-1982 ، جعل حـ / مصروف تأمين مدينا .

4-12 . تقوم شركة الفرجاني باعداد قائمة التسوية عن السنة المالية المنتهية في 31-12-1982 ، وقد انتهت من اعداد ميزان المراجعة المعدل وتستعد لترحيل الأرصدة الى خانات قائمة الدخل والميزانية ، واليك هذه الخانات والرموز التي تمثلها :

الخانة	الرمز
قائمة دخل ـ مدين	أ
قائمة دخل ـ دائن	ب
ميزانية ـ مدين	جـ
ميزانية ـ دائن	د

المطلوب :

بيان أي الخانات يجب أن يرحل اليها رصيد كل من الحسابات التالية التي ظهرت في ميزان مراجعة هذه الشركة ، وذلك بوضع الرمز المناسب امام كل حساب (الشركة تستخدم نظام الجرد الدوري) .

الحساب	الرمز
نقدية	
مخزون قرطاسية المكتب	
فوائد تحت الدفع	
رأس المال	
عمولات مكتسبة	
ايراد ايجار مقدم	
مصروف مرتبات	
مردودات مبيعات	
أرباح محجوزة ـ رصيد دائن	
مباني	
سندات تحت الدفع برهن على العقارات	
ضريبة دخل تحت الدفع	
توزيعات دفعت خلال السنة	
عمولات تحت التحصيل	
مجمع استهلاك المباني	
مصروف ضريبة دخل	
صافي الارباح :	
رمز الجانب المدين	
رمز الجانب الدائن	
صافي الخسارة :	
رمز الجانب المدين	
رمز الجانب الدائن	
بضاعة اول المدة	
مشتريات	
نقل المشتريات	
مردودات المشتريات	
بضاعة آخر المدة	

13-4 . استخرج ميزان المراجعة التالي من دفاتر شركة بعيو في 31-12-1984 :

اسم الحساب	منه	لـه
نقدية	25010 د	
حسابات تحت التحصيل	2 030	
مخزون قرطاسية المكتب	150	
معدات تأمين مقدم	1440	
ارض لبناء مبنى عليها في المستقبل	6 000	
معدات	58 000	
مسحوبات	24 000	
مصروف مرتبات	74 000	
مصروف اعلانات	1 000	
مصروف منافع (نور ومياه وتدفئة)	1 300	
مصروف صيانة ووقود	6 500	
مصروفات متفرقة	570	
مجمع استهلاك		15 000 د
حسابات تحت الدفع		6 000
اوراق دفع		30 000
رأس المال		28 600
ايراد خدمات		106 400
ايراد ايجارات		14 000
	200 000 د	200 000 د

وبعد فحص سجلات ومستندات هذه الشركة ، تبين ما يلي :

1) عند جرد مخزن قرطاسية المكتب تبين ان قرطاسية قيمتها 100 د لا تزال موجودة بالمخزن ، وان الشركة لم تقم بشراء اية قرطاسية خلال السنة . وقد جرت عادة الشركة على اعتبار القرطاسية المستخدمة من المصروفات المتفرقة .

2) اقتنت الشركة في 1-1-1984 وثيقة تأمين لمدة ثلاث سنوات ، بمبلغ 1440 د .

3) بلغت تكلفة المعدات عند اقتنائها 58 000 د . ويقدر عمرها الانتاجي بعشر سنوات ، وقيمتها كخردة في نهاية عمرها الانتاجي بمبلغ 8 000 د . وتتبع الشركة طريقة الخط المستقيم للاستهلاك .

4) قدرت مصلحة الضرائب ضريبة عقارات مقدارها 200 د ، على الشركة دفعتها قبل يوم 1-3-1985 م .

5) ورقة الدفع ذات مبلغ 30 000 د ، وقعتها الشركة في 1-10-1984 مقابل قرض من المصرف بفائدة 8% ، على أن يدفع الاصل والفوائد في نهاية سنة من تاريخ التوقيع .

6) ضمن ايراد الايجارات الظاهر في ميزان المراجعة مبلغ 400 د عبارة عن ايجار يخص عام 1985 .

7) بلغت مصروفات الوقود والزيوت لسيارات الشركة خلال ديسمبر 300 د ، لم تدفع ولم تثبت بعد .

8) تبلغ ضرائب الدخل 20% من الأرباح ويجب دفعها قبل 1-3-1985 .

المطلوب :

أ ـ اعداد قائمة التسوية للشركة المذكورة (صافي الدخل 24 000 د) .

ب ـ باستخدام قائمة التسوية ، عد قائمة الدخل وقائمة رأس المال والميزانية مرتبة وفقا للمبادىء والمفاهيم المحاسبية المعترف بها (مجموع الميزانية 72 100 د) .

جـ ـ باستخدام قائمة التسوية ، عد قيود التسوية في شكل يومية عامة .

د ـ باستخدام قائمة التسوية ، عد قيود الاقفال في شكل يومية عامة .

هـ ـ عد ميزان المراجعة بعد الاقفال .

14-4 . اليك ميزان المراجعة التالي لشركة المنصوري في 31-12-1984 :

	مدين	دائن
نقدية	33 000 د	
حسابات تحت التحصيل	46 000	
بضاعة في 31-12-83	38 000	
أراضي	22 000	
مباني ومعدات	41 000	
حسابات تحت الدفع		25 000 د
اجور تحت الدفع		— . —
سندات تحت الدفع (تستحق 1986)		35 000
اسهم رأس المال		50 000
أرباح محجوزة		30 000
مبيعات		300 000
تكلفة بضاعة مباعة	167 000	
مصروف استهلاك	— . —	
مصروف مرتبات	65 000	
مصروفات اخرى	28 000	
	440 000 د	440 000 د

واليك المعلومات التالية :

1) الاستهلاك عن الفترة المنتهية في 31-12-1984 يجب أن يكون 3 000 د .

2) هناك مرتبات مستحقة في 31-12-1984 مقدارها 1 000 د .

المطلوب

(1) اعداد قائمة التسوية

(2) اعداد قائمة دخل وأرباح محجوزة للمدة المنتهية في 31-12-1984 .

(3) اعداد قائمة المركز المالي للشركة في 31-12-1984 .

15-4 . ظهرت الأرصدة التالية في ميزان مراجعة شركة الطيور في 31-12-1984 .

	مدين	دائن
أوراق دفع		1 000 د
مباني	20 000 د	
مصروفات مرتبات	11 000	
قرطاسية	7 000	
مصروف ايجار	1 100	

المطلوب

اجراء قيود التسوية اللازمة في 31-12-1984 اذا علمت أن :

1 ـ اوراق الدفع تمثل قرضا من المصرف في 1-10-1984 يستحق بعد سنة ، بفائدة *10%* .

2 ـ تستهلك المباني على أساس القسط الثابت ، لمدة 20 سنة .

3 ـ تبلغ المرتبات التي تدفعها المنشأة 1 000 د شهريا .

4 ـ قدرت القرطاسية الباقية بالمخازن في 31-12-82 بمبلغ 200 د .

5 ـ ايجار شهر ديسمبر وقدره 100 د لم يدفع بعد .

16-4 . ظهرت الارصدة الآتية ضمن بنود ميزان المراجعة لمنشأة ابو بكر التجارية والمستخرج في 31-12- 1984 :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	
880		مصروف المرتبات
650		مصروف ايجار
	290	ايراد العقار
	90	ايراد الاوراق المالية

وقد تبين الآتي :

أ ـ ان المهايا والمرتبات مدفوعة عن 11 شهر آخرها شهر نوفمبر 1984 .

ب ـ قيمة الايجار الشهري 50 دينار

جـ ـ ايراد العقار الشهري 30 دينار

د ـ هناك ايرادات اوراق مالية استحقت ولم تقبض بعد قيمتها30 دينار .

المطلوب

اجراء قيود التسوية اللازمة في 31-12-1984 .

4-17 ـ بدأت احدى الشركات نشاطها في 1-1-84 فاستأجرت مبنى يكون مقرا لاعمالها ايجاره الشهري150 دينار واتفقت مع المالك على أن يدفع الايجار مقدما كل خمسة اشهر .

فاذا علمت ان السنة المالية للشركة تنتهي في 31-12-1984 .

المطلوب

اثبات قيود اليومية في 1-1-1984 , 1-6-1984 , 1-11-1984 قيد التسوية في 31-12-1984 .

4-18 . فيما يلي ميزان المراجعة لمنشأة نوري التجارية في 31-12-1984 :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
4 000		عقار
1 000		اثاث
5 300		بضاعة
3 3000		نقدية
2 500		تكلفة البضاعة المباعة
800		حسابات تحت التحصيل
700		اوراق تحت التحصيل
600		اجور ومرتبات
300		ايجار
100		مصروفات ادارية
	10 000	رأس المال
	7 800	مبيعات
	300	حسابات تحت الدفع
	500	اوراق تحت الدفع
18600	18 600	

فاذا علمت أن :

(1) مرتبات شهر ديسمبر لبعض العاملين لم تدفع بعد وقدرها 40 د .

(2) ايجار شهري نوفمبر وديسمبر لم يدفعا بعد ، علما بأن الايجار الشهري 30 د .

(3) الضرائب التي تخص السنة 2 200 د .

المطلوب

1 ـ اعداد قائمة التسوية عن السنة المنتهية في 31-12-1984 .

2 ـ اعداد قائمتي الدخل والميزانية في 31-12-1984 .

3 ـ اثبات قيود التسوية والاقفال في دفتر اليومية العامة .

4 ـ اعداد ميزان المراجعة بعد الاقفال .

19-4 . فيما يلي الارصدة المستخرجة من دفاتر منشأة مفتاح في 31-12-1984 :

بضاعة 3 200 ، تكلفة البضاعة المباعة 6 300 ، اوراق تحت التحصيل 600 ، مبيعات 10 800 ، اوراق تحت الدفع 700 ، ايجار 300 ، عمولة بيع 400 ، اعلان 100 ، مهايا ومرتبات 1 400 ، حسابات تحت التحصيل 3 000 ، حسابات تحت الدفع 2 700 ، اوراق مالية 900 ، اثاث 600 ، مسحوبات 300 ، نقدية 3 000 ، رأس المال ؟؟

فاذا علمت :

(1) وجدت ايرادات اوراق مالية استحقت ولم تحصل بعد قدرها 40 د .

(2) يستهلك الاثاث بمعدل 10% سنويا .

(3) وجد ان عقد الايجار لمدة (5 شهور) يتجدد من تلقاء نفسه ، ويدفع الايجار مقدما ومقداره 20 د شهريا ، وان أول عقد للايجار حرر في اول يناير 1984 .

(4) المهايا والمرتبات الشهرية 100 د .

(5) وصلت فاتورة من الشركة العامة للاعلان بمبلغ 40 د قيمة اعلانات تمت خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1984 .

(6) نسبة الضريبة 50٪ من الدخل .

المطلوب

1 اعداد قائمة التسوية عن السنة المنتهية في 31-12-1984 .
2 ـ اثبات قيود التسوية والاقفال في اليومية العامة .

4-20 ـ فيما يلي الارصدة المتسخرجة من دفاتر منشأة المبروك في 31-12-1984 :
نقدية 4 000 ، آلات 8 000 ، اثاث 1 000 ، مسحوبات 500 ، اوراق تحت الدفع 1 300 ، اوراق مالية 5 000 ، عمولة وكلاء البيع 500 ، مصروفات اعلان 400 ، ايجار 300 ، اوراق تحت التحصيل 6300 ، حسابات تحت التحصيل 8 000 ، حسابات تحت الدفع 1 500 ، بضاعة 5000 ، تكلفة البضاعة المباعة 15 000 ، مبيعات 30 000 ، ايراد اوراق مالية 200 ، رأس المال 21 000 . فاذا علمت أن :

1 ـ الآلات اشتريت يوم 1-3-84 وقدر العمر الانتاجي لها بـ 8 سنوات على أن لا يكون لها اية قيمة كخردة في نهاية عمرها الانتاجي .
2 ـ قسط استهلاك الاثاث 10% من التكلفة .
3 ـ هناك 200 د من مصروف الاعلان يخص السنة القادمة .
4 ـ ايجار شهر ديسمبر لم يسدد بعد وقدره 50 د .
5 ـ هناك 100 د ايراد أوراق مالية اعلنت ولم تقبض بعد .
6 ـ ضريبة الدخل 50% من الدخل .

المطلوب

1 ـ اعداد قائمة التسوية عن السنة المنتهية في 31-12-1984 .
2 ـ اثبات قيود التسوية في الدفاتر .
3 ـ تصدير قائمة الدخل وقائمة الميزانية في 31-12-1984 .

4-21 ـ فيما يلي الأرصدة المستخرجة من دفاتر منشأة الصفاء التجارية في 31-12-1984 .

أرصدة مدينة

اثاث 800 ، بضاعة 6 600 ، اوراق مالية 1000 ، تكلفة البضاعة المباعة ،

ايجار 700 ، اعلان 300 ، نقل المبيعات 1 660 ، مرتبات 19 000
التحصيل حسابات تحت 14 750 ، نقدية 1 500 ، مسحوبات 390
13 000 ، اوراق تحت التحصيل 1700 .

أرصدة دائنة

مبيعات 35 700 ، ايرادات اوراق مالية 50 ، حسابات تحت الدفع 7550 ، اوراق تحت الدفع 3 550 ، رأس المال 14 550 .

فاذا علمت أن :

1 ـ يستهلك الاثاث بواقع 10% في السنة .
2 ـ ايرادات اوراق مالية استحقت ولم تقبض بعد 50 د .
3 ـ وجد أن ما قيمته 200 د من عقود الاعلان لم ينشر بعد
4 ـ وجد أن الايجار الشهري 30 د
5 ـ المرتبات الشهرية 130 د
6 ـ نسبة ضريبة الدخل 50% .

المطلوب

1 ـ اعداد قائمة التسوية عن السنة المنتهية في 31-12-1984
2 ـ اعداد قائمة الدخل وقائمة الميزانية في 31-12-1984
3 ـ اثبات قيود التسوية في اليومية العامة
4 ـ اثبات قيود الاقفال في اليومية العامة
5 ـ اعداد ميزان المراجعة بعد الاقفال .

4 - 22 . استخرجت الأرصدة الآتية من دفاتر محلات يوسف في 31-12-1984 :

بضاعة 13 610 ، تكلفة البضاعة المباعة 40 210 ، المبيعات 57 000 ، عمولة وكلاء البيع 700 ، مصروفات نقل المبيعات 1 300 ، ايجار المحل 1 300 ، مصروفات اعلان 750 ، مهايا ومرتبات 2 050 ، مصاريف صيانة السيارات 250 ، ايراد اوراق مالية 70 ، اوراق مالية 3 000 ، مسحوبات 2 100 ، اثاث 3 300 ، سيارات 2 600 ،

حسابات تحت التحصيل 800 4 ، حسابات تحت الدفع 900 4 ، نقدية15000 ، اوراق تحت التحصيل3000 ، اوراق تحت الدفع2000 ، رأس المال ؟؟

فاذا علمت أن :

1 ـ الايجار الشهري للمحل100 د

2 ـ هناك مرتب مستحق لاحد العاملين لم يدفع بعد لوجود صاحبه في اجازة مرضية قدره50 د .

3 ـ هناك ايرادات اوراق مالية استحقت للمنشأة ولكنها لم تحصل بعد قدرها30 د .

4 ـ يستهلك الاثاث والسيارات بمعدل 10% سنويا من قيمة التكلفة

5 ـ نسبة ضريبة الدخل50 % .

المطلوب

1 ـ اعداد قائمة التسوية عن السنة المنتهية في 31-12-1984

2 ـ اعداد قائمتي الدخل والميزانية في 31-12-1984

3 ـ اثبات قيود التسوية والاقفال في اليومية العامة

4 ـ اعداد ميزان المراجعة بعد الاقفال .

23-4 قام محاسب منشأة الأمل باعداد القوائم المالية المختصرة التالية للسنة المالية المنتهية في 31-12-1984 م :

قائمة الدخل

ايراد الخدمات		45600 د . ل
مصروفات التشغيل :		
تأمين	1600 د . ل	
انارة وتدفئة	3800	
قرطاسية	1200	
مرتبات	25000	31600
صافي الدخل		14000 د . ل

الميزانية

اصول			خصوم		
نقدية	6200	د.ل	12500	د.ل	دائنون
مدينون	9800		55 500	د.ل	رأس المال
آلات	52 000				
	68 000	د.ل	68 000		

هذا وقد اتضح أن المحاسب قد أهمل ما يلي :

1 ـ استهلاك الآلات ، علما بأن :

تاريخ شراء الآلات 1-1-1982 م
عمرها الانتاجي 16 سنة
قيمة الخردة 4000 د . ل

2 ـ مرتبات ديسمبر لم تدفع بعد ، وقدرها 1 300 د . ل .
3 ـ قرطاسية موجودة بالمخازن في 31-12-84 م بلغت340 د .ل .
4 ـ الجزء الباقي من بوليصة التأمين قيمته600 د . ل .
5 ـ بلغت فاتورة النور والتدفئة عن ديسمبر1984 م175 د . ل ، ولم تدفع بعد .

المطلوب :

1 ـ اعداد قائمة التسوية عن السنة المنتهية في31-12-1984 م .
2 ـ اعداد القوائم المالية بشكل منسق .
3 ـ اجراء قيود التسوية في اليومية العامة .
4 ـ اجراء قيود الاقفال في اليومية العامة .
5 ـ اعداد ميزان المراجعة بعد الاقفال .

24-4 تتكون ايرادات دار عرض الحمراء من رسوم الدخول ومن تأجيرالمقصف التابع لها.وإليك الأرصدة التالية المستخرجة من دفاترها في31-12-1984م

نقدية	21 000 د . ل
قرطاسية	5 400
تأمين مقدم	6 000
ايجار مقدم	8 400
آلات عرض	76 000
مجمع اهلاك	18 000
قرض برهن	25 000
رأس المال (اسهم)	30 000
دخل غير موزع	19 500
توزيعات	6 500
ايراد تذاكر الدخول	43 000
ايراد ايجار المقصف	17 000
مصروف مرتبات	21 500
مصروف صيانة	4 100
نور وتدفئة	1 900
هاتف وبرق	500
مصروفات متنوعة	1 200

معلومات اخرى :

1 ـ اتضح من الجرد الفعلي للمخازن في 31-12-84 أن هناك قرطاسية تكلفتها 900 د . ل .

2 ـ يمثل رصيد التأمين المقدم، تكلفة بوليصة تأمين اشتريت في 1-1-1984 تغطى فترة أربع سنوات .

3 ـ مصروف الايجار الذي يخص السنة 5400 د . ل .

4 ـ قدر عمر آلات العرض بحوالى 12 سنة ، وقيمة خردة 4000 د . ل .

5 ـ جزء من مرتبات ديسمبر لم يدفع بعد ، وقدره 800 د . ل .

المطلوب :

1 ـ اعداد قائمة التسوية .

2 ـ اعداد قيود الاقفال .

25-4 قام محاسب منشأة التقدم باستخراج ميزان المراجعة التالي من دفاترها في 31-12-1984 م .

مدين	دائن	البيان
9 000		نقدية
11 000		مدينون
	500	مخصص ديون مشكوك فيها
20 000		بضاعة بالمخازن
10 000		آلات
	5 000	مجمع استهلاك آلات
50 000		تكلفة بضاعة مباعة
10 000		مصروف مرتبات
5 000		مصروفات عمومية وادارية
	80 000	مبيعات
	9 600	حسابات تحت الدفع
	9 900	صافي الدخل غير الموزع
	10 000	رأس المال
115 000	115 000	

وبعد المراجعة المستندية تبين أن العمليات التالية لم تثبت في الدفاتر بعد :

1 ـ استهلاك الآلات عن السنة المالية الحالية ، علما بأن العمر الانتاجي للآلات عشر سنوات ، والمنشأة تتبع طريقة القسط الثابت .

2 ـ مرتبات شهر ديسمبر ، وقدرها 1 000 د ، لم تدفع بعد .

3 ـ تحسب ضرائب الدخل على اساس 40% من الدخل .

المطلوب :

1 ـ اجراء قيود التسوية اللازمة في اليومية في 31-12-1984 .

2 ـ اعداد قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 31-12-1984 م . بشكل منسق .

3 ـ اعداد قائمة المركز المالي للمنشأة في 31-12-1984 م ، بشكل منسق .

4 ـ اجراء قيود الاقفال اللازمة في يومية المنشأة في 31-12-1984 م .

4-26 قام محاسب منشأة الجبل باعداد الميزانية التـالية للمنشأة .

منشأة الجبل

الميزانية عن السنة المنتهية في 31-12-1984 م

أصول

البيان		
اصول متداولة		
نقدية	4 000 د	
حسابات تحت التحصيل	15 000	
آلات	28 000	
بضاعة بالمخازن	10 000	
مجموع الاصول المتداولة		57 000 د
اصول ثابتة :		
استثمارات قصيرة الأجل	9 000	
مباني	15 000	
قرطاسية	1 000	
مجموع الاصول الثابتة		25 000
مجموع الأصول		82 000
التزامات وحقوق أصحاب المشروع		
التزامات متدوالة :		
حسابات تحت الدفع	15 000	
أوراق دفع (تستحق في 10-10-1988)	30 000	
مصروفات مستحقة (تستحق في 5-5-85)	5 000	
مجموع الالتزامات المتداولة		50 000
التزامات طويلة الأجل :		
مجمع استهلاك المباني	5 000	

مجمع استهلاك الآلات	8 000	
مرتبات مستحقة (تستحق في 10-1-85)	2 000	
مجموع الالتزامات طويلة الأجل		15 000
رأس المال		17 000
مجموع الالتزامات ورأس المال		82 000

المطلوب :

1 ـ عمل مذكرة تبين الاخطاء التي ارتكبها المحاسب عند اعداد الميزانية السابقة .

2 ـ اعادة صياغة الميزانية السابقة ، بشكل منسق ، يتفق مع المبادىء المحاسبية السليمة التي درستها .

27-4 بدأت منشأة الفواكه أعمالها عام 1980 م . وفي اكتوبر 1984 م . اختفى محاسبها فجأة ، واختفت معه الكثير من مستندات المنشأة ودفاترها . وقد استعانت بك المنشأة بصفتك خبيراً في المحاسبة ، لاعادة تنظيم دفاترها . فقمت بدراسة المستندات الموجودة لدى المنشأة ، وعمل جرد فعلي لأصولها ، واتصلت بالمصرف الذي تتعامل معه المنشأة ، ومدينيها ودائنيها ، فتجمعت لديك البيانات التالية في 31-12-1984 م :

اسم الحساب	الرصيد
اراضي	35 000
مباني	77 000
معدات	50 000
حسابات تحت التحصيل	50 000
استثمارات قصيرة الأجل	20 000
بضاعة بالمخازن	30 000
نقدية بالمصارف	95 000
نقدية بالصندوق	7 000
دائنون	90 000
أوراق دفع (تستحق في 6-6-1988)	30 000
رأس المال	75 000

المطلوب :

1 ـ اعداد ميزان مراجعة للمنشأة في 31-12-1984 م

2 ـ اعداد تقرير يوضح نظاما محاسبيا سليما يمكن للمنشأة اتباعه .

الفصل الخامس

اليوميات المساعدة والحاسب الآلي

يتكون النظام المحاسبي من أوراق وسجلات وتقارير واجراءات لتسجيل عمليات المنشأة وآثارها . وتبدأ عمليات النظام المحاسبي باعداد مستند معين ، مثل فاتورة او صك ، ثم تسجيل بيانات هذا المستند وتصنيفها وتلخيصها مع غيرها من البيانات ، واعداد التقارير . وعلى ذلك فان النظام المحاسبي عبارة عن نظام لتجهيز المعلومات Data Processing System .

وسنتناول في هذا الفصل بعض الطرق ذات الكفاءة العالية لتجهيز المعلومات .

اختصار الترحيل

تمتاز اليومية العامة التي شرحت في الفصول السابقة بأنها مرنة ، حيث يمكن اثبات اية معاملة مالية فيها . وحيث أن الامر يتطلب ترحيل كل مدين ودائن يثبت في اليومية العامة ، فان استخدام تلك اليومية يؤدي الى انفاق الكثير من الجهد والمال في عملية الترحيل هذه .

وقد اخترع الكثير من الاجراءات لتخفيض تكلفة الترحيل هذه . فقد لوحظ أن هناك عمليات كثيرة متشابهة ومتكررة تؤدي دائما الى جعل حسابات معينة مدينة وأخرى دائنة . فمثلا ، تتشابه عمليات البيع الآجل في أنها تؤدي الى جعل حساب الحسابات تحت التحصيل مدينا وحساب المبيعات دائنا . وعلى ذلك يمكن استغلال هذه الحقيقة بتسجيل المبيعات الآجلة في يومية خاصة ، كما في شكل 5-1 ، وترحيل مجموع المبيعات في نهاية كل شهر فقط الى الجانب المدين من الحسابات تحت التحصيل والدائن من المبيعات .

شكل 5-1
يومية مبيعات

تاريخ	الحساب المدين	رقم الفاتورة	ترحيل	المبلغ
1 يناير	محمد	101	✓	200 د
5	احمد	102	✓	100
10	فوزي	103	✓	150
12	مصطفى	104	✓	225
15	موسى	105	✓	125
20	طاهر	106	✓	50
25	موسى	107	✓	175
31	مجموع - من حسابات تحت التحصيل الى المبيعات			1025 د

وتبدو أهمية يومية المبيعات ودورها في تخفيض تكلفة الترحيل الى حسابي المدينين والمبيعات ، اذا كان عدد عمليات المبيعات الآجلة 1 000 عملية او أكثر شهريا . ففي هذه الحالة ، بدلا من 1 000 عملية ترحيل عند استخدام اليومية العامة ، يقتصر على عملية ترحيل واحدة في نهاية الشهر بالمجاميع .

لاحظ انه في يومية المبيعات تثبت عمليات البيع الآجلة فقط ، وحسب تواريخ حدوثها .

دفاتر الأستاذ المساعدة Subsidiary Ledgers

حساب المدينين (الحسابات تحت التحصيل) السابق الذكر يظهر اجمالي معاملات المنشأة مع عملائها ، ولكنه لا يظهر معاملات المنشأة مع كل عميل على حدة (كم اشترى ، كم دفع ، والرصيد المطلوب منه) . لذلك فان المنشأة تحتفظ ، بالاضافة الى الحساب الاجمالي للمدينين ، بحساب مستقل لكل عميل . ومجموع هذه الحسابات يعرف بالاستاذ المساعد للمدينين (العملاء) Accounts Receivable Ledger . ويكون هذا الاستاذ في صورة دفتر مستقل

او اوراق سائبة تحفظ في ملف مستقل . ويختلف هذا الدفتر أو الملف عن دفتر الاستاذ العامGeneral Ledger الذي تحفظ به الحسابات الاجمالية والتي تظهر بالقوائم المالية ، مثل حساب اجمالي (أو مراقبة) المدينين .

الترحيل من يومية المبيعات

عند مسك يومية مساعدة للمبيعات وأستاذ مساعد للعملاء ، يتم الترحيل من يومية المبيعات كما في الشكل(5-2) [1] . ترحل كل عملية مبيعات الى حساب العميل المناسب في استاذ العملاء يوميا . وبذلك تحفظ حسابات العملاء بشكل يظهر آخر تطورات المعاملات مع العميل وهو امر مهم عند تقرير منح الائتمان . فعندما يريد العميل ان يبتاع من المنشأة على الحساب ، يقوم الشخص المسؤ ول بالنظر الى حساب هذا العميل لمعرفة رصيده ومداومته على الدفع في الماضي وأية تعليمات اخرى خاصة به . لذلك فان الترحيل الى الحسابات التفصيلية للعملاء يوميا امر في غاية الاهمية .

لاحظ ان علامة « ✓ » في خانة « ترحيل » تدل على ان العملية قد رحلت الى حساب العميل المذكور في الاستاذ المساعد للعملاء . وقد استخدمت هذه العلامة (يمكن استخدام أية علامة أخرى) بدلا من الأرقام ، لأن الحسابات تحت التحصيل لا ترقم عادة ، حيث أن عددها يزداد وينقص باستمرار . ومن ثم يكتفي بترتيبها ابجديا في ملف العملاء[2] .

وفي نهاية الشهر تجمع خانة المبلغ في يومية المبيعات ، ويرحل هذا المجموع الى جانب المدين من حساب الحسابات تحت التحصيل والى الجانب الدائن لحساب المبيعات .

وينبغي التأكيد هنا على أن وجود استاذ مساعد للعملاء لا يلغي الحاجة الى حساب اجمالي للعملاء في الاستاذ العام ، بل لا بد من وجود هذا الحساب لخدمة الأغراض التالية :

---

(1) William W. Pyle and John Arch White, **Fundamental Accountong Principles**, 7 th Ed., (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1975), p. 160

(2) ومع ذلك تقوم بعض المنشآت بترقيم هذه الحسابات .

(1) اظهار مجموع المبالغ المطلوبة من العملاء .
(2) حفظ توازن الاستاذ العام (تساوي الارصدة المدينة والدائنة)
(3) اعتباره وسيلة لاختبار صحة الحسابات تحت التحصيل في الاستاذ المساعد للعملاء .

ويعرف حساب اجمالي العملاء في الاستاذ العام بحساب مراقبة لحسابات تحت التحصيل Controlling Account . وهو حساب مراقبة لانه بعد اتمام جميع عمليات الترحيل - اذا لم يكن هناك اخطاء - يجب أن يتساوى رصيد هذا الحساب مع مجموع أرصدة الحسابات تحت التحصيل .

يوميات مساعدة اخرى

بالاضافة الى يومية المبيعات التي تثبت بها المبيعات الآجلة فقط ، تستطيع المنشأة ان تستخدم عدة يوميات مساعدة اخرى ، مثل : يومية المقبوضات النقدية ، يومية المشتريات على الحساب ، يومية المدفوعات النقدية ، وغيرها . وبغض النظر عن نوع وعدد اليوميات المساعدة المستخدمة لا بد من استخدام اليومية العامة التي تثبت بها العمليات التي لا يوجد لها يومية مساعدة وقيود تصحيح الاخطاء والتسويات الجردية والاقفال .

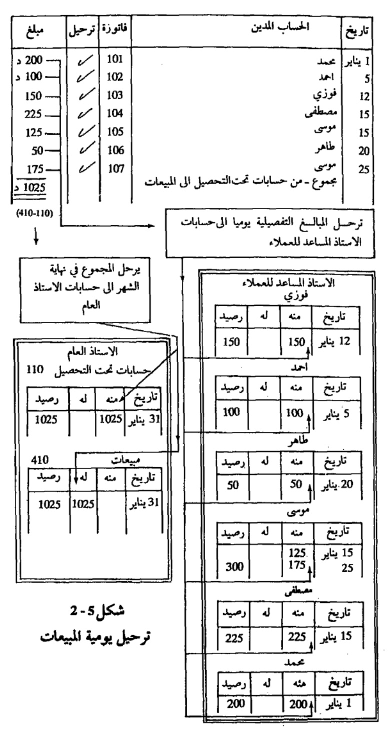
يومية المقبوضات النقدية Cash Receipts Journal

يومية المقبوضات النقدية يجب أن تكون متعددة الخانات ، لان مصادر النقدية الواردة للمنشأة متعددة . ففي منشأة تجارية يمكن ان ترد النقدية الى المنشأة من المصادر التالية :

(1) مبيعات نقدية .
(2) تسديد العملاء للمبالغ المطلوبة منهم .
(3) مصادر اخرى متفرقة .

ويمثل شكل 5-3 نموذجاً ليومية مقبوضات نقدية . لاحظ في شكل 5-3 ان هناك خانتين مدينتين للنقدية وخصم المبيعات ، وان هناك ثلاث خانات دائنة للمبيعات والحسابات تحت التحصيل والحسابات المتفرقة الاخرى .

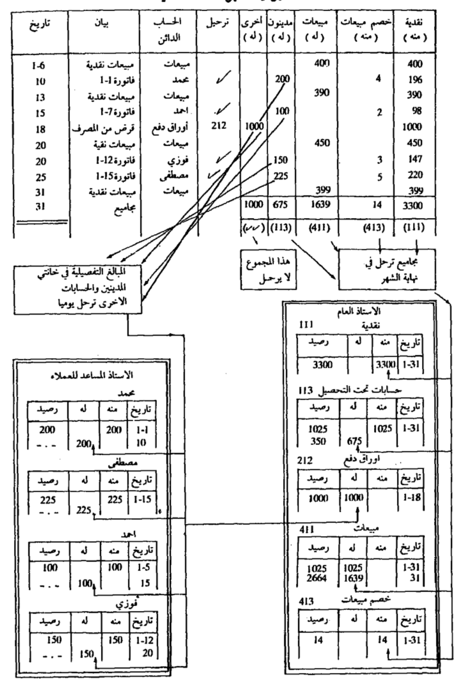
يومية مبيعات



شكل 5 - 2

ترحيل يومية المبيعات

شكل 5 - 3
يومية المقبوضات النقدية



تاريخ	بيان	الحساب الدائن	ترحيل	أخرى (له)	مدينون (له)	مبيعات (له)	خصم مبيعات (منه)	نقدية (منه)
1-6	مبيعات نقدية	مبيعات				400		400
10	فاتورة 1-1	محمد	✓		200		4	196
13	مبيعات نقدية	مبيعات				390		390
15	فاتورة 1-7	احمد	✓		100		2	98
18	قرض من المصرف	أوراق دفع	212	1000				1000
20	مبيعات نقية	مبيعات				450		450
20	فاتورة 1-12	فوزي	✓		150		3	147
25	فاتورة 1-15	مصطفى	✓		225		5	220
31	مبيعات نقدية	مبيعات				399		399
31	مجاميع			1000	675	1639	14	3300
				(✓✓)	(113)	(411)	(413)	(111)

تسديدات العملاء

عندما يسدد أحد العملاء جزءا من الرصيد المطلوب منه ، يثبت المبلغ المحصل في خانة النقدية . واذا ما استفاد العميل من أي خصم في هذه العملية يثبت مبلغ الخصم في خانة خصم المبيعات ، كما يثبت المبلغ الاجمالي (المحصل + الخصم) في خانة المدينين ، ويثبت اسم العميل في خانة الحساب الدائن .

بالنسبة لخانة المدينين (أو الحسابات تحت التحصيل) لاحظ انه :

(1) يثبت فيها فقط المبالغ الدائنة (له فقط) .

(2) ترحل المبالغ المثبتة بالتفصيل يوميا الى حسابات العملاء في استاذ العملاء ، وبذلك تظهر هذه الحسابات الوضع الحالي لكل عميل .

(3) يرحل مجموع هذه الخانة الى الجانب الدائن من حساب حسابات تحت التحصيل في الاستاذ العام في نهاية كل شهر .

مبيعات نقدية

في المنشآت التجارية العادية يتم البيع نقدا يوميا ، وتوضع المبالغ وتسجل في آلة حاسبة بها شريط ورقي . وفي نهاية اليوم يظهر الشريط مبلغ المبيعات النقدية ، ويثبت هذا المبلغ في خانة النقدية (منه) وخانة المبيعات (له) في يومية المقبوضات النقدية ، وذلك مرة واحدة في اليوم . وفي نهاية الشهر (او الاسبوع) تجمع هاتان الخانتان ويرحل كل مجموع الى الحساب المختص في الاستاذ العام ، كما في شكل 5-3 .

نقدية واردة من مصادر اخرى

بالاضافة الى المبيعات النقدية وتسديدات العملاء ، قد ترد الى المنشأة نقدية اخرى . فمثلا قد تبيع المنشأة بعض اصولها الثابتة ، او تقترض اموالا من المصرف ، كما في شكل 5-3 . وتثبت هذه النقدية في خانة النقدية وخانة الحسابات الدائنة الاخرى ، كما يثبت اسم الحساب الدائن في الخانة المعدة لذلك . ويجب أن يرحل كل مبلغ الى

الحساب الدائن المختص في الاستاذ العام يوميا . اما مجمـوع خانـة الحسابات الاخرى فهو لا يرحل الى أي حساب ، كما هو موضح في شكل 5-3 .

وكوسيلة للتأكد من صحة القيود في يومية المقبوضات النقدية (او أي يومية مساعدة) تجمع الخانات المدينة ويقارن مجموعها مع مجموع الخانات الدائنة ، ويجـب ان يتسـاويا ان لم يكن هنـاك اخطـاء . ويفضل عمل هذا الاختبار قبل ترحيل المجاميع الى الاستاذ العام . وفي شكل 5-3 نلاحظ أن :

خانات مدينة		خانات دائنة	
3 300د	نقدية	1 639 د	مبيعات
14	خصم مبيعات	675	مدينون
		1 000	حسابات دائنة اخرى
3 314 د	مجموع	3 314 د	مجموع

لاحظ أنه في خانة « ترحيل » في يومية المقبوضات النقدية وضعت علامة « ✓ » للدلالة على أن المبلغ رحل الى الحساب المختص في الاستاذ المساعد للعملاء ، كما ان الرقم 212 في نفس الخانة يعني ان المبلغ قد رحل الى حساب اوراق الدفع في الاستاذ العام . اما الأرقام الموضوعة بين قوسين في اسفل كال خانة فتدل على ان مجمـوع هذه الخانة قد رحل الى الحساب المختص في الاستاذ العام .

يومية مردودات المبيعات Sales Returns Journal

يقوم بعض العملاء برد جزء من المبيعات اذا ما كان بها عطب ، او كانت مخالفة للمواصفات . واذا ما كانت عمليات الرد هذه قليلة ، تثبت في اليومية العامة ، كما يلي :

100		مردودات ومسموحات المبيعات	410	1-5
	100	حسابات تحت التحصيل ـ احمد	✓ 110	
		بضاعة بها عطب ردها العميل احمد		

ويرحل المبلغ الى الجانب المدين من حساب مردودات ومسموحات المبيعات ، والى الجانب الدائن من حساب مراقبة الحسابات تحت التحصيل ، والى الجانب الدائن من حساب العميل احمد (لاحظ ان علامة « ✓ » تدل على أن المبلغ رحل الى حساب العميل احمد في الاستاذ المساعد للعملاء) .

اما اذا تكررت عمليات مردودات ومسموحات المبيعات فأنه يمكن تخصيص يومية مساعدة لها ، كما في شكل 5-4 .

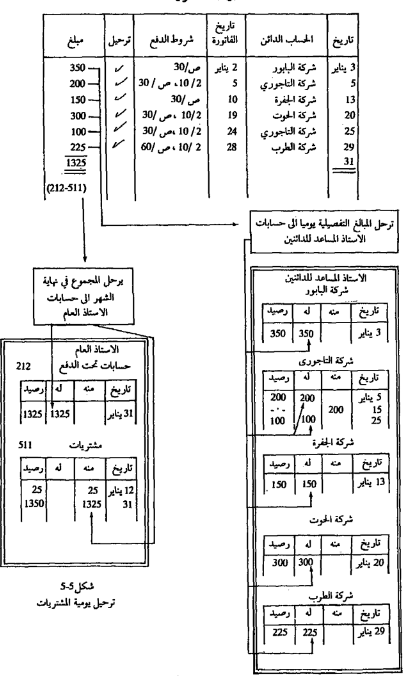
شكل 5-4

يومية مردودات ومسموحات المبيعات

تاريخ	بيان	اسم العميل	اشعار دائن رقم	ترحيل	المبلغ
7 يناير	بضاعة بها عطب	عبد السلام	203	✓	10
14	بضاعة بها عطب	محسن	204	✓	12
18	بضاعة بها عطب	حاتم	205	✓	6
22	بضاعة لم تطلب	فريد	206	✓	18
31					46
	من حـ / مردودات ومسموحات المبيعات				
	الى حـ / حسابات تحت التحصيل				110-410

ويتم الترحيل يومياً الى الحسابات التفصيلية للعملاء في الاستاذ المساعد للعملاء . كما يرحل المجموع في نهاية الشهر الى الجانب المدين من حساب مردودات ومسموحات المبيعات وحساب اجمالي الحسابات تحت التحصيل في دفتر الاستاذ العام .

يومية مشتريات



تاريخ	الحساب الدائن	تاريخ الفاتورة	شروط الدفع	ترحيل	مبلغ
3 يناير	شركة البابور	2 يناير	ص/30	✓	350
5	شركة التاجوري	5	2/10، ص / 30	✓	200
13	شركة الجفرة	10	ص /30	✓	150
20	شركة الحوت	19	2/10 ، ص /30	✓	300
25	شركة التاجوري	24	2/ 10، ص /30	✓	100
29	شركة الطرب	28	2 /10 ، ص /60	✓	225
31					1325
					(212-511)

شكل 5-5
ترحيل يومية المشتريات

حسابات تحت الدفع Accounts Payable

وكما هو الحال بالنسبة للحسابات تحت التحصيل ، فان حساب الحسابات تحت الدفع (او الدائنون او الموردون) في الاستاذ العام لا يظهر المبالغ التي يجب على المنشأة دفعها الى كل من هؤلاء الدائنين على حدة . لذلك يمسك دفتر استاذ مساعد لهذه الحسابات ، به حساب لكل دائن على حدة . كما يمسك حساب اجمالي (أو حساب مراقبة) لهذه الحسابات في الاستاذ العام . واذا ما تكررت عمليات الشراء على الحساب ، تفرد يومية خاصة للمشتريات الآجلة . والعلاقة بين يومية المشتريات والحسابات تحت الدفع التفصيلية والحساب الاجمالي للدائنين تشبه تماما العلاقة بين يومية المبيعات والحسابات تحت التحصيل والحساب الاجمالي للمدينين .

يومية المشتريات Purchase Journal

يومية المشتريات تشبه تماما يومية المبيعات التي سبق شرحها . وتثبت في هذه اليومية مشتريات البضاعة على الحساب فقط . وبها عدة خانات يثبت بها اسم الدائن وتاريخ الفاتورة وشروط الخصم والمبلغ . ويتم الاثبات في هذه اليومية من واقع الفواتير المعتمدة ، بعد مطابقتها مع مستندات الاستلام من قبل المخازن . وترحل المبالغ التفصيلية يوميا الى حسابات الدائنين المختصين . وفي نهاية الشهر يرحل مجموع خانة المبلغ الى الجانب المدين من حساب المشتريات ، والى الجانب الدائن من حساب حسابات تحت الدفع .

ويوضح شكل5-5 نموذجا ليومية المشتريات وكيفية الترحيل منها الى استاذ الدائنين والى الاستاذ العام .

يومية المدفوعات النقدية Cash Disbursement Journal

يثبت في هذه اليومية جميع المدفوعات النقدية التي تتم عن طريق الصكوك . أما المبالغ البسيطة والتي تدفع نقدا فتعالج عن طريق صندوق المصروفات النثرية ، الذي سيناقش في فصل قادم .

وفي يومية المدفوعات النقدية تخصص خانات للعمليات المتكررة وهي

الحسابات تحت الدفع وخصم المشتريات والنقدية . أما المشتريات النقدية فهي نادرة ، ومن ثم لا يخصص لها خانة ، بل تثبت في خانة الحسابات المدينة الاخرى . اما اذا ما كانت عمليات الشراء النقدي متكررة فيجب أن يخصص لها خانة . ويوضح شكل 5-6 نموذجا لهذه اليومية .

لاحظ أن يومية المدفوعات النقدية تحتوي على خانة خاصة لاثبات رقم الصك المستخدم للدفع . واستخدام الصكوك للدفع يساعد على مراقبة النقدية ، حيث يوضح الصك المبلغ المدفوع واسم المدفوع إليه وتاريخ الدفع . ويجب أن ترقم الصكوك وتثبت في هذه اليومية حسب ترتيبها ، حتى يمكن ملاحظة الأرقام المفقودة بسرعة .

ويتم الترحيل من هذه اليومية كما يلي :

1 ـ ترحل المبالغ المثبتة في خانات الحسابات المدينة الاخرى يوميا الى الحسابات المختصة في الاستاذ العام .

2 ـ ترحل المبالغ المثبتة في خانة الدائنين يوميا الى الجانب المدين من حسابات الدائنين التفصيلية في الاستاذ المساعد للحسابات تحت الدفع .

3 ـ في نهاية الشهر تجمع كل خانة على حدة وتقارن الخانات المدينة بالدائنة للتأكد من صحتها ، ثم يرحل مجموع خانة الدائنين الى الجانب المدين من حساب الحسابات تحت الدفع بالاستاذ العام ، كما يرحل مجموع خانة خصم المشتريات الى الجانب الدائن من هذا الحساب في الاستاذ العام ، ويرحل مجموع خانة النقدية الى الجانب الدائن من هذا الحساب في الاستاذ العام . أما مجموع خانة الحسابات الاخرى المدينة ، فهو لا يرحل الى أي حساب .

بيان مصادر الترحيل في حسابات الاستاذ

عندما تتعدد اليوميات المساعدة ، يجب أن توضح في خانة خاصة في حسابات الاستاذ اليومية والصفحة التي تم منها ترحيل كل مبلغ ، حتى يسهل تتبع العملية عند المراجعة . وبدلا من كتابة اسم اليومية كاملا في هذه الخانة ، يكتفي بحرف واحد يدل على اليومية. فمثلا ، يمكن استخدام « ب » ليومية

شكل 5 - 6
يومية المدفوعات النقدية ص1

تاريخ	صك رقم	المدفوع له	الحساب المدين	ترحيل	حسابات أخرى (منه)	دائنون (منه)	خصم مشتريات (له)	نقدية (له)
3 يناير	101	شركة النقل الليبية	نقل للداخل	514	19			19
12	102	شركة الواحات	مشتريات	511	25			25
15	103	شركة التاجورى	شركة التاجورى	✓		200	4	196
15	104	عبدالله محمد	مصروف مرتبات	611	86			86
20	105	شركة البابور	شركة البابور	✓		75		75
29	106	شركة الحوت	شركة الحوت	✓		300	6	294
31		مجموع			130	575	10	695
					(✓)	(212)	(513)	(111)

الاستاذ العام

نقدية 111

تاريخ	منه	له	رصيد
31 يناير	3300		3300
31		695	2605

حسابات تحت الدفع 212

تاريخ	منه	له	رصيد
31 يناير		1325	1325
31	575		750

مشتريات 511

تاريخ	منه	له	رصيد
12 يناير	25		25
31	1325		1350

خصم مشتريات 513

تاريخ	منه	له	رصيد
31 يناير		10	10

نقل للداخل 514

تاريخ	منه	له	رصيد
3 يناير	19		19

مصروف مرتبات 611

تاريخ	منه	له	رصيد
15 يناير	86		86

استاذ الحسابات تحت الدفع

شركة البابور

تاريخ	منه	له	رصيد
3 يناير		350	350
20	75		275

شركة التاجوزى

تاريخ	منه	له	رصيد
5 يناير		200	200
15	200		-.-
25		100	100

شركة الجفرة

تاريخ	منه	له	رصيد
13 يناير		150	150

شركة الحوت

تاريخ	منه	له	رصيد
20 يناير		300	300
29	300		-.-

شركة الطرب

تاريخ	منه	له	رصيد
29 يناير	225		225.

المبيعات ، « ش » ليومية المشتريات ، « ق » ليومية المقبوضات النقدية ، « د » ليومية المدفوعات النقدية ، « ع » لليومية العامة . ويوضع رقم صفحة اليومية الى جانب الحرف الدال عليها . فمثلا ، « ب 11 » تعنى يومية المبيعات، صفحة 11 .

مردودات المشتريات Purchases Returns

اذا ما تعـددت عمليات مردودات المشتـريات ومسموحاتهـا يجب على المنشأة ان تستخدم يومية مردودات ومسموحـات المشتـريات وهـي تشبـه يومية مردودات ومسموحات المبيعـات التـي سبـق شرحهـا . أمـا اذا ما كانـت هذه المردودات نادرة ، فيفضل اثباتها في اليومية العامة كما يلي :

10 يناير	212	حسابات تحت الدفع ـ شركة النصر		30
	512	مردودات ومسموحات المشتريات	30	
		رد بضاعة تالفة الى شركة النصر		

مقارنة دفاتر الاستاذ Proving the Ledgers

بعد اتمام عمليات الترحيل ، تقارن حسابات المراقبة في الاستاذ العام مع الحسابات التفصيلية في دفاتر الاستاذ المساعدة ، وذلك للتأكد من صحة القيود والترحيلات . وتبدأ عملية المراجعة هذه عادة باعداد ميزان المراجعة من واقـع أرصدة حسابات الاستاذ العام . فاذا ما توازن ميزان المراجعة ، يمكن افتراض أن حسابات الاستاذ العام ، بما في ذلك حسابـات المراقبـة ، صحيحـة . ثم يعـد جدول بأسماء وأرصدة حسابات الاستاذ المساعد للدائنـين ، ويقـارن مجمـوع أرصدة هذه الحسابات مع رصيد مراقبة الحسابات تحت الدفع في الاستاذ العام . فاذا ما تساوى مجموع أرصدة الحسابات تحت الدفع مع رصيد الحساب الاجمالي لهذه الحسابات في الاستاذ العام ، يمكن افتـراض ان الحسابـات تحـت الدفـع صحيحة . ومن شكل 5-6 يمكن اعداد الجدول التالي للحسابات تحت الدفع :

شركة ـــ

جدول الحسابات تحت الدفع /31 يناير 1982

شركة البابور	275 د
شركة التاجوري	100
شركة الجفرة	150
شركة الطرب	225
مجموع الحسابات تحت الدفع	750 د

لاحظ من شكل 5-6 أن رصيد حساب حسابات تحت الدفع في الاستاذ العام 750 د ، وهو مساو لمجموع أرصدة الحسابات تحت الدفع في الاستاذ المساعد . ويمكن عمل نفس الشيء بالنسبة للحسابات تحت التحصيل . فاذا ما تساوى رصيد الحساب الاجمالي لهذه الحسابات مع مجموع أرصدة الحسابات تحت التحصيل في الاستاذ المساعد ، دل ذلك على صحة هذه الحسابات .

فواتير المبيعات كيومية للمبيعات Sales invoices as a sales journal

اختصاراً للعمل والتكاليف، تقوم بعض المنشآت بعدم مسك يومية للمبيعات الآجلة ، وتكتفي باثبات مجموع كل فاتورة في حساب العميل في الاستاذ المساعد للعملاء . وتحفظ فواتير المبيعات مرتبة حسب تسلسل أرقامها في ملف خاص ، وفي نهاية الشهر تجمع مبالغ هذه الفواتير ويعمل بها قيد واحد في اليومية العامة (يجعل حساب اجمالي العملاء مدينا وحساب المبيعات دائنا) .

ويعتبر ملف فواتير المبيعات في الحالة السابقة يومية للمبيعات ويعرف هذا النظام بنظام الترحيل المباشر لفواتير المبيعات Direct posting of sales invoices .

شراء اصول لاستخدامها في المنشأة

تستخدم يومية المشتريات التي سبق شرحها لاثبات عمليات شراء البضاعة المراد بيعها فيا بعد فقط . ولكن المنشأة تقوم عادة بشراء بعض الاصول الاخرى لاستعمالها في المنشأة ، مثل القرطاسية والاثاث والمعدات . واذا ما تم شراء هذه

الاصول نقدا ، تثبت في يومية المدفوعات النقدية . كما تثبت في يومية المقبوضات النقدية عند اعادة بيعها نقدا . أما اذا ما اشتريت هذه الأصول على الحساب ، فيمكن معالجتها باحدى الطريقتين التاليتين :

1 ـ اجراء قيد في اليومية العامة ، مثل :

25		قرطاسية	119	2 يناير
	25	حسابات تحت الدفع ـ شركة فتحي	212	
		شراء قرطاسية على الحساب		

2 ـ تحوير يومية المشتريات باضافة اعمدة خاصة للأصول الأخرى غير البضاعة ، كما في شكل 5-7 .

شكل 5-7
يومية مشتريات

تاريخ	اسم الحساب الدائن	ترحيل	دائنون (له)	مشتريات (منه)	قرطاسية (منه)	امدادات (منه)	معدات (منه)
1 يناير	شركة النهضة	✓	150	150			
5	القرطاسية العامة	✓	50		50		
8	شركة التويوتا	✓	100			100	

يرى البعض أن جميع العمليات ، يجب أن تثبت بشكل أو بآخر في اليومية العامة . وحتى عندما تستخدم اليوميات المساعدة يرون ضرورة اثبات المجاميع بقيد في نهاية الشهر في اليومية العامة ثم الترحيل الى الاستاذ العام . وتعرف هذه الطريقة بالطريقة المركزية (أو الفرنسية) . ولعل في هذه الطريقة شيء من الحكمة ، اذ ان القانون في بعض الدول ، ومن بينها ليبيا ، يتطلب ضرورة توثيق السجلات الرئيسية ودفع رسوم دمغة معينة عن كل صفحة . وعليه يكتفي بتوثيق اليومية العامة والاثبات فيها بالمجاميع مما يخفض من عدد الصفحات المستخدمة .

طريقة اليومية التحليلية (الأمريكية)

تستخدم المنشآت الصغيرة عادة يومية تحليلية بها خانات كثيرة للحسابات المختلفة التي تتكرر عملياتها باستمرار ، وخانة للحسابات المتنوعة التي ليست بها حركة كثيرة . وتثبت جميع العمليات بهذه اليومية وترحل الى الخانات المناسبة في نفس الصفحة . ويلاحظ انه يكتفي بجانب واحد فقط من بعض الحسابات ، مثل جانب منه للمشتريات ، وجانب له للمبيعات ، حيث من النادر استخدام الجوانب الاخرى بالنسبة لهذه الحسابات ويتم ترحيل المبالغ التفصيلية اولا بأول إلى الحسابات المختصة في دفاتر الاستاذ المساعدة . وفي نهاية الشهر ترحل المجاميع الى الحسابات المختصة في دفتر الاستاذ العام . والمثال التالي يوضح هذه الطريقة .

مثال :

تم تأسيس منشأة صغيرة للاتجار في الأدوات الكهربائية . وقد تقرر اتباع طريقة اليومية التحليلية لبساطتها وملاءمتها للمشروعات الصغيرة . واليك العمليات التي قامت بها هذه المنشأة خلال يناير 1983 :

العملية	التاريخ		
1	1 يناير	:	أودعت 5 000 د في مصرف الأمة كرأسمال للمنشأة .
2		:	اشترت اثاثا للمحل بمبلغ 500 د نقدا .
3	2 يناير	:	اشترت بضاعة على الحساب من المورد علي (أ) بمبلغ 2 000 د .
4	3	:	باعت بضاعة على الحساب للعميل محمد(1) بمبلغ 1 000 د .
5	4	:	باعت بضاعة على الحساب للعميل فرج(2) بمبلغ 800 د ، على أساس 10/5 ، ص /30 .
6	4	:	باعت بضاعة نقدا بمبلغ 500 د .
7	5	:	اشترت بضاعة بمبلغ 3 000 د مقابل كمبيالة تستحق بعد 30 يوما (اوراق دفع) .

منشأة الأدوات الكهربائية

اليومية التحليلية

ص 1

رقم القيد	تاريخ	منه	له	البيان	الخزينة		المصرف		الخصم		مشتريات	مبيعات	عملاء			دائنون			اوراق القبض		اوراق الدفع		مصروفات			حسابات متنوعة			
					منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	استاذ مساعد	منه	له	استاذ مساعد	منه	له	منه	له	منه	له	استاذ مساعد	منه	له	حساب	استاذ عام
1	1-1	5 000	5 000	المصرف رأس المال			5000																				5000	رأس المال	301
2		500	500	أثاث المصرف				500																		500		اثاث	180
3	1-2	2 000	2 000	مشتريات دائنون (المورد علي)							2000						2000	أ											
4	1-3	1 000	1 000	حسابات تحت التحصيل (العميل محمد) مبيعات								1 000	1 000		1														
5	1-4	800	800	(حسابات تحت التحصيل(العميل فرج) مبيعات								800	800		2														
6	1-4	500	500	الخزينة للمبيعات	500							500																	
7	1-5	3 000	3 000	مشتريات اوراق الدفع							3 000											3 000							
8	1-5	100 200	300	مصروف الايجار مصروف المرتبات المصرف				300															100 2 00		11 21				
9	1-12	2 000	100 1 900	دائنون (المورد علي) خصم المشتريات المصرف				1900		100						2 000		أ				500							
10	1-14	760 40	800	الخزينة خصم المبيعات حسابات تحت التحصيل (فرج)	760				40					800	2														
11	1-29	2 000	2 000	اوراق تحت التحصيل (القبض) مبيعات								2 000							2000										
12	1-31	1 000 160	1 160	المصرف سلف الشركاء الخزينة		1160	1000																			160		سلف الشركاء	303
	1-31			المجموع	1260	1 160	6000	2700	40	100	5 000	4 300	1 800	800		2000	2 000		2 000			3 000	300			660	5000		
				الاستاذ العام	101	101	102	102	402	502	501	401	110	110		201	201		115			215	550						

العملية	التاريخ	
8	5	: دفعت ايجار المحل عن شهري يناير وفبراير وقدره 100 د نقدا ، ومصروف مرتبات العمال والموظفين عن يناير وقدره 200 د نقدا .
9	12	: سددت المبلغ المستحق للمورد علي بصك ، واستفادت بالخصم .
10	14	: قبضت مبلغ 760 د من العميل فرج سدادا لما عليه من دين ، مع استفادته بالخصم .
11	29	باعت بضاعة الى العميل محمد بمبلغ 2 000 د ، مقابل كمبيالة تستحق بعد 20 يوما (أوراق تحت التحصيل أو أوراق قبض) .
12	31	: سحبت من صندوق المنشأة مبلغ 1160 د ، أودع منها مبلغ 1 000 د لحساب المنشأة ، في المصرف ، واستخدم الباقي كسلفة لأحد الشركاء بالمنشأة .

المطلوب

1 ـ اثبات العمليات السابقة في يومية تحليليـة وترحيلهـا الى الحسابـات المختصة في دفاتر الاستاذ المساعد والاستاذ العام .

2 ـ اعداد ميزان المراجعة في 31-1-1983 .

حسابات الاستاذ العام

حـ / الخزينة   حساب رقم 101

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
83-1-31	مجموع مقبوضات يناير	ت 1	1 260		1 260
1-31	مجموع مدفوعات يناير	ت 1		1 160	100

حـ / المصرف   حساب رقم 102

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
31 1-83	مجموع ايداعات يناير	ت 1	6000		6000
1-31	مجموع مدفوعات يناير	ت 1		2 700	3 300

حـ / العملاء   حساب رقم 110

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
31-1-83	مجموع المبيعات على الحساب خلال يناير	ت 1	1 800		1 800
1-31	مجموع تسديدات العملاء خلال يناير	ت 1		800	1 000

حـ / اوراق القبض   حساب رقم 115

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
31-1-83	مجموع أوراق القبض المستلمة في يناير	ت 1	2 000		2 000

حـ / الاثاث   حساب رقم 180

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
31-1-81	اثاث مشترى خلال يناير 1983	ت 1	500		500

حـ / الدائنين حساب رقم 201

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
83-1-31	مجموع المشتريات على الحساب خلال يناير	ت 1		2 000	2 000
31	تسديدات خلال يناير	ت 1	2 000		-٠-

حـ / اوراق الدفع حساب رقم 215

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
83-1-31	مجموع عمليات يناير	ت 1		3 000	3 000

حـ / رأس المال حساب رقم 301

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
83-1-1	افتتاح المشروع	ت 1		5 000	5 000

حـ / السلف حساب رقم 303

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
83-1-31	مجموع سلف يناير		160		160

حـ / المبيعات حساب رقم 401

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
83-1-31	المبيعات خلال يناير	ت 1		4 300	4 300

حـ / خصم المبيعات — حساب رقم 402

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
31-1-83	مجموع خصم المبيعات خلال يناير	ت 1	40		40

حـ / المشتريات — حساب رقم 501

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
31-1-83	مشتريات يناير	ت 1	5000		5000

حـ / خصم المشتريات — حساب رقم 502

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
31-1-83	مجموع خصم المشتريات خلال يناير	ت 1		100	100

حـ / المصروفات — حساب رقم 550

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
31-1-83	مجموع المصروفات المدفوعة في يناير	ت 1	300		300

حسابات استاذ مساعد العملاء

حـ / محمد — حساب رقم 1

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
83-1-3	مبيعات	ت 1	1 000		1 000

حـ / فـرج — حساب رقم 2

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
83-1-4	مبيعات	ت 1	800		800
1-14	سداد نقدي مع استفادة بخصم 40 د	ت 1		800	-٠-

استاذ مساعد الدائنين

حـ / علي — حساب رقم أ

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
83-1-2	مشتريات على الحساب	ت 1		2 000	2 000
1-12	سداد بصك مع استفادة بخصم	ت 1	2 000		-٠-

استاذ مساعد المصروفات

حـ / مصروف الايجار — حساب رقم 11

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
83-1-5	تسديد ايجار شهري يناير وفبراير	ت 1	100		100

حـ / مصروف المرتبات — حساب رقم 21

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
83-1-5	تسديد مرتبات يناير	ت 1	200		200

منشأة المعدات الكهربائية

ميزان المراجعة في 31-1-1983

	له	منه
نقدية (خزينة ومصرف)		3 400
حسابات تحت التحصيل		1 000
اوراق قبض		2 000
اثاث		500
اوراق دفع	3 000	
رأس المال	5 000	
سلف		160
مبيعات	4 300	
خصم المبيعات		40
مشتريات		5 000
خصم المشتريات	100	
مصروفات		300
مجموع	12 400	12 400

ملاحظات على اليومية التحليلية :

ينبغي ملاحظة مايلي على المثال السابق :

1 ـ ترحل المبالغ التفصيلية بالنسبة للعملاء والدائنين والمصروفات والحسابات المتنوعة ، أولا بأول الى الحسابات المختصة .

2 ـ في نهاية الشهر تجمع الخانات ، وتراجع للتأكد من أن مجموع الخانات المدينة يساوي مجموع الخانات الدائنة (19060 د ، من المثال السابق) .

3 ـ ترحل مجاميع الخانات الى الجوانب المناسبة من الحسابات المعنية ، باستثناء خانتي الحسابات المتنوعة اللذان لايرحلان .

4 ـ توضع أرقام الحسابات المعنية تحت المجاميع المرحلة .

5 ـ ترصد الحسابات في الاستاذ العام ويعد ميزان المراجعة ، فاذا تساوى جانباه دل ذلك على صحة القيد والترحيل .

6 ـ يمكن استخدام ميزان المراجعة الشهري في اعداد قوائم مالية شهرية تخدم الادارة وتقدم لها معلومات عن دخل المنشأة ومركزها المالي .

هذا وتجدر الاشارة هنا الى أن طبيعة اليوميات المساعدة وعددها وكيفية تصميمها تعتمد على طبيعة عمليات المنشأة وظروفها والمعلومات التي تطلبها الادارة . وتصميم هذه اليوميات بما يتمشى مع ظروف المنشأة وحاجاتها يعتبر من صميم عمل المحاسب .

هذا وقد نص القانون التجاري الليبي لسنة 1953 على وجوب مسك الدفاتر التالية :

الدفاتر الالزامية : مادة « 58 »

يجب أن يكون لدى كل تاجر الدفتران الاتيان على الأقل :

1) دفتر اليومية : ويجب أن يقيد فيه يوما فيوما جميع الأعمال التي تعود بوجه من الوجوه الى نشاطه التجاري وان يقيد بالجملة شهرا فشهرا المبالغ التي انفقها على نفسه واسرته .

2) دفتر الجرد والميزانية : ويقيد فيه صورة قائمة الجرد والميزانية وحساب الأرباح والخسائر مرة على الاقل كل سنة .

حفظ المراسلات والمحررات : مادة «59 »

يجب على كل تاجر علاوة على مسك الدفترين المذدورين أن يرتب ويحتفظ قدر المستطاع في ملفات خاصة بصورة مما يرسله من مكاتبات وبرقيات تتعلق على أي وجه بنشاطه التجاري وكذلك بما يتسلمه من مثل تلك المحررات .

ترقيم الدفترين واعطاؤهما الصفة الرسمية : مادة «60 »

يجب ان تكون هذه الدفاتر والملفات خالية من كل فراغ او بياض كتابة في الحواشي أو محو أو تحشية بين السطور عدا ما يترك من البياض في الملف الذي تحفظ فيه صور الخطابات ومحتوياته .

وجب قبل بدء الكتابة في دفتر اليومية ودفتر الجرد أن ترقم كل صحيفة منهما وتوضع على كل ورقة بدون مصاريف علامة المأمور الذي تعينه المحكمة الابتدائية لذلك .

ويجب على المأمور ان يحرر في أول صفحة من كل دفتر اشهادا بعدد صفحاته وبيانا باعطائه الصفة الرسمية يوقع عليها ويؤ رخه .

حجية الدفاتر والملفات : « مادة61 »

الدفتران والملفات التي يجب على التاجر مسكها حجة أمام المحاكم متى كانت مستوفية للشروط السالف ذكرها .

مدة وجوب الاحتفاظ بالدفاتر والملفات : مادة «64 »

يجب على التاجر ان يحتفظ بهذه الدفاتر والملفات لمدة خمس سنوات .

الاسراع في تجهيز البيانات Speeding the Data Processing

ان استخدام اليوميات المساعدة يساعد على سرعة تجهيز البيانات المالية وخصوصا اذا ما كان حجم المنشأة صغيرا ؛ غير أنها تتطلب وقتا طويلا ، ومن ثم تكلفة عالية . لذلك فعندما يكبر حجم المنشأة وتتعدد عملياتها ، يصبح من المفضل اقتصاديا لهذه المنشأة ان تستخدم آلات محاسبية أو حاسب آلي .

الالات المحاسبية الكهربائية Electric Accounting Machines

توجد أنواع كثيرة من الالات المحاسبية في الاسواق ، بعضها مصمم لاداء وظيفة معينة ،وبعضها الآخر يستطيع أداء عدة وظائف في نفس الوقت. فمثلا ، احدى الآلات التي انتجتها شركة NCR ، يمكن استخدامها لتسجيل عمليات المبيعات ، والمقبوضات النقدية ، والمدفوعات النقدية ، حسابات تحت الدفع ، الأجور ، وغيرها من العمليات المحاسبية(3) . وهذه الآلة تستطيع القيام بعدة عمليات في آن واحد . فمثلا بالنسبة للمبيعات الآجلة ، تقوم الآلة باعداد فاتورة البيع والترحيل الى حساب العميل المختص وكشف الحساب الذي سيرسل له في نهاية الشهر والاثبات في يومية المبيعات . وذلك في عملية واحدة . وعلى ذلك ، فان هذه الآلة توفر الوقت والتكلفة ، كما انها تقلل من احتمال ارتكاب الاخطاء عند الاثبات من واقع الفاتورة في اليومية والترحيل الى حسابات الاستاذ . وبعد الانتهاء من اثبات مبيعات اليوم ، تقوم الآلة باظهار مجموع المبيعات الآجلة ، الذي يجري به قيد في اليومية العامة يجعل حساب العملاء مدينا والمبيعات دائنا . ويمكن للآلة ايضا ان تظهر مجموع المبيعات اليومية لكل قسم على حدة ، ان رغبت الادارة في ذلك .

الحاسبات الآلية Computers

الحاسب (أو العقل) الآلي عبارة عن مجموعة من الآلات الالكترونية تحتوي على عدد هائل من الدوائر الكهربائية ، يمكنها القيام بالملايين من عمليات

(3) Ibid, p. 173

الجمع والطرح والضرب والقسمة خلال ثوان قليلة ، دون أي خطأ ، ووفقا لتعليمات معينة .

وللدلالة على سرعة الحاسب الآلي ، يكفي أن نضرب المثال التالي . اذا ما كان عدد مستخدمي احدى المنشات 10 000 مستخدما ، فان اعداد كشوفات الاجور والمرتبات وكتابة الصكوك، قد تستغرق اسبوعا ، حتى مع استخدام مائة موظف وبعض الآلات الحاسبة البسيطة لهذا الغرض . أما الحاسب الآلي فيستطيع ان يقوم باحتساب الاجور والمرتبات والاثبات في سجلات الاجور وطباعة الصكوك لنفس العدد من المستخدمين في غضون ثلاث أو اربع ساعات فقط .

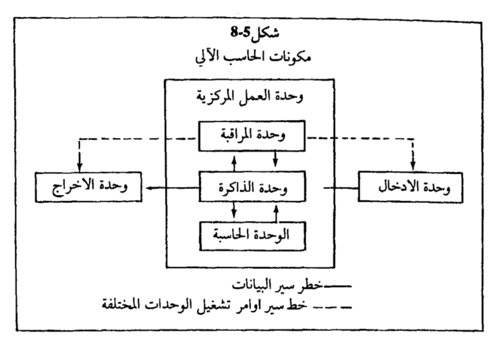
ماذ يعمل الحاسب الآلي

الحاسب الآلي ، كآلة ، لا يستطيع ان يعمل الا وفقا لمجموعة من التعليمات Program يجب أن تعطى له مقدما . وبناء على هذه التعليمات يصبح الحاسب الالي جهازا كاملا لتجهيز البيانات ، فهو يستقبل المعلومات الاولية بواسطة وحدة الادخال Input Unit ، ويخزنها في وحدة الذاكرة Memory Unit ، ويحللها بواسطة الوحدة الحاسبة Arithmetic Unit ويخرج النتائج عن طريق وحدة الاخراج Output Unit في شكل مناسب ، كميزانية مطبوعة على ورق مثلاً . وللقيام بهذه المهام المختلفة توجد وحدة مراقبة Control Unit للاشراف على الوحدات الأخرى وتنسيق عملها .

ويتمثل الجزء الرئيسي للحاسب الآلي في وحدة المراقبة ووحدة الذاكرة والوحدة الحاسبة ، وتشكل هذه الوحدات في مجموعها وحدة العمل المركزية Central Processing Unit (CPU) في الحاسب الآلي . ويوضح شكل 5-8 مكونات الحاسب الآلي .

كيفية عمل الحاسب الآلي

لفهم كيفية عمل الحاسب الآلي ، يجب تفهم طبيعة ووظيفة كل من مكوناته ، كما يلي :



وحدة الادخال :

عن طريق هذه الوحدة يتم الاتصال بوحدة العمل المركزية ، أي توصيل المعلومات الاولية وتعليات العمل الى الوحدة المركزية . ويتم هذا الاتصال عادة باحدى الوسائل التالية .

(1) آلة كاتبة متصلة بالوحدة المركزية Electric Typewriters
(2) بطاقات مثقوبة Punched Cards
(3) شريط ورقي مثقوب Punched Paper tape
(4) شريط ممغنط Magnetic Tape
(5) ورق مكتوب بحبر ممغنط Papers Imprinted with Magnetic Ink

وتقوم وحدة الادخال بنقل البيانات والتعليات من هذه الوسائل الى وحدة العمل المركزية بسرعة فائقة ، وذلك في شكل ذبذبات كهربائية معينة يسهل على وحدة العمل المركزية فهمها . هذا وتختلف سرعة توصيل البيانات باختلاف وسيلة الاتصال . ففي حين يمكن توصيل جزئين أو ثلاثة أجزاء في الثانية باستخدام الآلة الكاتبة . يمكن توصيل مئات الآلاف من الأجزاء في الثانية بواسطة الشريط الممغنط . والجزء عبارة عن كلمة أو عدد من عدة أرقام .

وحدة الذاكرة (التخزين)

وهي وحدة التخزين الرئيسية للحاسب ، ويمكنها تخزين ملايين الجزيئات من البيانات والتعليمات واحضارها الى الوحدة الحاسبة في نفس الوقت .

هذا ، ويمكن استخدام وحدات تخزين مساعدة (أشرطة ممغنطة واسطوانات) عند الحاجة . ولكنها اقل سرعة من وحدة التخزين الرئيسية .

ويتم التخزين في خلايا داخل الذاكرة ، يعطى لكل منها رقم معين . ويستخدم هذا الرقم كعنوان للخلية حتى يمكن الاتصال بها بسرعة وبشكل مباشر .

الوحدة الحاسبة

وهي الوحدة التي تقوم بعمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة والعمليات المنطقية (مثل مقارنة كميتين : هل أ تساوي ب ؟) ، للبيانات المخزنة في الذاكرة . وهي تقوم بهذه العمليات عملية عملية ، وتخزن نتيجة كل عملية في الذاكرة لاستخدامها عند الحاجة . وتقوم الوحدة الحاسبة باجراء هذه العمليات بسرعة كبيرة ، وحسب حجم الحاسب الآلي - من بضعة مئات العمليات في الثانية في الآلات الصغيرة الى بضعة ملايين في الثانية بالنسبة للآلات الكبيرة . وهذا يعني أن بضعة ملايين من جزيئات البيانات تسحب من الذاكرة الرئيسية وتجرى عليها بعض العمليات وترجع الى الذاكرة الرئيسية كل ثانية أثناء عمل وحدة العمل الرئيسية(CPU) .

وحدة المراقبة

وظيفة هذه الوحدة هي تنسيق وتوجيه عمل الحاسب الآلي ككل . فهي تسمح بادخال المعلومات وتخزينها واحضارها الى الوحدة الحاسبة واجراء العمليات اللازمة لها ثم تخزينها او اخراجها في الشكل المطلوب .

وحدة الاخراج

بعد انتهاء عملية تحليل البيانات ، يجب اخراج النتائج لاستخدامها فيما بعد . وهناك عدة وسائل للاخراج ، منها :

(1) مطبعة سريعة يمكنها طبع ما يزيد عن1000 سطر في الدقيقة ، في شكل لغة عادية .

(2) كروت مثقوبة ، وأشرطة اذا ما كانت هذه البيانات ستعاد الى الحاسب لتكملة تحليلها فيما بعد .

(3) شاشة صغيرة مثل شاشة الجهاز المرئي ، وبلغة عادية ، كتلك التي نشاهدها في المطارات الدولية والتي تظهر أرقام الرحلات القادمة ومواعيد وصول الطائرات ، ومواعيد السفر .

وتتلخص طريقة عمل الحاسب الآلي فيما يلي :

1 ـ يقوم من يريد استخدام الحاسب بعمل برنامج بلغة معينة ، وفقا لقواعد محددة ، توضح للحاسب في شكل مسلسل العمل المطلوب والبيانات المراد تحليلها .

2 ـ تقوم وحدة الادخال بقراءة البرنامج والبيانات ووضعها في وحدة الذاكرة .

3 ـ تقوم وحدة المراقبة بأخذ أول التعليمات عن البرنامج والبيانات اللازمة لتنفيذها من وحدة الذاكرة ، وتضعها في الوحدة الحاسبة .

4 ـ تقوم الوحدة الحاسبة بتنفيذ هذه التعليمات (جمع بعض الأرقام ، طرحها ، ضربها ، قسمتها ، أو مقارنتها) ، وتخزين النتائج مرة اخرى في وحدة الذاكرة .

5 ـ تقوم وحدة المراقبة باحضار التعليمات التالية والبيانات اللازمة لها من وحدة الذاكرة الى الوحدة الحاسبة ، . . . وهكذا تستمر العملية حتى ينتهي البرنامج وتجهز كل البيانات . وتتم هذه العمليات في سرعة فائقة ـ ملايين التعليمات في الثانية .

6 ـ بعد انتهاء عمليات الاحتساب ، تخرج النتائج في الشكل المطلوب الى مستخدميها .

وختاما يجدر بنا الاشارة الى أن الحاسب الآلي ما هو الا آلة سريعة ، تعمل

بناء على تعليمات من العقل البشري ولا يمكننا الاستغناء عنه أو أن تحل محله . ولعل أكبر عيب لهذه الآلة هو كونها أسرع جهاز لاعطاء اجابات خاطئة اذا ما أعطيت معلومات او تعليمات خاطئة .

أسئلة وتمرينات

أسئلة

1-5 . كيف توفر اليوميات المساعدة ، الوقت اللازم للترحيل ؟

2-5 . ما هي وظائف حساب مراقبة الحسابات تحت التحصيل ؟

3-5 . لماذا يجب تسجيل وترحيل المبيعات الآجلة والمتحصلات النقدية الى الحسابات التفصيلية للعملاء يوميا ؟

4-5 . ما هي الأدوات والاجراءات الخاصة التي يمكن اضافتها الى النظام المحاسبي لمواجهة الحجم الهائل والمتزايد من المعاملات والبيانات ؟

5-5 . ما هو حساب المراقبة ، وفي أي أستاذ يوجد ؟ وما هو دفتر الاستاذ المساعد ؟ وما علاقته بحساب المراقبة ؟

6-5 . ما هي اليوميات المساعدة ؟ اذكر ستة أمثلة لها .

7-5 . ما هي مزايا اليوميات المساعدة ؟

8-5 . لماذا تستخدم اليوميات المساعدة ودفاتر الاستاذ المساعدة معا عادة ؟

9-5 . كيف يعد جدول الحسابات تحت الدفع ، ولماذا ؟

10-5 . بعد الانتهاء من جميع الترحيلات واعداد ميزان المراجعة ، اتضح ان ميزان المراجعة متوازن ، ولكن رصيد حساب مراقبة العملاء يختلف عن مجموع ارصدة العملاء . فأين الخطأ المحتمل ؟

11-5 . بالنظر الى أحد الحسابات في الاستاذ العام ، كيف يمكن معرفة المصدر الذي رحل منه مبلغ معين في هذا الحساب ؟

12-5 . ما هي المكونات الرئيسية لنظام الكتروني لتجهيز البيانات ؟

13-5 . اشرح طريقة عمل الحاسب الآلي باختصار .

تمرينات

14-5 . تستخدم شركة التفاح يومية عامة (ي) ويومية مبيعات (ع) ويومية مشتريات (ش) ويومية مقبوضات نقدية (ق) ويومية مدفوعات نقدية (د) .

والمطلوب بيان اليومية التي يجب ان تثبت فيها كل من العمليات التالية ، بوضع الحرف المناسب جنب كل عملية :

-1 . باعت الشركة أسهما عامة جديدة نقدا .
-2 . باعت بضاعة على الحساب .
-3 . اشترت بضاعة على الحساب .
-4 . اشترت بضاعة نقدا .
-5 . باعت بضاعة نقدا .
-6 . باعت جزءاً زائداً عن حاجتها من أثاث المكتب ، على الحساب .
-7 . رد أحد العملاء بضاعة الى الشركة .
-8 . حصلت على قرض نقدي من المصرف .
-9 . قيود التسوية في نهاية الفترة .
-10 . قيود الاقفال في نهاية الفترة .

15-5 . أظهرت يومية المبيعات في دفاتر شركة العنب المبيعات التالية في يناير .

شركة العنب

يومية المبيعات

تاريخ	الحساب المدين	رقم الفاتورة	ترحيل	مبلغ
3 يناير	احمد	101	✓	250
8	بلعيد	102	✓	100
19	حاتم	103	✓	225
26	أحمد	104	✓	300
31	مجموع			875

كما أظهرت اليومية العامة القيد التالي :

25		مردودات ومسموحات المبيعات	22	يناير
	25	حسابات تحت التحصيل ـ حاتم		
		بضاعة مردودة من حاتم .		

المطلوب

1 ـ فتح حساب لكل من هؤلاء العملاء في شكل استاذ مساعد للعملاء ، وترحيل العمليات السابقة اليها .

2 ـ فتح حسابات لمراقبة العملاء والمبيعات ومردودات المبيعات في الاستاذ العام ، وترحيل العمليات السابقة اليها .

3 ـ اعداد جدول للحسابات تحت التحصيل ومقارنته بحساب مراقبة العملاء في الاستاذ العام .

16-5 تستخدم شركة الرمان يومية مبيعات تثبت فيها المبيعات الاجلة . أما مردودات المبيعات فتثبت في اليومية العامة . وقد ارتكبت الاخطاء التالية :

1 ـ مبيعات على الحساب بمبلغ 100 د أثبتت في يومية المبيعات على أنها 1000 د .

2 ـ مبيعات آجلة بمبلغ 100 د اثبتت صح في يومية المبيعات ولكنها رحلت خطأ بمبلغ 10 د الى حساب العميل في الاستاذ المساعد .

3 ـ مردودات مبيعات بمبلغ 50 د أثبتت في اليومية العامة ورحلت الى حساب مراقبة العملاء وحساب مردودات ومسموحات المبيعات ولكنها لم ترحل الى حساب العميل في دفتر الاستاذ المساعد للعملاء .

4 ـ خطأ حسابي عند ترصيد حساب أحد العملاء .

5 ـ خطأ حسابي عند جمع خانة المبلغ في يومية المبيعات .

6 ـ مردودات مبيعات رحلت الى حساب مراقبة العملاء والى حساب العميل ، ولكنها لم ترحل الى حساب مردودات ومسموحات المبيعات في الاستاذ العام .

المطلوب

كتابة أرقام هذه الأخطاء وبيان متى يمكن اكتشافها .

17-5 ـ اليك اليوميات المختصرة التالية المستخرجة من دفاتر احدى المنشآت ، مع ملاحظة ان الخانات لا تبين ما اذا كانت مدينة ام دائنة .

يومية مبيعات

مبلغ	حساب
1 200	عميل أ
1 400	عميل ب
1 600	عميل جـ
4 200	مجموع

يومية مشتريات

مبلغ	حساب
1 000	منشأة 1
1 500	منشأة 2
2 000	منشأة 3
4 500	مجموع

يومية عامة

400		مردودات ومسموحات المبيعات		
	400	حسابات تحت التحصيل ـ عميل ب	. .	. . .
		عميل ب رد بضاعة		
200		حسابات تحت الدفع ـ منشأة 3		
	200	مردودات ومسموحات المشتريات	. .	. . .
		بضاعة ردت الى المنشأة		

يومية مقبوضات نقدية

نقدية	خصم مبيعات	مبيعات	مدينون	حسابات أخرى	اسم الحساب
1 176	24		1 200		عميل أ
490	10		500		عميل ب
1 250		1250			مبيعات
5 000				5 000	أوراق دفع
784	16		800		عميل جـ
1 150		1 150			مبيعات
9 850	50	2 400	2 500	5000	مجاميع

يومية مدفوعات نقدية

نقدية	خصم مشتريات	دائنون	حسابات أخرى	أسم الحساب
735	15	750		شركة 2
650			650	مصروفات مرتبات
980	20	1 000		شركة 3
650			650	مصروف مرتبات
3 015	35	1 750	1 300	مجاميع

المطلوب

1 ـ فتح الحسابات اللازمة في الاستاذ العام ، والاستاذ المساعد للمدينين والاستاذ المساعد للدائنين ، كل على حدة .

2 ـ ترحيل العمليات المثبتة في اليوميات المذكورة أعلاه الى هذه الحسابات .

18-5 ـ قامت منشأة بنينة باجراء العمليات التالية خلال أبريل 1984 :

ابريل 1 ـ أصدرت صكاً رقم 510 الى منشأة الايجارات بمبلغ 650 د ايجارا للمحل عن شهر ابريل .

1 ـ اشترت بضاعة على الحساب من منشأة 1 بمبلغ 850 د ، فاتورة بتاريخ 28 مارس ، وشروط دفع 10/2 ، ص /60 .

3 ـ اشترت بضاعة على الحساب من منشأة 2 بمبلغ 100 1 د ، فاتورة بتاريخ 1 تاريخ ، شروط دفع 10/2 ، ص /60 .

4 ـ اشترت معدات للمحل بمبلغ 475 د على الحساب من منشأة المعدات .

5 ـ استلمت اشعارا دائنا بمبلغ 50 د من منشأة 1 نظير بضاعة اشتريت في 1 ابريل وردت لعطب بها .

8 ـ اصدرت صكاً رقم 511 الى منشأة 1 سدادا لفاتورتها بتاريخ 28 مارس بعد طرح المردودات والخصم .

9 ـ استلمت اشعارا دائنا من منشأة المعدات بمبلغ 75 د ، نظير معدات اشتريت في 4 ابريل وردت لعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة .

10 ـ أصدرت صكاً رقم 512 لمنشأة 2 سدادا لفاتورتها بتاريخ 1 ابريل ، ناقصا الخصم .

10 ـ باعت بضاعة على الحساب الى العميل أ بمبلغ 650 د ، فاتورة رقم 712 . شروط البيع الآجل لهذه المنشأة دائما 2/10 ، ص /60 .

13 ـ باعت بضاعة على الحساب الى عميل ب . فاتورة 713 ، بمبلغ 550 د .

14 ـ اشترت بضاعة على الحساب من منشأة 3 بمبلغ 925 د ، فاتورة بتاريخ 10 ابريل ، شروط دفع 1/10 ، ص /30 .

15 ـ مبيعات نقدية خلال النصف الأول من ابريل بلغت 2345 د . (تثبت المبيعات النقدية يوميا في الحياة العملية . ولكنها تثبت مرتين فقط في الشهر في هذا التمرين للتسهيل) .

15 ـ رحل المبالغ التفصيلية من اليوميات . يجب ترحيل هذه المبالغ يوميا في الحياة العملية ، ولكن نظرا لصغر عددها هنا ، وللتسهيل ، المطلوب منك هو ترحيلها على دفعتين (في 15 ابريل ، و30 ابريل) .

18 ـ باعت بضاعة على الحساب الى العميل جـ ، فاتورة رقم 714 ، بمبلغ 725 د .

19 ـ باعت بضاعة على الحساب الى العميل أ، فاتورة رقم 715 ، بمبلغ 600 د .

20 ـ استلمت 637 د من العميل أ سدادا لفاتورة 10 ابريل ، بعد الخصم .

23 ـ استلمت 539 د من العميل ب سدادا لفاتورة 13 ابريل ، بعد الخصم .

24 ـ باعت معدات مكتب بسعر التكلفة ، وهو 20 د ، نقدا .

24 ـ اشترت بضاعة على الحساب من المنشأة 2 بفاتورة مؤرخة في 21 ابريل وشروط 2/10 ، ص /60 ، بمبلغ 800 د .

25 ـ اقترضت مبلغ 500 2 د من مصرف الوحدة ، مقابل ورقة دفع .

28 ـ باعت بضاعة على الحساب الى العميل ب ، فاتورة رقم 716 ، بمبلغ 425 د .

29 ـ استلمت 588 د من العميل أ سدادا لمبيعات 19 ابريل ، ناقصا الخصم .

30 ـ أصدرت صكاً رقم 513 الى المنشأة 2 سدادا لمشتريات 21 ابريل ، ناقصا الخصم .

30 ـ أصدرت صكاً رقم 514 للمرتبات ، بمبلغ 200 1 د ، صرفه صراف المرتبات ودفع به مرتبات رجال البيع .

30 ـ بلغت المبيعات النقدية خلال النصف الأخير من ابريل 115 2 د .

30 ـ رحل المبالغ التفصيلية من اليوميات الى الحسابات المختصة .

30 ـ اجمع خانات اليوميات وراجعها ثم اعمل الترحيلات اللازمة في نهاية الشهر .

المطلوب

1 ـ فتح الحسابات التالية في الاستاذ العام :
نقدية ، حسابات تحت التحصيل ، معدات ، أوراق دفع ، حسابات تحت الدفع ، مبيعات ، خصم مبيعات ، مشتريات ، خصم مشتريات ، مردودات ومسموحات مشتريات ، مصروفات مرتبات موظفي البيع ، مصروف ايجار .

2 ـ فتح الحسابات التالية في دفتر الاستاذ المساعد للعملاء :
عميل أ ـ عميل ب ، عميل جـ .

3 ـ فتح الحسابات التالية في دفتر الاستاذ المساعد للدائنين :
منشأة 1 ، منشأة 2 ، منشأة 3 ، ومنشأة المعدات .

4 ـ اعداد يومية عامة ويومية مبيعات ، ويومية مشتريات ، ويومية مقبوضات نقدية ، ويومية مدفوعات نقدية .

5 ـ اثبات العمليات المذكورة اعلاه في اليوميات المناسبة والترحيل منها وفقا للتعليات المعطاة أعلاه .

6 ـ برهن على صحة الاستاذ العام باعداد ميزان مراجعة في نهاية ابريل ، وعلى صحة دفاتر الاستاذ المساعد باعداد جداول الحسابات تحت التحصيل والحسابات تحت الدفع .

19-5 ـ اليك العمليات التالية التي قامت بها شركة قاريونس خلال نوفمبر 1984 :

نوفمبر 2 ـ باعت بضاعة على الحساب الى حاتم فاتورة رقم 933 ، بمبلغ 700 د ، مع العلم بأن شروط الدفع بالنسبة للمبيعات هي دائما 2/10 ، ص /60 .

3 ـ اشترت بضاعة على الحساب من شركة أ ، فاتورة بتاريخ 31 اكتوبر ، شروط 2 /10 ، ص / 60 ، بمبلغ 1 385 د .

5 ـ اشترت بضاعة على الحساب من شركة ب ، فاتورة بتاريخ 3 نوفمبر ، شروط 1 /10 ، ص /30 بمبلغ 435 د .

6 ـ اشترت قرطاسية للمكتب على الحساب من منشأة جـ ، بمبلغ 165 د .

6 ـ اقترضت 2 000 د من مصرف ليبيا مقابل ورقة دفع .

7 ـ استلمت اشعارا دائنا بمبلغ 85 د من منشأة أ نتيجة لرد جزء من البضاعة المستلمة في 3 نوفمبر لوجود عطب بها .

10 ـ استلمت اشعارا دائنا من منشأة جـ نظير مردودات جزء من القرطاسية المستلمة في 6 نوفمبر ، وقدره 40 د .

10 ـ أصدرت صكاً رقم 989 الى منشأة أ سدادا لفاتورة 31 اكتوبر ، بعد المردودات والخصم .

12 ـ باعت بضاعة على الحساب الى أحمد ، فاتورة رقم 934 بمبلغ 785 د .

12 ـ استلمت صكاً من حاتم سدادا لمبيعات 2 نوفمبر ، بعد الخصم .

13 ـ اشترت بضاعة على الحساب من منشأة د ، فاتورة بتاريخ 11 نوفمبر ، شروط 10/2 ، ص /60 ، بمبلغ 1 750 د .

15 ـ أصدرت صكاً رقم 990 لصالح حساب المرتبات ، لكي يدفع به مرتبات موظفي البيع عن النصف الأول من نوفمبر ، وقدرها 925 د ، وقد صرف الصك وسددت المرتبات .

15 ـ بلغت المبيعات النقدية خلال النصف الأول من نوفمبر 2 655 د . (تثبت المبيعات النقدية يوميا عادة ولكن في هذا التمرين مرتين فقط في الشهر للتسهيل) .

15 ـ رحل المبالغ التفصيلية من اليوميات . (يتم هذا الترحيل عادة يوميا ولكن في هذا التمرين يكتفي بترحيل هذه المبالغ مرتين في الشهر للتسهيل) .

16 ـ أصدرت اشعارا دائنا بمبلغ 35 د الى أحمد نظير رده لبعض البضاعة التي اشتراها في 12-11 .

17 ـ اشترت بضاعة على الحساب من منشأة د ، فاتورة بتاريخ 14-11 ، شروط 10/2 ، ص /60 ، بمبلغ 1 500 د .

18 ـ باعت بضاعة على الحساب الى حاتم ،فاتورة رقم 935، بمبلغ 650 د .

21 ـ أصدرت صكاً رقم 991 الى منشأة د سدادا لفاتورة 11-11 ، ناقصا الخصم .

21 ـ باعت قرطاسية مكتب بسعر التكلفة ، وهو 10 د .

22 ـ قام أحمد بتسديد فاتورة 12-11 ، ناقصا الخصم والمردودات .

24 ـ أصدرت صكاً رقم 992 الى منشأة د سدادا لفاتورة 14-11 ، ناقصا الخصم .

25 ـ باعت بضاعة على الحساب الى أحمد ، فاتورة رقم936 ، بمبلغ885 د .

26 ـ باعت بضاعة على الحساب الى محمود ، فاتورة رقم 937 ، بمبلغ 745 د .

28 ـ أصدرت صكاً رقم993 إلى منشأة النجمة للاعلان مقابل مصاريف اعلان قدرها295 د .

28 ـ قام حاتم بتسديد فاتورة18-11 ، ناقصا الخصم .

30 ـ أصدرت صكاً رقم994 لحساب المرتبات ، لتسديد مرتبات موظفي البيع عن النصف الأخير من نوفمبر ، بمبلغ925 د ، وقد صرف الصك وسددت المرتبات .

30 ـ بلغت المبيعات النقدية خلال النصف الأخير من نوفمبر2310 د .

30 ـ رحل المبالغ التفصيلية من اليوميات .

30 ـ اجمع الخانات وراجعها ، ورحل المجاميع في نهاية الشهر .

المطلوب

1 ـ فتح الحسابات التالية في الاستاذ العام :

نقدية ، حسابات تحت التحصيل ، قرطاسية ، أوراق دفع ، حسابات تحت الدفع ، مبيعات ، مردودات ومسموحات مبيعات ، خصم مبيعات ، مشتريات ، مردودات ومسموحات مشتريات ، خصم مشتريات ، مصروف اعلان ، مصروف مرتبات البيع .

2 ـ فتح الحسابات التالية في استاذ الحسابات تحت التحصيل :
أحمد ، حاتم ، محمود .

3 ـ فتح الحسابات التالية في استاذ الحسابات تحت الدفع :

منشأة أ ، منشأة ب ، منشأة جـ ، منشأة د .

4 ـ اعداد اليوميات التالية :

ـ يومية مبيعات　　　　ـ يومية مشتريات

ـ يومية عامة　　　　ـ يومية مقبوضات نقدية

ـ يومية مدفوعات نقدية

5 ـ اثبات العمليات السابقة في اليوميات المذكورة اعلاه ، وترحيلها حسب التعليمات .

6 ـ التأكد من صحة الحسابات في الاستاذ العام عن طريق اعداد ميزان مراجعة ، ومن صحة الحسابات في الاستاذ المساعد للحسابات تحت التحصيل باعداد كشف بهذه الحسابات ومقارنته مع حساب اجمالي المدينين في الاستاذ العام ، وعمل نفس الشيء بالنسبة للحسابات تحت الدفع .

20-5 ـ طريقة اليومية التحليلية .

بدأت منشأة السعادة أعمالها الصناعية وتجارة مواد البناء في 1-1 -1984، واليك العمليات التي قامت بها خلال يناير 1984 :

1-1-1984 اودع مبلغ 8000 د في المصرف كرأسمال للمشروع . اشترى اثاثا بمبلغ 300 د نقدا . دفع ايجار المحل لمدة ثلاثة أشهر بصك قيمته 150 د .

1/2 اشترت بضاعة على الحساب من المورد1 بمبلغ 1 000 د ، شروط 10/2 ، ص /30 .

1/5 اشترت بضاعة بمبلغ 1 000 د دفعها بصك .

1/10 باعت بضاعة نقداً بمبلغ 1 500 د .

1/11 باعت بضاعة على الحساب بمبلغ 1000 د،شروط2 /10 ،ص /30، للعميل أ .

1/15 اشترت بضاعة على الحساب من المورد2 بمبلغ 3 000 د ، شروط 10/1 ، ص /30 .

1/18 سحب أحد الشركاء مبلغ 200 د من الخزينة لمصروفاته الخاصة .

1/20 باعت بضاعة بمبلغ 1 000 د مقابل كمبيالة تستحق بعد 30 يوما .

1/25 اشترت بضاعة بمبلغ 2 000 د مقابل كمبيالة تستحق بعد 45 يوما .

28 / 1 قام العميل أ بتسديد المبلغ المستحق عليه نقدا .

1/30 قام المحاسب بعد النقدية الموجودة بالصندوق ، وترك مبلغ 200 د بالصندوق ، وأودع الباقي بالمصرف .

المطلوب

1 ـ اثبات العمليات السابقة في دفتر يومية تحليلية .
2 ـ ترحيلها إلى دفاتر الاستاذ المساعد والعام .
3 ـ استخراج ميزان المراجعة في 31-1-1984 .

21-5 ـ طريقة اليومية التحليلية .

بدأت محلات السلام اعمالها في أول مارس 1983 ، واليك ميزانيتها في 1983-12-31 .

اصول				خصوم		
		اصول متداولة :				التزامات متداولة :
	5 000	نقدية (منها 4 000 بالمصرف)			4 000	حسابات تحت الدفع
	5 000	حسابات تحت التحصيل			6 000	أوراق تحت الدفع
	5 000	اوراق تحت التحصيل			1 000	مرتبات مستحقة
20 000	5 000	بضاعة بالمخازن		11 000		
		اصول ثابتة :		14 000		رأس المال
	6 000	أثاث				
5 000	1 000	- مجمع استهلاك				
25 000				25 000		

وقد قامت بالعمليات التالية خلال يناير 1984 :

1984/1/2 دفعت المرتبات المستحقة بصك على المصرف .

1/3 اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ 2 000 د ، شروط دفع 2 / 10 ، ص /30 ، من المورد فوزي .

1/4 باعت بضاعة بمبلغ 3 000 د ، بصك .

1/5 باعت بضاعة على الحساب للعميل محمد ، بمبلغ 4 000 د ، شروط دفع 3/10 ، ص / 30 .

1/12 سددت المبلغ المستحق للمورد فوزي بشيك ، واستفادت بالخصم .

1/12 قام العميل محمد بسداد المبلغ المستحق عليه نقدا .

1/21 اشترت بضاعة بمبلغ 4 000 د ، ووقعت كمبيالة بالمبلغ للمورد فوزي ، تستحق بعد شهرين .

1/25 باعت بضاعة بمبلغ 3 000 د للعميل احمد مقابل سند اذنى يستحق بعد 30 يوما .

1/27 سحبت بضاعة من المخزن لاستخدامه الشخصي تكلفتها 200 د ، وقيمتها البيعية 300 د .

1/30 اقترضت من المصرف مبلغ 5 000 د أودعتها في حسابها بالمصرف ، مقابل كمبيالة تستحق بعد 30 يوما ،وقد قام المصرف بخصم 25 د ، مسبقاً من المبلغ المذكور كفوائد .

1/31 دفعت ايجار المحل وقدره 200 د ، ومرتبات الموظفين وقدرها 300 د نقدا .

المطلوب

1 ـ اثبات العمليات السابقة في دفتر يومية تحليلي .
2 ـ ترحيل العمليات السابقة إلى دفاتر الاستاذ .
3 ـ اعداد ميزان المراجعة للمنشأة في 31-1-1984 .
4 ـ تصوير قائمة الدخل وقائمة الميزانية عن شهر يناير 1984 .

22-5 اليك اليوميات المساعدة التالية والرموز التي تشير إليها :

م	=	يومية مبيعات
ش	=	يومية مشتريات
ق	=	يومية مقبوضات
د	=	يومية مدفوعات
ع	=	يومية عامـــة

المطلوب

توضيح اليومية التي يجب أن تثبت بها كل من المعاملات التالية ، بوضع الرمز الدال على اليومية في المكان المناسب بجانب كل عملية :

ــ (1) بيع بضاعة نقدا .
ــ (2) شراء سيارة لنقل البضائع ، على الحساب .
ــ (3) شراء بضاعة نقدا .
ــ (4) بيع بضاعة على الحساب .
ــ (5) دفع مرتبات الموظفين نقدا .
ــ (6) بيع جزء من أثاث المنشأة ، نقدا .
ــ (7) رد جزء من البضاعة المباعة على الحساب .
ــ (8) رد جزء من البضاعة المشتراة نقدا .
ــ (9) اثبات مصروف الاستهلاك الذي يخص المدة .
ــ (10) اقفال حسابات الايرادات والمصروفات .
ــ (11) قيود التسوية .

23-5 بدأت المنشأة الأهلية أعمالها في 1-1-1984 م . وقد ظهرت العمليات التالية في احدى صفحات يومية المبيعات عن شهر يناير ، علما بأن شروط الدفع كانت2/10 ، ص /30 .

يومية مبيعات

التاريخ 1984	رقم القائمة	الحساب المدين	ترحيل	المبلغ
29 يناير	555	منشأة الضياء	✓	25 000
30	556	منشأة لبدة	✓	23 000
		المجموع		296 000 د
				(310) (112)

المطلوب :

1 ـ ما هو الحساب رقم(112) والحساب رقم(310) ؟

2 ـ ما هو المبلغ الذي يرحل إلى الجانب الدائن من حساب المبيعـات في دفتر الاستاذ العام ؟

وهل يتم الترحيل عن طريق اليومية العامة ؟

3 ـ هل تم ترحيل القوائم أرقـام 555 و556 إلى دفتر الاستاذ المساعد للحسابات تحت التحصيل ؟

4 ـ إذا تم الترحيل إلى دفتر الاستاذ المساعد للحسابات تحت التحصيل يوم 31 يناير ، ما هو التاريخ الذي يجب أن يثبت في ذلك الدفتر بالنسبة للقائمة رقم 555 ؟

5 ـ كيف وفي أي يومية يثبت الخصم النقدي بالنسبة لهذه المنشأة ؟

24-5 يومية مقبوضات :

تستخدم منشأة التحدي يومية مساعدة للمقبوضات . وقد كانت مجـاميع خاناتها حتى 30 يناير 1984 م كما يلي :

الخانـة	المجمـوع
نقدية (مدين)	30 000 د
خصم نقدي (مدين)	500
حسابات اخرى (مدين) (أوراق قبض)	8500
حسابات تحت التحصيل (دائن)	25 000
مبيعات (دائن)	6000
حسابات اخرى (دائن) أوراق دفع)	8000

وقد تمت العمليات التالية في 31 يناير :

(1) تحصيل مبلغ 2 500 د من منشأة الحرية (بدون خصم)

(2) تحصيل مبلغ 35 00 دمن منشأة العروبة مع (2٪ خصم نقدي)

(3) مبيعات نقدية 1 500 د .

(4) اقترضت المنشأة مبلغ 10 000 د من مصرف الصحارى ، مقابل كمبيالة تستحق بعد سنة وبفائدة 10 ٪ .

(5) باعت آلات كخردة بمبلغ 2 000 د .

المطلوب :

1 ـ تصميم يومية مقبوضات للمنشأة ، وادخال المجاميع في الخانات المناسبة في 30 يناير .

2 ـ اثبات العمليات التي تمت في 31 يناير فيها .

3 ـ فتح الحسابات التالية بأرصدتها في الاستاذ العام في 30 يناير :

نقدية بالصندوق (حساب رقم 101)	1 400 د
حسابات تحت التحصيل (حساب رقم 110)	35 000
أوراق قبض (حساب رقم 113)	13 000
أوراق دفع (حساب رقم 213)	15 000
مبيعات (حساب رقم 301)	صفر
خصم نقدي (حساب رقم 302)	صفر
آلات (حساب رقم 240)	21 000 د

4 ـ فتح الحسابات التالية في دفتر الاستاذ المساعد للعملاء :

منشأة الحرية ،	رصيد	2 500 د
منشأة العروبة	رصيد	5 000

5 ـ تجميع خانات اليومية والتأكد من تساوى المبالغ المدينة والدائنة .

6 ـ الترحيل من اليومية الى دفتر الاستاذ المساعد والاستاذ العام .

الفصل السادس

المراقبة الداخلية

في المشروعات الصغيرة يستطيع صاحب المشروع أن يشرف شخصيا على جميع عمليات المشروع . فهو يقوم بشراء الاصول وبيعها ، تعيين ومراقبة المستخدمين وتقييم عملهم ، التوقيع على الصكوك ، . . . الخ . لذلك فعندما يقوم صاحب العمل بتوقيع صك ما يعرف لماذا يوقعه ، وما اذا كانت الخدمة او الأصل المدفوع من أجله قد استلم فعلا أم لا .

ولكن عندما يكبر المشروع وتتعدد عملياته ويتضاعف عدد مستخدميه يصعب على شخص واحد (صاحب العمل او المدير) أن يشرف شخصيا على جميع عمليات هذا المشروع . في هذه الحالة يضطر المدير أن يفوض جزءا من مسؤ ولياته وسلطاته ويعتمد على نظام المراقبة الداخلية لضمان سلامة سير المشروع .

المراقبة الداخلية Internal Control

تعرف مجموعة الطرق والاجراءات المستخدمة لمراقبة عمليات المنشأة بنظام المراقبة الداخليةInternal Control System . واذا ما احسن تصميم النظام فان هذه الاجراءات :

(1) تحث المستخدمين على ضرورة التمسك بالسياسات الادارية المقررة .
(2) ترفع كفاءة اداء الاعمال .
(3) تحمى اصول المنشأة من الضياع والغش والسرقة .
(4) تضمن سلامة البيانات المحاسبية المثبتة والمستخرجة من الدفاتر .

وتختلف طرق واجراءات المراقبة الداخلية من منشأة الى اخرى ، حسب طبيعة المنشأة وحجمها . وفيما يلي بعض المبادىء العامة التي يجب مراعاتها عند وضع نظام سليم للمراقبة الداخلية[1] :

1 ـ تحديد المسؤوليات بكل وضوح

يتطلب النظام الجيد للمراقبة الداخلية تحديد المسؤوليات والاختصاصات . كما يفضل تسليم مسؤولية كل عمل معين الى شخص معين فقط . ذلك لانه عند اشتراك اكثر من شخص في مسؤولية عمل ما ، يصعب تحديد من المسؤول عندما يقع خطأ في هذا العمل . فمثلا عندما تسند عملية البيع وقبض النقدية الى موظفين معا ويستخدمان نفس الخزينة يصعب تحديد من المسؤول عند وجود عجز في هذه الخزينة في نهاية اليوم . ففي هذه الحالة اما أن تسند عملية قبض النقدية الى شخص واحد فقط ، أو يخصص لكل صراف صندوق معين يستخدمه هو فقط .

2 ـ مسك دفاتر وسجلات مناسبة

مسك دفاتر محاسبية منتظمة عنصر ضروري لضمان سير المراقبة وحفظ أصول المنشأة . أما عدم انتظام هذه الدفاتر فهو يشجع التلاعب والسرقة بين مستخدمي المنشأة . واذا ما كان النظام المحاسبي الذي تتبعه المنشأة رديئاً ، فسرعان ما يكتشف المستخدمون ضعاف الانفس ذلك ويستغلونه اسوأ استغلال .

3 ـ تأمين الاصول وضمان المستخدمين

يجب التأمين على اصول الشركة ضد الحريق والسرقة وغيرها من الكوارث المحتملة . كما يجب التأكد من امانة المستخدمين خصوصا الذين يتولون عمليات النقدية والاصول القابلة للتحويل ، والحصول على ضمان منهم أو كفالة شخص او شركة اخرى .

---

(1) **Internal Control** (New York: American Institue of Certifide Public Accountants, 1959), p.6.

4 ـ فصل عمليتي الاثبات في الدفاتر والاحتفاظ بالاصول

من أهم مبادىء المراقبة الداخلية أن الشخص المسؤول عن أصل ما يجب أن لا يقوم بمسك سجل أو حساب ذلك الأصل . وفي هذه الحالة لا بد من تواطؤ المسؤول عن الأصل وماسك سجله إذا ما أراد أي غش أو تلاعب في هذا الأصل .

5 ـ توزيع مسؤوليات العمليات المتصلة ببعضها

يجب أن توزع مسؤ وليات العمليات المترابطة بين عدة اشخاص او اقسام بشكل يقوم فيه كل موظف او قسم بمراجعة عمل موظف او قسم آخر . وهذا لا يعني طبعا أن كل عمل سيعمل مرتين ، كل ما هنالك ان عمل كل موظف أو قسم سيكون بمثابة مراجعة لعمل موظف او قسم آخر . فمثلا مسؤ ولية طلب البضائع واستلامها ودفع قيمتها يجب أن لا تترك لشخص او قسم واحد ، لان ذلك سيشجع على الغش والسرقة ، أو الاهمال على الأقل . والأصح هو أن تعطى مسؤ ولية كل من هذه العمليات الى شخص أو قسم معين .

6 ـ تبادل المستخدمين

يجب تبادل المستخدمين على الوظائف المختلفة . أي تغيير وظيفة كل مستخدم من آن الى آخر ، كلما أمكن ذلك . ولهذا التغيير عدة مزايا ، منها :

(1) عندما يعلم الموظف انه سينتقل الى وظيفة اخرى وسيأتي شخص آخر ليقوم بعمله ، سيكون ذلك حافزا له على الجد وعدم ارتكاب الأخطاء او التلاعب خوفا من اكتشافها عند تغيير الوظائف .

(2) عندما يلم الموظف بجميع وظائف القسم يستطيع ان يؤ دي ايا منها بكفاءة أعلى حيث يعرف علاقة هذه الوظيفة بالوظائف الأخرى وبالقسم ككل .

(3) لا يتوقف القسم اذا ما انقطع احد موظفيه عن العمل لسبب أو لآخر ، لأن هناك من يستطيع أن يحل محله بسهولة .

7 ـ استخدام الوسائل الآلية ما أمكن ذلك

ومن أمثلة هذه الوسائل التي يجب الاستعانة بها محصلة النقدية ، حافظ الشيكات ، ساعات الوقت ، والعدادات الآلية ـ ومحصلة النقدية Cash Rigister عبارة عن صندوق تحفظ به النقدية وبه شريط ورقي مقفول عليه بالداخل ، يثبت به آليا المبالغ الداخلة لهذاالصندوق(عن طريق المبيعات النقدية عادة) . اما حافظ الصكوك Check Protector فهو يثبت مبلغ الصك عليه بالتثقيب ، ومن ثم يستحيل تغيير قيمته بعد ذلك . وأما ساعات الوقت فهي تسجل اوقات حضور وانصراف المستخدمين كل على حدة .

8 ـ تفهيم النظام للمستخدمين وكسب تعاونهم

لكي ينجح نظام المراقبة الداخلية (وأي نظام يعتمد على البشر) في المنشأة يجب أن توضح اجراءاته للمستخدمين ، وأن يقتنعوا بضرورة هذه الاجراءات واهميتها . أما بدون تعاون المستخدمين فلا يمكن ان يحقق نظام المراقبة الداخلية اهدافه السابق ذكرها .

9 ـ المراجعة المستمرة للنظام

يجب ان تراجع اجراءات نظام المراقبة الداخلية من آن الى آخر لضمان سلامة تطبيقها وللبحث عن اجراءات افضل (ابسط ، أقل تكلفة ، ... الخ) .

وتقوم الشركات الكبرى بتخصيص قسم كامل للمراجعة الداخلية تناط به مهمة مراجعة عمليات المنشأة ونظام مراقبتها الداخلية . كما يقوم المراجع الخارجي (المحاسبي القانوني) بدراسة هذا النظام وتقديم ملاحظاته وتوصياته في تقريره الى الادارة .

العمليات التي تحتاج الى مراقبة داخلية

جميع اعمال المنشأة وأصولها في حاجة الى تطبيق اجراءات المراقبة الداخلية . غير أن الحاجة الى هذه الاجراءات تتضاعف بالنسبة للعمليات المتعلقة باستلام ودفع النقود وبشراء الاصول والبضائع والخدمات . وعلى ذلك

فاننا سنناقش في هذا الفصل اجراءات الشراء والمدفوعات النقدية ، على ان تناقش اجراءات استلام النقدية في فصل قادم .

رقابة المشتريات في منشأة كبيرة

توزع الرقابة على المشتريات في المنشآت الكبيرة بين عدة اقسام ، وهي : القسم المحتاج الى الاصل المراد شراؤه ، قسم المشتريات ، قسم استلام المواد المشتراة ، وقسم المحاسبة . ويجب تنسيق عمل هذه الاقسام وتوزيع المسؤوليات والاختصاصات بينها وتصميم النماذج والمستندات المناسبة لضمان حسن سير العمل .

وفيما يلي شرح لاهم هذه المستندات :

مستند	اعداد	مرسل الى
1 ـ طلب شراء	مدير قسم المبيعات (أو الانتاج) الذي يرغب في توفير البضاعة .	قسم المشتريات ونسخة الى قسم المحاسبة
2 ـ امر الشراء	قسم المشتريات	المورد ، ونسخة الى قسم المحاسبة
3 ـ فاتورة	المورد او البائع	قسم المحاسبة
4 ـ تقرير استلام	قسم الاستلام	قسم المحاسبة ، ونسخة الى قسم المشتريات واخرى الى القسم الذي طلب البضاعة .
5 ـ نموذج اعتماد الفاتورة	قسم المحاسبة	يرفق بالفاتورة في قسم المحاسبة .

1 ـ طلب الشراء **Purchase Requisition**

يقسم النشاط في المحلات التجارية الكبيرة عادة الى أقسام بيع وأقسام خدمة ، لكل منها مدير . ومهمة اقسام الخدمة هي خدمة أقسام البيع المختلفة . ويعتبر قسم المشتريات في هذا التنظيم قسم خدمة **Service departement** مهمته شراء ما تحتاجه الاقسام الأخرى .

وتقع على عاتق كل مدير المبيعات في المحلات التجارية تتبع البضائع في قسمه وتحديد المتوفر منها والاتصال بقسم المشتريات لطلب البضائع التي يحتاجها في الوقت المناسب .

ولا تترك عملية الشراء عادة الى مديري اقسام المبيعات مباشرة ، لتلافي الاخطاء التالية :

(1) عدم كفاءة مديري المبيعات كعملاء مشتريات

(2) مراقبة طلبات الشراء من قبل الاقسام المختلفة وبالتالي مراقبة الالتزامات الناتجة عن ذلك .

يقوم كل مدير مبيعات بطلب البضائع التي يحتاجها عن طريق ملء نموذج خاص من ثلاث نسخ ، يعرف بطلب الشراء ، ويبين به نوع البضاعة المطلوبة وكميتها والوقت المراد توفيرها فيه . ويرسل الاصل وصورة من هذا الطلب الى قسم المشتريات ، كما يحتفظ القسم الطالب بصورة في ملفاته لتتبع عمليات الشراء والاستلام فيما بعد .

2 ـ امر الشراء Purchase Order

تقوم ادارة المشتريات ، بناء على طلب الشراء ، باصدار امر شراء الى المورد او البائع ، مبين به نوع البضاعة المطلوبة وكميتها وسعرها ، والعنوان المراد ارسال البضاعة اليه والتاريخ المحدد للاستلام ، بالاضافة الى اسم المورد وعنوانه . ويعمل امر الشراء من أربع نسخ على الأقل ، توزع كما يلي :

نسخة 1 : النسخة الاصلية ترسل الى المورد كطلب شراء وتصريح له بشحن البضاعة المبينة .

نسخة 2 : ترفق هذه النسخة مع نسخة من طلب الشراء الى قسم المحاسبة حيث ستستخدم في دراسة فاتورة المورد والموافقة عليها .

نسخة 3 : ترسل الى القسم الذي طلب البضاعة لاعلامه بالاجراءات التي تمت في طلبه .

نسخة 4 : تحفظ في ملف خاص بقسم المشتريات .

3 ـ الفاتورة Invoice

يقوم البائع بعد استلامه لامر الشراء من المشتري باعداد البضاعة وفاتورة تبين رقم امر الشراء واسم المشتري وعنوانه ونوع وكمية البضاعة وسعرها وشروط الدفع والخصم ان وجدت . ثم يقوم البائع بشحن البضاعة الى المشتري حسب نوع المواصلات المتفق عليها ، اما الفاتورة فترسل بالبريد الجوي الى المشتري (يستلمها قسم المحاسبة) .

4 ـ تقرير الاستلام Receiving Report

تخصص المنشآت الكبيرة قسما خاصا لاستلام البضائع والمواد المشتراة . ويقوم هذا القسم بفحص وعد البضائع المستلمة واعداد نموذج خاص يبين نوع البضاعة المستلمة وعددها وحالتها (سليمة ، بها عطب ، . . . الخ) . ويعد هذا التقرير من أربع نسخ ، توزع كما يلي :

نسخة 1 : النسخة الاصلية ترسل الى قسم المحاسبة لاستخدامها في فحص الفاتورة .

نسخة 2 : ترسل الى القسم الذي طلب البضاعة لاعلامه بوصولها .

نسخة 3 : ترسل الى قسم المشتريات لاعلامه بوصول البضاعة .

نخسة 4 : يحتفظ بها في قسم الاستلام .

5 ـ نموذج اعتماد الفاتورة للصرف Invoice Approval Form

عندما يصل تقرير الاستلام الى قسم المحاسبة يكون قد تجمع لديه نسخ من المستندات التالية :

1 ـ طلب شراء يبين البضاعة المطلوبة من القسم المحتاج .
2 ـ امر شراء يبين البضاعة التي طلبت من المورد .
3 ـ فاتورة المورد وتبين نوع وكمية وسعر البضاعة المرسلة .
4 ـ تقرير استلام يبين نوع وكمية وحالة البضاعة المستلمة .

وبناء على هذه المستندات يستطيع قسم المحاسبة ان يقرر اذا كانت الفاتورة تمثل بضاعة طلبت واستلمت فعلا ، ومن ثم يجب دفعها . ولتسهيل

عملية اعتماد الفاتورة من قبل قسم المحاسبة وللتأكد من اكتمال جميع الخطوات ، يقوم القسم بملء نموذج معين يرفق بالفاتورة ، ويبين خطوات مراجعة اجراءات الشراء ، « كما في شكل 6-1 » . وبعد كل خطوة مراجعة يقوم الموظف المختص بالتوقيع بالاحرف الاولى امام تلك الخطوة على نموذج الاعتماد . وفيما يلي خطوات المراجعة وما يعنيه توقيع المراجع امام كل منها :

1 ـ مراجعة طلب الشراء .... الكمية والنوع في الفاتورة مطابقان لطلب الشراء .

2 ـ مراجعة امر الشراء .... الكمية والنوع والسعر في الفاتورة مطابقة لامر الشراء .

3 ـ مراجعة تقرير الاستلام .... المعلومات التي في الفاتورة مطابقة لتقرير الاستلام ، وقد استلمت البضاعة فعلا .

4 ـ مراجعة الفاتورة :

اعتماد السعر .... سعر الفاتورة هو نفسه السعر المتفق عليه .

العمليات الحسابية .... لا توجد اخطاء حسابية بالفاتورة .

شكل 6-1 نموذج اعتماد فاتورة
أمر شراء رقم..........................
مراجعة طلب الشراء........................
مراجعة امر الشراء.........................
مراجعة تقرير الاستلام.........................
مراجعة الفاتورة :.........................
اعتماد السعر...........................
العمليات الحسابية.........................
شروط الدفع...........................
اعتماد الدفع :..........................

الشروط . . . . الشروط المبينة بالفاتورة هي نفس الشروط المتفق عليها .

اثبات الفاتورة

تلحق المستندات السابقة بالفاتورة من قبل قسم المحاسبة وتثبت في الدفاتر وتحول الى الخزينة للدفع . وسنناقش فيما يلي نظاما لضبط عملية المدفوعات النقدية ونرى من خلاله كيف يتم دفع مثل هذه الفاتورة .

نظام مستند الدفع The Voucher System

يتكون نظام مستند الدفع من مستندات واجراءات معينة تضمن الرقابة على احداث الالتزامات ودفعها . في المنشآت الصغيرة يستطيع المدير ـ المالك ان يوقع الصكوك وهو يعلم أن منشأته قد استلمت البضاعة أو الخدمة التي دفعت من أجلها هذه الصكوك . اما في المنشآت الكبيرة فيستحيل الاشراف الشخصي على جميع عمليات المنشأة ، ويتحتم على المدير ان يعتمد على نظام دقيق للمراقبة الداخلية مثل نظام مستندات الدفع الذي يضمن له أن الصك المطلوب منه توقيعه يمثل سدادا سليما لدين فعلي مقابل أصول او خدمات طلبتها واستلمتها المنشأة فعلا .

مستند الدفع The Voucher

مستند الدفع عبارة عن نموذج معين تستخدمه المنشأة يظهر ملخصا للعملية ، ويشهد بصحتها ، ويبين اعتمادها للتسجيل في الدفاتر والدفع . ويختلف شكل مستند الدفع من منشأة الى اخرى ، ولكن جميعها تتفق في ضرورة الحاق المستندات المؤيدة للعملية مع هذا المستند . مثل طلب الشراء وأمر الشراء وتقرير الاستلام وفاتورة المورد ونموذج الاعتماد . وغالبا ما يكون المستند على شكل مظروف تحفظ به المستندات المؤيدة ، وتثبت عليه من الخارج ومن الداخل بعض البيانات الضرورية عن العملية ، كما في شكل 6-2 و6-3 . ويقوم قسم المحاسبة باثبات جميع البيانات على مستند الدفع عند اعداده ، ما عدا تاريخ الدفع ورقم الصك حيث يثبتا عندما يتم الدفع فعلا فيما بعد .

نظام مستند الدفع والمراقبة

يسمح نظام مستند الدفع بمراقبة المدفوعات النقدية عن طريق الاجراءات التالية :

1 ـ يسمح فقط لاقسام معينة واشخاص معينين باحداث التزامات على المنشأة يترتب عليها دفع نقدية فيما بعد .

شركة زليتن للتجارة
بنغازي

مستند دفع رقم . . . . . .

تاريخ الاستحقاق 15 مايو 1984
يدفع الى شركة النصر
23 شارع رفح
بنغازي

التوزيع المحاسبي

المبلغ	الحساب المدين
500	مشتريات
	نقل للداخل
	امدادات
	قرطاسية
	مرتبات بيع

500	مجموع (الى مستندات ت . د .)

ملخص العملية :

المبلغ الاجمالي	500 د
خصم المشتريات	10
صافي المدفوعات	490 د

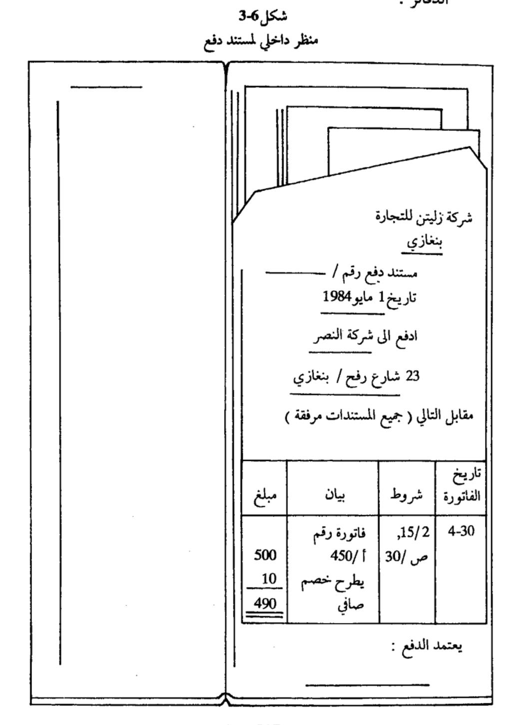
الدفع :
في ——————
صك رقم ——————

شكل 6-2
مظهر خارجي لمستند دفع

2 ـ روتين معين لاحداث الالتزامات ومراجعتها واعتمادها واثباتها في الدفاتر .

شكل 6-3

منظر داخلي لمستند دفع



شركة زليتن للتجارة

بنغازي

مستند دفع رقم / ———

تاريخ 1 مايو 1984

ادفع الى شركة النصر

23 شارع رفح / بنغازي

مقابل التالي (جميع المستندات مرفقة)

تاريخ الفاتورة	شروط	بيان	مبلغ
4-30	15/2, ص /30	فاتورة رقم 450/أ	500
		يطرح خصم	10
		صافي	490

يعتمد الدفع :

3 ـ يجب اثبات كل التزام على حدة ، وبمجرد حدوثه .

4 ـ يسمح بدفع النقدية عن طريق الصكوك فقط ومقابل التزامات سبق اعتمادها واثباتها في الدفاتر من قبل . هذا باستثناء المبالغ البسيطة جدا التي تدفع عن طريق صندوق المصروفات النثرية ، كما سنرى في فصل قادم .

وبعد تجميع المستندات المؤيدة لاحداث الالتزام في قسم المحاسبة يقوم موظف مختص بملء مستند دفع من واقع هذه المستندات ، كما هو مبين في شكل 6-2 ، و6-3 .وتوضع المستندات المؤيدة ، مثل طلب الشراء والفاتورة وغيرها ، بداخل مستند الدفع الذي يحتفظ به في ملف خاص ترتب فيه مستندات الدفع وفق تاريخ استحقاقها . وفي تاريخ الاستحقاق يقدم هذا المستند الى شخص مسؤول له صلاحية توقيع الصكوك ، فيوقع الصك بالمبلغ المطلوب ، بعد التأكد من صحة العملية بمراجعة المستندات المرفقة .

نظام مستند الدفع والمصروفات

عند استخدام نظام مستند الدفع يجب عدم دفع أي مبلغ ـ عدا المبالغ البسيطة ـ الا بعد مراجعة المستندات المؤيدة واعداد مستند دفع واثباته في الدفاتر .

بعد ذلك يجب أن يتم الدفع باستخدام الصكوك فقط . وهذه الاجراءات تنطبق على جميع المشتريات والمصروفات . فبالنسبة للتلفون مثلا ، عندما تأتي الفاتورة يجب أن تراجع وبالذات المكالمات الخارجية ، وبعد التأكد من شرعيتها يعد مستند دفع بها ويثبت في الدفاتر ويدفع في تاريخ الاستحقاق .

هذا ويجب الاحتياط بالنسبة لبعض المصروفات ، مثل صيانة الآلات ، التي تأتي فواتيرها متأخرة ويصعب فيها التأكد من استلام الخدمة . كما يجب التأكد من عدم دفع المبلغ مرتين نظير نفس الفاتورة او الخدمة .

والواقع ان اخلاص وأمانة مستخدمي المنشأة وتعاونهم امر ضروري لنجاح أي نظام للرقابة . ومن ثم يجب عدم الاعتماد بالكامل على الاجراءات المكتوبة فقط .

اثبات مستندات الدفع

بعد الانتهاء من اعداد المستند واعتماده يثبت في سجل خاص يسمى سجل مستندات الدفع Vouchers Register . وكما هو مبين في شكل 6-4 ، يحتوي هذا السجل على عدة خانات للتاريخ ورقم مستند الدفع والمدفوع له وتاريخ الدفع ورقم الشيك المدفوع به ومستندات الدفع (له) . كما تخصص عدة خانات مدينة تختلف من منشأة الى اخرى . ويبين شكل 6-4 الخانات المدينة التي تستخدم في المنشآت التجارية عادة . لاحظ انه بالنسبة للعمليات غير المتكررة توضع في خانة الحسابات المدينة الاخرى .

وبمجرد اعتماد مستند الدفع تثبت جميع البيانات المتعلقة به في سجل مستندات الدفع ، ما عدا تاريخ الدفع ورقم الصك حيث يثبتا عند الدفع فعلا .

ترحيل سجل مستندات الدفع

في نهاية الشهر تجمع خانات هذا السجل وترحل كما يلي :

1 ـ يرحل مجموع خانة مستندات الدفع الى الجانب الدائن من حساب مستندات الدفع في الاستاذ العام . وهو حساب يحل محل حساب حسابات تحت الدفع الذي سبق ذكره في الفصول السابقة .

2 ـ ترحل مجاميع الخانات الأخرى الى الجانب المدين من الحسابات المناسبة في الاستاذ العام ـ خانة المشتريات الى الجانب المدين من حساب المشتريات ، خانة النقل للداخل الى الجانب المدين من حساب النقل للداخل ، . . . وهكذا . اما بالنسبة لخانة الحسابات المدينة الأخرى ،فترحل المبالغ فرادى الى الجانب المدين من الحساب المناسب ، ولا يرحل مجموع هذه الخانة اطلاقا .

ملف مستندات الدفع التي لم تدفع بعد

بعض مستندات الدفع تدفع بمجرد اعتمادها واثباتها في الدفاتر . أما مستندات الدفع الأخرى التي ستدفع فيما بعد فيحتفظ بها في ملف خاص مرتبة

شكل 4-6

شركة الهواري

سجل مستندات الدفع

تاريخ 1984	مستند رقم	مدفوع الى	الدفع صك	تاريخ	مستندات دفع له	مشتريات (منه)	نقل للداخل (منه)	مرتبات بيع (منه)	اعلان (منه)	نقل للخارج (منه)	مرتبات ادارة (منه)	حسابات مدينة اخرى: الحساب	ترحيل	مبلغ
3-1	501	شركة أ	753	3-9	800	800								
1	502	شركة ب	754	3-9	53				53					
2	503	شركة جـ	756	3-12	235	155	10					امدادات	117	70
6	504	احمد علي	734	3-6	85						85			
6	505	محمد ناجي	735	3-6	95			95						
6	506	موسى خليل	736	3-6	95			95						
												أوراق دفع	211	500
30	701	مصرف الوحدة	972	3-30	505							مصروف فوائد	721	5
30	702	مؤسسة هاتف	973	3-30	18							مصروف هاتف	655	18
31	703	شركة د			195							معدات مكتب	134	195
31	704	شركة هـ			235	235								
					5 079	2 435	156	740	115	358	340			935
					(213)	(511)	(514)	(611)	(612)	(615)	(651)			

حسب تواريخ استحقاقها ، وذلك حتى لا يضيع على المنشأة اي خصم نقدي(2)

وعند استخدام نظام مستند الدفع ، يستبدل حساب حسابات تحت الدفع بحساب مستندات الدفع في الاستاذ العام ، كما سبق ذكره . وكذلك فان ملف مستندات الدفع يحل محل الاستاذ المساعد لحسابات تحت الدفع ، ويؤدي نفس الغرض . وبذلك يصبح حساب مستندات الدفع حساب مراقبة على ملف مستندات الدفع ، ومن ثم فان رصيد هذا الحساب يجب ان يكون مساويا لمجموع مستندات الدفع في ذلك الملف . وتجري هذه المقارنة في نهاية الشهر عادة ، وبعد الانتهاء من الترحيلات . وبالاضافة الى ذلك ، تقارن مستندات الدفع الموجودة بالملف المذكور مع سجل مستندات الدفع حيث تبين خانة « الدفع » مستندات الدفع التي لم تدفع بعد ـ وهي المستندات التي لا يوجد تاريخ دفع ولا رقم صك امامها في تلك الخانة .

سجل الصكوك Check Register

عند استخدام نظام مستند الدفع تثبت الصكوك المدفوعة في سجل خاص بالصكوك . هذا السجل عبارة عن يومية مدفوعات نقدية مبسطة ، بها ثلاث خانات للمبالغ فقط ، وهي :

مستندات دفع (منه) ، خصم مشتريات (له) ، ونقدية (له) ، كما في شكل 6-5 . وهذا التبسيط جاء نتيجة الى أن الصكوك لا تدفع الا سدادا لمستندات دفع سبق اعدادها واثباتها وبيان الحسابات المدينة التي تأثرت بها . هذا بالاضافة الى بساطة الترحيل من سجل الصكوك ، حيث ترحل المجاميع فقط الى الحسابات المعنية .

مردودات المشتريات

يحدث احيانا ان تقوم المنشأة برد جزء من البضاعة المشتراة بعد ان أعد لها

---

(2) الخصم النقدي يمنح للمشتري نظير الدفع قبل تواريخ معينة ، لحثه على سرعة الدفع ، وهو ما يسميه البعض « خصم المشتريات » .

شكل 5-6
شركة الهواري
سجل صكوك

ص 1

تاريخ	المدفوع له	مستند رقم	صك رقم	مستندات دفع (منه)	خصم مشتريات (له)	نقدية (له)
1984						
3-1	شركة س	498	728	14		14
3	مصطفى سامي	499	729	73		73
3	شركة ص	485	730	250	5	245
4	شركة المعدات	480	731	100	2	98
5	علي سالم	496	732	43		43
6	شركة العالم	495	733	342		342
6	احمد علي	504	734	85		85
6	محمد ناجي	505	735	95		95
6	موسى خليل	506	736	95		95
30	مصرف الوحدة	701	972	505		505
30	مؤسسة الهاتف	702	973	18		18
				6500	55	6445
				(213)	(512)	(111)

مستند دفع وأثبت في الدفاتر . وفي هذه الحالة تثبت المردودات في اليومية العامة كما في القيد التالي :

100		مستندات تحت الدفع	11-5
	100	مردودات ومسموحات والمشتريات	
		رد بضاعة بها عطب الى شركة ب	

وتوضح ملاحظة في سجل مستندات الدفع ـ في خانة الدفع ـ تشير الى هذا القيد . ويرفق الاشعار الدائن وأية مستندات اخرى متعلقة بهذه المردودات بمستند الدفع الذي يعدل مبلغه بطرح قيمة المردودات من المبلغ الأصلي وعند الدفع يكتب الصك بالمبلغ المعدل فقط .

وخلاصة القول أن اجراءات الرقابة الداخلية ضرورية لجميع عمليات المنشأة وأصولها . وستتناول الفصول القادمة المزيد من اجراءات الرقابة الداخلية على الأصول والعمليات الأخرى .

أسئلة وتمرينات

6-1 ـ متى يصبح وجود نظام الرقابة الداخلية امرا ضروريا في المنشأة ؟

6-2 ـ اذكر أهم المبادىء العامة للرقابة الداخلية .

6-3 ـ لماذا يجب أن يقوم بحفظ سجلات الأصل شخص آخر غير الشخص الذي يقوم بحفظ الأصل نفسه .

6-4 ـ لماذا يجب توزيع مسؤولية العمليات المتتالية والمتصلة ببعض بين اقسام أو أشخاص مختلفين ؟

6-5 ـ لماذا يمنع مديرو المبيعات في المنشآت التجارية من الشراء المباشر من الموردين ؟

6-6 ـ ما هو دور مديري المبيعات في عملية الشراء ؟

6-7 ـ بين من يعد ، ويستلم المستندات التالية ، مع ذكر الغرض منها :

1 ـ طلب شراء

2 ـ أمر شراء

3 ـ فاتورة

4 ـ تقرير استلام

5 ـ نموذج اعتماد الفاتورة
6 ـ مستند دفع .

6-8 ـ هل تحتاج جميع المنشآت الى نظام مستندات الدفع ؟ متى تنصح المنشأة باتباع مثل هذا النظام ؟

6-9 ـ عندما يقوم المدير المالي بتوقيع صك سدادا لدين ما في المنشآت الكبيرة لم ير شخصياً استلام البضاعة أو الخدمة ، كما أنه لم يصدر امر شرائها . فما هي المستندات التي يجب الاعتماد عليها في هذا الصدد والتي تغنيه عن ممارسته الشخصية لعملية الشراء ؟

6-10 ـ عند استخدام نظام مستندات الدفع ، تلغى يومية المشتريات وتستبدل بيومية اخرى ـ ما هي هذه اليومية ؟

6-11 ـ عند استخدام نظام مستندات الدفع بماذا يستبدل استاذ الحسابات تحت الدفع ؟

6-12 ـ عند استخدام نظام مستندات الدفع تعامل فاتورة الخدمة او المصروف التي تحتاج الى دفع نقدية تماما مثل فاتورة شراء البضاعة من حيث المراجعة والاعتماد واعداد مستند الدفع والاثبات في الدفاتر ـ لماذا ؟

تمرينات

6-13 ـ قامت شركة الطرب التجارية بالعمليات التالية خلال مايو :

مايو2 ـ قامت باعداد مستند دفع رقم517 لصالح شركة أ مقابل فاتورة بضاعة قيمتها1250 د بتاريخ29 ابريل ، شروط دفع 10/2 ، صافي / 30 .

5 ـ اعدت مستند دفع رقم518 لصالح شركة ب مقابل بضاعة قيمتها950 د ، فاتورة بتاريخ3 مايو ، 10/2 ، صافي /60 ، وقد دفع المورد مصاريف شحن قدرها40 د اضيفت الى مستند الدفع عند اعداده .

7 ـ استلمت اشعار دائن بمبلغ250 ، د نظير بضاعة ردتها من مشتريات 2 مايو ، ومستند دفع رقم517 .

10 ـ أعدت مستند دفع رقم519 لصالح شركة جـ مقابل معدات مكتبية بمبلغ300 د ، شروط دفع صافي /10/ نهاية الشهر(n /10 EOM) .

13 ـ أصدرت صكاً رقم517 سدادا لمستند دفع رقم518 ناقصا الخصم .

15 ـ اعدت مستند دفع رقم520 لدفع المرتبات :

مرتبات بيع400 د ، مرتبات ادارية200 د .

وأصدرت صكاً رقم518 لدفع هذا المستند .

21 ـ اعدت مستند دفع رقم 521 لصالح شركة د مقابل امدادات مكتب بفاتورة قيمتها150 د ، شروط صافي / 10 / نهاية الشهر

23 ـ اعدت مستند دفع رقم522 لصالح شركة هـ مقابل بضاعة بفاتورة قيمتها750 د ، بتاريخ 22 مايو ، شروط : تسليم ميناء الشحن (FOB Shipping Point)، 10/2، صافي /60 . وقد دفع المورد تكاليف شحن البضاعة الى مخازن الشركة وقدرها30 د ، اضيفت الى مستند الدفع عند اعداده .

29 ـ اكتشفت ان مستند الدفع رقم517 قد رتب في ملف مستندات الدفع غير المدفوعة وفقا لآخر تاريخ يمكن ان يدفع فيه بدلا من آخر يوم للاستفادة من الخصم النقدي . وقد ترتب على ذلك ان ضاع الخصم على الشركة . وقد أصدرت الصك رقم519 سدادا لهذا المستند (لا تنسى المردودات) .

30 ـ اعدت مستند دفع رقم523 لصالح مجلة الجهاد مقابل اعلانات بمبلغ 150 د ، وأصدرت صكاً رقم520 سدادا له .

31 ـ اعدت مستند دفع رقم524 للمرتبات :

مرتبات بيع400 د ، ومرتبات ادارية200 د . وأصدرت صكاً رقم 521 سدادا لهذا المستند .

المطلوب

1 ـ اعداد سجل مستندات دفع وسجل صكوك ويومية عامة واثبات

العمليات السابقة بها (باستخدام طريقة اجمالي الفاتورة) .

2 ـ اعداد حساب مستندات تحت الدفع في الاستاذ العام وترحيل العمليات السابقة المناسبة اليه .

3 ـ اعداد كشفاً بالمستندات غير المدفوعة ومقارنته مع رصيد حساب مستندات تحت الدفع .

14-6 ـ قامت شركة البر بالعمليات التالية خلال سبتمبر :

سبتمبر1 ـ اعدت مستند دفع رقم610 لصالح شركة أ عن ايجار الشهر وقدره500 د . وأصدرت الصك رقم610 سدادا له .

2 ـ اعدت مستنداً رقم 611 لصالح شركة ب مقابل بضاعة بفاتورة قيمتها 1200 د ، بتاريخ 31 اغسطس ، تسليم ميناء الشحن ، 10/2 ، صافي /30 . وقد دفع المورد 55 د مصاريف شحن الى مخازن الشركة ، وأضاف المبلغ الى الفاتورة فأصبحت1255 د .

5 ـ اعدت مستند دفع رقم612 لصالح شركة جـ مقابل بضاعة قيمتها800 د ، بفاتورة مؤ رخة في2 سبتمبر ، تسليم ميناء الشحن ، 10/2 ، صافي /30 .

5 ـ اعدت مستند دفع رقم 613 لصالح شركة د مقابل مصاريف شحن قيمتها35 د عن البضاعة المشتراة من الشركة جـ وأصدرت الصك رقم611 سدادا لهذا المستند .

7 ـ استلمت اشعاراً دائنا عن بضاعة مردودة قيمتها200 د ، من البضاعة المشتراة من شركة ب في2 سبتمبر . وقد اثبت هذا الاشعار في اليومية العامة وخفض مبلغ مستند الدفع رقم 611 وأرفق الاشعار بالمستند ورتب المستند في الملف لكي يدفع في آخر يوم لمدة الائتمان .

9 ـ اعدت مستند دفع رقم 614 لصالح جريدة العربي مقابل اعلانات قيمتها75 د ، وأصدرت الصك رقم 612 سدادا له .

12 ـ اصدرت الشك رقم 613 سدادا لمستند رقم 612 ، ناقصا الخصم .

14 ـ اعدت مستند دفع رقم 615 لصالح شركة هـ مقابل امدادات قيمتها 60 د ، صافي /10 من نهاية الشهر .

15 ـ اعدت مستند دفع رقم 616 للمرتبات : مرتبات بيع 640 د ، ومرتبات ادارية 265 د . وأصدرت الصك رقم 614 سدادا لهذا المستند .

17 ـ اعدت مستند دفع رقم 617 لصالح شركة ومقابل بضاعة قيمتها 900 د بفاتورة مؤ رخة في 15 سبتمبر ، تسليم ميناء الشحن ، 10/2 ، صافي /30 . وقد دفعت الشركة مصاريف الشحن الى مخازن الشركة مقدما وقدرها 45 د ، وأضيف المبلغ الى الفاتورة فأصبحت 945 د .

20 ـ أعدت مستند دفع رقم 618 بمبلغ 350 د مقابل معدات من شركة م ، شروط صافي /10 من نهاية الشهر .

23 ـ اعدت مستند دفع رقم 619 لصالح شركة ن عن بضاعة قيمتها 1500 د ، بفاتورة مؤ رخة في 21 سبتمبر، تسليم ميناء الشحن ، 10/2 ، صافي /60 .

25 ـ أصدرت الصك رقم 615 سدادا لمستند دفع رقم 617 ، ناقصا الخصم .

30 ـ اكتشفت ان مستند الدفع رقم 611 قد رتب خطأ في ملف المستندات غير المدفوعة لكي يدفع في هذا التاريخ بدلا من دفعه في نهاية مدة الخصم .

وأصدرت الصك رقم 616 سدادا لهذا المستند (لا تنسى المردودات) .

30 ـ اعدت مستند دفع رقم 620 لدفع المرتبات :

مرتبات بيع 640 د ، ومرتبات ادارية 265 د . وحررت الصك رقم 617 سدادا لهذا المستند .

المطلوب

1 ـ اثبات العمليات السابقة في سجل مستندات دفع وسجل صكوك ويومية عامة (باستخدام طريقة اجمالي الفاتورة) .

2 ـ اعداد حساب مستندات تحت الدفع وترحيل البيانات المناسبة اليه .

3 ـ اعداد كشف بالمستندات غير المدفوعة في 30 سبتمبر ومقارنته مع رصيد حساب مستندات تحت الدفع في الاستاذ العام .

15-6 ـ قيود يومية عامة

قامت شركة الجبل بالعمليات التالية خلال ابريل :

4-2 اعدت مستند دفع رقم 400 لصالح شركة احمد مقابل بضاعة بفاتورة قيمتها 3000 د وتاريخها 1 ابريل ، شروط دفع 2/10 ، صافي 30/ .

4-7 استلمت اشعاراً دائنا من شركة احمد بمبلغ 300 د مقابل بضاعة ردت اليها من مشتريات 2 ابريل . فأثبتت هذه المردودات في اليومية العامة ، وعدلت مبلغ مستند الدفع رقم 400 .

4-17 اكتشف ان مستند الدفع رقم 400 كان قد حفظ في الملف وفقا لهذا التاريخ ، بدلا من تاريخ آخر يوم للخصم ، لذلك ضاع الخصم على المنشأة . وعليه تقرر حفظ مستند الدفع حتى آخر يوم للائتمان (5-1) .

5-1 حررت صكا لدفع مستند الدفع رقم 400 .

المطلوب

اثبات العمليات السابقة في شكل يومية عامة باستخدام طريقة اجمالي الفاتورة .

16-6 ـ قيود يومية عامة وقائمة دخل .

كان رصيد البضاعة بالمخازن لدى شركة النور في أول يناير 7500 د وفي 31 يناير 7000 د . وقد بلغت مبيعاتها خلال يناير 14000 د ، ومصروفات التشغيل 4000 د .

وقد قامت بالعمليات التالية خلال يناير :

1-3 اعدت مستند دفع رقم300 مقابل بضاعة بفاتورة قيمتها3000 د ، بتاريخ1 يناير ، شروط دفع 10/2 ، ص /30 .

1-8 استلمت اشعارا دائنا بمبلغ500 د مقابل بضاعة ردت بعد أن استلمت في3 يناير ، وبعد اعداد مستند الدفع رقم300 .

1-12 اعدت مستند الدفع رقم325 مقابل بضاعة اشتريت بفاتورة قيمتها4000 د ، بتاريخ10 يناير ، وشروط2 / 10 ، ص / 30 .

1-20 اصدرت صكا رقم310 سدادا لمستند دفع رقم325 ، ناقصا الخصم .

1-21 اعدت مستند دفع رقم330 مقابل شراء بضاعة بفاتورة سعرها1200 د ، بتاريخ19 يناير ، شروط3/ 10 ، ص /30 .

1-29 أصدرت صكا رقم318 سداذا لمستند دفع رقم330 .

1-31 اكتشفت ان مستند الدفع رقم300 قد رتب خطأً في ملف مستندات الدفع لكي يدفع في هذا اليوم . فأصدرت الصك رقم320 سدادا له .

المطلوب

(باستخدام طريقة اجمالي الفاتورة) :

1 ـ اثبات العمليات السابقة في شكل يومية عامة .

2 ـ اعداد قائمة الدخل للشركة عن شهر يناير .

الفصل السابع

تحقيق الايرادات

مبدأ تحقيق الايرادات Revenue Recognition Principle من المفـاهيم المتفق عليها التي يتبعها المحاسبون . ويقضي هذا المبدأ بأن الايرادات لا تثبت في الدفاتر الا اذا كان هنـاك دليل ملمـوس Objective Evidence . وقـد جرى العرف المحاسبي على اعتبار نقطة البيع التي تتم على أثر عملية تجـارية الـدليل القاطع الملموس لاعتبار الايراد قد تحقق ولاثباته في الدفاتر المحاسبية .

والأسباب التي تدعو لاعتبار نقطة البيع أهم نقطة في الـدورة التجـارية لتسجيل الايراد في الدفاتر هي :

1 - اتمام تحديد سعر البيع عند نقطة البيع بصورة نهائية .
2 - اتمام عملية تبادل تجارية فعلا حيث أن السلعة قد تركت المنشأة وحل محلها أصل آخر .
3 - اعتبار عملية البيع بالنسبة لمعظم المنشآت التجـارية والصناعية أهم وظيفة للمشروع .
4 - تكلفة السلعة المباعة عند هذه النقطة قد تحددت بصورة قاطعة .

والايرادات هي تدفقات الاصول الى داخل المنشأة (او نقص التزاماتها) نتيجة لعمليات انتاج وبيع البضائع والخدمات للعمـلاء . واذا طبـق هذا على المبيعات فانه يشمل ثمن البضاعة المباعة أو الخدمات التي تم اداؤ ها خلال المدة التجارية . فعند قيام المنشأة باداء خدمات لعملائها او تسليم بضائع لهم ، تقوم باستلام الثمن في صورة نقدية او حسابات عملاء يتم تحصيلها نقدا فيما بعد .

وكما ذكرنا سابقا ، فان الايرادات يترتب عليها زياده حق صاحب المشروع حيث ان استلام النقدية او زيادة حسابات العملاء يترتب عليها زيادة جانب الاصول . ومن الناحية الاخرى يترتب عليها زيادة جانب الخصوم ممثلة في حقوق صاحب المشروع ، حيث ان الالتزامات لم تتغير .

ويجب أن نلاحظ ان هناك مصادر اخرى لزيادة حق أصحاب المشروع غير الايرادات . فمثلا زيادة الاستثمارات بواسطة صاحب المشروع ينتج عنها ايضا زيادة رأس المال ، ولكن هذا لا يعتبر ايرادا .

وقد تتم عملية البيع عن الطريق النقدي أو الآجل كما اوضحنا سابقا ، أو عن طريق البيع بالتقسيط خصوصا اذا كانت السلعة ذات قيمة كبيرة نسبيا لا يستطيع المشتري ان يسدد قيمتها دفعة واحدة كما هو الحال في بيع السيارات .

وهناك مشكلة محاسبية تتعلق بتحقيق الايرادات بالنسبة لشركات المقاولات . لنفرض أن شركة مقاولات قد تعاقدت على بناء عمارة سكنية ضخمة بمبلغ 3900000 د ومدة العقد 3 سنوات تبدأ في اول يناير 1982 م ، وقدرت تكاليف الانشاء بمبلغ 3600000 د . المشكلة التي تقابل المحاسب هي : هل يكون مجمل الدخل قد تحقق في نهاية السنة الثالثة ؟

اذا أخذنا بمبدأ الحيطة والحذر ننتظر حتى نهاية 1984 م عندما يكمل المبنى ونعتبر مجمل الدخل ، 300000 د ، قد تحقق في هذه السنة المالية (بافتراض ان تقديرات التكاليف كانت صحيحة من بداية المشروع الى نهايته) .

وتوجد طريقة أخرى على عكس الطريقة السابقة وهي أن نعتبر ان جزءا من مجمل الدخل قد تحقق في كل سنة من السنوات الثلاث .

لنفرض ان تكاليف ما تم بناؤه في عام 1982 هو 600000 د ، وان تقديرات التكاليف الكلية لا زالت في حدود 3600000 د ، يعتبر مبلغ 50000 د من مجمل الدخل قد تحقق عام 1982 ويقيد ويرحل الى قائمة الدخل ، محسوبا كالآتي :

مجمل الدخل = 3900000 _ 3600000 = 300000 د

مجمل الدخل في عام 1982 .

$$=300\,000 \times \frac{600\,000}{3600\,000} = 50\,000 \text{ د}$$

وهاتان الطريقتان لحسابات المقاولات تعتبران من المبادىء المحاسبية المعترف بها . واختيار احداهما دون الأخرى من اختصاص ادارة المشروع مع اخذ رأي محاسب المنشأة ، شريطة الثبات على نفس الطريقة دائماً .

اثبات الايرادات من عملية البيع في الدفاتر المحاسبية بالنسبة لمنشأة تجارية

تبيع المنشآت التجارية السلع بسعر أعلى من ثمن الشراء لتحقيق دخل من العمليات التجارية . ويحتوي سعر بيع السلعة على الآتي :

(1) تكلفة شراء السلعة حتى وصولها الى المنشأة .
(2) مصاريف اخرى مثل الاعلانات وايجار المحل ومرتبات موظفي قسم المبيعات .

(3) دخل مناسب للمنشأة .

وعندما تبيع أي منشأة تجارية بضاعة الى احد عملائها تستلم في مقابل ذلك نقدية او حسابات عملاء تتحول في القريب العاجل الى نقدية .

وقيد اليومية الخاص بأي عملية بيع يشمل جعل حساب الاصل مدينا وجعل حساب المبيعات دائنا ، كالآتي :

200		النقدية
	200	المبيعات
		مبيعات نقدية

أما اذا تمت عملية البيع على الحساب فقيد اليومية يكون كالآتي :

200		حسابات تحت التحصيل (المدينين)
	200	المبيعات
		بيع بضاعة على الحساب الى العميل . . .

والايراد الذي يتم من عملية المبيعات يعتبر قد تحقق خلال الفترة المالية التي تم تسليم البضاعة المباعة فيها ، بصرف النظر عما اذا كانت عملية المبيعات قد تمت نقدا او على الحساب . وعلى ذلك فان الايراد الذي تحقق خلال فترة مالية معينة قد يختلف اختلافا كبيرا عن المبالغ التي حصلت في نفس هذه الفترة نقدا من عمليات البيع .

مردودات ومسموحات المبيعات Sales Returns and Allowances

معظم المنشآت التجارية تسمح لعملائها برد المبيعات او جزء منها اذا كانت غير مطابقة لاوامر الشراء ، وفي هذه الحالة تعتبر مردودات للمبيعات .

وفي بعض الحالات يتفق مع العميل على الابقاء على البضاعة مع اجراء تخفيض في السعر وتعتبر حينئذ مسموحات مبيعات .

ولتوضيح هذا اليك المثال الآتي : لنفرض أن أحد العملاء قد رد بضاعة قيمتها80 د ، فيكون قيد اليومية كالآتي :

80		مردودات ومسموحات المبيعات
	80	حسابات تحت التحصيل (النقدية)
		بضاعة ردها العميل احمد لوجود عطب بها .

ومن الملاحظ اننا استعملنا حساب مردودات ومسموحات المبيعات بدلا من حـ / المبيعات ، حتى تتمكن الادارة من مراقبة مجمل المبيعات وقيمة المردودات ومعرفة قيمة مردودات المبيعات ومسموحاتها كنسبة من مجمل المبيعات . فارتفاع نسبة المردودات الى المبيعات دليل على عدم رضاء عملاء المنشأة عن سلعها .

الخصم التجاري Trade Discount

ان عددا كبيراً من المنشآت الصناعية وتجار الجملة ينشرون سنويا بيع سلعهم في قوائم اسعار (كتلوجات).وتعطى هذه المنشآت تخفيضاً يتراوح بين 30% أو 40% من قوائم الاسعار لتجار التجزئة كخصم تجاري.والخصم

التجاري في الواقع ما هو الا وسيلة للوصول لاسعار البيع الحقيقية حسب العميل والموقع وغيرها . وعلى هذا الاساس لا يعتبر الخصم ربحا او خسارة من وجهة نظر المشتري او البائع ، لذلك لا يثبت في الدفاتر الا القيمة الصافية للمبيعات بعد الخصم التجاري .

مثال

لنفرض أن منشأة صناعية باعت سلعا الى أحد تجار التجزئة ومنحته خصما تجاريا 40 %من قائمة الأسعار وهي 2000 د ، فان المبيعات يجب ان تثبت في الدفاتر على أساس 1200 د ، وهو سعر القائمة مطروحا منه الخصم التجاري ، كما يلي :

1 200		حسابات تحت التحصيل
	1 200	مبيعات

الخصم النقدي Cash Discount

عندما تباع البضاعة على الحساب ، وهذا معناه مرور فترة زمنية بين تسلم البضاعة وسداد قيمتها ، يجب ان يحدد بدقة المبلغ المستحق وتاريخ سداده . وفي الغالب تكون فترة الأجل « صافي / 10 من نهاية الشهر n/ 10,EOM » ، وهذا معناه أن صافي المبلغ يستحق في خلال مدة اقصاها 10 ايام بعد انتهاء الشهر الذي تم فيه البيع . وفي حالات اخرى تكون فترة الأجل « صافي /30 n/ 30 » ، وهذا معناه ان صافي المبلغ يكون مستحقا بعد 30 يوما من عملية البيع .

ومن ناحية اخرى قد يعرض على المشتري تخفيض في قيمة الدين المستحق عليه اذا دفع المبلغ قبل تاريخ الاستحقاق . وفي هذه الحالة قد تكون فترة الأجل 10/2 ، صافي /30 ، وهذا معناه ان المشتري يمنح خصما نقديا قدره 2 %من المبلغ المستحق اذا دفع صافي المبلغ في خلال عشرة ايام من عملية البيع ، واذا لم يدفع العميل في خلال العشرة ايام فان صافي قيمة المبيعات بدون خصم تستحق في خلال 30 يوما من عملية البيع (30/ 10,n / 2) . .

والغرض الرئيسي من الخصم النقدي هو تشجيع العملاء على الدفع المبكر ، حتى تستطيع المنشأة البائعة ان تستفيد من هذه الأموال .

وحيث ان الخصم النقدي يمثل ربحا بالنسبة للمشتري وفي أغلب الأحيان يحصل عليه لأنه يمثل معدلا مرتفعا جدا من الفائدة(1) ، فمن الأفضل اثبات المبيعات في تاريخ عملية البيع بصافي القيمة (قيمة المبيعات مطروحا منها قيمة الخصم النقدي)(2) .

ولتوضيح ذلك نفترض أن عملية مبيعات تمت في 10 مارس 1983 بمبلغ 1000 د ، وفترة الأجل 2/10 ، صافي 30/ . تثبت هذه العملية كما يلي :

1 ـ في 10 مارس 1983 م .

حسابات تحت التحصيل (أحمد) مبيعات مبيعات على الحساب (طريقة الصافي بعد الخصم)	 980	980

2 ـ اذا حصل المبلغ في 20 مارس 1983 :

نقدية حسابات تحت التحصيل (أحمد) تحصيل المطلوب من العميل أحمد .	 980	980

3 ـ اذا حصل المبلغ في 30 مارس 1983 بعد فترة الخصم الممنوحة :

نقدية الفوائد الدائنة (الخصم غير المستفاد به على المبيعات) . حسابات تحت التحصيل (أحمد) .	 20 980	1 000

غير أن البعض يفضل اثبات عملية البيع بالمبلغ الاجمالي للفاتورة ، على أن

---

(1) حيث أن السنة تحتوي على 18 فترة كل منها 20 يوما ، فعلى ذلك يكون معدل الفائدة السنوي = 18×2% = 36% تقريبا .

(2) Glenn A. Welsch and Robert N. Anthony, OP. Cit, pp. 170-171

يثبت الخصم عند السداد . وباستخدام طريقة الاجمالي هذه ، تكون القيود في المثال السابق كما يلي :

1 ـ في 10 مارس 1983 :

1 000		حسابات تحت التحصيل (أحمد)
	1 000	مبيعات
		مبيعات على الحساب

2 ـ اذا حصل المبلغ في 20 مارس 1983 أو قبله :

980		نقدية
20		خصم مبيعات
	1 000	حسابات تحت التحصيل (أحمد)
		تحصيل المطلوب من العميل احمد ، مع استفادته بالخصم .

3 ـ اذا حصل المبلغ بعد فترة الخصم :

1 000		نقدية
	1 000	حسابات تحت التحصيل (أحمد) .

الديون المعدومة ومخصص الديون المشكوك فيها

عندما تبيع المنشأة بضاعتها على الحساب قد تفشل نهائيا في تحصيل بعض الديون المستحقة على العملاء . وتسمى الديون غير المحصلة بالديون المعدومة ، والتي تمثل خسارة فعلية للمنشأة .

ويقضي مبدأ مقابلة المصروفات بالايرادات ان تحمل الديون المعدومة لمبيعات المدة التي تمت فيها . وهذا ليس من السهل تطبيقه عمليا ، لانه قد يحدث ان يثبت اعدام الدين بعد سنة أو أكثر من تاريخ عملية البيع .

مثال :

لنفرض أن صافي مبيعات منشأة العروبة خلال عام 1983 م بلغت 200000 د

على الحساب ، وان جميع المبالغ حصلت ما عدا مبلغ 1000 د استحق على العميل بن عيسى وثبت انه دينا معدوما في 1984 م . يمكن معالجة الديون المعدومة في هذه الحالة بأحدى الطرق الثلاثة التالية :

الطريقة الأولى :

اثبات اعدام الدين في تاريخ اعتباره دينا معدوما في عام 1984 م . وهذا يمثل مخالفة لمبدأ مقابلة المصروفات بالايردات ، حيث أن الايرادات من عمليات البيع تمت في عام 1983 واعدام الدين اثبت في عام 1984 .

وفي هذه الحالة تكون قيود اليومية كالآتي :

200 000	200 000	حسابات تحت التحصيل مبيعات اثبات مبيعات على الحساب	1983
199 000	199 000	نقدية حسابات تحت التحصيل اثبات التحصيلات	1984-83
1 000	1 000	مصروف الديون المعدومة حسابات تحت التحصيل (بن عيسى) اثبات اعدام دين بن عيسى .	1984
1 000	1 000	ملخص الايرادات والمصروفات مصروف الديون المعدومة تحميل حـ/ م . أ . م . بالديون المعدومة	1984-12-31

الطريقة الثانية :

ولتطبيق مبدأ مقابلة المصروفات بالايرادات يجب القيام بتقدير قيمة الديون

المشكوك فيها في السنة المالية التي تم فيها البيع . ويتم هذا التقدير على أساس نسبة مئوية من قيمة صافي المبيعات خلال المدة التجارية ، بناء على خبرة المنشأة في السنوات السابقة .

ولتطبيق هذه الطريقة على المثال السابق نفرض ان نسبة الديون المشكوك فيها قدرت 1% من قيمة مبيعات عام 1983 ، فتكون قيود اليومية كالآتي :

2 000		مصروف الديون المعدومة	1983-12-31
	2 000	مخصص الديون المشكوك فيها (1% من قيمة صافي المبيعات)	
2 000		ملخص الايرادات والمصروفات	1983-12-31
	2 000	مصروف الديون المعدومة تحميل حـ/ م.أ.م. بالديون المعدومـــة	

أما في الميزانية فيظهر مخصص الديون المشكوك فيهـا مطروحـا من حـ/ العملاء . لنفرض أن رصيد حساب العمـلاء في نهـاية 1983 كان 100000 د ، يظهر تحت بند الأصول المتداولة في الميزانية كالآتي :

أصول متداولة

	100 000	حسابات تحت التحصيل
	2 000	ـ مخصص الديون المشكوك فيها
98 000		

ويمثل مبلغ 98000 د أرصدة العملاء المضمونة التحصيل في عام 1984 ، بالرغم من أن حسابات العملاء لا زالت ظاهرة في حسابات الاستاذ بالمبلغ الكلي 100000 د .

ولاثبات الدين الذي أعـدم في عام 1984 الخـاص بابـن عيسى ، وقـدره 1000 د ، يكون قيد اليومية كالآتي :

1 000		مخصص الديون المشكوك فيها	1984
	1 000	حسابات تحت التحصيل	
		اثبات اعدام دين بن عيسى لافلاسه	

وفي عام 1984 يستمر تقدير الديون المشكوك فيها وبالتالي تعالج الديون المعدومة كما أوضحنا سابقاً في الطريقة الثانية

ويلاحظ انه باتباع الطريقة الثانية لا يتأثر حساب ملخص الايرادات والمصروفات لعام 1984 بقيمة الديون المعدومة ، حيث قد رحلت سابقاً لحساب ملخص ايرادات ومصروفات عام 1983 ، تطبيقاً لمبدأ مقابلة المصروفات بالايرادات باعتبار أن الديون المعدومة تدخل ضمن تكلفة المبيعات (الايرادات). لعام 1983 م .

ويظهر مصروف الديون المعدومة تحت بند المصروفات العامة في قائمة الدخل .

الطريقة الثالثة :

فحص حسابات تحت التحصيل Aging Accounts Receivable

يفحص كل من الحسابات تحت التحصيل على حدة ويقرر ما اذا كان دينا جيدا أو مشكوكا فيه أو معدوما . وبناء على هذه الطريقة يحدد مخصص الديون المشكوك فيها على أساس المبالغ المشكوك في تحصيلها .

فاذا تأخر عميل على سداد دينه في تاريخ الاستحقاق فان هذا التأخير ينظر اليه باحتمال عدم تحصيله . ولكن تقرير ما اذا كان الدين معدوما او مشكوكا في تحصيله يعتمد على الفترة التي مرت بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ عمل الميزانية . فكلما زادت هذه المدة زاد احتمال اعتبار الدين معدوما . وبناء على طريقة اعمار الديون هذه ، تتحدد قيمة المبلغ الذي يعتبر مشكوكا فيه ويجب اضافته الى مخصص الديون المشكوك فيها بناء على خبرة المنشأة في السنوات السابقة .

وفيما يلي مثال لفحص حسابات تحت التحصيل :

فحص حسابات تحت التحصيل حسب أعمارها

في 31 - 12 - 1983 م

العميل	المجموع	تحت التحصيل ولم يستحق بعد	1-30 يوما بعد ميعاد الاستحقاق	31-60 يوما بعد ميعاد الاستحقاق	61-90 يوما بعد ميعاد الاستحقاق	فوق 90 يوما بعد ميعاد الاستحقاق
	د	د	د	د	د	د
جاتم	500	500				
علي	150			150		
أحمد	800	800				
عبيد	900				800	100
زيد	400	400				
آخرين	32 250	16 300	10 000	4200	200	1 550
المجموع	35 000	18 000	10 000	4 350	1 000	1 650
النسبة المئوية	100	51	29	12	3	5

ويتضح من المثال السابق أن 29 % من اجمالي حسابات تحت التحصيل قد مر عليها 1-30 يوما بعد ميعاد الاستحقاق ، وان 12 % بعد الاستحقاق 31-60 يوما . كما أن 3 % من اجمالي حسابات تحت التحصيل قد مضى على تاريخ استحقاقها 61-90 يوما ، و5 % قد مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من ثلاثة شهور .

والجدول الآتي يقسم حسابات تحت التحصيل الى مجموعات مع تقدير الديون المشكوك فيها على أساس نسبة معينة من كل مجموعة وذلك بناء على خبرة المنشأة :

حسابات تحت التحصيل حسب اعمار المجموعات

	المبلغ	النسبة المئوية التي تعتبر ديونا مشكوكا فيها	مخصص ديون مشكوك فيها
تحت التحصيل ولم تستحق بعد	18 000 د	%1	180 د
1-30 يوما بعد ميعاد الاستحقاق	10 000	%3	300
31-60 يوما بعد ميعاد الاستحقاق	4 350	%10	435
61-90 يوماً بعد ميعاد الاستحقاق	1 000	%20	200
فوق 90 يوما بعد ميعاد الاستحقاق	1 650	%50	825
	35,000 د		1 940 د

من هذا الجدول يتضح ان مخصص الديون المشكوك فيها يجب أن لا يقل عن 1940 د . فاذا وجد مخصص ديون مشكوك فيها من العام السابق قدره 1340 د يجب أن يضاف الفرق بقيد تسوية كالآتي :

600		مصروف ديون معدومة	12-31
	600	مخصص ديون مشكوك فيها	
		زيادة مخصص الديون المشكوك فيها الى مبلغ 1940 لمقابلة الديون المعدومة المتوقع حدوثها في العام القادم .	

استرداد الديون المعدومة

في بعض الأحيان قد تسترد المنشأة بعض الديون التي سبق اعتبارها ديونا معدومة دفتريا . ويتم اثبات ذلك في الدفاتر كالآتي :

باعتبار ان دينا على العميل احمد وقدره400 د قد تم استرداده كاملا بعد أن اعتبر دينا معدوما في العام الماضي :

400		حسابات تحت التحصيل (احمد) مخصص الديون المشكوك فيها اعادة اثبات دين على العميل احمد سبق اعدامه في السنة الماضية .
	400	

ويفضل استعمال هذه الطريقة واثبات استرداد الدين في حساب العميل الشخصي لان ذلك قد يفيد في تقرير منح الائتمان له في المستقبل .

وعند استلام النقدية تثبت كالآتي :

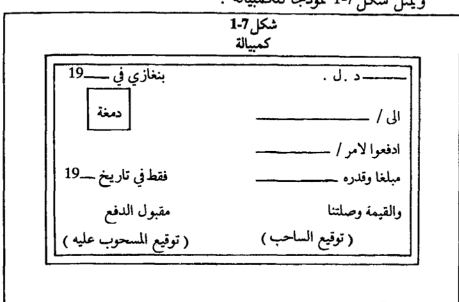
400		النقدية حسابات تحت التحصيل (أحمد) دفع العميل أحمد لما عليه نقداً .
	400	

أوراق تحت التحصيل Notes Receivable

ان معظم عمليات البيع على الحساب تتم عن طريق الحسابات الجارية للعملاء (حسابات تحت التحصيل) . ولكن في بعض الأحيان يطلب البائع اثبات الدين بورقة تجارية في صورة كمبيالة او سند اذني ، لانها تمثل اقرارا واعترافا من المدين بقيمة الدين المستحق عليه .

ويمكن تعريف الكمبيالة بأنها « امر كتابي غير معلق على شرط يصدر من الدائن ويسمى الساحب الى مدينه ويسمى المسحوب عليه ، يأمره فيه بدفع مبلغ معين في تاريخ معين لنفس الساحب او لامره او لامر شخص ثالث يسمى المستفيد » .

ويمثل شكل 7-1 نموذجا للكمبيالة :


شكل 7-1
كمبيالة

______ د . ل .   بنغازي في ____ 19

دمغة

الى / ______________

ادفعوا لامر / ______________

مبلغا وقدره ______________ فقط في تاريخ ___ 19

والقيمة وصلتنا   مقبول الدفع

(توقيع الساحب)   (توقيع المسحوب عليه)

أما السند الأذني فهو « تعهد كتابي يتعهد فيه المدين بدفع مبلغ معين في تاريخ معين » .

ويمثل شكل 7-2 نموذجا لسند اذني .

شكل 7-2
سند اذني

______ د . ل .   بنغازي في ____ 19

دمغة

أتعهد بأن أدفع الى / ______________

مبلغا وقدره ______________

والقيمة وصلتنا ______________

في تاريخ

(توقيع المدين)

ويمكن اشتراط فوائد في الكمبيالة الواجبة الدفع عند الاطلاع فقط ، أما الكمبيالات التي تستحق في تاريخ معين ، فيجب ان تدغم الفوائد في القيمة الاسمية ، ولا يمكن ان ينص عليها صراحة(3) .

وقد اعطى المشرع للورقة التجارية من المقومات والصفات ما يجعلها تؤدي مهمة سداد الديون بطريقة سهلة تتوافر فيها ضمانات كثيرة لحماية الدائنين .

لنفرض ان البائع سحب كمبيالة على أحد عملائه بمبلغ 1070 د ، بما في ذلك 7% فوائد ، تستحق بعد عام ، سدادا لدين عليه . في هذه الحالة يتحول الدين من دين شخصي (حسابات تحت التحصيل) الى دين ثابت بكمبيالة (أوراق تحت التحصيل) وتثبت في الدفاتر بالقيد الآتي :

1 070		أوراق تحت التحصيل
	1 000	حسابات تحت التحصيل
	70	ايراد فوائد

أما الفائدة فانها تتحقق كايراد بالنسبة للبائع بمرور الزمن . وعند استلام النقدية في تاريخ الاستحقاق تقيد كالآتي :

1 070		النقدية
	1070	أوراق تحت التحصيل سداد العميل للكمبيالة المستحقة عليه بما في ذلك الفوائد .

أما اذا رفض المدين دفع القيمة في تاريخ الاستحقاق فان الدائن يجري

(3) القانون التجاري الليبي لسنة 1953 ، المواد 390،291 .

احتجاجا رسميا (بروتوستو) لاثبات الرفض عن طريق المحكمة مقابل رسوم يدفعها هو ويتحملها المدين . ويجري قيد يومية لتحميل المدين بقيمة الكمبيالة التي رفضها ومصاريف الاحتجاج في حسابه الشخصي . فلو فرضنا ان العميل في المثال السابق رفض دفع الكمبيالة وبلغت مصاريف الاحتجاج عشرة دينارات ، على الدائن ان يجري القيد التالي في دفاتره :

1 080		حسابات تحت التحصيل ـ أحمد
	1 070	اوراق تحت التحصيل
	10	نقدية
		رفض العميل احمد دفع الكمبيالة المستحقة عليه ، وتحميله قيمتها ومصاريف الاحتجاج .

وعندما يسوى الدين نهائيا يدفع العميل مبلغ الكمبيالة ومصاريف البروتوستو وربما بعض فوائد التأخير . وقد يتم الدفع نقدا او عن طريق تحرير كمبيالة اخرى . . . بضمان عادة . فاذا فرضنا ان العميل احمد في مثالنا السابق قد دفع المبلغ المطلوب منه بالاضافة الى عشرة دينارات كفوائد تأخير ، يكون القيد كما يلي :

1 090		نقدية
	1 080	حسابات تحت التحصيل ـ احمد
	10	فوائد تأخير
		تحصيل المبلغ المطلوب من العميل احمد مع فوائد التأخير .

خصم الورقة لدى المصرف Discounting a Note Receivable

ان معظم المنشآت التجارية ليس من اغراضها تمويل عملائها . ولكن في حالة استخدام الاوراق التجارية تصبح المنشأة كممول وتنتظر حتى ميعاد

الاستحقاق لتحصيل الورقة التجارية . لذلك فان معظم المنشآت تقوم بقطع (او خصم) الورقة التجارية لدى مصرفها ، وذلك بتظهيرها (أو تحويلها) الى المصرف . ويتم التظهير بأن يوقع الساحب اوالدائن على ظهر الورقة ، وبذلك يصبح للمصرف الحق في تحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق ، ويضيف المصرف القيمة الحالية للورقة التجارية للحساب الجاري لعميله (الدائن) .

والقيمة الحالية للورقة تحدد وفقا للخطوات التالية :

1 ـ حساب قيمة الورقة عند الاستحقاق ، وهذه عبارة عن أصل الدين + الفوائد . ووفقا للتشريعات الليبية ، هذه هي القيمة الاسمية التي يجب ان تظهر على وجه الورقة .

2 ـ حساب الفترة التي سيحتفظ فيها المصرف بالورقة .
وهي الفرق بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق . ويدخل في هذه الفترة اما اليوم الأول او الاخير ، وليس الاثنان معا .

3 ـ حساب مصاريف الخصم باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{قيمة الورقة عند الاستحقاق} \times \text{سعر الخصم (سعر فائدة المصرف)} \times \frac{\text{عدد الأيام التي ستبقاها الورقة في حيازة المصرف}}{360}$$

4 ـ طرح مصاريف الخصم من قيمة الورقة عند الاستحقاق للحصول على القيمة الحالية للورقة التي ستحصل عليها المنشأة من المصرف نقدا .

مثال

لنفرض انه في 1-5-1983 استلمت منشأة الأمل كمبيالة مدتها 60 يوما ، فائدة 7 % ، بمبلغ 6070 د من منشأة الحديقة .

وعلى ذلك فان الكمبيالة تستحق الدفع في 30 يونيو 1983 م (30 يوما في مايو و30 يوما في يونيو) .

وفي 31 مايو قامت منشأة الأمل بخصم الورقة لدى مصرفها بسعر فائدة 12% . يحسب صافي المتحصلات من الورقة ويثبت في دفاتر الأمل كما يلي :

القيمة عند تاريخ الاستحقاق	6070 د

يطرح :

الخصم :

$(\frac{30}{360} \times \frac{12}{100} \times 6070)$	61
صافي المتحصلات (القيمة الحالية)	6 009 د

وتثبت عملية استلام الكمبيالة من العميل وخصمها لدى المصرف في دفاتر الأمل كما يلي :

(1)

6 070		اوراق تحت التحصيل
	6 000	مبيعات
	70	ايراد فوائد $(6000 \times \frac{60}{360} \times \frac{7}{100})$
		مبيعات مقابل كمبيالة تستحق في 30-6-1983 .

(2)

6 009		نقدية
61		ايراد فوائد
	6 070	اوراق تحت التحصيل
		خصم الكمبيالة المسحوبة على منشأة الحديقة لدى المصرف بسعر خصم 12% .

ويمكن اثبات الورقة التي قطعت بتوسيط حساب اوراق برسم القطع (الخصم) ، بأن يجعل دائنا بدلا من حساب اوراق تحت التحصيل . وعند دفع الورقة بواسطة المدين للمصرف في تاريخ الاستحقاق يجعل حساب اوراق برسم الخصم مدينا وأوراق تحت التحصيل دائنا .

وتظهر الأوراق تحت التحصيل في ميزانية الدائن اذا احتفظ بها بقيمتها الاسمية تحت بند الاصول المتداولة ، اذا كانت ستستحق خلال ستة ، مطروحا منها الفوائد التي لم تستحق بعد .

مثال

لنفرض ان منشأة الأمل استلمت كمبيالة من عمر في 1-11-1983 ، تستحق في 31-1-1984 ، قيمتها الاسمية 1 025 د ، بما في ذلك فوائد بمعدل 10% .

على منشأة الأمل ان تجري القيود التالية في دفاترها :

1 025		1983-11-1 اوراق تحت التحصيل
	1 000	مبيعات
	25	ايراد فوائد ($1000 \times \frac{90}{360} \times \frac{10}{100}$)
		مبيعات مقابل كمبيالة تستحق في 31-1-1984

وفي نهاية السنة المالية ، 31-12-1983 ، يجب ان يسوي حساب ايراد الفوائد لكي يظهر مبلغ الفوائد الذي يخص شهر يناير 1984 كايراد مؤجل ، كما يلي :

8.300		1983-12-31 ايراد فوائد
	8.300	فوائد دائنة لم تستحق بعد
		تسوية حساب ايراد الفوائد وتأجيل الفوائد التي تخص يناير 1984 ($\frac{1}{3} \times 25$) .

وبافتراض ان هذه الورقة التجارية الوحيدة لدى منشأة الأمل في 31-12-1983 ، عليها ان تظهرها في ميزانيتها كما يلي :

اصول متداولة

اوراق تحت التحصيل	1 025	
فوائد دائنة لم تستحق بعد	8.300	
		1016.700

استخدام الأوراق تحت التحصيل لسداد الديون

يستطيع المستفيد بالورقة التجارية ان يستخدمها في سداد ديونه ، وذلك بتظهيرها الى دائنه وتسليمها له . وفي هذه الحالة يجرى القيد التالي .

××		حسابات تحت الدفع
	××	اوراق تحت التحصيل

النظم المحاسبية لحسابات تحت التحصيل
Accounts Receivable System

ان التوسع في البيع الآجل يتطلب ان يكون هناك نظاما محاسبيا دقيقا لكل حساب من حسابات العملاء ، يثبت فيه اولا بأول كل العمليات المتعلقة به . ويجب أن يراعى السرعة والدقة المتناهية في النظام المحاسبي الذي يوضع بالنسبة لحسابات تحت التحصيل ، حتى تتحقق العلاقة الطيبة مع العملاء وحتى تتم التحصيلات في مواعيدها ، مع مراعاة نظام المراقبة الداخلية لمنع أي غش أو اختلاس في هذه الحسابات .

نظم حسابات تحت التحصيل

أولا : النظام اليدوي Manual System

ويتطلب هذا النظام ان ترتب فواتير المبيعات والاشعارات الدائنة بأرقام مسلسلة وتثبت يوميا في يومية المبيعات وتحفظ في الملفات حسب تسلسل الأرقام . كما تثبت المتحصلات من العملاء في يومية المقبوضات النقدية .

ومن هذه اليوميات يتم الترحيل الى الحسابات المختصة في دفتر استاذ حسابات تحت التحصيل يوميا . وفي نهاية كل شهر تجمع هذه اليوميات ويرحل

المجموع الى حساب مراقبة حسابات تحت التحصيل في الاستاذ العام . ويتم عمل ميزان مراجعة لحسابات تحت التحصيل شهريا حيث يجب ان يتساوى مجموع ارصدة الحسابات الشخصية لكل العملاء من واقع استاذ حسابات تحت التحصيل مع حساب مراقبة الحسابات تحت التحصيل في الاستاذ العام ، وذلك كما رأينا في الفصل الخامس .

ويعاب على هذا النظام ان الاخطاء لا يمكن اكتشافها الا في نهاية كل شهر عند عمل ميزان المراجعة . كما أنه لا يصلح الا بالنسبة للمنشآت الصغيرة الحجم .

ثانيا : النظام الآلي Semiautomatic System

ويمكن استخدام بعض الآلات الحاسبة لعمليات الجمع والاثبات والترحيل بالنسبة للمنشآت المتوسطة الحجم مما يساعد على السرعة والدقة في مراجعة حسابات تحت التحصيل . وقد تناول الفصل الخامس هذا الموضوع بشيء من التفصيل .

ثالثا : الحاسب الآلي (الكمبيوتر) Automatic System

تتميز العمليات الخاصة بحسابات تحت التحصيل (المبيعات والتحصيلات) بأنها تتكرر يوميا . والحاسب الآلي ، نظرا لسرعته ودقته ، يساعد كثيرا في اجراء هذه العمليات وعملية مراقبة حسابات تحت التحصيل مما يوفر الوقت والجهد .

لنفرض ان شركة بنغازي لها عدة فروع في ليبيا ومركزها الرئيسي في بنغازي ، وان متوسط حسابات العملاء 5000 حسابا شهريا . ويمكن ان ترسل الكشوفات للعملاء على فترات طبقا للحروف الابجدية . يساعد هذا على توزيع العمل خلال الشهر ويضمن ورود النقدية من العملاء طيلة الشهر مما يساعد على سيولة المنشأة باستمرار .

ويتم اصدار فواتير البيع يدويا بواسطة الفروع ، وترسل صور هذه الفواتير الى المركز الرئيسي ببنغازي حيث تفرغ في بطاقات مثقوبة وتعطى

للحاسب الآلي حيث تمسك حسابات مركزية للعملاء يسجل فيها اسم العميل ومبلغ المبيعات والمتحصلات وأية بيانات اخرى خاصة به .

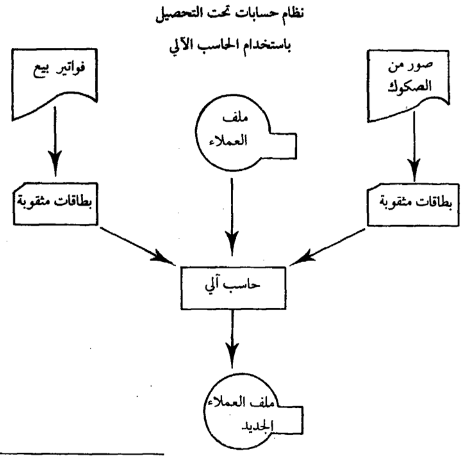
يرسل العملاء صكوكا لسداد حساباتهم الى الفروع المحلية للمصارف ، وهذه ترسل صورة من الصكوك الى المركز الرئيسي للشركة في بنغازي . ويعد كشف بهذه الصكوك يوميا ، ويفرغ في بطاقات مثقوبة حيث يتم تسجيلها في حسابات العملاء بواسطة الحاسب الآلي . وبناء عليه يمكن تحديد مركز كل عميل من عملاء الشركة في أي وقت ، ومعرفة المبلغ المستحق عليه ومدة استحقاقه .

ويوضح شكل 7-3 نموذجا لنظام حسابات تحت التحصيل عند استخدام الحاسب الآلي(4) :

شكل 7-3

نظام حسابات تحت التحصيل

باستخدام الحاسب الآلي



(4) McCullers and Daniker, Op. , Cit., pp. 169-172

أسئلة وتمرينات

اسئلـة :

7-1 ـ ما هو الفرق بين مجمل المبيعات وصافي المبيعات ؟

7-2 ـ مـا هو المقصـود بالخصـم النقـدي على المبيعـات ، شارحاً معنى 1 / 20 ، صافي / 60 (60 / n ، 20 / 1) ؟

7-3 ـ لماذا تعتبر نقطة المبيعات المبدأ المحاسبي لتحديد الايرادات ؟

7-4 ـ ما هي الاسباب التي تدعو الى استثناء نقطة المبيعات في تحديد الايرادات مع اعطاء امثلة ؟

7-5 ـ لماذ يعتبر تقدير الديون المشكوك فيها أمرا مهما في المحاسبة ؟ وكيف تعالج هذه الديون ؟

7-6 ـ ما هي طرق معالجة الديون المعدومة ؟ وأيها افضل ؟

تمرينات

7-7 ـ بلغت مبيعات شركة مكي على الحساب خلال شهر يونيو مبلغ 106000 د ، حصل منها خلال شهر يونيو مبلغ 21000 د . أما المبيعات النقدية فبلغت قيمتها 17000 د . كما حصل مبلغ 80000 د من حسابات العمـلاء عن مبيعات شهر مايو . وبلغت مردودات المبيعات 3000 د في شهر يونيو .

وقد بلغ مجمل الدخل 40% من قيمة صافي المبيعات ، والمصاريف الادارية 1400 د ، وصافي الدخل 11000 د لشهر يونيو .

المطلوب

اعداد قائمة الدخل لشهر يونيو مع العلم بأن مصاريف البيع والتوزيع يجب تحديدها ايضا .

7-8 ـ الآتي جزء من ميزان المراجعة قبل عمل التسويات الجردية لشركة العطف في نهاية السنة المالية الحالية :

	مدين	دائن
حسابات تحت التحصيل	120 000 د	
مخصص الديون المشكوك فيها		910 د
مبيعات (25% مبيعات نقدية)		480 000

المطلوب

أ ـ تقدير الديون المشكوك فيها لهذه السنة في كل حالة من الحالات الآتية :

1 ـ الديون المشكوك فيها تمثل 1٪ من مجمل المبيعات .

2 ـ الديون المشكوك فيها تمثل $\frac{1}{2}$ 1% من المبيعات على الحساب .

3 ـ يزاد مخصص الديون المشكوك فيها ليعادل 3% من حسابات تحت التحصيل .

ب ـ عمل قيد التسوية اللازم في كل من الحالات السابقة .

9-7 ـ تعاقدت شركة مقاولات العروبة على انشاء عمارة سكنية بمبلغ 700 000 د في عام 1982 م . وقدر مجمل الدخل بمبلغ 80000 د. وكانت تكاليف البناء الفعلية والمقدرة كالآتي :

السنة	التكاليف الفعلية	التكاليف المقدرة لتكملة العقد
1982	49 600	570 400
1983	172 800	467 200
1984	378 000	252 000

المطلوب

حساب مجمل الدخل الذي تحقق في السنوات 1982, 1983, 1984 باتباع طريقة التكاليف الفعلية بالنسبة للتكاليف الاجمالية المقدرة .

7-10 ـ الآتي بعض العمليات التجارية التي قامت بها منشأة امل خلال شهر يناير 1983 :

1 ـ بلغت المبيعات النقدية 110000 د ، وعلى الحساب 32 000 د .

2 ـ بلغت قيمة مردودات المبيعات من المبيعات الآجلة 2 000 د .

3 ـ قدرت الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة $\frac{1}{2}$ % من المبيعات الآجلة بعد طرح قيمة المردودات والمسموحات .

4 ـ دين على أحد العملاء بمبلغ 140 د ثبت انه دين معدوم ، مع العلم بأن عملية البيع قد تمت منذ سنتين .

المطلوب

اجراء قيود اليومية العامة اللازمة لاثبات هذه العمليات .

7-11 ـ باعت منشأة الميدان بضاعة خلال عام 1983 قيمتها 94000 د ، منها 30000 د على الحساب . وبلغ رصيد حساب مخصص الديون المشكوك فيها في أول يناير 1983 ـ 450 د (رصيد دائن) .

المطلوب

1 ـ اعطاء قيد اليومية اللازم لاثبات مبلغ قدره 500 د ثبت في 31-12-1983 انه دينا معدوما وهو من مبيعات تمت في العام الماضي .

2 ـ قدر المشروع أن الديون المشكوك فيها 1% من المبيعات على الحساب ، فما هو قيد اليومية اللازم في 31-12-1983 ؟

3 ـ تحديد أرصدة الحسابات الآتية في دفتر الاستاذ العام في 31-12-1983 :

مخصص الديون المشكوك فيها ــــــــــــ ديناراً
مصروف الديون المعدومة ــــــــــــ دينارا

4 ـ بيان حسابات العملاء ومخصص الديون المشكوك فيها في الميزانية في 31 ديسمبر 1983 مع العلم بأن رصيد حساب العمــلاء في ذلك التاريخ 16500 د .

7-12 ـ قامت منشأة الحرية بالعمليات التجارية الآتية خلال شهر مارس 1983 م :

1 ـ	مبيعات :	نقدية	320 000 د
		آجلة	10 000
2 ـ	مردودات المبيعات :	نقدية	4 000
		آجلة	1 000
3 ـ	تحصيلات من حسابات تحت التحصيل		9 000

4 ـ رصيد حساب العميل أ وقدره 200 د تقرر اعتباره دينا معدوما ، مع العلم بأن رصيد حساب مخصص الديون المشكوك فيها 700 د .

5 ـ تقرر ان يكون مخصص الديون المشكوك فيها $\frac{1}{2}$ % من قيمة صافي المبيعات في شهر مارس .

المطلوب

اجراء قيود اليومية اللازمة لشهر مارس 1983 م .

7-13 . استلمت شركة المدينة سندا اذنيا من احد العملاء مقابل بضاعة باعتها له ، ثم قامت بخصمه لدى مصرفها . واليك البيانات التالية :

القيمة الاسمية	10 000 د
تاريخ السند الاذني	15 يونيو 1983
مدة السند	60 يوما
سعر الفائدة	%6
تاريخ خصم السند	30 يوليو 1983
سعر الخصم	%7

المطلوب

1 ـ قيد اليومية اللازم لاثبات المبيعات .

2 ـ المدة التي مكثها السند طرف الشركة .

3 ـ تاريخ الاستحقاق .

4 ـ قيمة السند في تاريخ الاستحقاق .

5 ـ المدة التي سيحتفظ فيها المصرف بالسند .

6 ـ قيمة مصاريف الخصم .

7 ـ القيمة الحالية للسند في تاريخ الخصم .

8 ـ قيد اليومية لأثبات خصم السند .

14-7 ـ باعت شركة الصقور بضاعة في 1-12-1983 الى عميلها ب قيمتها 1000 د ، مقابل كمبيالة قيمتها الاسمية 1020 د ، بما في ذلك فوائد بمعدل 12% ، تستحق في 31-1-1984 م .

وفي تاريخ الاستحقاق رفض العميل دفع الكمبيالة ، فقامت الشركة بعمل احتجاج رسمي كلفها 5 د ، وبعد محاولات قام العميل بدفع الكمبيالة ومصاريف الاحتجاج وفوائد تأخير قدرها 5 د، في 10-2-1984 م .

المطلوب

أ ـ قيود اليومية اللازمة في التواريخ التالية :

(1) 1983-12-1 م

(2) 1983-12-31 م

(3) 1984-1-31 م

(4) 1984-2-10 م

ب ـ اظهار الكمبيالة السابقة في ميزانية شركة الصقور في 31-12-1983 . بافتراض انها الورقة التجارية الوحيدة عند الشركة في ذلك التاريخ .

15-7 ـ المطلوب اجراء قيود اليومية العامة اللازمة لاثبات العمليات التالية في دفاتر شركة ليبيا :

1 ـ باعت الشركة بضاعة على الحساب الى العميل احمد بمبلغ 1000 د .

2 ـ بعد اسبوع من تاريخ البيع اتفق الطرفان على أن يسدد احمد المبلغ

المطلوب منه (1000 د) بكمبيالة تستحق بعد شهرين ، فحرر كمبيالة بالمبلغ مضافا عليه فوائد بمعدل 12% سنويا .

3 ـ قامت الشركة بخصم الكمبيالة المذكورة اعلاه لدى مصرف الامة قبل شهر من تاريخ استحقاقها ، وقد كان سعر الخصم 15% سنويا .

4 ـ قام العميل احمد بسداد الكمبيالة في ميعاد استحقاقها للمصرف .

16-7 ـ قامت شركة الاتحاد بالعمليات التالية خلال يناير 1983 :

1-1 باعت بضاعة على الحساب الى العميل أ كما يلي :

سعر الدليل (الكاتالوج)	3 800 د
سعر الفاتورة	3 500
شروط الدفع	10/2 ، ص /20

وقد قام العميل بالسداد في 11 يناير 1983 .

1-2 باعت بضاعة على الحساب الى العميل ب كما يلي :

سعر الدليل	4 200
سعر الفاتورة	4 000
شروط الدفع	2 / 10 ، ص /20

وقد قام العميل بالسداد في 22 يناير 1983

المطلوب

اجراء قيود اليومية العامة اللازمة .

17-7 قام عمر مختار بتحرير السند الاذني التالي :

714 د . ل .	بنغازي في 1-5-1983
أتعهد بأن أدفع الى / منشأة الأمل	
مبلغا وقدره 714 دينارا	دمغة
في تاريخ 1-9-1983	
والقيمة وصلتنا بضاعة	عمر مختار

فاذا علمت :

1 ـ الورقة التجارية كانت سدادا لقيمة بضاعة اشتراها عمر مختار من منشأة الأمل مضافا اليها فائدة6% سنويا .

2 ـ لم يتمكن عمر مختار من تسديد قيمة الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق فأجرت منشأة الأمل برتستو تكلف2 د .

3 ـ سدد عمر مختار المبلغ المستحق عليه في 1-12-83 بعد أن احتسبت عليه16 د فوائد تأخير .

المطلوب

اثبات قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفتر يومية منشأة الأمل .

18-7 ـ باعت منشأة المبروك بضاعة الى منشأة السّلامة مقابل ورقة تجارية بالمبلغ مضافا اليها فائدة10% سنويا . ومن الاطـلاع على الكمبيالـة المطلـوب اثبات قيود اليومية اللازمة في دفتر يومية منشأة المبروك اذ علمت ان سعر الخصم لدى مصرف الأمة12% سنويا .
وفيما يلي صورة وجه وظهر الكمبيالة :

الوجه

4100 د . ل .	بنغازي في1-5-1983
الى / منشأة السلامة	
ادفعوا لامرنا	دمغة
مبلغا قدره100 4 د فقط في تاريخ 1-8-1983	
والقيمة وصلتنا بضاعة	
	مقبول الدفع
منشأة المبروك	منشأة السلامة

الظهر

ادفعوا المبلغ الى مصرف الامة والقيمة وصلتنا نقدا
منشأة المبروك 1-7-1983

19-7 ـ فيما يلي وجه وظهر كمبيالة :

الوجه

8200 د . ل .	بنغازي في 1-1-1983
الى الأخ / الهادي محمد	
ادفعوا لامرنا	دمغة
مبلغا قدره 8200 د فقط في تاريخ 1-7-1983	
والقيمة ، وصلتنا بضاعة	مقبول الدفع
شركة الاتحاد	الهادي محمد

الظهر

ادفعوا المبلغ الى مصرف الوحدة والقيمة وصلتنا نقدا
منشأة الاتحاد
1983-5-1

فاذا علمت :

(1) ان الكمبيالة المسحوبة هي سداد لثمن بضاعة اشتراها الهادي محمد من منشأة الاتحاد بعد ان احتسب عليها البائع فائدة بمعدل 5% سنويا .

(2) ان سعر الخصم 6% سنويا .

(3) ان المسحوب عليه رفض الدفع في تاريخ الاستحقاق فأجرى المصرف برتستو تكلف ديناران وقيد قيمة الكمبيالة والمصروفات على خاصم الكمبيالة .

(4) دفع الهادي محمد المبلغ المستحق عليه في 1-8-83 بعد أن احتسب عليه 30 د فوائد تأخير .

المطلوب

اثبات قيود اليومية في دفتر يومية منشأة الاتحاد .

7-20 ظهرت المفردات الآتية في جانب الاصول من قائمة المركز المالي لمنشأة الحديقة التجارية في 31-12-83 م .

شركة الحديقة
قائمة المركز المالي في 31-12-1983

اصول متداولة

حسابات تحت التحصيل	18 000
مخصص د . م فيها	900

وفيما يلي ملخص بالعمليات التي تمت خلال سنة 1984 والمتعلقة بهذه الحسابات :

دينار	
18 000	مبيعات نقدية
45 000	مبيعات آجلة
28 000	تسديدات نقدية من العملاء
13 000	تسديدات من المدينين بأوراق تجارية
700	ديون اعدمت
300	ديون معدومة حصلت

وعند الجرد تبين :

ان الديون المشكوك فيها تقدر بما يساوي 5% من رصيد حسابات تحت التحصيل .

المطلوب

1 ـ اثبات العمليات السابقة في شكل يومية عامة .

2 ـ تصوير حسابات الديون المعدومة ، حسابات تحت التحصيل ، ومخصص الديون المشكوك فيها .

7-21 إليك البيانات التالية عن بعض عمليات منشأة بن غشير خلال سنتها المالية 1984 م :

مبيعات على الحساب	200 000 د
مخصص ديون مشكوك فيها في 84/1/1	3 000
ديون معدومة خلال السنة	2 000
حسابات تحت التحصيل في 84/12/31	50 000

المطلوب

1 ـ اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات اعدام الديون خلال السنة .

2 ـ اذا كانت سياسة المنشأة تقوم على أساس تكوين مخصص للديون المشكوك فيها على اساس المبيعات الآجلة ؛ واتضح من خبرة المنشأة أن 2% من المبيعات لا يمكن تحصيلها .

فما هو قيد اليومية اللازم لتسوية مخصص الديون المشكوك فيها في 1984/12/31 م .

3 ـ بغض النظر عن القيد السابق ، وبافتراض ان المنشأة تريد عمل مخصص ديون مشكوك فيها بما يعادل 5% من حسابات العملاء ، فما هو قيد اليومية اللازم لتسوية حساب مخصص الديون المشكوك فيها في 1984/12/31 م .

22-7 إليك البيانات التالية عن بعض عمليات منشأة ترهونة خلال سنتها المالية 1984 م :

مخصص ديون مشكوك فيها في 84/1/1	10 000 د
اجمالي المبيعات على الحساب خلال 1984	500 000
حسابات العملاء في 1984/12/31 م	100 000

المطلوب :

1 ـ في 1984/12/30 م تقرر اعدام دين على احد العملاء نظرا لافلاسه ، وقد كان المبلغ 3000 د ـ فما هو قيد اليومية اللازم لاثبات اعدام الدين ؟

2 ـ تقرر أن يكون مخصص الديون المشكوك فيها في 1984/12/31 م بما

يعادل 5 % من رصيد حساب العملاء ـ فما هو قيد اليومية اللازم لتسوية حساب المخصص في 31/12/84 م ؟

3 ـ لنفرض أنه في 3/3/1985 م اتضح أن العميل المذكور اعلاه سيتمكن من دفع مبلغ الدين الذي اعدم ؛ وعليه تقرر اعادة اظهاره في الدفاتر ، وقد قام العميل بتسديد المبلغ فعلا في 4/4/1985 م ـ فما هي قيود اليومية اللازمة في كل من 3/3/1985 و 4/4/1985 م ؟

7-23 اليك البيانات التالية عن بعض عمليات منشأة الشاطىء خلال سنتها المالية 1984 م :

1/10/1984 باعت بضاعة الى منشأة ودان بمبلغ اجمالي قدره 100000 د ، على أساس 2/20 ، صافي /30 (استخدم طريقة صافي الفاتورة) .

31/10/84 اتضح ان العميل لن يتمكن من السداد ، واتفق الطرفان على تحرير كمبيالة بالمبلغ ، بمعدل فائدة سنوى 10 % ، تستحق بعد ثلاثة أشهر .

31/12/84 تاريخ اعداد القوائم المالية لمنشأة الشاطىء .

10/1/1985 احتاجت منشأة الشاطىء الى نقدية ، فقامت بخصم الكمبيالة المذكورة لدى مصرف الصحارى ، بسعر خصم 15% .

31/1/85 اتضح ان منشأة ودان لن تتمكن من دفع الكمبيالة المستحقة عليها ، فقام المصرف بعمل الاحتجاج اللازم وحمل منشأة الشاطىء بمبلغ الكمبيالة وبالمصاريف ، وقدرها 50 د .

20/2/85 تمكنت منشأة الشاطىء من تحصيل مستحقاتها لدى منشأة ودان بالاضافة الى فوائد تأخير سداد قدرها 200 د .

المطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة في التواريخ المذكورة .

الفصل الثامن

البضاعة بالمخزن وتكلفة البضاعة المباعة

لتحديد صافي دخل أي منشأة يجب قياس الايرادات الناتجة عن المبيعات ، وتحديد تكلفة البضاعة المباعة حتى يمكن تطبيق مبدأ مقابلة المصروفات بالايرادات . وقد ناقشنا في الفصل السابع موضوع قياس الايرادات .

أما هذا الفصل فسيخصص لدراسة البضاعة وتكلفة البضاعة المباعة . والبضاعة بالمخزن تمثل البضاعة التي ستباع الى عملاء المنشأة والتي تم الحصول عليها بعملية الشراء من تجار الجملة او المصانع . وعلى اثر أي عملية شراء تزيد البضاعة الموجودة بالمخزن كما تنقص على أثر عمليات البيع . وقيمة البضاعة بالمخزن لها اثر مباشر على الميزانية وقائمة الدخل ونتائج اعمال المشروع كما سيتضح من المناقشات التالية .

تحديد تكلفة البضاعة المباعة

تكلفة البضاعة المباعة Cost of Goods Sold عبارة عن قيمة البضاعة التي بيعت الى العملاء خلال المدة التجارية ، على أساس سعر التكلفة . وهذا يتمثل في قيمة البضاعة الموجودة في المخازن اول المدة التجارية مضافا اليها قيمة المشتريات خلال الفترة ومطروحا من كل هذا قيمة البضاعة الموجودة في المخازن في آخر المدة .

وعليه فإن تكلفة البضاعة المباعة تحدد بناء على المعادلة الآتية :

(البضاعة الموجودة بالمخزن اول المدة + المشتريات) ـ البضاعة الموجودة بالمخزن آخر المدة .

والبضاعة الموجودة بالمخزن في آخر المدة تعتبر البضاعة الموجودة بالمخزن في أول المدة التجارية التالية .

توجد مشاكل ومبادىء محاسبية خاصة بمعالجة البضاعة الموجودة بالمخازن ، وخاصة تقدير القيمة والكمية . وهناك نظامان اساسيان لمعالجة البضاعة الموجودة بالمخازن وقياس القيمة ، وهما :

(1) نظام المخازن (أو الجرد) المستمر .
(2) نظام المخازن (الجرد) الدوري .

أولا : نظام المخازن المستمر Perpetual Inventory System

يحتم نظام المخازن المستمر الاحتفاظ بسجلات لاثبات حركة البضاعة الواردة والصادرة ، وبذلك يمكن حصر البضاعة الموجودة بالمخازن بدون اجراء جرد فعلي في أي وقت . وباتباع نظام الجرد المستمر تخصص بطاقة Card لكل صنف من البضاعة ، يثبت بها عدد وتكلفة الوحدات الواردة عند الشراء ، وعدد وتكلفة الوحدات الصادرة عند البيع ، والرصيد اثر كل عملية .

ويبين شكل 8-1 بطاقة لنوع من السيارات في شركة بنغازي لبيع السيارات .

شكل 8-1

الصنف : سيارة فيات 132 — بطاقة صنف

التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
	وحدات	سعر الوحدة	التكلفة	وحدات	سعر الوحدة	التكلفة	وحدات	سعر الوحدة	التكلفة الاجمالية
1984									
1 يناير							1	2 000	2000 د
2 يناير	10	2 000	20 000 د				11	2 000	22000
10 يناير				4	2 000	8000	7	2 000	14000
20 يناير				(1)	2 000	(2000)	8	2 000	16000
31 يناير				6	2 000	12000	2	2000	4000

وتظهر قيود اليومية كالآتي لتسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية العامة :

(1) عند الشراء على الحساب في 2 يناير :

مدين	دائن	البيان
20 000		بضاعة بالمخزن
	20 000	حسابات تحت الدفع

(2) عند البيع في 10 يناير ، مع العلم أن كل سيارة بيعت بمبلغ 2200 د :

مدين	دائن	البيان
8 000		تكلفة البضاعة المباعة
	8 000	بضاعة بالمخزن
8 800		حسابات تحت التحصيل
	8 800	المبيعات

(3) مردودات المبيعات في 20 يناير :

مدين	دائن	البيان
2 000		بضاعة بالمخزن
	2 000	تكلفة البضاعة المباعة
2 200		مردودات المبيعات
	2 200	حسابات تحت التحصيل

(4) عند البيع في 31 يناير مع العلم بأن كل سيارة بيعت بمبلغ 2200 د :

مدين	دائن	البيان
12 000		تكلفة البضاعة المباعة
	12 000	بضاعة بالمخزن
13 200		حسابات تحت التحصيل
	13 200	المبيعات

وترحل قيود اليومية الى دفتر الاستاذ الذي يظهر كالآتي :

حـ / البضاعة الموجودة بالمخزن

1983-1-10	8 000	1983-1-1 رصيد	2 000
1-31	12 000	1-10	20 000
رصيد مدين	4 000	1-20	2 000
	24 000		24 000
			4 000 رصيد

ومن المثال السابق يمكن تلخيص طريقة الجرد المستمر كما يلي :

(1) عند شراء بضاعة يجعل حساب البضاعة الموجودة بالمخزن مديناً بتكلفتها وحساب المصرف أو حسابات تحت الدفع دائناً بها .

(2) عند بيع بضاعة يجرى قيدان :

أ - يجعل حساب تكلفة البضاعة المباعة مدينا وحساب البضاعة الموجودة بالمخزن دائنا بثمن التكلفة .

ب - يجعل حساب المصرف أو حسابات تحت التحصيل مدينا وحساب المبيعات دائنا بثمن البيع .

(3) عند رد بضاعة يتبع الآتي :

أ - يجعل حساب البضاعة الموجودة بالمخزن مدينا بثمن التكلفة وحساب تكلفة البضاعة المباعة دائنا بنفس القيمة .

ب - يجعل حساب مردودات المبيعات مدينا بثمن البيع وحساب المصرف اوحسابات تحت التحصيل دائنا بنفس القيمة .

وعلى ذلك فان نظام الجرد المستمر يتطلب فتح حساب في دفتر الاستاذ العام لكل من البضاعة الموجودة بالمخزن وتكلفة البضاعة المباعة والمبيعات ومردودات المبيعات .

ثانيا : نظام المخازن الدوري Periodic Inventory System

نجد في الحياة العملية ان بعض الشركات لا تستعمل نظام المخازن المستمر

لعدة أسباب ، منها طبيعة العمل في الشركة : فمثلا في محلات البقالة من المستحيل ان تحفظ سجلات على نظام الجرد المستمر حيث انه يوجد سلع كثيرة بأسعار لا تتعدى الكسور من الدينار . وتكتفي هذه المنشآت بالقيام بجرد البضاعة بالمخازن جردا فعليا في نهاية كل فترة .

ويمكن تلخيص قيود اليومية تحت نظام المخازن الدوري كالآتي :

1) عند القيام بمشتريات اثناء الفترة التجارية يفتح حساب للمشتريات على أساس ثمن تكلفة البضاعة المشتراة .

وعلى ذلك يثبت شراء البضاعة على الحساب في المثال السابق كالآتي :

20 000		2 يناير مشتريات
	20 000	حسابات تحت الدفع

(2) عند القيام بمبيعات 10 يناير تقيد في حساب المبيعات على أساس سعر البيع دون الحاجة الى محاولة تحديد تكلفة البيع وتقيد كالآتي :

8 800		10 يناير حسابات تحت التحصيل
	8 800	مبيعات

3) تثبت مردودات المبيعات في 20 يناير كالآتي :

2 200		20 يناير مردودات المبيعات
	2 200	حسابات تحت التحصيل

4) مبيعات 31 يناير تقيد كالآتي :

13 200		31 يناير حسابات تحت التحصيل
	13 200	مبيعات

وعند اتباع نظام المخازن الدوري يتبع الآتي لايجاد تكلفة البضاعة المباعة :

1 ـ يجب جرد البضاعة الموجودة بالمخازن جردا فعليا في نهاية المدة التجارية ، وذلك بحصر عدد الوحدات المتبقية من كل صنف على حدة .

2 ـ تحديد قيمة البضاعة الباقية بالمخازن وذلك بضرب الكميات في اسعار التكلفة حسب احدى الطرق التي سنناقشها في الصفحات القادمة .

3 ـ تحديد قيمة تكلفة البضاعة القابلة للبيع وذلك باضافة قيمة المشتريات الى قيمة البضاعة بالمخازن في أول المدة .

4 ـ تحديد قيمة تكلفة البضاعة المباعة وذلك بطرح البضاعة الموجودة بالمخازن آخر المدة (بند2) من قيمة تكلفة البضاعة القابلة للبيع (بند3) .

والقائمة الآتية تبين تكلفة البضاعة في المثال السابق :

تكلفة البضاعة المباعة

بضاعة بالمخزن أول المدة	2 000 د
+ المشتريات	20 000
تكلفة البضاعة القابلة للبيع	22 000 د
ـ البضاعة الموجودة بالمخزن آخر المدة	4 000 د
تكلفة البضاعة المباعة	18 000 د

وهذا المبلغ مماثل لرصيد حساب تكلفة البضاعة المباعة باتباع نظام المخازن المستمر .

ويجب الاشارة الى أن كلا النظامين ، المستمر والدوري ، شائع الاستعمال بين المنشآت التجارية والصناعية . الا أن نظام المخازن المستمر ليس بديلا لنظام الجرد الفعلي ، بل يجب القيام بالجرد الفعلي على الأقل مرة كل مدة تجارية حتى ولو كانت المنشأة لديها سجلات دقيقة وتتبع نظام المخازن المستمر . والهدف من الجرد الفعلي في هذه الحالة هو التأكد من صحة الارصدة التي تظهرها سجلات نظام المخازن المستمر .

ويمكن تلخيص أهم الفروق بين نظام المخازن المستمر ونظـام المخـازن الدوري فيما يلي :

1 ـ البضاعة الموجودة بالمخازن

أ ـ نظام المخازن المستمر : يجعل حساب البضاعة الموجودة بالمخازن مديناً بقيمة البضاعة المشتراة ومصاريف نقلها على أثر كل عملية شراء ويجعل دائنا بقيمة المبيعات (على أساس سعر التكلفة) على أثر كل عملية مبيعات اثناء المدة التجارية . كما يجعل دائنا بقيمة مردودات المشتريات . وعلى ذلك فان رصيد هذا الحساب في نهاية المدة التجارية يمثل قيمة البضاعة الموجودة بالمخازن في آخر المدة .

ب ـ نظام المخازن الدوري :لا يتغير حساب البضاعة بالمخازن اثناء المدة التجارية حيث انه يبين فقط قيمة البضاعة الموجودة بالمخازن في أول المدة التجارية . أما مشتريات البضاعة فتثبت في حساب المشتريات . كما تثبت مردودات المشتريات في حساب خاص بها . ولتحديد قيمة البضاعة الموجودة بالمخازن في آخر المدة يجب حصر الكميات الموجودة فعلا وتسعيرها على أساس احدى الطرق التي ستناقش فيما بعد . كما يفرد حساب خاص عادة تثبت به مصروفات نقل المشتريات .

2 ـ تكلفة البضاعة المباعة

أ ـ نظام المخازن المستمر: تحدد تكلفة البضاعة التي بيعت على أثر كل عملية بيع اثناء المدة التجارية ، ويجعل حساب البضاعة الموجودة بالمخزن دائنا بها .

ب ـ نظام المخازن الدوري: لا يوجد حساب لتكلفة البضاعة المباعة اثناء المدة التجارية ، حيث لا يتطلب هذا النظام قيد تكلفة البضاعة التي بيعت اثر كل عملية بيع . ولكن بعد تحديد قيمة البضاعة الموجودة بالمخازن بالجرد الفعلي يمكن تحديد تكلفة البضاعة المباعة في نهاية المدة التجارية كالآتي :

تكلفة البضاعة المباعة = (بضاعة اول المدة + المشتريات) ـ بضاعـة آخـر المدة .

معالجة المشتريات من البضاعة (نظام المخازن الدوري)

تثبت المنشأة عملية شراء البضاعة بغرض البيع لعملائها بجعل حساب المشتريات مدينا . ويستعمل حساب المشتريات بالنسبة للبضاعة المشتراة بغرض البيع فقط . ويجب أن تقيد البضاعة المشتراة على أساس سعر التكلفة الذي يشمل صافي سعر الشراء مضافا اليه مصاريف الشحن التي يتحملها المشتري .

مردودات المشتريات ومسموحاتها :

لو ثبت من فحص البضاعة المشتراة انها غير مطابقة للعينة اوالمواصفات أو تالفة ، فإن المشتري أما أن يردها وتعتبر مردودات مشتريات ، أو يتفق مع البائع على ابقائها مع اجراء تخفيض في السعر ، وفي هذه الحالة تعتبر مسموحات مشتريات . فمثلا لو ردت بضاعة قيمتها90 د لعدم مطابقة المواصفات ، يكون قيد اليومية كالآتي (نظام المخازن الدوري)

90		حسابات تحت الدفع
	90	مـردودات ومسموحات المشتريات

وعند استخدام نظام المخازن المستمر يكون الطرف الدائن في القيد السابق حساب البضاعة الموجودة بالمخازن ، بدلا من حساب مردودات ومسموحات المشتريات . وتعتبر مردودات ومسموحات المشتريات تخفيضاً لقيمة تكلفة المشتريات ، وتظهر مطروحة منها في قائمة الدخل .

الخصم النقدي على المشتريات Cash Discount

ناقشنا في الفصل السابق الخصم بنوعيه التجاري والنقدي بالنسبة للمبيعات . وعند شراء بضاعة على الحساب يجب أن يحدد المبلغ الذي يجب دفعه وتاريخ سداده . وفترة الآجل غالبا تكون صافي /10 ، من نهاية الشهر n / 10,ECM . وهذا معناه ، كما سبق شرحه ، ان صافي المبلغ يجب أن يدفع في خلال مدة اقصاها10 ايام بعد انتهاء الشهر الذي تمت فيه عملية الشراء . وفي

بعض الحالات الأخرى تكون فترة الآجل « صافي / 30 »30 / n ، وهذا معناه ان صافي المبلغ يجب ان يدفع بعد30 يوما من عملية الشراء .

وقد تكون فترة الآجل على أساس « 2 /10 ، صافي / 30 »2/10, n/30 ، الذي بموجبه يمنح المشتري خصما نقديا قدره2%من المبلغ المستحق اذا دفع صافي المبلغ المستحق خلال عشرة ايام من عملية الشراء ، وفي حالة عدم الدفع خلال عشرة ايام فان اجمالي المبلغ بدون خصم يستحق دفعه خلال30 يوما من عملية الشراء .

ولتوضيح ذلك نفرض أن شركة أ اشترت بضاعة في9 ابريل من شركة ب بمبلغ1 000 د ، وفترة الآجل2/10 ، صافي /30 . وعلى ذلك تثبت عملية الشراء كالآتي :

أ ـ طريقة صافي الفاتورة

حسب هذه الطريقة تثبت العملية على أساس صافي المبلغ بعد استبعاد الخصم ، كما يلي :

980		مشتريات	4-9
	980	حسابات تحت الدفع	

عند الدفع في خلال فترة الآجل الممنوحة والاستفادة من الخصم :

980		حسابات تحت الدفع	4-18
	980	المصرف	

ولكن لنفرض ان شركة أ دفعت ثمن الشراء في 25-4 ، يكون قيد اليومية كالآتي :

4-25 حسابات تحت الدفع		980
خصم مشتريات مفقود (مصروف)		20
المصرف	1 000	
(سداد المبلغ المستحق مع عدم الاستفادة من الخصم النقدي)		

ب ـ طريقة اجمالي الفاتورة

حسب هذه الطريقة ، تثبت عملية الشراء على أساس المبلغ الاجمالي للفاتورة دون استبعاد الخصم ، كما يلي :

4-9 مشتريات		1 000
حسابات تحت الدفع	1 000	

عند الدفع مع الاستفادة من الخصم يجري القيد التالي :

4-18 حسابات تحت الدفع		1 000
نقدية	980	
خصم نقدي	20	

وعند الدفع بعد فترة الآجل وعدم الاستفادة من الخصم النقدي يكون قيد اليومية كالآتي :

4-25 حسابات تحت الدفع		1 000
نقدية	1 000	

والطريقة الأخيرة لا تمثل المبادىء والمفاهيم المحاسبية السليمة التي نوقشت في الفصل الأول وخاصة المتعلقة بقائمة الدخل ، حيث أن الخصم النقدي لا يمثل ربحاً أو ايراداً للمنشأة . كما أنه لو أهملت الادارة في الحصول على الخصم بعدم الدفع في فترة الآجل الممنوحة ، سوف لن يظهر أي أثر لهذا الاهمال في الدفاتر المحاسبية ولا في القوائم المالية . أما الطريقة الأولى فهي تظهر اثر ضياع الخصم النقدي واضحاً أمام متخذي القرارات ، خصوصاً وهو يمثل نسبة عالية من الفوائد ، كما أوضحنا في الفصل السابع ، حيث يبلغ في هذا المثال معدل 36% سنوياً .

معالجة تكلفة البضاعة المباعة في نهاية المدة

أ ـ نظام المخازن المستمر

باتباع نظام المخازن المستمر يجري قيد اقفال واحد ، وهو اقفال حساب تكلفة البضاعة المباعة في حساب ملخص الايرادات والمصروفات . وعلى ذلك فإن قيد اليومية اللازم اجراؤه في دفاتر شركة بنغازي للسيارات في 31-1-1983 بالنسبة للبضاعة هو :

18 000		ملخص الايرادات والمصروفات	1983-1-31
	18 000	تكلفة البضاعة المباعة	

وهذا هو قيد اليومية الوحيد اللازم لتسوية واقفال حساب تكلفة البضاعة المباعة في نهاية المدة التجارية ، حيث أن هذا الحساب يمثل اولا بأول مجموع تكلفة البضاعة المباعة خلال المدة التجارية .

ب ـ نظام المخازن الدوري

عند اتباع هذا النظام يجب اجراء قيدي تسوية في نهاية المدة التجارية لتحديد تكلفة البضاعة المباعة :

1) قيد يومية لاقفال البضاعة الموجودة بالمخازن (أول المدة) في حـ/ ملخص الايرادات والمصروفات .

2) قيد يومية لاثبات قيمة البضاعة الموجودة بالمخازن (اخر المدة) حسب الجرد الفعلي .

وبتطبيق هذا في مثال شركة بنغازي للسيارات تكون قيود اليومية اللازمة للتسوية كالآتي :

2 000		ملخص الايرادات والمصروفات 1983-1-31
	2 000	بضاعة موجودة بالمخازن (أول المدة)

4 000		بضاعة موجودة بالمخازن 83-1-31
	4 000	ملخص الايرادات والمصروفات

ويجب الاشارة الى أنه تحت نظام المخازن الدوري يقفل حساب المشتريات ايضاً في حـ/ ملخص الايرادات والمصروفات في نهاية المدة التجارية بالقيد الآتي :

20 000		ملخص الايرادات والمصروفات 1983-1-31
	20 000	مشتريات

وعلى ذلك فان قائمة الدخل تظهر تكلفة البضاعة المباعة كالآتي :

2 000 د	بضاعة موجودة بالمخازن (أول المدة)
20 000	+ المشتريات
22 000 د	بضاعة متوفرة للبيع
4 000	- بضاعة موجودة بالمخازن (آخر المدة)
18000 د	

العجز في البضاعة الموجودة بالمخازن

ينتج العجز في البضاعة الموجودة بالمخازن نتيجة السرقات أو التلف . وفي حالة اتباع نظام المخازن الدوري فقط من الصعب جداً تحديد قيمة هذا العجز . ولكن باتباع طريقة المخازن المستمر يمكن تحديد الكمية الباقية من السجلات ، وبمقارنتها بالجرد الفعلي يمكن تحديد مقدار العجز . لنفرض أن سجلات المخازن أظهرت أن الرصيد الموجود بالمخازن بالنسبة لصنف معين يجب أن يكون 25 وحدة ، ولكن بالقيام بالجرد الفعلي اتضح أن الموجود فعلاً 24 وحدة . تثبت هذه الخسارة في الدفاتر ، بافتراض أن سعر تكلفة الوحدة 65 د ،.كالآتي :

65		العجز في البضاعة (للتلف أو السرقة)
	65	بضاعة موجودة بالمخازن

ويعتبر هذا العجز خسارة يجب تحميلها لقائمة الدخل ، ولكن من النادر أن تظهر كبند مستقل في قائمة الدخل ، بل تدمج ضمن تكلفة البضاعة المباعة او أحد المصروفات العامة .

تقييم البضاعة بالمخازن آخر المدة

لتقييم البضاعة المتبقية في نهاية المدة التجارية، سواء اتبع نظام المخازن المستمر او نظام المخازن الدوري ، يجب :

1) تحديد وحصر كميات بضاعة آخر المدة .

2) تسعير هذه الكميات على أساس سعر التكلفة .

ويجب بذل العناية التامة في تقييم البضاعة المتبقية حيث أنها أصل ذو اهمية كبرى سواء في المنشآت التجارية او الصناعية ، وله تأثير مباشر على المركز المالي للمنشأة . وعلاوة على ذلك فإن له تأثير مباشرا ايضا على قائمة الدخل للمدة الحالية والمدة التالية .

ولتوضيح ذلك لنفرض ان منشأة الضياء قدمت قائمة الدخل لعام 1983 وعام 1984 كالآتي :

		1983		1984
مبيعات		50 000 د		60 000 د
تكلفة البضاعة المباعة :				
بضاعة اول المدة	صفر		5 000 د	
مشتريات	35 000 د		29 000 د	
بضاعة متوفرة للبيع	35 000 د		34 000 د	
بضاعة آخر المدة	5 000	30 000	صفر	34 000
مجمل الدخل		20 000 د		26 000 د
مصروفات اخرى		15 000		20 000
صافي الدخل		5 000		6 000 د

لنفرض أن قيمة بضاعة آخر المدة لعام 1983 اعيد تقييمها ووجد أن قيمتها الصحيحة 4 000 د بدلا من 5 000 د (الخطأ في الكمية أو السعر)، فان اعـادة تصوير قائمة الدخل لعام 1983 وعام 1984 لاظهار القيمة الحقيقية لبضاعة آخر المدة يكون كالآتي :

		1983		1984
مبيعات		50 000 د		60 000 د
تكلفة البضاعة المباعة :				
بضاعة اول المدة	صفر		4 000 د	
مشتريات	35 000 د		29 000	
	35 000 د		33 000 د	
بضاعة آخر المدة	4 000	31000	صفر	33 000
مجمل الربح		19 000 د		27 000 د
مصروفات اخرى		15 000		20 000
صافي الدخل		4 000 د		7 000 د

وبمقارنة قوائم الدخل السابقة يمكن مشاهدة اثر الخطأ في تقييم البضاعة

الموجودة بالمخزن على صافي الدخل ، والوصول الى الحقائق الآتية :

1 ـ عام 1983 وهو العام الذي حدث فيه الخطأ أدت زيادة قيمة بضاعة آخر المدة الى زيادة صافي الدخل بنفس المبلغ وهو 1000 د . ويمكن القول ايضا ان أي نقص في قيمة بضاعة آخر المدة يؤدي الى نقص صافي الدخل بنفس المبلغ .

2 ـ في عام 1984 ، وهو العام التالي ، نجد أن زيادة قيمة بضاعة آخر المدة لعام 1983 أدت الى زيادة قيمة بضاعة موجودة بالمخازن اول عام 1984 مما أدى الى زيادة تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي تأثر صافي الدخل لعام 1984 بالنقص بنفس القيمة . ويمكن القول ايضا ان أي نقص في بضاعة اول المدة سيؤدي الي ارتفاع ارباح تلك المدة ، مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة .

تحديد وحصر كميات بضاعة آخر المدة Physical Quantity

يتم الجرد الفعلي للبضاعة بحصر البضاعة المملوكة للمنشأة فعلا بصرف النظر عن وجودها بمخازن المنشأة او في مخازن الغير . والقاعدة العامة أن المشتري يصبح المالك الحقيقي للبضاعة عندما تسلم له . ولكن عندما يتم الشحن والنقل بواسطة شركة من شركات النقل يجب ان ينص في الفاتورة على مكان تسليم البضاعة ، في محل البائع Free on Board (FOB) Shipping Point أو في محل المشتري . FOB Destination

وفي الحالة الاولى تنتقل ملكية البضاعة الى المشتري بمجرد شحنها من مخازن البائع ، والمشتري هو المسؤول عن دفع مصاريف الشحن . أما في الحالة الثانية فان الملكية تنتقل الى المشتري بتسليمها الى مخازنه ومصاريف الشحن يتحملها البائع حتى مخازن المشتري .

واذا كانت المنشأة وكيلا بالامانة لتسويق البضاعة وبيعها بالاسعار التي حددتها لها المنشأة مالكة البضاعة ، فان هذه البضاعة تعتبر امانة ويجب استبعادها عند تحديد كمية البضاعة اخر المدة بالنسبة للوكيل ، حيث أنه ليس مالكا لها بالرغم من وجودها بمخازنه في آخر المدة التجارية عند عمل الجرد الفعلي . كما

يجب على المنشأة مالكة هذه البضاعة ان تدرجها ضمن مخزونها في نهاية المدة ، لان عملية البيع لم تتم بعد .

طرق تحديد تكلفة البضاعة الموجودة بالمخازن Inventory Costing Methods

عند شراء كميات متعددة من صنف معين في خلال المدة التجارية باسعار مختلفة ، يواجه المحاسب مشكلة تحديد تكلفة البضاعة المتبقية ، وهناك على الأقل اربع طرق متعارف عليها ، جميعها تطبق مبدأ تكلفة الشراء . وهـذه الطـرق هي :

(1) سعر التكلفة الفعلي
(2) الوارد اولا ـ صادر أولا
(3) الوارد اخيرا ـ صادر أولا
(4) متوسط اسعار الشراء .

ونسوق المثال الآتي لتوضيح هذه الطرق :

تبقى في نهاية المدة لدى شركة الريش 12 وحـدة من صنف هـ كبضاعـة موجودة بالمخازن . وكانت مشترياتها خلال المدة التجارية كالآتي :

		وحدة	سعر	القيمة
1 يناير	بضاعة أول المدة	10	10	100 د
13 مارس	مشتريات	15	11.50	172.50
17 اغسطس	مشتريات	20	12.50	250
10 نوفمبر	مشتريات	10	12	120
	مجموع	55		642.5 د

أ ـ نظام المخازن الدوري

وفقاً لنظام المخازن الدوري تحصر كمية البضاعة الموجودة بالمخازن في آخر المدة التجارية ثم تسعر على أساس احدى الطرق الآتية ، كما لو تمت جميع المشتريات والمبيعات في آخر يوم في المدة التجارية :

أولا : سعر التكلفة الفعلي Specific Identification Method

يمكن استخدام هذه الطريقة اذا كان في الامكان تحديد هوية البضاعة الباقية وتحديد سعر التكلفة الفعلي الذي اشتريت به كل وحدة باقية في المخزن ، وبالتالي يمكن تحديد تكلفة البضاعة المباعة كالآتي :

	تكلفة البضاعة القابلة للبيع			642.500 د
	مطروحا : البضاعة الموجودة بالمخزن			
	مسعرة كالآتي :			
6	وحدات من مشتريات شهر اغسطس	12.50	75	
6	وحدات من مشتريات شهر نوفمبر	12	72	147.000
12				
	تكلفة البضاعة المباعة			495.500 د

ثانيا : الوارد أولا ـ صادر أولا First-in, First-out (FIFO)

وتفترض هذ الطريقة ان البضاعة التي تشترى أولا هي البضاعة التي تباع اولا . وبناء عليه فان البضاعة الباقية بالمخازن هي البضاعة المشتراة اخيرا . وعلى هذا فان تكلفة البضاعة التي بيعت تحدد كالآتي :

	تكلفة البضاعة المعدة للبيع			642.500 د
	مطروحا : البضاعة الموجودة بالمخزن			
	مسعرة كالآتي :			
10	وحدات من نوفمبر بسعر	12	120	
2	وحدات من اغسطس بسعر	12.50	25	145.000
12				
	تكلفة البضاعة المباعة			497.500 د

ثالثا : الوارد اخيرا ـ صادر أولا Last-in, First-out (LIFO)

وتفترض هذه الطريقة ان البضاعة التي تشترى اخيرا هي البضاعة التي تباع أولا . وعلى هذا فان البضاعة الباقية بالمخازن هي البضاعة الباقية بالمخازن

أول المدة ومن البضاعة المشتراة أولا . وعلى ذلك فان تكلفة البضاعة التي بيعت تحدد كالآتي :

تكلفة البضاعة القابلة للبيع 642.500د

يطرح : البضاعة بالمخزن اخر المدة مسعرة كالآتي :

10 وحدات من البضاعة بالمخزن أول المدة ×10 د100 د

2 وحدات من مشتريات مارس ×11.50 د 23

12 123,000

تكلفة البضاعة المباعة 519,500 د

رابعا : متوسط اسعار الشراء Average-Cost Method

في هذه الطريقة تقيم البضاعة الموجودة بالمخزن على أساس متوسط الأسعار التي اشتريت بها البضاعة طوال المدة التجارية وأسعار البضاعة الموجودة بالمخزون أول المدة . وعلى ذلك تحدد تكلفة البضاعة المباعة كالآتي :

متوسط السعر = 642.50 د ÷ 55 وحدة = 11.682 د

تكلفة البضاعة المعدة للبيع = 642.500 د

ـ تكلفة البضاعة بالمخزن

وحدة سعر

آخر المدة = 12×11.682 = 140,180 د

تكلفة البضاعة المباعة

(43 وحدة ×11.682 د) 502.32 د

ب ـ نظام المخازن المستمر

وفقا لهذا النظام يمكن دائما وفي أي وقت تحديد كمية وقيمة البضاعة الموجودة بالمخازن بدون جرد فعلي ، حيث يستخدم حساب دائم للبضاعة الموجودة بالمخازن تسجل فيه حركة البضاعة الواردة والصادرة والرصيد أولا بأول . وفيما يلي مثال يوضح كيفية استخدام نظام المخازن المستمر تحت جميع الطرق التي سبق شرحها في نظام المخازن الدوري (لاحظ أن تواريخ العمليات مهمة في نظام المخازن المستمر) :

مثـال :

تتبع منشأة العدالة نظام المخازن المستمر والآتي ملخص عمليات الشراء والبيع خلال شهر مارس :

	مشتريات		مبيعات بالوحدة
	وحدات	سعر التكلفة	
أول مارس (رصيد)	800	8	
6 مارس			500
10 مارس	700	9	
18 مارس			800
22 مارس	1 000	10	
30 مارس			400

أولا : الوارد اولا ـ صادر أولا

تفترض هذه الطريقة ان الـوارد اولا يبـاع اولا . وعلى ذلك فان تكلفـة البضاعة المباعة تحدد اولا بأول على أساس اسعار الوحدات الواردة اولا ثم يليها الوحدات الواردة ثانيا وهكذا كما هو مبين في شكل8-2 .

شكل 8-2

طريقة الوارد اولا ـ صادر أولا

التاريخ	العمليات	وحدات	تكلفة الوحدة	تكلفة المبيعات	رصيد البضاعة بالمخزن
1984					
1 مارس	بضاعة اول المدة	800	8 د		6 400 د
6	مبيعات	(500)	8	4 000 د	(4 000)
6	رصيد	300	8		2 400 د
10	مشتريات	700	9		6 300
10	رصيد	1 000	وحدة 300 بسعر 8 700 بسعر 9		8 700 د
18	مبيعات	(800)	300 بسعر 8 500 بسعر 9	2 400 4 500	6 900
18	رصيد	200	9		1 800 د
22	مشتريات	1 000	10		10 000
22	رصيد	1 200	200 بسعر 9 1 000 بسعر 10		11 800 د
30	مبيعات	(400)	200 بسعر 9 200 بسعر 10	1 800 2 000	(3 800)
31	رصيد	800	10		8 000 د
31	اجمالي تكلفة المبيعات			14 700 د	

ثانيا : الوارد اخيرا ـ صادر أولا

تكلفة البضاعة المباعة تحدد على أساس أسعار الوحدات الواردة أخيراً ثم من أسعار الوحدات الواردة قبلها ، وهكذا . ويوضح شكل 8-3 هذه الطريقة .

شكل 3-8

طريقة الوارد اخيرا - صادر اولا

التاريخ	العمليات	وحدات	تكلفة الوحدة	تكلفة المبيعات	رصيد البضاعة بالمخزن
1 مارس	رصيد	800	8		6 400 د
6	مبيعات	(500)	8	4 000 د	(4 000)
6	رصيد	300	8		2 400 د
10	مشتريات	700	9		6 300
10	رصيد	1 000	300 بسعر 8 700 بسعر 9		8 700 د
18	مبيعات	(800)	700 بسعر 9 100 بسعر 8	6 300 800	7 100
18	رصيد	200	8		1 600 د
22	مشتريات	1 000	10		10 000
22	رصيد	1 200	200 بسعر 8 1 000 بسعر 10		11 600 د
30	مبيعات	(400)	10	4 000	4 000
31	رصيد	800	200 بسعر 8 600 بسعر 10		7 600 د
31	اجمالي تكلفة المبيعات			15 100 د	

ثالثا : متوسط سعر الشراء المتحرك Moving Average

وفقا لهذه الطريقة يجب أن يحدد متوسط تكلفة الوحدة بعد كل عملية

شراء . وعلى ذلك تحدد تكلفة البضاعة المباعة على اساس متوسط سعر الشراء المتحرك عند البيع . ويوضح شكل 8-4 هذه الطريقة .

شكل 8-4

طريقة المتوسط المتحرك

التاريخ	العمليات	وحدات	سعر الوحدة	تكلفة المبيعات	رصيد البضاعة بالمخزن
1 مارس	رصيد	800	8		6 400 د
6	مبيعات	(500)	8	4 000 د	(4 000)
6	رصيد	300	8		2 400 د
10	مشتريات	700	9		6 300
10	رصيد	1 000	8.700		8 700 د
18	مبيعات	(800)	8.700	6 960	(6 960)
18	رصيد	200	8.700		1 740 د
22	مشتريات	1 000	10		10 000
22	رصيد	1 200	9.783		11 740 د
30	مبيعات	(400)	9.783	3 913	(3 913)
31	رصيد	800	9.783		7 827 د
31	تكلفة المبيعات			14 873 د	

لاحظ أنه عندما تكون الأسعار في ارتفاع مستمر تؤدي طريقة الوارد اخيرا صادر اولا الى اظهار تكلفة اعلى للمبيعات ، وتكلفة اقل لبضاعة آخر المدة ، مما تظهره طريقة الوارد اولا صادرا اولا . ويحدث العكس تماما اذا ما كانت الاسعار في انخفاض مستمر . اما طريقة المتوسط فتظهر نتائج وسط بين نتائج الوارد اولا صادر اولا والوارد اخيرا صادر اولا .

وعلى ذلك تفضل كثير من المنشآت اتباع طريقة الوارد اخيرا صادر اولا لانها تظهر دخلاً اقل ومن ثم تضطر المنشأة الى دفع ضرائب دخل اقل مما لو اتبعت طريقة اخرى ، خصوصا وان الاسعار في ارتفاع مستمر .

تقدير قيمة البضاعة الموجودة بالمخزن على أساس سعر التكلفة او سعر السوق ايهما اقل Lower-of-Cost-or-Market

ان المبدأ المحاسبي المتعارف عليه لتقييم بضاعة آخر المدة هو استخدام سعر التكلفة . ولكن مبدأ الحيطة والحذر الذي سبق مناقشته في الفصل الأول يحتم على المحاسب الاحتياط لأي خسارة متوقعة كما يوجب عليه عدم اخذ اي دخل متوقع ولم يتحقق بعد ، في الحسبان . وعلى هذا الاساس لا يمكن ان تقيم البضاعة بالمخازن بسعر اعلى من سعر التكلفة . اما اذا كان سعر السوق اقل من سعر التكلفة ، فتقيم البضاعة الباقية على أساس سعر السوق .

وبناء على توصيات معهد المحاسبين الامريكي ، يقصد بسعر السوق سعر استبدال البضاعة Replacement Cost بالمخزن يوم عمل الميزانية . وسعر الاستبدال هو السعر الذي يمكن به شراء نفس البضاعة من السوق ووضعها في مخازن الشركة . ويجب أن لا يتجاوز سعر الاستبدال هذا حدا اعلى أو ينقص عن حد ادنى :

الحد الأعلى: سعر البيع مطروحا منه المصاريف التي ستصرف لتسويق البضاعة.
الحد الأدنى : سعر البيع مطروحا منه (مصاريف تسويق البضاعة + الدخل العادي المتوقع) .

ولتوضيح مبدأ سعر التكلفة او السوق أيهما اقل اليك المثال التالي :

الصنف

	أ	ب	جـ	د
سعر التكلفة	50 د	62 د	29 د	46 د
سعر الاستبدال	52	48	25	40
الحد الاعلى	53	59	23	42
الحد الادنى	47	51	20	38
تقييم كل صنف	50	51	23	40

ملاحظات :

الصنف أ : قيمت البضاعة الباقية من هذا الصنف على أساس سعر التكلفة ، 50 د ، حيث انه اقل من سعر السوق (الاستبدال) .

الصنف ب : قيمت البضاعة بالمخزن من هذا الصنف على أساس الحد الأدنى ، 51 د ، حيث ان سعر السوق اقل من سعر التكلفة ولكن سعر السوق اقل من الحد الادنى ولا يجوز اخذ سعر اقل من الحد الأدنى .

الصنف جـ : سعر الاستبدال اقل من سعر التكلفة ولكنه أعلى من الحد الاعلى ، وحيث انه لا يجوز اخذ سعر اعلى من الحد الاعلى ، لذلك يقيم هذا الصنف على أساس الحد الاعلى وهو23 د .

الصنف د : سعر السوق (الاستبدال) اقل من سعر التكلفة ، وحيث انه يقع بين الحد الاعلى والحد الادنى فتقيم البضاعة على أساس سعر الاستبدال وهو40 د .

البضاعة الموجودة بالمخزن والميزانية

تعتبر البضاعة الباقية بالمخزن آخر المدة احد ممتلكات المنشأة ، وتظهر ضمن الاصول المتداولة في الميزانية ، بعد النقدية والاستثمارات قصيرة الاجل والحسابات والأوراق تحت التحصيل . وبالنسبة للمنشآت الصناعية ، تتكون بضاعة آخر المدة من ثلاثة عناصر : مواد خام ، وبضاعة تحت التصنيع وبضاعة جاهزة ، تظهر جميعها ضمن الأصول المتداولة .

أسئلة وتمرينات

أسئلة :

1-8 ـ ما هو المقصود بنظام المخازن المستمر ؟ وكيف تحدد تكلفة البضاعة المباعة تحت هذا النظام ؟

2-8 ـ اشرح مع اعطاء أمثلة نظام المخازن الدوري وكيفية تحديد تكلفه البضاعة المباعة تحت هذا النظام ؟

3-8 ـ ما هو المقصود بالاصول المتداولة ؟ ولماذا تعتبر البضاعة الموجودة بالمخازن اصلا متداولا ؟

4-8 ـ عرف سعر السوق وكيف يمكن استخدامه بالنسبة للبضاعة الموجودة بالمخزن .

5-8 ـ اشرح مع الايضاح بأمثلة الطرق الآتية :

أ ـ الوارد اولا ـ صادر أولا
ب ـ الوارد اخيرا ـ صادر اولا
جـ ـ متوسط اسعار الشراء

6-8 ـ لماذا يجب أخذ جرد فعلي لبضاعة آخر المدة في نهاية المدة التجارية عند استخدام نظام المخازن المستمر؟

7-8 ـ ما هو المقصود بسعر التكلفة ؟

8-8 ـ لماذا تعتبر البضاعة الباقية بالمخازن مهمة من وجهة نظر المحاسب والادارة والقوائم المالية ؟

تمرينات

9-8 ـ اكمل البيانات الآتية الخاصة بقائمة الدخل لشركة العطف :

الفرض	المبيعات	بضاعة أول المدة	المشتريات	البضاعة القابلة للبيع	بضاعة آخر المدة	تكلفة البضاعة المباعة	مجمل الدخل	المصروفات	صافي الدخل أو (الخسارة)
	د	د	د	د	د	د	د	د	د
أ	900	100	700	؟	200	؟	؟	200	؟
ب	900	200	750	؟	؟	؟	؟	100	5
جـ	900	150	؟	؟	300	650	؟	100	؟
د	900	؟	600	؟	200	؟	؟	150	50
هـ	900	؟	650	؟	100	؟	100	؟	(50)

8 - 10 ـ ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر شركة العدل في أول يناير 1983 :

بضاعة موجودة بالمخازن	200 000 د
حسابات تحت التحصيل	2 000
مخصص ديون مشكوك فيها	300

واليك ملخص العمليات التي قامت بها الشركة خلال شهر يناير :

أ ـ باعت بضاعة نقدا بمبلغ	185 000 د
ب ـ ردت بضاعة لعدم مطابقتها للمواصفات نقدا	1 100

جـ ـ اشترت بضاعة على الحساب بالشروط الآتية :

2/20 ، صافي /30 من الموردين الآتيين :

شركة بومدين ـ قيمة الفاتورة قبل الخصم	3 000
موردين آخرين ـ قيمة الفاتورة قبل الخصم	97 000
د ـ دفعت مصاريف الشحن نقدا	500

هـ ـ حسابات تحت الدفع دفعت نقدا خلال يناير كالآتي :

شركة بومدين : دفعت بعد فترة الخصم	3 000
الموردين الآخرين : دفعت خلال فترة الخصم	95 060

المطلوب :

1 ـ اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية بافتراض ان المنشأة تتبع نظام المخازن الدوري ، وطريقة صافي الفاتورة .

2 ـ ما هي قيود التسوية في آخر شهر يناير للبضاعة الباقية بالمخازن اول المدة وآخر المدة مع العلم أن البضاعة الموجودة بالمخزن آخر يناير قدرت بمبلغ 208 000 د .

3 ـ ما هي القيود التي ستختلف لو اتبعت المنشأة طريقة اجمالي الفاتورة ؟ وكيف ؟

8 - 11 ـ تستخدم شركة أمل نظام المخازن المستمر وطريقة الوارد اولا صادر اولا بالنسبة لبضاعتها وهي الآلات الحاسبة موديل رقم 12 .

وفيما يلي العمليات التي قامت بها الشركة خلال شهر اكتوبر 1983 :

		عدد	سعر التكلفة
1 اكتوبر	بضاعة اول المدة	7	400 د
12	مشتريات	9	410
18	مبيعات سعر البيع 750 د	12	
21	مردودات المبيعات	1	

المطلوب :

1 ـ اعداد بطاقة الصنف لهذا النوع من الآلات .
2 ـ اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية العامة .

8 - 12 ـ اليك المعلومات التالية عن الأصناف أ ، ب ، جـ الباقية بمخازن احدى المنشآت في نهاية المدة .

المطلوب :

تسعيرها على اساس سعر التكلفة او السوق أيهما اقل واجراء قيود التسوية اللازمة :

	أ	ب	جـ
سعر التكلفة	12 400 د	20 000 د	28 000 د
سعر البيع	30 000	30 000	30 000
مصاريف التسويق	4 000	4 000	4 000
الدخل العادي المتوقع من سعر البيع	%25	%25	%10
سعر الاستبدال	14 000	18 000	26 500

8- 13 ـ الآتي يمثل المشتريات والمبيعات الخاصة بالصنف هـ خلال شهر مارس :

التاريخ	العملية التجارية	وحدات	كلفة	القيمة	وحدات مباعة
1 مارس	بضاعة بالمخزن	1 200	8.00 د	9 600 د	
4	مشتريات	800	8.25	6 600	
8	مبيعات				600
9	مشتريات	400	8.10	3 240	
10	مبيعات				1000
12	مشتريات	700	7.90	5 530	
15	مبيعات				900
20	مشتريات	300	7.90	2 370	
24	مشتريات	600	7.80	4 680	
31	مبيعات				500
	المجموع	4 000		32 020 د	3 000

المطلوب :

1 ـ حساب قيمة البضاعة الباقية في نهاية شهر مارس حسب الطرق الآتية باستخدام نظام المخازن الدوري :

أ ـ الوارد اولا ـ صادر أولا

ب ـ الوارد اخيرا ـ صادر أولا

جـ ـ متوسط اسعار الشراء .

2 ـ نفس المطلوب في(1) مع استخدام نظام المخازن المستمر .

8-14 ـ من البيانات الآتية المطلوب حساب قيمة البضاعة الموجودة بالمخازن أول المدة :

مشتريات	78 000 د
تكلفة البضاعة المباعة	50 280
الخصم على المشتريات	1 320
مردودات ومسموحات المشتريات	5 520
مصاريف الشحن والنقل على المشتريات	2 880
بضاعة موجودة بالمخزن آخر المدة	46 140

8-15 ـ المطلوب حساب قيمة المشتريات باستعمال البيانات الآتية :

بضاعة موجودة بالمخزن اول المدة	52 368 د
تكلفة البضاعة المباعة	156 600
المبيعات	219 180
بضاعة موجودة بالمخزن آخر المدة	26 200
مصاريف الشحن والنقل على المشتريات	2 268
مردودات ومسموحات المشتريات	2 580

8-16 ـ بلغت قيمة المشتريات خلال السنة الحالية 200000 د . المطلوب تحديد تكلفة البضاعة المباعة تحت كل فرض من الافتراضات الآتية :

أ ـ لا يوجد بضاعة بالمخزن اول المدة مع العلم بأن بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ 38000 د .

ب ـ قيمة بضاعة أول المدة 56000 د ولا يوجد بضاعة بالمخزن آخر المدة .

جـ ـ قيمة بضاعة اول المدة 54000 د وآخر المدة 68000 د .

د ـ قيمة بضاعة اول المدة 90000 د وآخر المدة 71000 د .

8-17 ـ الآتي قيمة المشتريات والمبيعات التي تمت خلال 3 سنوات متتالية :

المشتريات		المبيعات	
العام الأول			
500 وحدة بسعر 60 د	= 30 000 د	200 وحدة بسعر 120 د	= 24 000 د
200 وحدة بسعر 65	= 13 000	300 وحدة بسعر 130	= 39 000
200 وحدة بسعر 70	= 14 000	300 وحدة بسعر 140	= 42 000
300 وحدة بسعر 75	= 22 500	200 وحدة بسعر 150	= 30 000
1 200	79 500 د	1 000	135 000 د
العام الثاني			
500 وحدة بسعر 70 د	= 35 000 د	300 وحدة بسعر 145 د	= 43 500 د
300 وحدة بسعر 80	= 24 000	400 وحدة بسعر 155	= 62 000
200 وحدة بسعر 80	= 16 000	300 وحدة بسعر 160 د	= 48 000 د
1 000	75 000 د	1 000	153 500 د
العام الثالث			
200 وحدة بسعر 80 د	= 16 000 د	300 وحدة بسعر 160	= 48 000
400 وحدة بسعر 75	= 30 000	200 وحدة بسعر 150	= 30 000
200 وحدة بسعر 75	= 15 000	200 وحدة بسعر 155	= 31000
200 وحدة بسعر 85	= 17 000	300 وحدة بسعر 165	= 49 500
1 000	78 000 د	1 000	158 500 د

المطلوب :

أ ـ تحديد قيمة بضاعة آخر المدة وتكلفة المبيعات في كل من الأعوام الثلاثة ، مع العلم بأنه لا توجد بضاعة بالمخزن في أول العام الاول وان المنشأة تتبع نظام المخازن الدوري، وذلك باتباع الطرق الآتية:

1) الوارد اولا ـ صادر اولا
2) الوارد اخيرا ـ صادر اولا
3) متوسط اسعار الشراء .

ب ـ قيود اليومية اللازمة في السنة الاولى لاثبات المشتريات والمبيعات والتسويات الجردية ، وفقا لطريقة الوارد اولا صادر اولا .

8-18 ـ اليك البيانات التالية عن اصناف البضاعة الباقية بالمخازن في 31 - 12 - 1983 لشركة ليبيا :

الصنف	أ	ب	جـ
عدد الوحدات	1 000	2 000	3 000
تكلفة الوحدة	100 د	80 د	60 د
سعر البيع للوحدة	140 د	110 د	100 د
مصاريف التسويق	5	5	5
الدخل العادي	%25	%25	%25
سعر الاستبدال	80 د	90 د	60

المطلوب :

1 ـ تطبيق مبدأ التكلفة أو السوق أيهما اقل على هذه الاصناف ، وتحديد قيمة مخزون آخر المدة .

2 ـ اجراء قيود التسوية اللازمة

8-19 ـ اليك البيانات التالية عن المنتجين أ و ب اللذين تتاجر فيهما شركة الخليج ، خلال يناير 1983 :

	منتج أ		منتج ب	
سعر البيع		8 د		12 د
مخزون في 1-1	200 وحدة	×4 د	150 وحدة	×8 د
مشتريات				
	100	×4.5 د	200	×9 د
1-14	200	× 5 د	100	×9.200 د
1-20	100	×5.5 د	100	× 9.5 د
مخزون في 31-1	150 وحدة		200 وحدة	

وقد بلغت المصروفات الادارية والعمومية 2000 د خلال يناير .
مع العلم ان الشركة تتبع نظام المخازن الدوري .

المطلوب :

1 ـ اعداد قائمة دخل للشركة باستخدام طريقة الوارد اولا صادر أولا .

2 ـ اعداد قائمة دخل للشركة باستخدام طريقة الوارد اخيرا صادر اولا .

208 ـ تتبع شركة السلام نظام المخازن الدوري واليك البيانات التالية عن عملياتها خلال يونيو 1983 :

رصيد في 1 - 6	100 وحدة	×10 د
مشتريات في 5 - 6	200 وحدة	×11 د
مبيعات في 17 - 6	150 وحدة	
مشتريات في 7 - 6	200 وحدة	×12 د
مبيعات في 19 - 6	200 وحدة	
مشتريات في 20 - 6	100 وحدة	×13 د
مبيعات في 22 - 6	250 وحدة	
مشتريات في 28 - 6	200 وحدة	×15 د

وقد تمت جميع العمليات السابقة على الحساب ، وكان سعر البيع 20 د للوحدة دائما .

المطلوب :

1 ـ اثبات العمليات السابقة في اليومية العامة ثم احتساب تكلفة البضاعة المباعة وتكلفة مخزون آخر المدة وفقا للطرق التالية :

أ ـ الوارد اولا صادر أولا .
ب ـ الوارد اخيرا صادر اولا .
جـ ـ المتوسط المخزون .

2 ـ اي الطرق السابقة تظهر دخلاً أعلى بالنسبة لشركة السلام ؟

3 ـ أي الطرق الثلاث تنصح الشركة باتباعها تمشيا مع مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات ؟

8- 21 ـ استخدم نفس البيانات المعطاة في التمرين (8 - 20) للاجابة على نفس الاسئلة في ذلك التمرين ، بافتراض ان الشركة تستخدم **نظام المخازن المستمر** .

8 - 22 ـ بمراجعة مخزون آخر المدة في كل من السنوات الثلاث الماضية اتضح أن هناك اخطاء ، كما يلي :

31 - 12 - 1980	المخزون أقل مما يجب بمبلغ	1 500 د
31 - 12 - 1981	المخزون أعلى مما يجب بمبلغ	2 800 د
31 - 12 - 1982	المخزون أقل مما يجب بمبلغ	2 400 د

علما بأن هذه الاخطاء مستقلة ، وان الدخل كان كما يلي :

1980	8 900 د
1981	10 500
1982	12 400 د

المطلوب

1 ـ احتساب الرقم الصحيح للدخل في كل عام .
2 ـ قيد اليومية اللازم لتصحيح الأخطاء في 31 - 12 - 1982 بافتراض
 1 ـ ان السجلات لم تقفل بعد في 31-12-1982
 2 ـ ان السجلات قد قفلت بعد 31-12-1982
3 ـ لنفرض ان الاخطاء المذكورة في التمرين لم تكتشف ولم تصحح بعد .
الى متى سيمتد اثر هذه الاخطاء بعد 1982 على الدخل (اقل ام اكثر مما يجب ، وما هو المبلغ !) .

23-8 . تقدير خسائر حريق .
شب حريق في مخازن شركة البحر الابيض في 15 نوفمبر 1983 فتسبب في تلف جميع البضائع التي كانت بالمخزن في ذلك الوقت وقد كان اخر جرد فعلي للمخزون في 31-12-1982 حيث قدر المخزون بمبلغ 38 000 د .

ولحسن الحظ كانت السجلات تحفظ في المركز الرئيسي للشركة ، الذي كان

بعيداً عن المخازن ، ومن ثم لم تمسها النار . وقد اتضح من هذه السجلات ما يلي :

1 ـ بلغت المشتريات خلال المدة من 1 - 1 - 1983 الى 15 - 11 - 1983 160 000 د .

2 ـ بلغت مردودات المشتريات خلال نفس المدة 2 000 د .

3 ـ بلغت المبيعات خلال نفس المدة 250 000 د .

4 ـ دأبت الشركة في السنوات الماضية على تحقيق مجمل دخل قدره 30% من المبيعات .

المطلوب

احتساب تكلفة البضاعة التي أحرقتها النيران ، تمهيدا لمطالبة شركة التأمين بالتعويض .

8 - 24 ـ اليك البيانات التالية عن عمليات المنشأة الأهلية لمواد البناء ، والمتعلقة بالصنف 105 أ من مخزونها ، خلال يناير 1984 م :

التاريخ	البيان	كمية	تكلفة الوحدة	سعر البيع
1 - 1 - 84	رصيد أول المدة	1000	100 د	
1 - 10	مشتريات	4000	110	
1 - 17	مبيعات	2000	؟؟	130 د
1 - 22	مشتريات	3000	120	
1 - 27	مبيعات	5000	؟؟	140

المطلوب :

1 ـ بافتراض ان المنشأة تستخدم نظام المخازن المستمر ، وطريقة FIFO ، ما هي تكلفة البضاعة المباعة ؟ .

2 ـ بافتراض ان المنشأة تستخدم نظام المخازن المستمر ، وطريقة LIFO ، ما هي تكلفة البضاعة الباقية بالمخازن في 31 - 1 - 1984 م ؟

3 ـ بافتراض أن المنشأة تستخدم نظام المخازن الدوري وطريقة المتوسط

الموزون ، ما هي تكلفة البضاعة المباعة ؟

4 ـ بافتراض ان المنشأة تستخدم نظام المخازن الدوري ، وطريقة الوارد أخير ـ صادر أولا ، ما هي تكلفة البضاعة الباقية في 31-1-1984 م ؟

8 - 25 ـ تعاقدت منشأة الأمل مع محاسب قانوني وقدمت له القوائم المالية التالية ليقوم بمراجعتها في 20 يناير 1984 م :

منشأة الأمل
قائمة الدخل
عن السنة المالية المنتهية في 31 - 12 - 1983 م

صافي المبيعات		480 000 د
تكلفة البضاعة المباعة :		
مخزون البضاعة في 1 - 1 - 83	60 000 د	
صافي المشتريات	250 000	
تكلفة البضاعة المتوفرة للبيع	310 000 د	
يطرح :		
مخزون البضاعة في 31 - 12 - 83	46 000	
تكلفة البضاعة المباعة		264 000
اجمالي الدخل		216 000 د
مصروفات التشغيل		163 000
صافي الدخل		53 000 د

منشأة الأمل
قائمة المركز المالي في 31 - 12 - 1983 م

اصول

أصول متداولة :		
نقدية	30 000 د	
عملاء	160 000	
بضاعة	46 000	
اخرى	10 000	
مجموع الاصول المتداولة		246 000 د
آلات ومعدات (صافي)		240 000
مجموع الأصول		486 000 د

الالتزامات وحقوق أصحاب المشروع

التزامات متداولة :		
حسابات تحت الدفع	70 000 د	
اخرى	52 000	
مجموع الالتزامات المتداولة		122 000 د
التزامات طويلة الأجل		80 000
مجموع الالتزامات		202 000 د
حقوق أصحاب المشروع :		
اسهم رأس المال	240 000 د	
دخل محجوز	44 000	
مجموع حقوق أصحاب المشروع		284 000
مجموع الالتزامات وحقوق اصحاب المشروع		486 000 د

وقد تبين من المراجعة التي قام بها المحاسب القانوني ما يلي :

1 ـ تم تقييم مخزون آخر المدة بأكثر مما يجب بمبلغ 2500 د ، نتيجة لاخطاء في العـد والتسعير .

2 ـ تمت في 1983/12/25 عملية مشتريات على الحساب ، بمبلغ 1500 د ، لم تثبت في الدفاتر ، بالرغم من أن البضائع قد دخلت مخازن المنشأة فعلا وتم جردها .

3 ـ تم بيع بضاعة بمبلغ 1600 د في 83/12/30 ، لم تثبت في الدفاتر إلا في يوم 5 يناير 1984 م . هذا مع العلم بأن تكلفة تلك البضاعة قد بلغت 1000 د ، ولم تدخل في جرد المخزون في 83/12/31 م .

4 ـ تم بيع بضاعة بمبلغ 1000 د في 29 ديسمبر ، لم تثبت في الدفاتـر ، ولـكن تكلفتهـا (وهـي 600 د) دخلـت ضمـن المخـزون في 31 ديسمبر .

5 ـ مشتريات على الحساب بمبلـغ 1600 د لم تثبـت في الدفاتـر . وقـد استلمت البضاعة فعلا في 31 ديسمبر ، ولكنهـا لم تدخـل ضمـن الجرد .

6 ـ تم شراء بضاعة على الحساب ، بمبلغ 1700 د ، استلمتها مخازن المنشأة فعلا في 24 ديسمبر ، ودخلت في جرد المخازن في 31 ديسمبر . ولكن المحاسب اثبتها في 10 يناير 1984 م .

المطلوب :

1 ـ اجراء قيود التسوية اللازمة .

2 ـ اعادة تصوير القوائم المالية للمنشأة ، بما يتفق مع المبادىء المحاسبية السليمة .

8-26 ـ اتضح من مراجعة القوائم المالية لمنشأة الجبل عن سنتها المالية 1984 م ، أن بعض الاخطاء قد ارتكبت في عد وتقييم بضاعة آخر المدة ، مما أدى إلى تقييم المخزون في 1984/12/31 م بمبلغ 82600 د ، بدلا من القيمة الصحيحة وهي 102600 د .

وقد اظهرت قائمة الدخل التي تم اعدادها للمنشأة عن السنة 1984 م ، انها قد حققت دخلا قبل الضرائب قدره 210000 د .

المطلوب :

1 ـ احتساب الدخل الصحيح للمنشأة عن السنة المالية 1984 م .

2 ـ بيان اثر الخطأ المذكور على ضرائب دخل المنشأة عن 1984 م .

3 ـ بيان اثر ذلك الخطأ على دخل 1985 م ، إذا لم يتم تصحيحه .

8-27 ـ إليك البيانات التالية عن مخزون الشركة الليبية للالكترونات من الآلات الحاسبة رقم ب 225 ، خلال ديسمبر 1984 م :

		كمية	تكلفة الوحدة
12-1	رصيد	15	42 د
5	مبيعات	12	
10	مشتريات	30	40
15	مبيعات	27	
20	مشتريات	12	38
30	مبيعات	6	

المطلوب :

1 ـ اثبات البيانات السابقة على بطاقة صنف باستخدام نظام المخازن المستمر ، وبافتراض :

(1) طريقة FIFO

(2) طريقة المتوسط المتحرك

(3) طريقة LIFO

2 ـ علق على النتائج التي تحصلت عليها في المطلوب الأول .

الفصـــل التـــاسع

النقدية والاستثمارات قصيرة الاجل

النقدية هي وسيلة التبادل والتعامل بين الوحدات الاقتصادية . فالنقود تستخدم في تسوية الديون المستحقة ، وذلك بدفعها سدادا للالتزامات . ويجب أن تكون النقدية جاهزة وحاضرة بدون أي قيود حتى تتصرف فيها الادارة لسداد التزامات المنشأة .

وتشمل النقدية الأوراق النقدية والعملات المعدنية التي يصدرها المصرف المركزي والحوالات الصكوك المصرفية ، وكذلك الأموال المودعة في المصارف باسم المنشأة .

وتعتبر النقدية أصلا متداولا من أصول المنشأة ، بل هي في الواقع اكثرها سيولة . ولكون النقدية أكثر الأصول سيولة ، يجب على الادارة أن توجه عناية خاصة لنظام مراقبتها الداخلية . وتنحصر مسؤولية الادارة من ناحية النقدية في الآتي :

1 ـ منع الخسائر التي تنجم عن السرقة والغش .

2 ـ وضع نظام محاسبي سليم للنقدية الواردة والنقدية الصادرة والتحقق من أرصدة النقدية باستمرار .

3 ـ المحافظة على رصيد كاف من النقدية في كل الأوقات حتى تتمكن المنشأة من مقابلة التزاماتها ومقابلة أي ظروف طارئة .

4 ـ التخطيط السليم لمنع وجود أي نقدية أكثر مما تحتاجه المنشأة والعمل على استثمار هذا الفائض في أوراق مالية حتى تدر على المنشأة دخلاً .

وتتلخص خطوات وضع نظام مراقبة داخلية للنقدية فيما يلي :

1 ـ تحديد المسؤ وليات لجميع الاشخاص الذين يتعاملون بالنقدية

2 ـ فصل اختصاصات جميع الأشخاص الذين يتناولون النقدية . فالصراف يجب أن لا يسمح له بالاطلاع على الدفاتر المحاسبية الخاصة بالنقدية .

3 ـ فصل وظيفة الشخص المسؤ ول عن النقدية الواردة عن الشخص المسؤ ول عن النقدية الصادرة .

4 ـ ايداع جميع النقدية الواردة بالمصرف يوميا .

5 ـ صرف جميع النقدية الصادرة التي تتجاوز مبلغا معينا بصك على المصرف .

معالجة النقدية الواردة Cash Receipts

تشمل النقدية الواردة المبيعات النقدية وكذلك النقدية التي تصل عن طريق البريد ، تحصيلا لمبالغ مستحقة للمنشأة .

ويفضل استخدام آلة تسجيل النقدية بالنسبة للمبيعات النقدية . وفي آخر كل يوم يتحقق مدير المحل او الشخص المسؤ ول من أن المجموع الكلي على الشريط الخاص بالآلة يعادل مجموع النقدية الموجودة .

أما بالنسبة للنقدية التي تصل عن طريق البريد فان الشخص المسؤ ول عن البريد يجب أن يعد قائمة من عدة صور بالمبالغ التي استلمت وتسلم نسخة مع النقدية الى الصراف الذي بدوره يقوم بايداعها في المصرف وترسل نسخة أخرى الى قسم المحاسبة الذي يقوم بعمل قيد اليومية الخاص بالنقدية الواردة . ويجب التحقق من أن المبالغ التي استلمت هي نفسها التي اودعت بالمصرف وتم اثباتها في الدفاتر المحاسبية .

ويحدث احيانا عند مقارنة مجموع النقدية الواردة على شريط الآلة مع النقدية الموجودة فعلا يوميا ان يوجد عجز أو زيادة . فمثلا اذا اتضح أن مجموع النقدية الواردة يعادل500 د ، والموجود فعلا في الخزينة495 د فقط ، يعالج العجز بقيد اليومية الآتي :

495		نقدية بالخزينة	
5		عجـز أو زيادة في الخزينة	
	500	المبيعات	

ويجعل حساب العجز أو الزيادة في الخزينة مدينا بالعجز ودائنا بالزيادة ، وإذا ما زاد العجز عن الزيادة في النقدية خلال فترة تجارية فان رصيد هذا الحساب يكون مدينا ، وبالتالي يضاف الى حسابات المصروفات العمومية الـذي يرحـل بالتالي الى حساب ملخص الايرادات والمصروفات .

أما إذا زادت الزيادة في الخزينة عن العجز خلال فترة مالية فان رصيد هذا الحساب يصبح دائنا وبالتالي يضاف الى حسابات الايرادات المتنوعة الذي يقفل بالتالي في ملخص الايرادات والمصروفات .

معالجة النقدية الصادرة Cash Disbursements

يتطلب نظام المراقبـة الـداخلية بالنسبـة للنقـدية الصـادرة ان تتـم جميع المدفوعات عن طريق المصرف ، وان ترقم الصكوك . وفي حالة تلف أي صك يجب أن يؤ شر عليه « ملغى » وان يحفظ حتى يمكن التأكد من جميع الأرقام التي تم ادخالها في الدفاتر المالية .

كما انه يجب أن يلاحظ ان الشخص الذي له الحق في التوقيع على الصكوك يجب أن لا يكون له حق الاطلاع على الدفاتـر المالية ، ولا حق التصـديق على الفواتير لصرفها .

ويجب على المسؤ ول عن التـوقيع على الصـكوك ان يتحقـق من صحـة الفاتورة ومستند الدفع ومـن أن العملية التجـارية سليمـة قبـل التصـديق على الصك . وعند صدور الصك يجب ختم الفاتورة ومستند الدفع بخاتم « دفع » حتى يمنع احتمال تقديم هذه الفاتورة ومستند الدفع مرة ثانية لاصدار صك آخر لدفع قيمتها .

وتدفع النقدية اما سدادا لدين على المنشأة او مقابل مصروف او مشتريات نقدية ، وفي كلتا الحالتين تكون النقدية هي الطـرف الدائـن عنـد الاثبـات في اليومية .

حسابات المصرف Bank Accounts

عند فتح حساب مع المصرف يجب على مندوبي المنشأة ان يملأوا بطاقة يوقع عليها الاشخاص الذين لهم حق التوقيع على الصكوك ، وبها بيانات خاصة عن المنشأة . وعندما تودع المنشأة أية مبالغ يجب أن تعد قسيمة ايداع تبين اسم المودع ورقم الحساب وتفاصيل المبلغ المودع من عملات معدنية وورقية وصكوك . وعند استلام المصرف للمبالغ المودعة يعطى المودع ايصالا بذلك .

وعندما تتعامل المنشأة مع المصرف ، يجب التفرقة بين النقدية بالخزينة والنقدية بكل حساب من حسابات المنشأة لدى المصارف ، وذلك بفتح حساب مستقل لكل منها . وعند الاثبات في الدفاتر يجب تحديد الحساب الذي طرأ عليه تغيير ، هل هو نقدية بالخزينة أم بالحساب الجاري ، . . الخ .

فمثلا عند بيع بضاعة نقدا او بصك ، يكون القيد :

××		نقدية بالخزينة
	××	مبيعات

وعند ايداع نقدية بما في ذلك الصكوك المحصلة من الغير بحساب المنشأة الجاري بالمصرف ، يكون القيد :

××		نقدية بالمصرف (حساب رقم —)
	××	نقدية بالخزينة

وعند شراء بضاعة بصك ، يكون القيد :

××		مشتريات
	××	نقدية بالمصرف (حساب رقم —)

وعند اعداد القوائم المالية . تجمع حسابات النقـدية مع بعضهـا وتظهـر كرصيد واحد للنقدية التي تملكها المنشأة ، سواء في خزينتها أم بالمصرف .

وتفتح المنشآت التجارية والصناعية عدة حسابات مع المصرف ، منهـا : حسـاب جاري ، حسـاب ودائـع ، حسـاب اعتمادات ، حسـاب قروض ، وحسابـات مرتبـات . وعلى المنشـأة ان تخصص حسابـا مستقـلا لكل من هذه الحسابات مع المصرف ، ولكن الحساب الجاري هو الذي يهمنا في هذا الفصل . والحساب الجاري تودع فيه المنشأة ما تشاء من الأموال في أي وقت وبدون حد اقصى وتسحب منه في حدود الرصيد المستحق لها . ويتميز الحساب الجاري بأنه لا يعطى فائدة على الرصيد المستحق للمنشأة مهما بلغت قيمته وتسحب أية مبالغ منه في حدود الرصيد عن طريق كتابة الصكوك . ويوضح شكل 9 - 1 نموذجـا لصك .

شكل 9 - 1
نموذج صك

ـــــ 13 ـــــ 19 رقم الحساب	مصرف الأمة فرع الميدان بنغازي
أدفع إلى ـــــــــــــــــ أو لامره	التاريخ ـــــ
د . ل . دينار ليبي ـــــــ	الى ـــــ
	رصيد سابق ـــــ
	هذا الصك ـــــ
	رصيد جديد ـــــ
	د . ل
التوقيع 48351 $\frac{3}{11}$ ب	48351 $\frac{3}{11}$ ب

تسوية حسابات المصرف Bank Reconciliations

تقوم المصارف بارسال كشف حساب Bank Statement الى عملائها في نهاية كل شهر . ويظهر بكشف حساب كل عميل البيانات الآتية :

1 - رصيده في أول كل فترة .

2 ـ ايداعاته التي استلمها المصرف خلال الفترة .
3 ـ الصكوك التي حررها العميل ودفعها المصرف خلال الفترة .
4 ـ عمولة المصرف .

وفي الولايات المتحدة الاميركية ترسل المصارف مع كشف الحساب صور قسائم الايداع والصكوك التي سحبتها المنشأة على المصرف ودفعت .

ويوضح شكل 9 - 2 نموذجا لكشف حساب احد عملاء مصرف الأمة .

ملاحظات على كشف حساب المصرف

(1) يرسل الكشف مرة كل شهر أو شهرين أو ثلاثة أو نصف سنة من صورة واحدة أو عدة صور حسب طلب العميل .
(2) تثبت الأرقام الثلاثة الأولى من رقم الصك المسحوب على المصرف في خانة التفاصيل .
(3) تثبت جميع الصكوك المسحوبة على المصرف تحت خانة منه يوميا ، وكذلك تثبت جميع الايداعات تحت خانة له ، ويستخرج الرصيد مرة واحدة يوميا .

وتقوم المنشأة بمسك حساب للمصرف في دفاترها ، تثبت به عمليات الايداع والسحب اولا بأولا . ولكن رصيد حساب المصرف من واقع دفاتر المنشأة لا يطابق رصيد حساب المنشأة من واقع كشف حساب المصرف في اغلب الاحيان . والآتي بعض الاسباب التي تدعو الى عدم التطابق :

1 ـ صكوك في الطريق **Outstanding Checks**

وهذه تمثل صكوكا حررتها المنشأة لدائنيها وأثبتت في دفاترها المالية ، ولكن لم يقدمها اصحابها للمصرف للتحصيل بعد .

2 ـ نقدية مودعة بالطرق **Deposit in Transit**

وهي عبارة عن مبالغ أودعتها المنشأة وقيدتها في دفاترها ، ولكنها لم تصل بعد الى المصرف عندما أعد كشف الحساب .

3 ـ عمولات المصرف **Bank Service Charges**

حملت لحساب المنشأة بواسطة المصرف ولكنها لم تقيد بعد في دفاترها .

شكل 9 - 2

نموذج لكشف حساب عميل في احد المصارف

بيان الحساب مع	رقم الحساب : 3560 صفحة 135
مصرف الأمة	الاسم : منشأة الأمل

(احد اكبر المصارف العاملة في ليبيا) العنوان : ص.ب :(30)
فرع الميدان	بنغازي
ص.ب : 1291
بنغازي ليبيا

التاريخ	التفاصيل	منه	له	الرصيد
84-7-1				5 329.300
7-2	0351	100.-	250.-	5 479.300
7-3	0352	425.200		5 054.100
7-5			60.-	5 114.100
7-10	0354	3000.-	2 000.-	4 114.100
7-15			100.-	4 214.100
7-20	0366	2000.-		2 214.100
7-25	0367	1000.-	1100.-	2 314.100
7-26	0368	64.-		2 250.100
7-27			500.-	2 750.100
7-28	0370	5.-		2 745.100
7-29	0371	85.-		2 660.100
7-30	0372	50.250		2 609.850
7-31			2 390.320	5 000.170

ان لم ترد المصرف منكم معارضة ما على هذا الكشف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ارساله اليكم فان ادارة المصرف ستعتبركم موافقين على صحة هذا الحساب نهائيا .

وتشمل هذه المصاريف تكاليف طبع دفاتر الصكوك ، مصروفات تحصيلات ، دمغة ؛ وغيرها .

4 ـ رفض صكوك تحت التحصيل NSF Checks

وهي صكوك لصالح المنشأة أرسلت للمصرف ولكنها رفضت لعدم وجود رصيد كاف في حسابات اصحابها لتحصيلها . وفي هذه الحالة يحمل المصرف حساب المنشأة بقيمة هذه الصكوك المرفوضة ويترتب على ذلك تخفيض حساب المنشأة بقيمتها .

5 ـ حدوث أخطاء

قد تحدث اخطاء من جانب المصرف أو العميل بالرغم من وجود نظام دقيق للمراقبة الداخلية .

وعند وصول كشف حساب المصرف يجب أن يقارن الموظف المختص حساب المصرف من واقع دفاتر المنشأة مع كشف حساب المصرف . وان وجد اي فرق يجب أن تتخذ الخطوات الآتية للتوفيق بين الرصيدين :

1 ـ تقارن الايداعات في كشف حساب المصرف مع الايداعات من واقع دفاتر المنشأة ، والفروق وأسبابها يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند عمل تسوية الحسابين .

2 ـ تقارن الصكوك حسب ارقامها ، والصكوك التي لم تظهر في كشف المصرف يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند التسوية .

3 ـ أي اشعار مدين أو اشعار خصم ظهر في كشف المصرف ولم يقيد في دفاتر المنشأة يجب أخذه في الاعتبار عند اجراء التسوية . واشعار الخصم يمثل مبلغا يخصم من حساب المنشأة ، كدفع كمبيالة نيابة عن المنشأة ، أو عمولة ومصروفات وفوائد مستحقة للمصرف .

4 ـ أي اشعار دائن أو اشعار اضافة بواسطة المصرف ولم تخطر المنشأة به بعد الا عن طريق كشف المصرف يجب اضافته لرصيد المصرف من واقع دفاتر المنشأة . والاشعار الدائن هو مستند يرسله المصرف الى المنشأة لتحصيله مبالغ لصالح المنشأة ، كتحصيل كمبيالة أو سند أذني .

5 ـ يجب القيام باعداد كشف تسوية مع أخذ الخطوات السابقة في الحسبان .

6 ـ اجراء قيود اليومية اللازمة لتسوية حساب المصرف ، كما في المثال التالي :

مثال :

اتضح من كشف حساب المصرف لمنشأة الأمل ان رصيد حساب المنشأة 5000·170 د في 31 يوليو .

كما اتضح من دفاتر المنشأة ان رصيد حساب المصرف هو 570·4175 د ، في ذلك التاريخ . ومن واقع مقارنة دفاتر المنشأة مع كشف حساب المصرف اتضحت البيانات الآتية :

1 ـ اودع مبلغ 310،900 د عن طريق البريد في 31 يوليو ولكنه لم يصل المصرف بعد .

2 ـ اشعار دائن في 28 - 7 مرفق مع كشف حساب المصرف بمبلغ 500 د وقد ظهر ايضا في كشف حساب المصرف ولكنه لم يقيد بعد في دفاتر المنشأة ، ويمثل اوراقا مالية بيعت بواسطة المصرف لحساب المنشأة .

3 ـ اربعة صكوك سحبت خلال شهر يوليو لم تقدم بعد الى المصرف لتحصيلها :

صك رقم	تاريخ	المبلغ
901	25 يونيو	100·- د
988	30 يونيو	10.250 د
990	27 يوليو	402·500 د
992	30 يوليو	205·- د

4 ـ اشعار مدين بمبلغ 5 د يمثل عمولة للمصرف في 29 يوليو .

5 ـ اثبت الصك رقم 775 بمبلغ 85 د سدادا لمنشأة الهواتف في دفاتر المنشأة بمبلغ 58 د ، لكنه اثبت صحيحا في كشف المصرف في 30 يوليو بقيمة 85 د .

6 ـ دفع العميل على المبلغ المستحق عليه للمنشأة وقيمته 50.250 د بصك اودع في حساب المنشأة بالمصرف للتحصيل ولكن لم تدفع قيمته لعدم وجود رصيد كاف للعميل . ونتيجة لذلك فقد حمل المصرف حساب منشأة الأمل بالمبلغ في 30 يوليو .

وبناء على البيانات السابقة يمكن التوفيق بين الرصيدين للوصول الى قيمة النقدية الصحيحة التي يجب ان تكون في حساب المصرف كالآتي :

منشأة الأمل

تسوية حساب المصرف في

31 يوليو 1984م

البيان		المبلغ
رصيد حساب المصرف من واقع دفاتر المنشأة في 31 يوليو 1984		4 175.570 د
يضاف اليه :		
اشعار دائن		500.—
		4 675.570 د
يخصم منه :		
مصاريف المصرف	5.000 د	
صك مرفوض	50.250	
خطأ في صك رقم 775	27.000	82.250
النقدية بالمصرف (الرصيد الصحيح)		4593.320 د
النقدية بالمصرف من واقع كشف المصرف		5 000.170 د
يضاف اليه :		
نقدية بالطريق .		310.900
		5 311.070
يطرح منه :		
صكوك في الطريق		
901	100.000	
988	10.250	
990	402.500	
992	205.000	717.750
الرصيد الصحيح لحساب المصرف		4 593.320 د

وبناء على ما سبق يكون قيد اليومية اللازم لتعديل رصيد حساب المصرف بدفاتر المنشأة ليطابق رصيد النقدية الصحيح كالآتي :

مدين	دائن	البيان	التاريخ
5.000		مصاريف المصرف	7 - 31
50.250		حسابات تحت التحصيل - على	
27.000		مصاريف الهاتف	
417.750		المصرف	
	500	استثمارات في أوراق مالية	

ويظهر حساب المصرف في دفاتر الشركة كالآتي :

حـ / مصرف الأمة

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
4 175.570	رصيد 31 - 7		
417.750	الى حـ / اوراق مالية	4 593.320	رصيد مدين 31 - 7
4 593.320		4 593.320	
4 593.320	رصيد		

صندوق المصروفات النثرية Petty Cash

لقد ذكرنا سابقا ان نظام المراقبة الداخلية يحتم على كل منشأة ان تودع كل النقدية الواردة في المصرف وان جميع المدفوعات تتم عن طريق المصرف . ولكن في كثير من الأحيان تقوم المنشأة بدفع بعض المصروفات النثرية كطوابع البريد والبرقيات وبعض الادوات الكتابية .

ويستخدم نظام صندوق المصروفات النثرية لتجنب سحب صكوك على المصرف بمبالغ تافهة خاصة بهذه المصروفات النثرية . وفي هذه الحالة ، تقدر قيمة هذه المصروفات النثرية التي يتوقع صرفها خلال مدة معينة ، ولتكن كل شهر ، ويسحب صك على المصرف بقيمة المبلغ المقدر ويعطى لصراف أمين .

لنفرض ان المصروفات النثرية قدرت بمبلغ100 د ، يكون قيد اليومية كالآتي :

100		صندوق المصروفات النثرية
	100	المصرف

ويقوم الصراف الخاص بصندوق المصروفات النثرية بالانفاق من هذا المبلغ على بنود معينة ومقابل مستندات معتمدة ، يثبتها في دفتر صندوق المصروفات النثرية .

لنفرض ان قيمة المدفوعات عن طريق صندوق المصروفات النثرية بلغت خلال شهر اغسطس مبلغ قدره95.350 د . يسحب صك على المصرف بهذا المبلغ لاستبدال ما صرف ليبلغ رصيد صندوق المصروفات النثرية قيمة السلفة المستديمة وهي100 د .

ويكون قيد اليومية كالآتي :

59.500		مصاريف طوابع البريد
5.900		البرقيات
6.000		مصاريف النقل
15.250		مصاريف وقود
8.700		مصاريف نثرية مختلفة
	95.350	المصرف
		اثبات المصروفات النثرية واعادة رصيد السلفة المستديمة الى100 د .

الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية

الأوراق الماليةSecurities هي الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات المساهمة لتوفير رأسمال لها ، وتتداول في احدى البورصات المالية . وتقوم المنشأة

بشراء هذه الأوراق عند وجود فائض مؤقت من النقدية لديها ، وذلك لتحقيق عائد في صورة فوائد او أرباح موزعة او أرباح تنتج من بيعها بسعر أكبر من سعر التكلفة . وعندما تحتاج المنشأة الى نقدية تقوم ببيع هذه الأوراق . وهذا النوع من الاستثمارات في الأوراق المالية يعتبر اصلا متداولا لان قصد المنشأة هو الشراء بقصد البيع والاحتفاظ بها لمدة قصيرة فقط . ولكن عندما تقوم المنشأة بشراء أوراق مالية ، وخاصة الأسهم ، بقصد السيطرة على بعض الشركات الأخرى ففي هذه الحالة تعتبر أصلا طويل الأجل .

وتقيم الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية (اصل متداول) على اساس « سعر التكلفة أو سعر السوق أيهما اقل » . فاذا كان سعر السوق يزيد عن سعر التكلفة قيمت هذه الاستثمارات في الميزانية على أساس سعر التكلفة . أما إذا كان سعر السوق أقل من سعر التكلفة فتقيم على أساس سعر السوق . ويجب معاملة الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية المختلفة كمحصلة واحدة عند مقارنة سعر التكلفة بسعر السوق . بمعنى أن تجمع تكاليف الأوراق المالية كلها وتقارن في مجموعها بمجموع القيمة السوقية لهذه الأوراق ، لا أن يعامل كل نوع على حدة كما هو الحال في البضاعة .

ولمعالجة الاستثمارات في الأوراق المالية كأصل متداول نقدم المثال التالي :

مثال :

لدى شركة النمو نقدية زائدة ليست في حاجة لها خلال الستة اشهر التالية وقدرها 6000 د ، فقررت استثمارها في 1000 سهم من اسهم شركة الاسمنت ودفعت مبلغا قدره 6100 د لشرائها بما في ذلك مصروفات الشراء والعمولة .

فيكون قيد اليومية في تاريخ الشراء كالآتي :

6 100		الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية
	6 100	المصـــــرف
		شراء 1000 سهم من اسهم شركة الأسمنت .

لنفرض انه بعد ثلاثة أشهر استلمت الشركة نصيبها من توزيعات الأرباح وقدره100 د ، بواقع100 درهما لكل سهم ، يكون قيد اليومية كالآتي :

من	إلى	البيان
100		المصرف
	100	ايرادات الاستثمارات
		استلام توزيع الأرباح بواقع 100 درهما لكل سهم

واذا باعت الشركة الاسهم بمبلغ6500 د ، يكون قيد اليومية كالآتي :

من	إلى	البيان
6 500		المصرف
	6 100	استثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية
	400	ارباح بيع الاستثمارات

ويقفل حـ / أرباح بيع الاستثمارات في نهاية المدة التجارية في حـ / ملخص الايرادات والمصروفات كالآتي :

من	إلى	البيان
400		أرباح بيع الاستثمارات
	400	ملخص الأيرادات والمصروفات
		ترحيل ارباح بيع الاستثمارات
		الى حساب ملخص الايرادات والمصروفات

أما إذا بيعت الاستثمارات بثمن يقل عن ثمن التكلفة (الشراء + مصروفات وعمولة الشراء) فيعتبر الفرق خسارة ، وترحل الى حساب ملخص الايرادات والمصروفات .

فمثلا اذا بيعت هذه الاستثمارات بمبلغ 5900 د بعد دفع عمولة البيع ، يكون قيد اليومية كالآتي :

من	إلى	البيان
5 900		المصرف
200		خسائر بيع الأوراق المالية
	6 100	الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية
		بيع الاستثمارات في اسهم شركة الاسمنت بخسارة .

وفي نهاية المدة المالية يكون قيد اليومية كالآتي :

200		ملخص الإيرادات والمصروفات
	200	خسائر بيع الأوراق المالية
		اقفال حساب خسائر بيع الأوراق المالية في حساب م . أ . م .

أما اذا قررت المنشأة الاحتفاظ بالأوراق المالية حتى نهاية المدة التجارية فتظهر هذه الأوراق المالية في الميزانية كأصل متداول مقيما على أساس سعر التكلفة او السوق أيهما اقل . فاذا كان سعر السوق في تاريخ الميزانية 6400 د ، تظهر الأوراق المالية في الميزانية بقيمة التكلفة 6100 د ، ولكن يعلن في صورة مذكرة سعر السوق كالآتي :

	الميزانية في 31 - 12 - 1983
	اصول متداولة
6100	استثمارات قصيرة الأجل في أوراق مالية (سعر السوق 6400 د)

أما إذا كان سعر السوق يقل عن سعر التكلفة فتقيم هذه الأوراق المالية على أساس سعر السوق ويعتبر الفرق خسارة تحمل لحساب ملخص الايرادات والمصروفات .

ويظهر الفرق في حساب خاص يسمى حساب مخصص هبوط اسعار الأوراق المالية .

ولتوضيح ذلك نفترض أن القيمة السوقية لهذه الأوراق المالية في تاريخ الميزانية كانت 5800 د . فيكون قيد اليومية كالآتي :

300		خسائر هبوط اسعار الأوراق المالية
	300	مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية
		تسجيل الخسارة الناتجة عن هبوط سعر السوق عن سعر التكلفة للاستثمارات قصيرة الأجل .

300		ملخص الإيرادات والمصروفات
	300	خسائر هبوط اسعار الأوراق المالية
		قفل خسائر هبوط اسعار الأوراق المالية في حساب ملخص الايرادات والمصروفات .

أما الميزانية فتظهر كالآتي :

		الميزانية في 31 - 12 - 1983
		أصول متداولة
	6 100 د	استثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية (سعر التكلفة)
	300	ـ مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية
5 800 د		

ولو فرضنا أن هذه الأوراق المالية قد بيعت في 5 - 3 - 1984 بسعر 6300 بعد خصم عمولة البيع ومصروفات البيع يكون قيد اليومية في هذا التاريخ كالآتي :

6 300		المصرف
300		مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية
	6 100	الأوراق المالية
	500	أرباح بيع الأوراق المالية
		بيع اسهم شركة الاسمنت .

وفي نهاية السنة المالية يقفل حـ / أرباح بيع الأوراق المالية في حساب ملخص الايرادات والمصروفات كالآتي :

500		أرباح بيع الأوراق المالية
	500	ملخص الايرادات والمصروفات
		اقفال حساب ارباح بيع الأوراق المالية .

أما حسابات الاستاذ فتظهر كالآتي :

حـ / الاستثمارات في الأوراق المالية

6 100	رصيد 1 ـ 1 - 1984	6 100	من مذكورين 5 - 3 - 1984

حـ / مخصص هبوط اسعار الأوراق المالية

300	الى مذكورين 5 - 3 - 1984	300	رصيد 1 - 1 - 1984

حـ / أرباح بيع الأوراق المالية

500	الى حـ/ م.أ.م. 31 - 12 - 1984	500	من مذكورين 5 - 3 - 1984

وعند تطبيق مبدأ سعر التكلفة أو السوق أيهما اقل بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية المختلفة ، يجب أن تعامل هذه الاستثمارات كمحصلة واحدة .

وهذا يعني جمع تكاليف الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية كلها ومقارنتها مع مجموع القيمة السوقية لهذه الأوراق . واتخاذ أقل القيمتين كأساس للتقييم .

وهذا يختلف عن معالجة البضاعة ، حيث يطبق مبدأ التكلفة أو السوق ايهما اقل بالنسبة لكل نوع من البضاعة على حدة .

مثال :

اليك المعلومات التالية عن استثمارات قصيرة الأجل لشركة ليبيا :

نوع الاستثمار	التكلفة	سعر السوق في 31 - 12 - 1983
أسهم عادية في شركة الاسمنت	5 800 د	5 500 د
سندات في شركة الخليج	4 100	4 200

المطلوب تطبيق مبدأ سعر التكلفة أو السوق ايهما اقل ، واظهار هذه الاستثمارات في ميزانية شركة ليبيا في 31 - 12 - 1983 .

الحل :

نوع الاستثمار	التكلفة	سعر السوق
أسهم شركة الاسمنت	5800 د	5500 د
سندات شركة الخليج	4100	4200
مجموع	9900 د	9700 د

وحيث أن مجموع سعر السوق أقل من مجموع سعر التكلفة ، يجب أن تظهر هذه الاستثمارات في الميزانية بسعر السوق كما يلي :

شركة ليبيا

الميزانية في 31 - 12 - 1983

أصول متداولة

. . . .

. . . .

9900 د	استثمارات قصيرة الأجل في اوراق مالية
	(سعر سوق 9700 د فقط)
200	يطرح : مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
9700	

. . . .

. . . .

هذا بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية . أما بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل وكيفية معالجتها محاسبيا فستناقش في فصل قادم ان شاء الله .

اسئلة وتمرينات

اسئلة

9 - 1 ـ عرف نظام المراقبة الداخلية . وما هي الخطوات التي تتبع لوضع نظام مراقبة داخلية للنقدية ؟

9 - 2 ـ ما هي الاسباب التي تدعو الى عدم تطابق رصيد حساب المصرف من الدفاتر المحاسبية والرصيد من واقع كشف حساب المصرف ؟

9 - 3 ـ كيف تفرق بين الاستثمارات في الأوراق المالية كأصل متداول وكأصل طويل الأجل ؟

9 - 4 ـ ما هي المبادىء المحاسبية التي تتبع في تقييم الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية ؟

9 - 5 ـ ما هي طبيعة حساب مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية ؟ اذكر كيف تعالجه دفتريا .

تمرينات

9 - 6 ـ من المعلومات التالية :

(1) احسب رصيد حساب المصرف في الدفاتر قبل اجراء التسوية لحساب المصرف .

(2) القيود اليومية اللازمة للوصول الى الرصيد الحقيقي .

رصيد حساب المصرف طبقا لكشف الحساب	17 560 د
شيكات لم تقدم للدفع بعد	7 050
ايداعات نقدية لم تظهر في كشف المصرف	1 710
مصروفات المصرف التي لم تقيد بعد في الدفاتر	20
كمبيالة حصلت بواسطة المصرف لم تقيد بالدفاتر وضمن هذه القيمة 40 د فوائد .	4 040

9 - 7 ـ المطلوب قيود اليومية اللازمة لاثبات عمليات الاستثمارات قصيرة الأجل التالية لشركة سلمى :

11 مارس اشترت سندات قيمتها الاسمية 50000 د ، بمعدل فائدة $7\frac{1}{2}\%$. وبلغت قيمة الشراء 52 175 د .

11 سبتمبر استلمت مبلغ 1875 د قيمة الفوائد المستحقة لمدة نصف عام .

11 اكتوبر باعت سندات قيمتها الاسمية 20000 د بمبلغ 20250 د .

31 ديسمبر بلغت القيمة السوقية للسندات في هذا التاريخ 29750 د .

9 - 8 ـ حددت السلفة المستديمة لصندوق المصروفات النثرية في منشـأة الضياء بمبلغ 100 د .

وقد قام صراف صندوق النثريات بدفع المبالغ التالية خلال ابريل :

أدوات مكتبية	18.100 د
طوابع بريد	15 . ـ
طوابع دمغة	26.500
مصروفات تاكسي	20.ـ
مصروفات نثرية متنوعة	14.400

ما هو قيد اليومية اللازم لاستبدال المنصرف من السلفة المستديمة

9 - 9 ـ اليك المعلومات التالية عن الاستثمارات قصيرة الأجل لشركة السلام في 31 ديسمبر 1984 :

	السوق	التكلفة
500 سهما في شركة الحديد والصلب	10 500	14 000 د
1 000 سهما في شركة الخليج	10 000	16 000 د
250 سندا في شركة الاسمنت	27 500	26 000

المطلوب :

(1) تطبيق مبدأ سعر السوق أو التكلفة أيهما اقل على هذه الاستثمارات وعمل قيود التسوية اللازمة .

(2) اظهار هذه الاستثمارات في ميزانية الشركة في 31 - 12 - 1984 .

9 - 10 ـ استلمت شركة الازدهار كشف حساب الصرف عن شهر يوليو 1984 المبين أدناه .

البيان	منه	له	رصيد
رصيد في 1 - 7			4 500 د
ايداعات		17 000	21 500
صكوك	17 700		3 800
مصروفات المصرف	7		3 793
الرصيد			3 793

أما حساب المصرف في الدفاتر فهو كما يلي :

4 000	رصيد	7 - 1	18 000	صكوك	يوليو
19 100	ايداعات	يوليو			

المطلوب :

(1) اعداد مذكرة تسوية حساب المصرف للوصول الى رصيد النقدية الحقيقي مع العلم بأن هناك صكوكا لم تقدم للدفع بعد قيمتها 800 د ، ومع ملاحظة ان بعض الشيكات التي قدمت للمصرف للدفع قد سحبت خلال شهر يونيو ولا يوجد ايداعات بالطريق من شهر يونيو .

(2) عمل قيود اليومية اللازمة لاجراء التسوية في 31 يوليو .

(3) ما هو الرصيد الحقيقي للمصرف الذي يجب ان يظهر في الميزانية في 31 يوليو 1984 ؟

9 - 11 ـ في 2 مارس 1984 اشترت شركة الانعطاف الاسهم الآتية كاستثمار قصير الأجل :

الشركة	عدد الأسهم	سعر السهم
أ	200	40 د
ب	400	50
جـ	100	70

في 8 يوليو وزعت ارباح نقدية مقدارها 3 د عن كل سهم في شركة جـ .

في 19 نوفمبر باعت اسهم شركة ب بسعر 56 د لكل سهم .

في 31 ديسمبر كانت اسعار السوق للاسهم كالآتي :

أ :	38 د	للسهم
ب :	56	للسهم
جـ :	75	للسهم

المطلوب

(1) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم .

(2) اظهار هذه الاستثمارات في الميزانية في 31 ديسمبر 1984 :

9 - 12 ـ استلمت شركة أمل كشف حساب المصرف عن شهر ديسمبر كالآتي :

التاريخ	منه	لـه	الرصيد
1 ديسمبر			14 700
2	100		14 600
3		7 000	21 600
4	400		21 200
5	200		21 000
9	900		20 100
10	300		19 800
15		9 000	28 800
21	700		28 100
24	21 000		7 100
25		8 000	15 100
30	800		14 300
31		1 080*	15 380
31	10*		15 370

*1 080 د القيمة الاسمية لكمبيالة حصلت عن طريق المصرف .

*10 د مصاريف المصرف .

أما حساب المصرف في دفاتر المنشأة فهو كالآتي :

			صكوك	
14 000	رصيد	12 - 1		
	ايداعات		300	12-2
7 000		12 - 2	900	12 - 4
9 000		12 - 12	600	12 - 15
8 000		12 - 24	500	12 - 17
6 000		12 - 31	800	12 - 18
			700	12 - 18
			21 000	12 - 23

مع العلم بأن هناك ثلاثة صكوك لم تقدم في شهر نوفمبر قيمتها 200 د ، 400 د ، 100 د .

المطلوب :

(1) ما هي قيمة الايداعات التي لم تظهر في كشف حساب المصرف بعد ؟

(2) ما هي قيمة الصكوك التي لم تقدم للدفع في نهاية شهر ديسمبر ؟

(3) اعداد مذكرة التسوية للوصول الى الرصيد الحقيقي .

(4) عمل قيود اليومية اللازمة لاجراء التسوية .

(5) ما هو رصيد المصرف الحقيقي الذي يجب ان يظهر في الميزانية في 31 ديسمبر ؟

9-13 ـ اليك البيانات التالية عن عمليات شركة البركة مع المصرف خلال مارس 1984 :

1 ـ رصيد حساب المصرف طبقا للدفاتر في 31 مارس 16604.020 د .

2 ـ رصيد حساب المصرف طبقا لكشف الحساب في 31 مارس 20638.290 د .

3 ـ مرفق مع كشف الحساب صك كتبه العميل محمد بمبلغ 186.-- د لم يحصل لعدم وجود رصيد كاف في حسابه بالمصرف (N S F) .

4 ـ صكوك لم تقدم للدفع بعد .

رقم 84	بمبلغ	1 841 . 020 د
رقم 88	بمبلغ	1 323 . ــ د
رقم 89	بمبلغ	16 . 260 د

5 ـ اشعار مدين يخص شركة الكفرة ظهر خطأ في كشف المصرف وقيمته 44.800 د .

6 ـ حصل المصرف كمبيالة قيمتها 2963 د ، وبلغت مصروفات التحصيل 8.400 د .

7 ـ ايداعات في الطريق قيمتها 2008.500 د .

8 ـ صك من العميل احمد ارسل للتحصيل قيمته 160 د ، قيد بالدفاتر بمبلغ 16 د ولكنه اودع وحصل صحيحا بكشف المصرف .

9 ـ مصاريف المصرف بلغت 5.310 د .

المطلوب :

1 ـ اعداد مذكرة تسوية حساب المصرف مبينا الرصيد الفعلي في نهاية الشهر .

2 ـ اجراء قيود اليومية اللازمة .

9 - 14 ـ اشترت شركة ليبيا للتأمين 400 سهما من الأسهم العامة لشركة الاستثمارات البالغة 40000 سهم ، بسعر $34 \frac{1}{2}$ بالاضافة الى عمولة شراء قدرها 120 د ، في 1 - 1 - 1984 ، وذلك كاستثمار قصير الأجل .

وفي 10 مايو 1984 ، اعلنت شركة الاستثمارات عن توزيعات قدرها 800 درهم للسهم ، ودفعتها نقداً .

في 1- 7 -1984 قامت شركة ليبيا للتأمين ببيع 250 سهما من اسهم الاستثمارات بسعر 30 ، وقد كانت عمولة البيع 70 د .

في 10- 10 - 1984 اعلنت شركة الاستثمارات عن توزيعات قدرها 500 درهم للسهم ، ستدفع في 10 نوفمبر من نفس العام .

في 25- 12 - 1984 قامت شركة ليبيا للتأمين ببيع باقي الاسهم بسعر 38 ، وقد كانت عمولة البيع 45 د .

المطلوب :

اثبات العمليات السابقة في اليومية العامة لشركة ليبيا للتأمين .

9 - 15 ـ نظرا لتوفر بعض النقدية الزائدة عن حاجة شركة النور ، قررت استثمارها في اوراق مالية كاستثمار قصير الأجل . وعلى ذلك اشترت 100 سند من سندات شركة المحيط الهادي ذات القيمة الاسمية 1000 د للسند ، بسعر 104 في 1 - 6 - 1983 . وتدفع هذه السندات فائدة بمعدل 6 % ، تدفع في أول ابريل وأول اكتوبر ، من كل عام .

وفي 1 - 6 - 1985 احتاجت الشركة الى بعض النقدية فباعت استثمارها في سندات المحيط الهادي بسعر 99 د .

المطلوب :

اجراء قيود اليومية العامة لاثبات عمليات شركة النور من 1- 6 - 1983 الى 1-6-1985 .

16-9 ـ قررت شركة الرطوبة في 1 - 1 - 1984 انشاء صندوق للمصروفات النثرية بمبلغ 400 د . وفي 31- 1 - 1984 كان رصيد هذا الصندوق والمصروفات المدفوعة منه كما يلي :

نقدية بالصندوق	110 د
مصروف طوابع بريد	20
طوابع بريد	10
مصروف نقل بضائع للخارج	70
مهمات مكتبية قرطاسية	190
	400

المطلوب :

قيود اليومية العامة اللازمة :

1 ـ انشاء صندوق المصروفات النثرية

2 ـ استعاضة السلفة في 31-1-1984

3 ـ زيادة المبلغ المخصص للصندوق من 400 د الى 700 د .

17-9 ـ اظهر كشف حساب المصرف المرسل إلى شركة ودان رصيدا دائنا قدره 7169.330 د في 31 مايو 1984 . اما رصيد حساب المصرف في دفاتر الشركة في نفس التاريخ فقد كان 6993.500 د (مدين) . وعند مراجعة الدفاتر واشعارات وكشف المصرف ، اتضح ما يلي :

1 ـ بلغت الصكوك التي حررتها الشركة لدائنيها ولكنها لم تقدم للمصرف بعد 2743.040 د .

2 ـ ظهر من ضمن الصكوك التي حملها المصرف لحساب الشركة صك بمبلغ 83.710 د ، وهو صك حررته شركة زيدان .

3 ـ قام المصرف بتحصيل ورقة تحصيل للشركة بمبلغ 830 د (منها 30 د فوائد) .

4 ـ مصروف عمولة المصرف عن شهر مايو بلغ 3.500 د ، لم تثبت في الدفاتر بعد .

5 ـ آخر عملية ايداع قامت بها الشركة كانت في 31 مايو بمبلغ 3065 د ، لم تظهر في كشف المصرف .

6 ـ ضمن الصكوك التي خصمها المصرف من حساب المنشأة صك بمبلغ 260 د ، ولكن الشركة اثبتته خطأ في دفاترها بمبلغ 235 د . وقد كان هذا الصك تسديداً لحساب شركة الأضواء ، مقابل قرطاسية للمكتب .

7 ـ اودعت الشركة صكا لصالحها محرر من قبل شركة الانوار بملغ 220 د ، سداد لحسابها ، ولكن المصرف ارجع هذا الصك لعدم وجود رصيد كاف للشركة NSF Check .

المطلوب :

1 ـ اعداد مذكرة التسوية لحساب المصرف في 31- 5 - 1984 .
ـ اعداد قيود اليومية العامة اللازمة لتصحيح دفاتر الشركة .

9 - 18 ـ اثناء مراجعتك لحسابات شركة اللبن عن السنة المنتهية في 31 - 12-1984 ، قدمت اليك مذكرة تسوية المصرف التالية :

رصيد النقدية في الدفاتر		168 450 د
يطـــرح :		
احتياطي سداد السندات	21 200 د	
احتياطي تقاعد المستخدمين	15 500	
		36 700
رصيد النقدية الحرة		131 750 د

يضاف :

صكوك حررت ولم تقدم للمصرف بعد	9400 د	
صكوك حررت في ديسمبر 1984 ، ولم		
ترسل للدائنين الا في يناير 1985	12650	22050
		153800 د

يطرح :

تحصيلات من العملاء استلمت في		
31- 12 - 1984 ، ولم تودع بالمصرف		
إلا في 2-1-1985	23400 د	
قروض من مديري الشركة ، تم التعاقد		
عليها في 15 - 12 - 84		
ولم تستلم المبالغ الا في 5-1-85	65000	
مصروف عمولة المصرف	2500	
		90900
رصيد المصرف في 31 - 12 - 1984		62900 د

المطلوب :

1 ـ علق على هذه القائمة . اذا كنت تعتقد ان بعض البنود قد صنفت خطأ ، بين التصنيف الصحيح لها .

2 ـ ما هو الرصيد الصحيح للنقدية الذي يجب ان يظهر في ميزانية الشركة ؟

9 - 19 ـ من البيانات الآتية المطلوب اعداد مذكرة تسوية حساب المصرف للوصول الى رصيد النقدية الحقيقي في 30 نوفمبر :

(1) رصيد المصرف في 30 - 11 في دفاتر الشركة 10423.090 د .

(2) رصيد حساب المصرف طبقا لكشف الحساب في 30 نوفمبر 9154.570 د .

(3) 13د مصروفات المصرف، 864.600 د اشعار مدين من المصرف حيث ان صكا من احد العملاء لم يتم تحصيله حيث ليس لديه رصيد كاف للتحصيل .

(4) صك رقم 832 بمبلغ 923.480د تم قيده في دفاتر الشركة بمبلغ 932.480 د
وصك رقم 851 بمبلغ 66.330 د تم قيده في دفاتر الشركة 33.660 د

(5) اتضح من كشف حساب المصرف انه تم تقييد مبلغ 100 دينارا خطأ كمصاريف تحصيل كمبيالة .

(6) نقدية مودعة بالطريق بلغت 625.250 د .

(7) صكوك في الطريق : رقم 860 بمبلغ 160.000 د
رقم 870 بمبلغ 75.200 د
رقم 880 بمبلغ 122.800 د

9 - 20 حددت السلفة المستديمة لصندوق المصروفات النثرية بمبلغ 300 د وقد قام صراف صندوق النثريات بدفع المبالغ التالية خلال شهر يوليو :

أدوات مكتبية	59.400 د
طوابع بريد	60.000
مصروفات سيارة	59.380
مصروفات سفر	40.250
مصروفات نثرية متنوعة	40.620 د

ما هو قيد اليومية اللازمة لاستبدال المنصرف من السلفة المستديمة .

9 - 21 : البيانات المالية الآتية خاصة بشهر سبتمبر :

(1) رصيد حساب المصرف طبقا لكشف الحساب في 30 سبتمبر 20693.250 د

(2) اشعارين مدينين مرفقين بكشف حساب المصرف احدهما 4 د لمصروفات المصرف والتحصيل والآخر بمبلغ 64.600 د خاصا بصك لم يتم تحصيله لعدم وجود رصيد مصرفي كاف لاحد العملاء .

(3) خطأين تم اكتشافهما : صك رقم 832 بمبلغ 456.300 د قد تم تقييده في يومية النقدية بمبلغ 465.300 د وكذلك صك رقم 851 بمبلغ 77.440 د قيد في الدفاتر 44.770 د . علما بأن الصك رقم 832 مدفوعات لمرتبات الموظفين والصك رقم 851 لمصروفات الهاتف .

(4) قد تم خصم مبلغ 126 د بواسطة المصرف كمصاريف تحصيل سند أذني خطأ .

(5) نقدية مودعة بالطريق قيمتها 585.250 د .

(6) صكوك بالطريق لم يتم تقديمها للمصرف للتحصيل كالآتي :

صك رقم 860 بمبلغ 151.930 د
صك رقم 867 بمبلغ 82.460 د
صك رقم 869 بملغ 123.610 د .

(7) حساب المصرف في دفاتر الشركة كالآتي :

حساب النقدية (المصرف)

9 - 1	18341.820	رصيد	9-30	11.514.630	مدفوعات
9 - 30	14411.580	تحصيلات			

المطلوب :

(1) اعداد مذكرة تسوية حساب المصرف لشهر سبتمبر .

(2) اعداد قيود اليومية اللازمة لتسوية الحساب .

9 - 22 : قررت شركة حاتم استثمار بعض النقدية فى أسهم بعض الشركات . الآتي بيان بالاستثمارات القصيرة الأجل :

	قيمة التكلفة	القيمة السوقية
العام الاول	118 000 د	110 200 د
العام الثاني	109 000	104700
العام الثالث	115 300	116 800

المطلوب :

(1) اجراء قيد التسوية لكل عام من السنوات الثلاث الماضية

(2) بيان الاستثمارات القصيرة الأجل في الميزانية العمومية للعام الثاني .

9-23 : خلال هذا العام تمت الاستثمارات الآتية بواسطة شركة أمل :

28 فبراير : اشترت 1000 سهم من شركة التأمين الأهلية بسعر السهم 63 دينـارا ودفعت عمولة شراء قدرها 600 دينارا .

15 مارس : دفعت شركة التأمين الأهلية مبلغ 500 درهم لكل سهم من الأرباح

في 10 ديسمبر : قد تم بيع 600 سهما من الاستثمار في شركة التأمين الأهلية بسعر السهم 28 دينارا ، كما بلغت عمولة البيع 150 دينارا .

في 20 ديسمبر : اعلنت شركة التأمين الأهلية عن توزيعات من الأرباح قدرها 250 درهم للسهم .

في 31 ديسمبر : سعر السوق للسهم بلغ 25 دينارا

والمطلوب : اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية .

9- 24 تقوم منشأة العروبة بعمل مذكرة تسوية شهرية لحسابها المصرفي الوحيد في مصرف الصحارى . وتقوم المذكرة التي تعدها هذه المنشـأة على أسـاس تعديل كل من رصيد حساب المصرف في الدفاتر والرصيد حسب كشف المصرف حتى يتفقا مع الرصيد الصحيح للنقدية بالمصرف ، والذي يجب ان يظهر بالميزانية .

ومن مراجعة كشف المصرف في 31/12/1984 م ، وحسابات المنشـأة ، اتضحت الحقائق المذكورة فيما بعد .

المطلوب :

وضع الحرف الدال على أفضل اجابة من الاجابات الخمس التالية أمام كل حالة ، لاعداد مذكرة التسوية في 31/12/84 م .

الاجابات :

أ ـ تضاف إلى رصيد المصرف بدفاتر المنشأة .

ب ـ تضاف إلى رصيد المصرف الوارد بكشف المصرف .
جـ ـ تطرح من رصيد المصرف الوارد بكشف المصرف
د ـ تطرح من رصيد المصرف الوارد بدفاتر المنشأة .
هـ ـ لا تظهر في مذكرة التسوية .

1 ـ ضمن الصكوك التي حررتها المنشأة خلال نوفمبر ، صك بمبلغ 3000 د ، لم يقدم للمصرف بعد للسداد .

2 ـ قامت المنشأة بايداع مبلغ 2000 د في المصرف في 31 / 12 / 1984 م ، ولم تظهر هذه العملية بكشف المصرف .

3 ـ قامت المنشأة بتحرير صك بمبلغ 1000 د وأثبتته في دفاترها في 8 / 12 / 1984 م ، وظهر بكشف المصرف في 31 / 12 / 1984 م .

4 ـ رد المصرف مع كشف الحساب في 31 / 12 / 1984 م ، الصك رقم 105 بمبلغ 1500 د ، كانت المنشأة قد اودعته في حسابها في 9 / 12 / 1984 م ؛ وذلك لعدم وجود رصيد كاف في حساب العميل (منشأة الضياء) .

5 ـ اكتشفت المنشأة ان الصك رقم 202 ، الذي حررته بمبلغ 6700 د ، قد اثبتته في دفاترها بمبلغ 7600 د ، وذلك في 12 / 12 / 1984 م . وقد قدم هذا الصك للمصرف ودفعه بالمبلغ الصحيح .

6 ـ قام المصرف بخصم مبلغ 5550 د من حساب المنشأة ، نظير الكمبيالة التي سبق وأن خصمها للمنشأة في سبتمبر 1984 م ، لأن المسحوب عليه رفض السداد (بما في ذلك 50 د مصاريف) .

الفصل العاشر

الاصول الثابتة وغير الملموسة والاستخراجية

الاصول طويلة الأجل هي الاصول التي تقتنيها المنشأة لاستخدامهـا في نشاطها التجاري او الصناعي ، وليس لاعادة بيعها للعملاء . ويحتوي الاصل طويل الأجل على كمية من الخدمات تستنفذ على مدى عمره الانتاجي .

ويمكن تحديد طبيعة وخصائص العناصر التي يمكن اظهارهـا في ميزانية المنشأة كأصول طويلة الأجل كما يلي[1] :

1 ـ أن يحتوي الأصل على كمية من الخدمات تستنفذ على مدى عمره الانتاجي .

2 ـ ان يكون الأصل مملوكا للمنشـأة . وعلى ذلك فان حق موظفـي المنشـأة في استخدام الطرق العامة لا يؤهلهـا ان تظهـر ضمـن اصولهـا هذه الطـرق العامة .

3 ـ ان هذه الخدمات تستنفذ فقط بواسطة المنشأة المالكة ، أي أن المنشأة لا تنوي اعادة بيع الأصل قبل استخدامه .

4 ـ ان الاصول طويلة الأجل لها عمر انتاجي محـدود (فيما عدا الأراضي) وفي نهاية العمر الانتاجي يجب ان يستبدل الاصل القديم بأصل جديد .

---

(1) Robert T. Sprouse and Maurice Moonitz, **A Tentative Set of Broad Accounting Principles for Business Enterprise, Accounting Research Study No. 3.** (New York: AICPA's 1962), p. 8.

5 ـ ان الخدمات التي تقدم بواسطة الاصل تستمر لمدة اطول من سنة أو الدورة التجارية .

وتنقسم الأصول طويلة الأجل الى : اصول ثابتة (ملموسة) ، اصول غير ملموسة ، وأصول استخراجية .

الاصول الثابتة Fixed Assets

المتلكات الطبيعية الملموسة التي يمكن لمسها وتحديد كيانها ووجودها . وهي تمثل اصولا طويلة الأجل عمرها الانتاجي غير محدود كالأراضي ، وأصول طويلة الأجل ذات عمر انتاجي محدود الزمن كالمباني والآلات والسيارات والاثاث .

وتتلخص المشاكل المحاسبية بالنسبة للاصول الثابتة في الآتي :

1 ـ تحديد تكلفة اقتناء الأصل الثابت .
2 ـ اثبات الاقتناء في الدفاتر المحاسبية .
3 ـ طرق الاستهلاك .
4 ـ الاستغناء عن الاصل الثابت .
5 ـ اظهار الاصول الثابتة في الميزانية .

تحديد تكلفة اقتناء الاصل الثابت Acquistion Cost

تشمل تكلفة الاصل الثابت كل ما صرف في اقتنائه ووضعه في المكان الذي سيستخدم فيه لتحقيق الغرض من اقتنائه ، وهي :

1 ـ صافي ثمن شراء الاصل حسب الفاتورة او العقد ، أي بعد استبعاد الخصم النقدي .

2 ـ الرسوم الجمركية اذا كان الاصل مستوردا .

3 ـ قيمة تكاليف الشحن والتأمين .

4 ـ تكاليف تركيب الاصل .

5 ـ اتعاب المحامين ورسوم تسجيل العقد .

لنفرض ان مصنعا في بنغازي اشترى آلة سعرها 10000 د بالشروط 10/2 ، صافي /30 . كما دفعت المنشأة مصروفات جمركية 6% ، ومصروفات نقل وتأمين 1450 د ، وتكاليف تركيب 400 د . وبناء على ذلك تحسب تكلفة الآلة كالآتي :

سعر الفاتورة	10 000 د
ناقصا : الخصم النقدي (2% × 10 000)	200
صافي ثمن الشراء النقدي	9 800 د
عوائد جمركية 6%	588
مصروفات نقل وتأمين	1 400
تكاليف تركيب	400
ثمن تكلفة الآلة	12 188 د

اثبات اقتناء الأصل في الدفاتر

يثبت اقتناء الأصل السابق في اليومية العامة كما يلي :

12 188		الآلات
	12 188	النقدية والموردون . . . .الخ
		اقتناء آلة . . . ، ودفع ضرائب جمركية
		ومصروفات نقل وتركيب .

الاستهلاك Depreciation

الاستهلاك هو توزيع تكلفة الأصل الثابت القابل للاستهلاك على مدى عمره الانتاجي ، أو على الفترات التي استنفذت فيها كمية خدماته .

ويعتبر الاستهلاك احد عناصر التكاليف التي يجب تحميلها لقائمة الدخل للوصول الى صافي نتيجة اعمال المنشأة كل مدة تجارية .

وهناك عدة عوامل تسبب اهلاك الاصول الثابتة ، منها الاستعمال أو الاستخدام الذي يسبب بلى وتآكل الأصل . ومنها أيضا التقادم لظهور اختراعات جديدة قد تؤدي الى جعل استخدام الاصل الثابت الموجود في المنشأة غير اقتصادي ، وتضطر الى استبداله باختراعات جديدة ذات كفاءة وانتاجية افضل حتى تتمكن المنشأة من المنافسة والاستمرار في عملها التجاري أو الصناعي . ولقد قدر الخبراء متوسط عمر الآلات الالكترونية بثلاث سنوات ، نظرا لاهمية عامل التقادم بالنسبة لهذه الاصول .

تحديد قسط الاستهلاك

قسط الاستهلاك هو ذلك الجزء من تكلفة الاصل الثابت الذي يجب خصمه من ايرادات المدة المالية لاظهار دخلها . ولتحديد هذا القسط ، يجب ، بجانب تحديد تكلفة الاصل الثابت ، تحديد العمر الانتاجي للاصل ، وهي المدة التي يبقى فيها الاصل صالحا للاستخدام الاقتصادي . كما انه يجب تحديد قيمة الخردة ، وهي المبلغ الذي ينتظر الحصول عليه عند الاستغناء عن الاصل عند انتهاء عمره الانتاجي .

طرق الاستهلاك

أ ـ طريقة القسط الثابت Straight Line Method

وهي ابسط طرق الاستهلاك وأكثرها استعمالا . ووفقا لهذه الطريقة تكون قيمة اقساط الاستهلاك متساوية بالنسبة للمدد التجارية . وعلى ذلك فان هذه الطريقة تعتبر مناسبة اذا كان استخدام الاصل الثابت واستنفاذ خدماته متساويا من مدة تجارية الى أخرى . وحساب قسط الاستهلاك الثابت من الناحية النظرية يعتمد على طرح الخردة من تكلفة الاصل الثابت وتقسيم الباقي على حياته الانتاجية بالتساوي . أي أن قسط الاستهلاك الثابت يحسب كما يلي :

$$\text{قسط الاستهلاك الثابت} = \frac{\text{التكلفة - الخردة}}{\text{العمر الانتاجي}}$$

أما من الناحية العملية فمن النادر ان تؤخذ قيمة الخردة في الحسبان عند حساب القسط الثابت ، نظرا لصعوبة تقديرها ولعدم اهميتها من حيث المبلغ .

ويوضح المثال التالي كيفية استخدام هذه الطريقة :

تكلفة الشراء (سيارة)	5 200 د
ناقصا : قيمة الخردة	400
المبلغ الخاضع للاستهلاك	4 800 د
العمر الانتاجي	4 سنوات
القسط الثابت (4 800 ÷ 4)	1 200 د / سنويا

والجدول الآتي يبين اقساط الاستهلاك ومجمع الاستهلاك للاصل السابق خلال عمره الانتاجي :

السنة	كيفية حساب الاستهلاك	الاستهلاك	مجمع الاستهلاك	القيمة الدفترية
بداية الأولى				5 200 د
نهاية الأولى	$\frac{1}{4} \times 4800$	1 200 د	1 200 د	4 000
نهاية الثانية	$\frac{1}{4} \times 4800$	1 200	2 400	2 800
نهاية الثالثة	$\frac{1}{4} \times 4800$	1 200	3 600	600
نهاية الرابعة	$\frac{1}{4} \times 4800$	1 200	4 800	400
		4 800د		

اثبات الاستهلاك في الدفاتر :

5 200		السيارات النقدية شراء سيارة نقدا	1 - 1 - 1
	5 200		
1 200	1 200	مصروف استهلاك السيارات مجمع استهلاك السيارات اثبات الاستهلاك السنوي للسيارات	31 - 12 - 1
1 200	1200	ملخص الايرادات والمصروفات مصروف استهلاك السيارات قفل مصروف الاستهلاك في حـ/م.أ.م.	31 - 12 - 1

وفي نهاية كل من السنة الثانية والثالثة والرابعة يجرى القيدان الاخيران . وتظهر حسابات الاستاذ العام المتعلقة بهذا الاصل كما يلي :

حـ / مصروف استهلاك السيارات

1 200	الى مجمع استهلاك السيارات 31 - 12 - 1	1 200	من حـ / م . أ . م . 31 - 12 - 1

ويتكرر الترحيل الى هذا الحساب بالشكل السابق في نهاية كل سنة من السنوات الثلاث التالية .

حـ / السيارات

5 200	الى النقدية 1 - 1 - 1	5 200	رصيد مدين 31 - 12 - 1
5 200		5 200	
5 200	رصيد 1 - 1 - 2		

ويبقى رصيد حساب السيارات بهذا الشكل حتى نهاية السنة الرابعة . حيث يباع الاصل او يستبدل .

حـ/ مجمع استهلاك السيارات

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
1 200	رصيد دائن	31 - 12 - 1	1 200	من حـ/ الاستهلاك	31 - 12 - 1
2 400	رصيد دائن	31 - 12 - 2	1 200	رصيد	1 - 1 - 2
			1200	من حـ/ الاستهلاك	31 - 12 - 2
2 400			2 400		
3 600	رصيد دائن	31 - 12 - 3	2 400	رصيد	1 - 1 - 3
			1 200	من حـ/ الاستهلاك	31 - 12 - 3
3 600			3 600		
4 800	رصيد دائن	31 - 12 - 4	3 600	رصيد	1 - 1 - 4
			1 200	من حـ/ الاستهلاك	31 - 12 - 4
4 800			4 800		

الميزانية

31 / 12 / 1

أصول	خصوم
أصول ثابتة	
5 200 سيارات	
1 200 ـ مجمع الاستهلاك	
4 000	

أما في نهاية السنة الثانية فتظهر الميزانية في 31 - 12 - 2 كالآتي :

اصول		خصوم
	اصول ثابتة	
5 200	سيارات	
2 400	- مجمع الاستهلاك	
2 800		

أما بالنسبة للسنة الثالثة فتظهر الميزانية كالآتي :

اصول		خصوم
	اصول ثابتة	
5 200	سيارات	
3 600	- مجمع الاستهلاك	
1 600		

وفي نهاية السنة الرابعة تظهر السيارات في الميزانية كالآتي :

اصول		خصوم
	اصول ثابتة	
5 200	سيارات	
4 800	- مجمع الاستهلاك	
400		

ب ـ طرق القسط المتناقص Accelerated Methods

وأساس هذه الطرق هو توزيع قيمة الاصل القابل للاستهلاك على سنوات

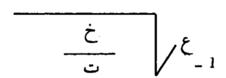
عمره الانتاجي في صورة قسط يتناقص تدريجيا سنة بعد اخـرى . وهـذا يعني تحميل السنوات الاولى لاستخدام الاصل بأقساط استهلاك اعلى من السنـوات الاخيرة . ولحساب هذا القسط توجد عدة طرق نكتفي بشرح طريقتين منهما .

1 ـ النسبة المئوية الثابتة على الرصيد الدفتري

Fixed - Percentage - of - Declining - Balance Method

بناء على هذه الطريقة تحدد نسبة مئوية ثابتة تؤخذ على القيمة الدفتـرية للاصل الثابت في أول كل مدة تجارية ، بحيث تصبح القيمة الدفترية في نهاية عمر الاصل الانتاجي مساوية لقيمة الخردة .

وتحدد النسبة حسب المعادلة الرياضية الآتية :



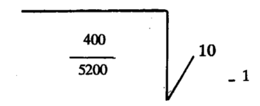
حيث :

ع : عمر الاصل

خ : قيمة الخردة

ت : تكلفة الاصل

ففي المثال السابق تحدد النسبة المئوية كالآتي :



%48 = 100× 0.48 = 0.52 - 1

والجدول الآتي يبين الاستهلاك خلال العمر الانتاجي للسيارة :

السنة	القيمة الدفترية	قسط الاستهلاك (%48)	نسبة القسط الى القيمة المستهلكة	مجمع الاستهلاك
الأولى	5 200 د	2 496 د	%52	2 496 د
الثانية	2 704	1 298	% 26	3 794
الثالثة	1406	675	%14	4 469
الرابعة	731	350	%8	4 819
الرصيد	381			
		4 819	%100	

ويلاحظ ان قسط الاستهلاك في السنوات الاولى مرتفع جدا وتناقص بسرعة في السنوات الأخيرة ، حيث انه بلغ 52 % من القيمة المستهلكة في السنة الاولى (2496 ÷ 4800) مقارنة بـ8% في السنة الرابعة .

لاحظ ان الفرق بين قيمة الخردة المقدرة (400 د) والرصيد النهائي (381 د) راجع الى عمليات التقريب فقط .

هذا ولتبسيط عملية احتساب نسبة الاستهلاك في هذه الطريقة ، تستخدم المنشآت عادة ضعف معدل الاستهلاك الثابت Double Declining Balance . ففي مثالنا السابق تحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{معدل القسط الثابت} = \frac{1}{\text{العمر الاصلي}} = \frac{1}{4} = 25\%$$

$$\text{ضعف معدل القسط الثابت} = 2 \times 25\% = 50\%$$

وهو معدل قريب جدا من المعدل الدقيق المحسوب وفقا للمعادلة الرياضية السابقة (%48) .

2 ـ مجموع أرقام السنوات Sum - of - the - Years Digits Method

وبناء على هذه الطريقة يحدد قسط الاستهلاك بأخذ نسبة من القيمة المطلوب اهلاكها مساوية لكسر مقامه مجموع ارقام سنوات العمر الانتاجي للاصل الثابت وبسطه عدد السنوات الباقية من ذلك العمر .

ويحدد مجموع ارقام السنوات حسب المعادلة الرياضية الآتية :

$$ن \left(\frac{ن + 1}{2}\right)$$

حيث ن تمثل العمر الانتاجي للاصل .

وباستخدام نفس البيانات في المثال السابق يكون مجموع السنوات كالآتي :

$$4 \left(\frac{4 + 1}{2}\right) = 10$$

أو $4 + 3 + 2 + 1 = 10$

ويمثل الجدول الآتي الاستهلاك خلال العمر الانتاجي للسيارة :

السنة	كسر الاستهلاك	القيمة المطلوب استهلاكها (400 - 5200)	الاستهلاك السنوي	مجمع الاستهلاك	القيمة الدفترية
بداية الاولى					5 200 د
الاولى	$\frac{4}{10}$	4 800	1 920	1 920	3 280
الثانية	$\frac{3}{10}$	4 800	1 440	3 360	1 840
الثالثة	$\frac{2}{10}$	4 800	960	4 320	880
الرابعة	$\frac{1}{10}$	4 800	480	4 800	400
	10 مجموع				

ويلاحظ أن قسط الاستهلاك في السنة الأولى والسنة الثانية أعلى بكثير منه في السنة الرابعة .

يتضح مما سبق أن قسط الاستهلاك الذي يجب ان تحمل به المدة التجارية يتوقف على طريقة الاستهلاك المتبعة . وعلى ذلك فان رقم صافي الدخل لتلك المدة ايضا يتوقف على طريقة الاستهلاك المتبعة . وحيث أن الاختيار متروك للادارة عادة ، يصعب في كثير من الاحيان مقارنة دخل المنشآت المختلفة التي تستخدم طرقا مختلفة .

الاستغناء عن الاصل الثابت بالبيع :

عند بيع الاصل الثابت يجب :

1 ـ اثبات مصروف الاستهلاك عن الفترة من آخر ميزانية اعدت حتى تاريخ البيع ، بجعل حساب مصروف الاستهلاك مدينا وحساب مجمع استهلاك الاصل دائنا .

2 ـ قفل الحسابات المتعلقة بالأصل ، وهي حساب الاصل وحساب مجمع استهلاكه .

لو فرضنا انه في نهاية السنة الرابعة بيعت السيارة بمبلغ 550 د ، تكون المنشأة قد حققت ربحا من بيع الخردة قدره 150 د :

ثمن بيع السيارة في نهاية عمرها الانتاجي	550 د
القيمة الدفترية (200 5 - 800 4) =	400
الدخل من بيع السيارة	150 د

ويكـون قيد اليومية لاثبات بيع السيارة كالآتي :

550		النقدية	31 - 12 - 4
4 800		مجمع استهلاك السيارات	
	5 200	سيارات	
	150	دخل بيع سيارات	

أما اذا ما تم البيع في منتصف السنة الرابعـة من عمـر الأصـل ، بمبلـغ 1200 د ، فتجري القيود التالية (طريقة القسط الثابت) :

600		مصروف استهلاك سيارات	
	600	مجمع استهلاك سيارات	
		استهلاك السيارة المباعة عن النصف الاول من السنة الرابعة .	
1 200		نقدية	
4200		مجمع استهلاك سيارات (3600 د +600 د)	
	5 200	سيارات	
	200	دخل بيع سيارات	
		بيع سيارة قيمتها الدفترية 1 000 د (5 200 د ـ4 200 د) بمبلغ 1 200 د نقدا	

ويقفل حسـاب دخـل بيع السيارات في نهـاية السنـة المالية في حسـاب ملخص الايرادات والمصروفات ، كما يظهر هذا الدخل في قائمة الدخل تحت بند « ايرادات اخرى » .

الاستغناء عن الاصل بالمبادلة Trading - In Used Assets

قد تتفق المنشأة مع البائع على مبادلة الاصل القديم بأصل جديد وتسوية

الفرق بين القيمتين نقدا . والمبادىء المحاسبية لمعالجة المبادلة والقيمة النقدية تعتمد كثيرا على مدى التشابه بين الاصل القديم والجديد . فعند مبادلة اصل قديم بأصل جديد يشبه القديم ويؤدي نفس الغرض يجب عدم اظهار أي دخل من عملية المبادلة هذه ، واستخدام الدخل ان وجد في تخفيض قيمة الاصل الجديد . أما الخسائر فيجب الاعتراف بها واظهارها على حدة اذا كان مبلغها مهما (2) .

فلو ان السيارة القديمة في المثال السابق استبدلت بسيارة جديدة قيمتها 6000 د لتأدية نفس الغرض ، في نهاية السنة الثانية من عمر السيارة القديمة حيث كانت قيمتها الدفترية 2800 د ، مع دفع مبلغ 3000 د نقدا ، تكون المنشأة قد حققت دخلا من وراء عملية الاستبدال هذه مقدارها :

قيمة السيارة الجديدة		6 000 د
ما دفعته المنشأة :		
سيارة قديمة	2 800 د	
نقدية	3 000 د	
		5800
دخل مبادلة السيارة القديمة		200 د

إلا أن هذا الدخل يجب أن لا يثبت في الدفاتر ، لان هدف المنشأة ليس الاتجار بالسيارات ، وانما استخدامها في عمليات الانتاج والبيع الاخرى وتحقيق الدخل من تلك العمليات . لذلك فإن هذا الدخل يجب أن يستخدم في تخفيض قيمة السيارة الجديدة ، ومن ثم تخفيض اقساط استهلاكها . مما يؤدي في الواقع الى توزيع هذا الدخل على العمر الانتاجي للسيارة الجديدة . وعلى ذلك تثبت عملية الاستبدال السابقة كما يلي :

(2) «Accounting for Nomonetary Transactions», Opinions of the Accounting Principles Board, 29 (New York: American Institute of Certified Public Accountants, 1973), Par. 22.

سيارات (السيارة الجديدة)		5 800
مجمع استهلاك السيارات		2 400
سيارات (السيارة القديمة)	5 200	
نقدية	3 000	
استبدال سيارة ـــ رقم ـــ بأخرى ـــ رقم ـــ ودفع 3 000 د نقدا .		

أما اذا ما تم الاستبدال كما في المثال السابق على أن تدفع المنشأة مبلغ 3500 د نقدا بدلا من 3000 د ، فان المنشأة تكون قد حققت خسارة مقدارها :

ما دفعته المنشأة :

سيارة قديمة (قيمة دفترية)	2 800 د	
نقدية	3 500	
		6 300 د
قيمة السيارة الجديدة التي حصلت عليها		6000
خسارة المبادلة		300 د

هذه الخسارة يجب أن تثبت في الدفاتر بحيث يظهر الاصل الجديد بقيمته السوقية فقط . وهي 6000 د . كما يلي :

سيارات ـ سيارة جديدة		6 000
مجمع استهلاك السيارات		2400
خسارة مقايضة السيارة		300
سيارات ـ سيارة قديمة	5 200	
نقدية	3 500	

أما في حالة المبادلة بأصل جديد غير مشابه للاصل القديم ، واستخدام هذا الأصل الجديد لغرض مختلف ، فيجب اظهار الدخل أو الخسارة الناتجة عن المبادلة ، واثبات الاصل الجديد بقيمته السوقية . فلو استبدلت السيارة القديمة في نهاية السنة الثالثة ، حيث كانت قيمتها الدفترية على أساس قسط الاستهلاك الثابت1600 د ، ولكن قيمتها السوقية النقدية2000 د ، بآلة جديدة ثمنها النقدي 7000 د ، مع العلم بأن المنشأة دفعت5000 د نقدا عند المبادلة ، يكون قيد اليومية كالآتي :

	الآلات		7 000
	مجمع استهلاك السيارات		3 600
	سيارات	5 200	
	نقدية	5 000	
	دخل استبدال السيارة ـ بآلة	400	

ويحسب الدخل كما يلي :

ثمن الآلة الجديدة		7 000 د	
نقدا ناقصا : القيمة المدفوعة نقدا		5 000	
			2000 د
تكلفة السيارة القديمة	5 200 د		
ناقصا : مجمع الاستهلاك	3 600		
القيمة الدفترية			– –
الدخل			

النفقات الايرادية والرأسمالية Revenue and Capital Expenditures

النفقات الايرادية هي تلك المصروفات التي تنفق في سبيل استمرار اعمال

المنشأة العادية في شراء السلع بقصد بيعها او في المحافظة على الاصول الثابتة وصيانتها لتمكين المنشأة من الاستمرار في الانتاج والمحافظة على مستوى كفاءة انتاجها العادية لتحقيق الاغراض ألتي من اجلها قام المشروع .

وتعتبر النفقات ايرادية اذا كان الغرض من انفاقها الآتي :

1 ـ استمرار المنشأة في مزاولة نشاطها العادي لتحقيق اغراضها كدفع الاجور والمرتبات والايجارات ومصاريف النور والمياه والاعلان ، كما تشمل المبالغ التي تنفق لشراء المواد الاولية لتحويلها الى بضاعة تامة الصنع .

2 ـ المحافظة على الطاقة الانتاجية المتوقعة . كاستبدال قطع غيار الآلات بشرط عدم زيادة كفاءتها او طاقتها الانتاجية . وكذلك اصلاح وترميم وطلاء المباني .

3 ـ شراء السلع بقصد اعادة بيعها ، حيث تعتبر المبالغ المدفوعة كمشتريات والعمولة على المشتريات ومصاريف الشحن والرسوم الجمركية ومصاريف التشغيل والبيع والتوزيع كمصروفات ايرادية .

ويتميز الانفاق الايرادي بأنه متكرر ودوري . لذلك يجب أن يحمل لقائمة دخل المدة التي استفادت منه .

أما النفقات الرأسمالية فتمثل النفقات التي تنفقها المنشأة على اصولها الثابتة سواء بالشراء او بالصنع بغرض زيادة الكفاءة الانتاجية للمنشأة أو تخفيض تكاليف الانتاج او التشغيل لتحقيق اهداف المنشأة .

والنفقات الرأسمالية لا تشمل فقط ثمن شراء او انتاج هذه الاصول التي لها صفة الدوام نسبيا ، بل تشمل ايضا :

1 ـ جميع المصروفات اللازمة لوضع الاصل في حالة تمكن من استخدامه في الغرض الذي اشترى من اجله .

2 ـ جميع المصروفات التي تصرف على الاصل الثابت بقصد رفع كفاءته الانتاجية او تخفيض تكاليف تشغيله .

وفي الواقع ليس من السهل وضع قاعدة ثابتة للتمييز بين النفقات الايرادية

والرأسمالية . ولكن من الناحية النظرية اذا كان المصروف يفيد المدة الحالية فقط فهو مصروف ايرادي ، اما اذا افاد المدة التجارية الحالية واستفادت منه المدد التجارية المستقبلية فهو مصروف رأسمالي . غير أن حجم المصروف يلعب دورا في تقرير ما اذا كان المصروف ايراديا او رأسماليا . فاذا ما كان المصروف صغيرا نسبيا يجب ان يعتبر ايراديا حتى ولو استفادت منه اكثر من مدة تجارية . ذلك لان اعتباره مصروفا رأسماليا سيزيد من الاعباء المحاسبية (حساب استهلاك ، حساب مجمع استهلاك ، تقدير العمر الانتاجي ، . . . الخ .) . في حين ان اثر هذه المعالجة لن يكون مهما بالنسبة لنتيجة اعمال المنشأة Immaterial .

وتقرير ما اذا كان المبلغ المصروف مهما Material يعتمد على حجم عمليات المنشأة . فاذا ما كانت مبيعات المنشأة 10000 د لا شك ان مصروفا قيمته 1000 د يعتبر مهما . أما اذا ما كانت مبيعات المنشأة 10 000 000 د ، فان مصروفا قدره 1000 د يعتبر غير مهم . ونظرا لعدم وجود قواعد عامة في هذا الصدد ، فان خبرة المحاسب وثقافته تلعبان دورا كبيرا في تقرير مدى اهمية المبلغ .

ومما لا ريب فيه ان عدم التفرقة بين النفقات الايرادية والرأسمالية يؤدي الى عدم اظهار نتيجة اعمال المنشأة ومركزها المالي بشكل سليم . فمثلا ، اذا كان هناك مصروف يجب أن يعتبر ايراديا واعتبرته المنشأة رأسماليا ، فان ذلك سيؤدي الى تضخيم الدخل واظهار قيمة الاصول الثابتة في قائمة المركز المالي بقيمة اكبر من قيمتها الحقيقية . والعكس صحيح في حال اعتبار المصروف الرأسمالي مصروفا ايراديا ، أي أن الدخل والأصول الثابتة ستكون اقل مما يجب . ويترتب على ذلك كله خلط نتائج اعمال السنوات المختلفة ، وهو امر غير مرغوب فيه .

الاصول غير الملموسة Intangible Assets

وهي العناصر التي ليس لها وجود مادي ملموس ، أي لا يمكن رؤيتها بالعين ، مثل شهرة المحل وحقوق الاختراع والعلامات المسجلة .

واذا ما قامت المنشأة بشراء هذه الاصول فيجب اظهارها في الدفاتر بتكلفة الشراء واهلاك هذه التكلفة عبر العمر الانتاجي او القانوني ، أيهما اقصر ، للاصل على أن لا يتعدى ذلك 40 سنة حسب توصيات معهد المحاسبين الاميركي AICPA .

أما تكاليف البحث والتطوير التي تنفقها المنشأة لانتاج مثل هذه الاصول داخليا ، فيجب اعتبارها مصروفات ايرادية وتحميلها لقائمة دخل السنة التي صرفت فيها ، ذلك لان النفقات متكررة ويصعب تحديد انتاجها(3) .

ويتم اهلاك الاصول غير الملموسة Amortization باستخدام طريقة القسط الثابت على أن يجعل حساب الاصل نفسه دائنا بدلا من توسيط حساب مجمع الاهلاك .

وعلى ذلك فان هذه الاصول تظهر في الميزانية ، بعد بند الآلات والمعدات والمباني بقيمة التكلفة التي لم تستنفد بعد .

الاصول الاستخراجية Natural Resources

وتشمل الممتلكات الطبيعية التي تستنفذ بالاستخراج ، مثل مناجم الحديد والفحم وآبار النفط والغاز الطبيعي والغابات . ونظرا لاهمية الدور الذي يلعبه القطاع النفطي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية سنركز على النفط كأصل استخراجي وان كانت المعالجة المحاسبية للاصول الاستخراجية واحدة .

تشتمل صناعة النفط على عدة عمليات ونشاطات متتابعة ، فقبل أن تصل هذه السلعة الى المستهلك تمر بمراحل مختلفة أهمها(4) .

(1) عمليات الاستكشاف الأولى والحصول على عقود الامتياز .
(2) عمليات التنقيب والحفر .
(3) عمليات النقل .
(4) عمليات الانتاج .
(5) عمليات التكرير .
(6) عمليات التسويق .

---

(3) Accounting for Research and Development Costs, Statement of Financial Accounting Standards No. 2 (Stamford, Connecticut: Financial Accounting Standards Board, 1974), Par. 12.

(4) مختار علي ابو زريدة ، محاسبة النفط (جامعة قاريونس ، كلية الاقتصاد والتجارة ، 1974) .

وتحتوي كل مرحلة من هذه المراحل التي تمر بها هذه الصناعة الاستخراجية على عدة عمليات ونشاطات معقدة وتختلف في طبيعتها وفي درجة تعقيدها من موقع لآخر .

وتتسم عمليات البحث عن النفط بدرجة كبيرة من المخاطرة ، فقد كان عدد الآبار التي حفرت خلال الفترة من1956 الى1971 في ليبيا1086 بئراً بأعماق مختلفة ، كانت نتيجتها167 بئراً منتجة فقط للزيت أي بنسبة 15.4% آبار منتجة ، الى 84.6% آبار غير منتجة(5) .

كما ان تكاليف الاستكشاف لايجاد بئر يمكن استغلاله اقتصاديا وتجاريا تقدر بحوالي5000000 د .

وبالاضافة الى ذلك ، فان تكاليف الحفر مرتفعة جدا ، حيث أن البئر متوسط العمق يكلف حوالي17000 د ، وكلما زاد عمقه كلما زادت تكاليف حفره .

وهناك طرق محاسبية متعددة تتبعها شركات النفط في معالجة نفقات الاستطلاع والاستكشاف عن البترول . ويمكن ان نوجزها في ثلاث طرق رئيسية :

1 ـ اعتبار جميع نفقات الاستكشاف نفقات ايرادية تحمل لقائمة الدخل في الفترة التي تنفق فيها .

2 ـ اعتبار كل نفقات الاستكشاف نفقات رأسمالية .

3 ـ اعتبار الجزء المنفق من نفقات الاستطلاع والاستكشاف على مناطق منتجة نفقات رأسمالية ، والجزء المنفق على مناطق غير منتجة مصروفات ايرادية تحمل لقائمة الدخل في الفترة التي يتضح فيها عدم انتاجية المناطق او التخلي عنها .

وقد ميز القانون الليبي بين نوعين من نفقات الاستكشاف والاستطلاع وهما :

(1) مصروفات الاستكشاف التي تنفقها الشركة قبل بدء الفترة الانتاجية لها :

---

(5) منشورات وزارة النفط بالجمهورية العربية الليبية ـ **النفط الليبي1954-1971** ، ص44 .

يعتبرها القانون بكاملها نفقات رأسمالية ، تستهلك بنسبة 5% سنويا عند بدء فترة الانتاج .

(2) نفقات الاستكشاف والاستطلاع التي تنفق بعد بدء الفترة الانتاجية : اجاز القانون للشركة اعتبارها رأسمالية او ايرادية . وفقا لرغبة الشركة . وبالنسبة للنفقات الاخرى في المراحل المختلفة لصناعة النفط فتتفاوت معالجتها المحاسبية من شركة الى اخرى بين اعتبارها ايرادية او رأسمالية او تقسم بين ايرادية ورأسمالية حسب المناطق غير المنتجة والمنتجة .

وبعد تحديد التكلفة الرأسمالية للبئر المنتج (أو الحقل) تثبت في الدفاتر كأصل وتظهر في الميزانية بثمن التكلفة مطروحاً منها مجمع الاستنفاذ Accumulated Depletion .

وتستنفذ تكلفة الأصل عبر عمره الانتاجي وفقاً لطريقة وحدات الانتاج Units of - Production Method فمثلاً إذا ما بلغت التكاليف الرأسمالية لبئر منتجة 000 000 5 د، وقدر الخبراء أن احتياطي البئر 000 5000 برميلاً ، فإن تكلفة الاستنفاذ تكون 1 د لكل برميل منتج . وعلى ذلك إذا ما استخرج من هذا البئر 000 500 برميلاً في العام الأول للانتاج يكون مصروف الاستنفاذ 000 500 د ، تثبت كما يلي :

500 000		استنفاذ آبار النفط
	500 000	مجمع استنفاذ - بئر (أو حقل) رقم —

ويضاف مبلغ الاستنفاذ - 000 500 د - الى تكلفة النفط المستخرج والتي تتحول فيما بعد الى تكلفة البضاعة المباعة او مخزون آخر المدة .

نظام الاصول الثابتة Fixed Asset System

يجب وضع نظام مراقبة دقيق للاصول الثابتة ، حيث انها تمثل تجميدا لجزء كبير من رأس المال بالنسبة لكثير من المنشآت .

ويجب ان يخدم هذا النظام الأهداف التالية :

1 ـ توفير القدر الضروري من هذه الأصول .
2 ـ اختيار افضل الاصول بالنسبة للمنشأة .
3 ـ الحفاظ على هذه الاصول من الضياع وسوء الاستخدام .
4 ـ تقديم البيانات المحاسبية السليمة عن هذه الاصول لمستخدمي القوائم المالية .

قرارات الشراء

يجب ان تعد ميزانية رأسمالية Capital Budget تبين احتياجات المنشأة من الاصول الثابتة وكيف يمكن توفيرها . وعلى المحاسب ان يساعد الادارة في اعداد هذه الميزانية . ودراسة البدائل المختلفة التي يمكن اتباعها . وأفضل الاصول التي يمكن اقتناؤها لتحقيق اهداف المنشأة(6) .

السجلات المحاسبية

لتحقيق الاهداف السابق ذكرها يجب الاحتفاظ بسجلات دقيقة للاصول الثابتة ، سواء يدويا ام آليا . وبغض النظر عن النظام المستخدم يجب الاحتفاظ ببطاقة خاصة بكل أصل ثابت على حدة ، تظهر البيانات التالية :

1 ـ تكلفة الاقتناء بما في ذلك التركيب .
2 ـ العمر الانتاجي وقيمة الخردة المتوقعة .
3 ـ وصف شامل للاصل مع تحديد موقعه وتاريخ بدء استخدامه .
4 ـ طريقة الاستهلاك التي ستتبع .
5 ـ قسط الاستهلاك السنوي .
6 ـ تاريخ تغيير مكان الاصل ، وتكاليف اعادة التركيب ان وجدت .
7 ـ اي تحسينات اضافية في الاصل والتكلفة المرسلة .
8 ـ تاريخ الاستغناء عن الاصل .
9 ـ قيمة الخردة التي حصلت فعلا .

---

(6) يناقش هذا الموضوع بالتفصيل عادة في كتب محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية .

واحدى فوائد الاحتفاظ بمثل هذه السجلات ، هو معرفة قسط الاستهلاك السنوي بمجرد النظر الى بطاقة الاصل ، دون اعادة احتسابه كل سنة . وبالاضافة الى البطاقات السابقة يجب الاحتفاظ بالسجلات والحسابات التالية :

1 ـ اوامر شراء مرقمة خاصة بالنفقات الرأسمالية ، يستطيع اصدارها اشخاص معينون فقط في المنشأة .

2 ـ حساب مراقبة في الاستاذ العام لكل نوع من الاصول الثابتة على حدة ، مثل سيارات ، آلات أ ، آلات ب ، مباني ، . . . الخ .

3 ـ حساب لكل مصنع في الاستاذ العام بالنسبة للشركات التي لها مصانع متعددة .

وهذه السجلات والبيانات ضرورية للمحافظة على هذه الاصول وتقرير ايها انسب للمنشأة عندما يراد شراء اصول جديدة في المستقبل .

أسئلة وتمرينات

اسئلة

10 - 1 عرف الآتي :

الاصول الثابتة ، الاصول غير الملموسة ، الاصول الاستخراجية .

10 - 2 تكلم مع الشرح عن خصائص الاصل الثابت .

10 - 3 ما الفرق بين النفقات الايرادية والنفقات الرأسمالية ؟

10 - 4 كيف تحدد تكلفة الاصل الثابت ؟

10 - 5 كيف يعالج الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستغناء عن الاصل الثابت ؟

10 - 6 ما هو المقصود بالعمر الانتاجي وكيف يتحدد ؟

10 - 7 ما هي الاسباب التي تدعو الى استهلاك الاصول الثابتة ؟

10 - 8 ما هي الطرق المختلفة للاستهلاك ؟

10 - 9 لماذا لا تصنف الاراضي الفضاء (غير المستغلة) التي تمتلكها المنشأة بغرض استخدامها في المستقبل ، وبعض الآلات التي توقفت المنشأة عن

استخدامها في الانتاج وتنوي بيعها في المستقبل القريب ، كأصول ثابتة في الميزانية مع ان لها بعض خصائص هذه الاصول ؟

10 - 10 بين أي العناصر التالية يعتبر جزءا من تكلفة اقتناء آلة جديدة .

(أ) سعر الشراء .
(ب) تكاليف النقل .
(جـ) تكاليف اعداد الغرفة ، بما في ذلك اعادة مد اسلاك الكهرباء ، التي ستوضع فيها الآلة .
(د) تكاليف اعلان ودعاية عن الانتاج الجيد للآلة .
(هـ) تكلفة تدريب عاملين لادارة الآلة .

10 - 11 بين أي العناصر التالية يجب اعتباره جزءا من تكلفة مبنى جديد :

(أ) تكاليف ازالة مبنى قديم ، وتسوية الارض .
(ب) تكاليف خريطة البناء .
(جـ) تكاليف مواد البناء .
(د) مرتب مدير المصنع الذي قام بالاشراف على البناء .
(هـ) ضرائب عن الاراضي خلال عملية البناء .

10 - 12 بين أي النفقات التالية يجب اعتبارها ايرادية وأيها رأسمالية ، وكيفية معالجة الرأسمالية منها محاسبيا :

(أ) شراء اطارات جديدة لسيارة نقل .
(ب) اضافات جديدة لمباني المصنع .
(جـ) تكلفة طلاء مكاتب الادارة .
(د) تكلفة فحص وتشحيم آلات المصنع .
(هـ) تكلفة استبدال محرك الآلات بآخر جديد مشابه للقديم .
(و) تكلفة استبدال سقف احد المخازن بآخر من نوعية افضل ، مضمون لمدة 20 سنة .

10 - 13 اشرح العبارة التالية :

« الاستهلاك عبارة عن عملية توزيع تكاليف ، وليس تقييم » .

10 - 14 ما هي اهداف نظام المراقبة الداخلية بالنسبة للاصول الثابتة ؟

10 - 15 ما هي السجلات المحاسبية اللازمة للاصول الثابتة ؟

تمرينات

10 - 16 انفقت شركة الجروش المبالغ التالية في سبيل شراء ارض واقامة مبنى عليها :

شراء اراضي بما في ذلك العمولة	100 000 د
تأمين على بناء المبنى	1 500
عقد بناء المبنى	120 000
اتعاب المهندسين	2 000
شوارع وأرصفة بجوار المبنى	4 000
تكاليف الحفر لارساء الاساس للمبنى	3 100
ضريبة عقارات على الأراضي قبل البناء	1 600
مصروفات اعلان لتأجير المبنى	1 250
فوائد على قرض البناء اثناء عملية البناء	2 100

المطلوب

1 ـ تحديد تكلفة الاراضي .

2 ـ تحديد تكلفة المبنى .

10 - 17 اشترت شركة تيبستى آلة في 1 مارس 1984 ، وكان سعر الفاتورة 000 15 د ، بشروط 2/20 ، صافي /60 . وعند تسليم الآلة في 3 مارس 1984 دفعت الشركة 800 9 د نقدا من ثمن الآلة . كما دفعت في 5 مارس 1984 مصاريف نقل وتركيب هذه الآلة قدرها 500 د .

وفي 28 مارس 1984 دفعت الشركة المبلغ الباقي المستحق من ثمن شراء الآلة .

المطلوب

1 ـ اجراء قيود اليومية اللازمة حتى 28 مارس 1984 م .

2 ـ لنفرض ان الشركة اتبعت نظام القسط الثابت للاستهلاك ، فالمطلوب اجراء قيود اليومية اللازمة في نهاية 1984 ، مع العلم بأن العمر الانتاجي للآلة 10 سنوات وقدرت الخردة بمبلغ 200 3 د .

احسب الاستهلاك لاقرب شهر مع العلم بأن السنة المالية للشركة تنتهي في 31 ديسمبر .

10 - 18 اشترت منشأة الكروم آلتين بمبلغ 600 8 د ودفعت مصروفات نقل قدرها 200 د . أما مصاريف التركيب فقد بلغت 300 د بالنسبة للآلة الاولى و600 د بالنسبة للآلة الثانية. وقد قيم الخبراء الآلة الاولى بمبلغ 000 4د ، والثانية بمبلغ 000 6 د ،مع العلم بأن الشركة خصصت حسابا مستقلا لكل من الآلة الاولى والآلة الثانية .

المطلوب

أ ـ توزيع ثمن الشراء ومصاريف النقل بين الآلتين على أساس القيمة التقديرية بواسطة الخبراء .

ب ـ اجراء قيود اليومية لاثبات تكلفة كل من الآلتين مع العلم بأن المبالغ كلها قد دفعت نقدا .

10 - 19 اشترت منشأة سالم آلة بمبلغ 000 10 د . وقد قدر العمر الانتاجي لهذه الآلة بأربع سنوات وقيمة الخردة 000 1 د . المطلوب تحديد الاستهلاك حسب الجدول الآتي :

طرق الاستهلاك	قسط الاستهلاك		القيمة الدفترية	
	العام الأول	العام الثاني	العام الأول	العام الثاني
أ ـ القسط الثابت				
ب ـ النسبة المئوية الثابتة على الرصيد الدفتري				
جـ ـ مجموع ارقام السنوات				

10 - 20 باعت منشأة البدري سيارة نقدا وفيا يلي البيانات المتعلقة بها :

تكلفة السيارة عند الشراء	4 000 د
مجمع الاستهلاك	(3 000 د)
القيمة الدفترية	1 000 د

المطلوب

أ ـ قيد اليومية اللازم في حال بيع السيارة بمبلغ 1 000 د
ب ـ قيد اليومية اللازم في حال بيع السيارة بمبلغ 600 د
جـ ـ قيد اليومية اللازم في حال بيع السيارة بمبلغ 1400 د

10 - 21 اليك البيانات الآتية المتعلقة باحدى الآلات في دفاتر عبد المجيد في اول يناير 1984 :

تكلفة الآلة	17 000 د
مجمع الاستهلاك (قسط ثابت)	(9 000)
القيمة الدفترية	8 000 د

مع العلم بأن العمر الانتاجي لهذه الآلة 5 سنوات ، وان قيمة الخردة قدرت بملغ 2000 د . وقد بيعت الآلة في اول مايو 1984 م بمبلغ 7100 د نقدا .

المطلوب :

1 ـ تاريخ شراء الآلة
2 ـ اجراء قيود اليومية اللازمة لبيع الآلة (لا تنس قسط الاستهلاك حتى اول مايو 1984 م) .
3 ـ اجراء قيود اليومية اللازمة للاستغناء عن الآلة اذا ما كان ثمن البيع 6900 د فقط .
4 ـ اجراء قيود اليومية اذا ما استبدلت هذه الآلة بأخرى مشابهة قيمتها السوقية 20000 د ، ودفعت الشركة ، بالاضافة الى الآلة القديمة ، مبلغ 10000 د نقدا .
5 ـ نفس البيانات كما في (4) ، ولكن الشركة دفعت مبلغ 14000 د نقدا .

10 - 22 ـ اشترت شركة البسط الاصول غير الملموسة الآتية :

أ ـ حق اختراع بمبلغ 2550 د نقدا ، وذلك في اول يناير 1984 مع العلم بأن الشركة التي اخترعت هذا الاختراع قامت بتسجيله في اول يناير 1982 ، وان العمر الانتاجي له 17 سنة .

ب ـ قامت الشركة بشراء حق طبع كتاب في أول يناير 1984 م ، ومن المعلوم ان العمر القانوني لحق التأليف لهذا الكتاب 28 سنة ولكن مديري الشركة قدروا العمر الحقيقي له 20 سنة . وقد دفعت الشركة 2800 د للمؤلف .

جـ ـ اشترت الشركة ايضا في أول يناير 1984 شركة تضامن ، وقد قدرت شهرة المحل بمبلغ 8000 د . وقد حسب الاهلاك على اساس اقصى مدة للاصول غير الملموسة (40 سنة) وقد كان اجمالي ثمن الشراء 50000 د .

المطلوب

أ ـ اجراء قيود اليومية لاثبات اقتناء هذه الاصول .
ب ـ اجراء قيود التسوية الخاصة بالاهلاك على أساس القسط الثابت ، في نهاية السنة المالية الحالية ، 31 - 12 - 1984 م .

23-10 ـ قام المحاسب القانوني ابو بكر بمراجعة حسابات منشأة الماقني وقد لاحظ القيود الآتية الخاصة بحساب الآلات في دفاتر الشركة :

مدين :

3 يناير 1982 شراء آلة (أ) بمبلغ	22 000 د	
10 يناير 1982 تكاليف تركيب (أ)	2 000 د	
28 سبتمبر 1982 شراء آلة (ب) بمبلغ	30 000 د	
31 مارس 1983 شراء آلة (جـ) بمبلغ	16 000 د	
1 يوليو 1984 تصليحات غير عادية ناتجة عن الفيضان	2 500 د	
	——	72 500 د

دائن :

31 ديسمبر 1982 قسط استهلاك العام	10 800 د	
31 ديسمبر 1983 قسط استهلاك العام	11 840 د	
اول ابريل 1984 بيع آلة (أ) نقدا بمبلغ	12 560 د	
31 ديسمبر 1984 استهلاك العام	7 460 د	42 660 د
الرصيد في 31 ديسمبر 1984		29840 د

فاذا علمت أن :

(1) قسط الاستهلاك قد احتسب كل سنة على أساس 20% من الرصيد .

(2) قيمة الخردة تقدر بـ 10% من سعر شراء الاصل .

(3) العمر الانتاجي للآلة 5 سنوات .

(4) حسابات المصروفات لسنة 1984 لم تقفل بعد في حساب ملخص الايرادات والمصروفات .

المطلوب :

أ ـ تصوير جدول لاستهلاك الآلات على أساس القسط الثابت ، حتى 1984-12-31

ب ـ اجراء قيد اليومية اللازم لتصحيح الحسابات المتعلقة بهذه الآلات في 84-12-31 ، وفقا لطريقة القسط الثابت والاجراءات المحاسبية السليمة .

10- 24 اشترت شركة العلى الآت الكترونية مستعملة والمطلوب تحديد ثمن التكلفة من البيانات الآتية :

1 ـ قيمة الفاتورة 200000 دينارا .

2 ـ دفع البائع عمولة بيع قدرها 1% وقدم لشركة العلى خصم قدره 2% لو تم دفع قيمة الفاتورة في خلال 60 يوما .

3 ـ تكاليف التركيب بلغت 7000 دينارا .

4 ـ مرتب مدير قسم المشتريات قيمته 490 دينارا شهريا

5 ـ مصاريف الشحن بلغت4200 دينارا .

6 ـ مصاريف الصيانة بلغت6000 دينارا في السنة الاولى .

7 ـ قد تم دفع الفاتورة في خلال60 يوما .

10 - 25 البيانات الآتية خاصة بالاصول الثابتة لاحدى الشركات :

	المباني	الآلات الصناعية	الآلات الأخرى
تاريخ الشراء	2 يناير1979	2 يناير1983	2 يناير1983
التكلفة	328 000 د	1 200 000 د	786 000 د
قيمة الخردة	28 000	200 000	46 000
العمر الانتاجي	30	10	8
طرق الاستهلاك	القسط الثابت	النسبة المئوية الثابتة على الرصيد الدفتري	مجموع ارقام السنوات

المطلوب :

1 ـ تحديد رصيد مجمع الاستهلاك في31 ديسمبر1984

2 ـ اجراء قيود التسوية للاستهلاك في31 ديسمبر 1984 .

10 - 26 نفقات الاستطلاع والاستكشاف عن النفـط باحـدى شركات النفـط بلغت8 مليون دينار لاكتشاف أحد الأبار المنتجة للنفـط . وقد قدر انتاج هذا البئر بمليون برميل في خلال عامـين . وقـد قدر سعـر بيع الآلات المستعملة في الانتاج بعد استنفاذ النفط بمبلغ400 الف دينار .

قد بدأ الانتاج في اكتوبر 1984. وقد تم استخـراج240 الف برميل من النفط حتى31/12/1984 م . وقد تم بيع200 الف برميل من النفط خلال عام1984 .

مصاريف المواد والاجور بلغت480 ألف دينار في عام1984 .وقد تم بيع النفـط بسعر14 دينار للبرميل .

المطلوب :

1 ـ تحديد تكلفة الاستنفاذ في عام1984 .

2 ـ تحديد تكلفة بيع النفـط في عام1984 .
3 ـ ما هو صافي الدخل حتى1984/12/31 م .
4 ـ تحديد قيمة النفـط في آخر المدة .

10 - 27 تمتلك شركة النصر ثلاث سيارات في اول يناير1984 . البيانات الآتية تتعلق بهذه السيارات :

رقم	تاريخ الشراء	سعر التكلفة	العمر الانتاجي	قيمة الخردة	مجمع الاستهلاك
112	81/4/7	6400 د	4 سنوات	1200 د	؟
114	82/6/21	7500	5 سنوات	1500	؟
115	83/9/30	8700	5 سنوات	1700	؟

مع العلم بأن طريقة القسط الثابت استخدمت لحساب قيمة الاستهلاك مع التقريب لاقرب شهر . وقد تمت هذه العمليات خلال عام1984 :
في3 مايو سيارة رقم114 قد دمرت على أثر حادثة وعلى ذلك دفعت شركة التأمين القيمة السوقية وتبلغ4250 دينارا .

في23 مايو اشترت سيارة جديدة رقم116 لتحل محل سيارة رقم114 مع العلم ان سعر الشراء9200 دينارا وقد تم دفع2000 دينارا مقدما .

في7 يوليو تم مبادلة سيارة رقم112 بسيارة جديدة رقم117 مع العلم سعر الفاتورة للسيارة الجديدة9400 دينارا ـ وقد دفعت الشركة مبلـغ7900 د نقدا والمقايضة على السيارة القديمة1500 دينارا .

في21 اكتوبر دفعت480 د لشراء أربع اطارات للسيارة رقم115

في3 ديسمبر تم تصليح سيارة رقم115 بمبلغ840 د .

والمطلوب :

(1) ما قيمة مجمع الاستهلاك في31 ديسمبر1983
(2) قيود اثبات جميع العمليات السابقة خلال عام1984
(3) ما هو قيمة الاستهلاك لعـام1984 مع العلـم بأن العمـر الانتاجـي

للسيارات رقم 116, 117 - 5 سنوات وقيمة الخردة لكل سيارة الف دينار .

(4) ما مقدار رصيد مجمع الاستهلاك في 31 ديسمبر 1985

(5) تصوير الميزانية في 31 ديسمبر 1984 مظهرا بها الجزء الخاص بالسيارات ومجمع الاستهلاك .

10 - 28 تمتلك شركة الالات الثقيلة الاصول غير الملموسة التي بيانها كالآتي في 1984/12/31 م :

الاصول غير الملموسة	تاريخ الشراء	ثمن التكلفة	العمر الانتاجى	العمر القانوني بعد الشراء
مصاريف التأسيس	82/2/3	122 000 د	5 سنوات	-
العلامات التجارية	82/3/8	58 000	لا نهاية له	-
شهرة المحل	83/7/10	225 000	20 سنة	-
حق الاختراع رقم 1	83/10/3	129 600	8 سنوات	13 سنة
حق الاختراع رقم 2	84/6/30	78 000	5 سنوات	17 سنة

وقد تمت العمليات الآتية خلال عام 1985 :

1 ـ في 6 يناير اشترت حق الاختراع رقم 3 بمبلغ 180 الف دينارا وقد تقرر ان عمره الانتاجي 5 سنوات رغم أن عمره القانوني 17 سنة .

2 ـ في 4 يونيو تم تسجيل حق اختراع رقم 4 الذي عمره الانتاجي 10 سنوات وقد قدرت تكاليف حق الاختراع كالآتي :

مصروفات الابحاث بلغت :

1983	130 000 د
1984	110 000
1985	25 000
الجملة	265,000 د
مصروفات قانونية	32 000 د

3 ـ في 3 اكتوبر بلغت مصروفات الدفاع القانونية عن حق الاختراع رقم 1 مبلغا وقدره 29 ألف د .

4 ـ في 3 ديسمبر تقرر ان حق الاختراع رقم 2 لا قيمة له حيث ان اختراعاً جديدا حل محله .

5 ـ في خلال عام 1985 بلغت مصروفات الأبحاث 25 000 ديناراً وقد تم تحميلها لحق الاختراع رقم 4 كما أن مبلغاً وقدره 245 ألف ديناراً تم صرفه على الأبحاث ولم يتقرر تحميله لأي من الاختراعات حتى الآن .

والمطلوب :

(1) ما هي القيمة الدفترية للاصول غير الملموسة في 31 ديسمبر 1984 م
(2) تقييد العمليات التي تمت في خلال 1985 م ، بدفتر اليومية .
(5) ما مقدار الاهلاك AMORTIZATION لعام 1985 م ؟
(4) تصوير الاصول الغير ملموسة في الميزانية في 1985/12/31 م .

29-10 اشترت منشأة الاضواء آلة لاستخدامها في الانتاج في 1983/5/5 م ، بمبلغ 12000 د . وقد قدر الخبراء ان العمر الانتاجي لهذه الآلة خمس سنوات ، وأن قيمتها كخردة 2000 د .

المطلوب :

1 ـ ما هو رصيد حساب مجمع أستهلاك هذه الآلة في 1984/12/31 م ، باستخدام طريقة القسط الثابت ؟

2 ـ ما هي القيمة الدفترية لهذه الآلة في 84/12/31 م باستخدام طريقة مجموع ارقام السنوات ؟

3 ـ ما هو مصروف الاستهلاك الخاص بهذه الآلة ، والذي يجب أن تتحمله السنة المالية المنتهية في 1984/12/13 م ، باستخدام طريقة ضعف معدل القسط الثابت ؟

الفصل الحادي عشر

الالتزامات قصيرة الأجل

الالتزامات تمثل ديونا نتجت عن عمليات تجارية أو مالية حدثت في الماضي ، ويلتزم المدين بسدادها في صورة اصول او اداء خدمات في المستقبل للدائن . وتنقسم الالتزامات الى نوعين : قصيرة الأجل وطويلة الأجل . وان التفرقة بين الالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل أمر مهم عند تقييم المركز المالي للمنشأة ، ومدى قدرتها على سداد ديونها والتزاماتها في مواعيد استحقاقاتها .

التفرقة بين التزامات قصيرة وطويلة الاجل

جرى العرف المحاسبي على اعتبار السنة المالية الواحدة اساس التفرقة بين الالتزامات قصيرة وطويلة الاجل . أي أن الالتزامات التي تستحق خلال سنة من تاريخ الميزانية تعتبر قصيرة الاجل ، وما عداها طويلة الاجل .

واتخاذ سنة مالية واحدة اساسا للتفرقة من السهولة بمكان للتطبيق العملي . ولكنه قد يؤدي الى عدم اظهار المركز المالي للمنشأة بصورة صحيحة وخاصة لو كانت الدورة التجارية تزيد عن سنة واحدة .

ووفقا للتعريف الحديث ، تشمل الالتزامات قصيرة الأجل ما يلي :

(1) الالتزامات التي يحتاج سدادها استخدام اصول متداولة او نشأة التزامات جديدة قصيرة .

(2) كل الالتزامات الاخرى التي يحتمل ان تسدد في خلال سنة واحدة .

ويلاحظ ان تعريف الالتزامات قصيرة الأجل له علاقة وثيقة بتعريف

الاصـول المتداولـة . وعلى ذلك فان الالتزامـات التـي تحـدث خارج الـدورة التجارية ويتم سدادهـا في مدة اطـول من عام واحـد تعتبـر التزامـات طويلـة الأجل .

وتنقسم الالتزامات عموما الى :

أ ـ التزامات قصيرة الأجل :

1) حسابات تحت الدفع .

2) اوراق تحت الدفع .

3) قروض قصيرة الأجل من المصارف .

4) مصروفات مستحقة .

وقد تناول الفصل الرابع مناقشـة القـروض قصـيرة الأجـل وفوائدهـا والمصروفات المستحقة . أما الحسابات تحت الدفع والاوراق تحت الدفع فستناقش في هذا الفصل .

ب ـ التزامات طويلة الأجل :

1) اوراق تحت الدفع طويلة الأجل .

2) الرهن .

3) سندات .

4) التزامات اخرى .

وستناقش الالتزامات طويلة الأجل في فصل قادم .

الالتزامات قصيرة الأجل

الالتزامات قصيرة الأجـل ذات أهمية كبـرى لمعظـم المنشـآت كمصـدر للتمويل . ويهتم المحلل المالي بالالتزامات قصيرة الأجـل وعلاقتهـا بالاصـول المتداولة ، وكذلك العلاقة بينها وبين النقدية . وتعتبـر هذه النسـب دليلا على مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها وعلى استقرارهـا المالي وسيولتهـا ، وسـوف تناقش بالتفصيل في فصل قادم .

وامساك حسابات منتظمة للالتزامات قصيرة الاجل امر مهم عند اعـداد الميزانيات التقديرية النقدية والتنبؤ باحتياجات المنشأة من النقدية في المستقبل . وكذلك فان قياس الالتزامات قصيرة الاجل قياسا صحيحا امر ضروري لاعداد

قوائم مالية سليمة ، ومن ثم اعطاء صورة حقيقية لقراء هذه القوائم .

قياس وتقييم الالتزامات قصيرة الأجل Valuation of Current Liabilities

نظريا ، يجب تقييم الالتزامات قصيرة الأجل حسب قيمتها الحالية ، وليس حسب قيمتها الاسمية التي ستدفع في تاريخ الاستحقاق . ولكن من الناحية العملية نجد أن الالتزامات قصيرة الأجل تسجل وتظهر في قائمة المركز المالي حسب القيمة الاسمية . والواقع ان الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية ليس كبيرا بسبب قصر الوقت . وعلى ذلك فقد نجد زيادة بسيطة في تقييم الالتزامات قصيرة الأجل في الميزانية ولكن هذا الخطأ البسيط يهمل عادة في الحياة العملية للسهولة وتوفير الوقت .

حسابات تحت الدفع Accounts Payable

تنتج هذه الحسابات على اثر المعاملات لشراء بضاعة او خدمات على الحساب . وعند شراء بضاعة على الحساب ودفع قيمتها يتبع احدى الطريقتين التاليتين :

أ- طريقة صافي الفاتورة : وحسب هذه الطريقة تثبت المشتريات بالقيمة الصافية بعد الخصم ، كما يتضح من المثال التالي :

1984-11-1	مشتريات		1 960
	حسابات تحت الدفع شراء بضاعة على الحساب بالشروط 10/2 ، صافي /30 ، وقيمة الفاتورة 2 000 د . (1 960= 0,98× 2 000)	1 960	
11-11	حسابات تحت الدفع		1 960
	النقدية سداد المستحق في فترة الخصم الممنوحة .	1 960	

أما اذا لم تتمكن المنشأة من دفع المبلغ خلال فترة الخصم ، يجب عليها دفع المبلغ بالكامل دون التمتع بأي خصم . فلو فرضنا في المثال السابق ان المنشأة دفعت المبلغ في 15 - 11 - 1984 ، يكون القيد :

1 960		حسابات تحت الدفع	1984 - 11 - 15
40		خصم مشتريات بضائع	
	2 000	نقدية	
		سداد فاتورة رقم ـ لشركة ـ	
		بعد فوات ميعاد الخصم .	

ب ـ طريقة اجمالي الفاتورة : وحسب هذه الطريقة تثبت المشتريات بالقيمة الاجمالية للفاتورة دون استبعاد الخصم . وعلى ذلك تكون القيود في المثال السابق كما يلي :

2 000		مشتريات	1984 - 11 - 1
	2 000	حسابات تحت الدفع	
		شراء بضاعة على الحساب ،	
		شروط 2 / 10 ، صافي / 30 ،	
		من شركة س .	
2 000		حسابات تحت الدفع	1984 - 11 - 11
	1960	نقدية	
	40	خصم نقدي	
		سداد المستحق لشركة س خلال	
		فترة الخصم .	

أما اذا لم يتم الدفع قبل 11 - 11 - 1984 ، فلن يستفيد المشتري بأي خصم ، وعليه دفع المبلغ كله . وعلى ذلك يكون القيد كما يلي :

2 000		حسابات تحت الدفع	1984 - 12 - 1
	2 000	نقدية	
		سداد المستحق لشركة س بعد فوات فترة الخصم .	

أوراق تحت الدفع Notes Payable

الاوراق تحت الدفع عبارة عن اوراق تجارية تمثل ديونا على المنشأة تدفع في مواعيد محددة وتكون ثابتة كتابيا في صورة كمبيالة او سند اذني كما رأينا عند الكلام عن الاوراق تحت التحصيل . لاحظ ان نفس الورقة التجارية تعتبر ورقة دفع بالنسبة للمدين ، وورقة قبض بالنسبة للدائن . وقد تتطلب الورقة تحت الدفع دفع مبلغ واحد في نهاية مدة معينة او دفع مبالغ متساوية على مدد متساوية تسمى اقساطا . ولتوضيح ذلك نفرض ان سيارة قد بيعت بمبلغ 2200 د على أساس 1 000 د نقدا ، وكمبيالة تسحب على أساس دفع الباقي وقدره 1 200 د في نهاية عام واحد مثلا ، او دفع الباقي على اقساط شهرية متساوية لمدة سنة واحدة . وتتضمن الاوراق التجارية عادة فوائد يتحملها المدين زيادة على مبلغ الدين الاصلي . وقد تكون هذه الفوائد موضحة صراحة في الورقة ، او داخله ضمنا في القيمة الاسمية المبينة على وجهة الورقة . فمثلا اذا ما اشترت منشأة أ بضاعة في 1 -10 - 1984 بمبلغ 1 000 د مقابل كمبيالة تستحق بعد ستة أشهر ، وكان سعر الفائدة السائد في السوق 10 % فانه يمكن كتابة الكمبيالة باحدى الطريقتين التاليتين :

(1) « ادفعوا لامرنا 1000 د في 31 - 3 - 1985 ، مع فوائد بمعدل 10 % » .

أو

(2) « ادفعوا لامرنا مبلغ 1050 د في 31 - 3 - 1985 » .

وقد نص القانون التجاري الليبي على أن الفوائد لا يعتد بها الا اذا كانت داخلة ضمنا في القيمة الاسمية للورقة ، وذلك لتسهيل تداولها . الا اننا لا نتفق

معه في هذا الرأي ، لان ظهور الفوائد صراحة في الورقة افيد للجميع .

وفي كلتا الحالتين تعتبر الفوائد على اوراق الدفع ، سواء ذكرت صراحة او ضمنا ، مصروفا ماليا يجب ان تحمل به قائمة دخل الفترة المالية التي استفادت منها . وتحسب الفوائد كما يلي :

الفائدة = المبلغ الاصلي × سعر الفائدة × المدة

ففي مثالنا السابق ، تحسب الفوائد التي تتحملها المنشأة أ كما يلي :

$$\text{الفائدة} = 1\,000 \text{ د} \times \frac{10}{100} \times \frac{6}{12} = 50 \text{ د}$$

وبافتراض ان الكمبيالة قد كتبت بقيمة اسمية 1 050 د ، بما في ذلك الفوائد تمشيا مع القانون الليبي ، تكون قيود اليومية في دفاتر المنشأة أ (المدين) كما يلي :

1 000		مشتريات	1984 - 10 - 1
50		فوائد مدينة لم تستحق بعد	
	1 050	اوراق تحت الدفع مشتريات من شركة ب مقابل ورقة دفع تستحق في 31 - 3 - 1985	
25		مصروف فوائد	84 - 12 - 31
	25	فوائد مدينة لم تستحق بعد فوائد مدينة عن كمبيالة شركة ب عن الفترة من 1 - 10 - 84 الى 31 - 12 - 84 $(\frac{3}{12} \times \frac{10}{100} \times 1000)$	
25		ملخص الايرادات والمصروفات	84 - 12 - 31
	25	مصروف فوائد اقفال حساب مصروف فوائد	

وفي ميزانية المنشأة أ بتاريخ 31 - 12 - 84 ، تظهر ورقة الدفع هذه كما يلي :

التزامات قصيرة الأجل		
اوراق تحت الدفع :		
قيمة اسمية	1 050	
فوائد مدينة لم تستحق بعد	<u>25</u>	1 025

وتجرى القيود التالية في سنة 1985 :

مدين	دائن	البيان	التاريخ
1 050		اوراق تحت الدفع	85 - 3 - 31
	1 050	نقدية	
		كمبيالة شركة ب استحقت ودفعت في ميعادها	

مدين	دائن	البيان	التاريخ
25		مصروف فوائد	85 - 3 - 31
	25	فوائد مدينة لم تستحق بعد	
		فوائد استحقت عن كمبيالة شركة ب عن الفترة 1 - 1 - 85 الى 31-3-85	
25		ملخص الايرادات والمصروفات	85 - 12 - 31
	25	مصروف فوائد	
		اقفال حساب مصروف الفوائد	

واذا قام الدائن بتظهير الورقة لمنشأة اخرى ، او خصمها لدى مصرف ، فان ذلك لا يؤثر في المدين شيئا ، ومن ثم لا يجري اية قيود في دفاتره في هذا الخصوص .

وقد يحدث ان تمتنع المنشأة عن سداد ورقة دفع عند استحقاقها لسبب او

لآخر ، فيقوم الدائن بعمل احتجاج تتحمل مصاريفه المنشأة المدينة ، بالاضافة الى بعض فوائد التأخير .

فلو فرضنا ان المنشأة أ امتنعت عن دفع كمبيالتها التي استحقت في 31- 3- 85 لعدم توفر السيولة لديها ، ثم اتفقت مع الدائن على دفع الكمبيالة ومصاريف الاحتجاج (5 د) وفوائد تأخير (10 د) في 15- 3- 85 ، تثبت العملية كما يلي :

1 050		اوراق تحت الدفع	15 - 3 - 85
15		مصروف تأخير في دفع ورقة دفع	
	1 065	نقدية	
		دفع الكمبيالة المستحقة على المنشأة بعد اسبوعين من تاريخ استحقاقها ، وتحمل مصاريف احتجاج (5 د) وفوائد تأخير (10 د) .	

أما اذا نصت الكمبيالة السابقة على دفع مبلغ 1000 د في 31 - 3 - 85 ، بالاضافة الى فائدة بمعدل 10% ، تكون قيود اليومية كما يلي :

1 000		مشتريات	1 - 10 - 84
	1 000	اوراق دفع	
		مشتريات مقابل ورقة دفع تستحق في 31 - 3 - 85 ، بفائدة 10% .	
25		مصروف فوائد	31 - 12
	25	فوائد مدينة مستحقة	
		فوائد مدينة مستحقة عن كمبيالة شركة ب ، عن الفترة من 1 - 10 الى 31 - 12 - 84 .	

25		ملخص الايرادات والمصروفات	31 - 12
	25	مصروف فوائد اقفال حساب مصروف الفوائد	

وتظهر الفوائد المدينة المستحقة ضمن الالتزامات قصيرة الأجل في ميزانية المنشأة في 31 - 12 - 1984 . وعند استحقاق الكمبيالة ودفعها في 31 - 3 - 85 يجري القيد التالي :

1 000		اوراق دفع	31 - 3 - 1985
25 25		فوائد مدينة مستحقة مصروف فوائد	
	1 050	نقدية	
		دفع كمبيالة شركة ب وفوائدها بمعدل 10% ، لمدة ستة اشهر .	

من ذلك يتضح ان كلتا الطريقتين (فوائد صريحة او ضمنية) يؤ ديان الى نفس النتيجة ، وهي :

(1) مصروف فوائد تحمل به قائمة دخل 1984 — 25 د

(2) مصروف فوائد تحمل به قائمة دخل 1985 — 25 د

(3) التزامات قصيرة الأجل في 31 - 12 - 1985 — 1 025 د

احتساب القيمة الحالية لورقة دفع

عندما تدغم الفائدة مع المبلغ الاصلي للدين في القيمة الاسمية للورقة التجارية ، نحتاج الى معرفة الدين الاصلي والفوائد كلا على حدة ، لمعالجتها في الدفاتر كما سبق ذكره . وتحسب القيمة الحالية للورقة ، او أصل الدين ، كما يلي :

$$\text{القيمة الحالية} = \frac{\text{القيمة الاسمية للورقة}}{(1 + \text{معدل سعر الفائدة عن مدة الورقة})}$$

وسعر الفائدة المستخدم هو سعر الفائدة السائد في السوق ، عن مدة الورقة . ففي مثالنا السابق ، سعر الفائدة عن فترة الورقة ، ستة أشهر ، عبارة عن 5 % (10 % ÷ 2) . وعلى ذلك تحسب القيمة الحالية للكمبيالة السابقة كما يلي :

القيمة الحالية في 1 - 10 - 84 = $\frac{1050}{1.05}$ د

= 1 000 د

وهو أصل الدين كما رأينا سابقا

الالتزامات المحتملة Contigent Liabilities

هي التزامات يتوقف حدوثها على حدث في المستقبل ، ولكن المبلغ الذي ستلتزم المنشأة بسداده وتاريخ استحقاقه غير محددين . ومن الامثلة على الالتزامات المحتملة المسؤولية التي تقع على ساحب الكمبيالة لو ظهرها أو حولها الى شخص آخر ، وحدث أن المسحوب عليه رفض دفع قيمة الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق للمستفيد الجديد . وبذلك يرجع المستفيد الجديد على الساحب او المستفيد الاصلي بقيمة الكمبيالة وفوائدها ومصاريف الاحتجاج . وتظهر الكمبيالة المظهرة في ميزانية الساحب كالتزام محتمل حدوثه حينما يتوقف المسحوب عليه عن دفع القيمة في تاريخ الاستحقاق .

ومثال آخر للالتزامات المحتملة هو قضية مرفوعة ضد المنشأة ويحتمل ان تحكم المحكمة على المنشأة بتعويض لرافع القضية ، ولكن قيمة هذا التعويض وتاريخ استحقاقه عند عمل الميزانية غير معلومين .

وكذلك في حالة وقوع نزاع بين مصلحة الضرائب والمنشأة ، ويحتمل ان تدفع المنشأة ضرائب اضافية ، ولكن قيمتها وتاريخ سدادها غير معلومين عند عمل الميزانية ، فهذا يمثل التزاما محتمل الوقوع .

وهذه المسؤولية القائمة عن الالتزام المحتمل تظهر في الميزانية باحدى الصور الآتية :

1 ـ تظهر بين قوسين بجوار اوراق تحت التحصيل بعبارة توضيحية تمثل قيمه الكمبيالات التي ظهرت ولم يحن موعد سدادها بعد .
2 ـ كملاحظة في الهامش في اسفل الميزانية Footnote .
3 ـ ظهور المبلغ المحتمل بين الالتزامات القصيرة الاجل ولكن لا يدخل ضمن مجموع الالتزامات قصيرة الأجل .
4 ـ يخصص مبلغ من الأرباح بقائمة التوزيع لمواجهة هذا الالتزام المحتمل . ويفضل استخدام الطريقة الثانية (ملاحظة في الهامش) ، وبذلك يمكن شرح هذه الالتزامات شرحا وافيا وبيان كل المعلومات والاحتمالات المتعلقة بهذا البند .

بيان الالتزامات قصيرة الاجل في قائمة المركز المالي

قد تظهر الالتزامات قصيرة الاجل مرتبة في الميزانية حسب تواريخ استحقاقها ، اوحسب المبالغ (الاكبر الى الاصغر) . ويفضل ان ترتب حسب قيمة المبالغ الا اذا كانت تواريخ الاستحقاق ذات اهمية قصوى .

ونوصي باتباع الترتيب الآتي :

	الالتزامات قصيرة الأجل :
20 000 د	اوراق تحت الدفع (للمصارف)
10 000	اوراق تحت الدفع (للموردين)
5 000	حسابات تحت الدفع (الموردين)
2 000	مصرف سحب على المكشوف
1 000	ضرائب مستحقة
500	مصروفات مستحقة (اجور ومهايا ، فوائد ، ضرائب عقارات)
500	توزيعات تحت الدفع (بالنسبة للشركات المساهمة)
200	مقدمات من العملاء (المدينين)
100	ارصدة دائنة في حسابات تحت التحصيل
12 300 د	مجموع الالتزامات قصيرة الأجل

أسئلة وتمرينات

اسئلة

11 - 1 ـ عرف الالتزامات حسب التعريف القديم والتعريف الحديث .

2-11 . ميز بين الالتزامات قصيرة وطويلة الاجل مع الامثلة .

11 - 3 ـ ما هي الالتزامات المحتملة مع اعطاء امثلة توضيحية وكيف تظهر في الميزانية ؟

11 - 4 ـ ما هو رأس المال العامل ؟ وما أهميته بالنسبة للمحلل المالي ؟

11 - 5 ـ كيف تظهر الالتزامات قصيرة الأجل في الميزانية مع ذكر اهمية ترتيبها ؟

11 - 6 ـ ما أهمية التفرقة بين القيمة الحالية للورقة تحت الدفع وقيمتها الاسمية ؟

11- 7 ـ كيف تحدد قيمة الفائدة في حالة الاوراق التجارية التي لم ينص فيها صراحة على سعر الفائدة ؟

تمرينات

11 - 8 ـ قامت شركة الورود بالعمليات التجارية الآتية خلال عام1984 :

أ ـ في15 يناير اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ000 20د ، 10/2 ، صافي /30 .

ب ـ في أول مارس اقترضت30000 د من مصرف الوحدة بسند اذني يستحق الدفع بعد ستة شهور ، بسعر فائدة8 % . وقد قام المصرف بحجز فوائده مقدما من مبلغ القرض .

المطلوب

1 ـ اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية (طريقة صافي الفاتورة) .

2 ـ اجراء قيد اليومية اللازم مع افتراض ان الدفع قد تم خلال المدة الممنوحة للخصم .

3 ـ قيد اليومية مع افتراض ان الشركة لم تستفد من الخصم .

4 ـ قيد اليومية الخاص بدفع السند الأذني في تاريخ الاستحقاق .

11 - 9 ـ قامت شركة المروج بالعمليات التالية خلال المدة التجارية التي تنتهي في 31 - 12 - 1984 :

أ ـ الاجور والمرتبات التي دفعت خلال العام بلغت47000 د ، وتستحق اجور عن يومين في شهر ديسمبر بلغت1200 د ، مع العلم بأن تاريخ دفع هذه الاجور هو6 يناير1985 .

ب ـ حصلت الشركة ايراد عقار قيمته 800 د لمدة شهر يبدأ من 15 ديسمبر 1984 الى 15 يناير 1985 :

المطلوب

اجراء قيود اليومية الآتية :

1 ـ تسوية الاجور والمرتبات في نهاية عام 1984 .

2 ـ اثبات تحصيل ايراد العقار في 15 - 12، والتسوية اللازمة في 31 - 12 - 1984

3 ـ اثبات دفع الاجور المستحقة .

4 ـ كيف تظهر هذه المبالغ المستحقة او المؤجلة في الميزانية 31 - 12 - 84 ؟

11 - 10 ـ اقترضت شركة الجبل 12000 د من مصرف الوحدة في اول نوفمبر 1984 لمدة ستة شهور ، بسعر فائدة 8% سنوية تخصم مقدما . ووقعت الشركة سندا اذنيا بهذا المبلغ .

المطلوب

1 ـ قيد اليومية في اول نوفمبر 1984 .

2 ـ قيد التسوية الخاص بالفوائد في 31 - 12 - 1984 .

3 ـ قيد اليومية الخاص بسداد الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق .

11 - 11 ـ في اول نوفمبر 1984 اقترضت شركة السيارات الحديثة بورقة تجارية مبلغا قدره 6000 د لمدة ستة شهور . ولم يذكر معدل الفائدة في الورقة التجارية ، غير أن المبلغ الذي استلمته الشركة نقدا هو 5760 د فقط .

المطلوب

1 ـ قيد اليومية في اول نوفمبر 1984 .

2 ـ قيد التسوية في 31 ديسمبر 1984 .

3 ـ قيد اليومية لسداد الورقة تحت الدفع .

4 ـ سعر الفائدة الضمني في هذه العملية .

5 ـ سعر الفائدة الفعلي في هذه العملية .

11 - 12 ـ وقعت شركة بنغازي في 31 ديسمبر 1984 على ورقة تحت الدفع لمدة سنتين لا تحمل فائدة صريحة . وقد كانت القيمة الاسمية للورقة 11664 د . وقيدت العملية في الدفاتر كالآتي :

	مشتريات	11 664
اوراق تحت الدفع	11664	

المطلوب تصحيح هذا الخطأ مع العلم ان سعر الفائدة الجاري 8% سنويا .

11 - 13 ـ الآتي بعض ارصدة حسابات شركة أمل في 31 ديسمبر 1984 :

حسابات تحت الدفع	82 100 د
اوراق تحت الدفع	40 000
خصم على اوراق تحت الدفع (فوائد مدينة لم تستحق بعد)	1 800
حسابات تحت التحصيل	100 000
سندات طويلة الاجل	800 000
اجور ومهايا مستحقة	2 750
ضرائب على الاجور والمهايا	620
ضرائب على العقارات	600
ضريبة الايراد العام	17 100
ايراد مؤجل	4 000
قروض من المصارف	50 000
سحب على المكشوف	1 000

المطلوب

تصوير الجزء من الميزانية الخاص بالالتزامات قصيرة الأجل .

11 - 14 ـ تنتهي المدة التجارية لشركة الاعتدال في 31 ديسمبر 1984 . والآتي بعض العمليات التي تمت خلال هذا العام .

20 يناير

اشترت بضاعة قيمتها 30 000 د . بالشروط 2 / 10 ، صافي / 30 (استخدم طريقة اجمالي الفاتورة ونظام المخازن المستمر)

28 يناير

دفعت المستحق عليها من مشتريات 20 يناير .

1 مايو

اشترت مبنى بمبلغ 68 000 د ، دفعت منها 20 000 د نقدا وكتبت سندا أذنيا لمدة سنة واحدة بالباقي مع فوائد بمعدل 8% .

5 يونيو

اشترت آلة بمبلغ 10 000 د ، بالشروط 3 / 10 ، صافي / 60 .

14 يونيو

دفعت فاتورة 5 يونيو .

2 سبتمبر

حصلت ايراد عقار لمدة ستة شهور ابتداء من 1-9-84 . وقدره 3 000 د .

31 ديسمبر

استلمت قسيمة ضرائب العقارات لعام 1984 بمبلغ 900 ، د على ان تدفع الضرائب في ميعاد لا يتجاوز اول مارس 1985 م .

المطلوب

1 ـ اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية .

2 ـ اجراء قيود التسوية اللازمة في 31 - 12 - 1984 .

3 ـ صور الجزء الخاص بالالتزامات قصيرة الاجل في الميزانية مظهرا به الالتزامات السابقة .

11 - 15 ـ الآتي ست عمليات تجارية خاصة باحد العملاء كما ظهرت في دفتر الاستاذ بمنشأة الجبل خلال 1984 م :

حـ / النقدية			
904	(3)	911	(4)
916	(6)		

حساب العملاء			
900	(1)	900	(2)
911	(4)	911	(6)

حـ / اوراق تحت التحصيل			
900	(5)	900	(2)

أوراق التحصيل مخصومة			
900	(5)	900	(3)

المبيعات			
		900	(1)

ايراد فوائد			
		4	(3)
		5	(6)

والمطلوب اثبات هذه العمليات في دفتر اليومية .

16-11 المطلوب حساب تاريخ الاستحقاق وقيمة الاستحقاق والفوائد من البيانات الآتية مع اعتبار شهر فبراير 28 يوما وحساب المدة بالايام بالضبط :

تاريخ تحرير الاوراق تحت الدفع	القيمة الاسمية	سعر الفائدة	المدة
12 يناير	16 000 د	9%	6 شهور
16 مارس	10000	$8\frac{1}{2}$ %	60 يوما
8 يوليو	25 000	10 %	9 شهور
5 مايو	12 000	$9\frac{1}{2}$%	90 يوما

11 - 17 تمت العمليات الآتية خلال عام 1983 ، 1984 :

1983 : (1) 2 يناير اشترت بضاعة بمبلغ 4 500 دينارا من شركة التجارة الاهلية وحررت كمبيالة بالمبلغ لمدة 45 يوما وسعر الفائدة 9% سنويا .

(2) 16 فبراير تم دفع الكمبيالة والفوائد المستحقة .

(3) فى 17 مارس حررت سندا اذنيا بمبلغ 5 000 دينارا لمدة 90 يوما بسعر فائدة 9% سنويا ، سدادا للمبلغ المستحق لشركة عادل .

(4) في 15 يونيو دفعت مبلغ 2000 دينارا من المبلغ المستحق لشركة عادل ، وتم تحرير كمبيالة بالمبلغ الباقي ، يستحق بعد 60 يوما بسعر 10% سنويا .

(5) في 14 أغسطس تم سداد المستحق لشركة عادل .

(6) في 25 نوفمبر حررت كمبيالة بمبلغ 6600 د لشركة المصنوعات الأهلية تستحق بعد 75 يوما بسعر فائدة 9% سنويا .

1984 في 8 فبراير تم سداد الكمبيالة المستحقة لشركة المصنوعات الاهلية .

المطلوب : إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية .

11 - 18 خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر قامت منشأة العروبة بالعمليات الآتية :

(1) 6 مارس اشترت بضاعة على الحساب من شركة النصر بمبلغ 25200 دينارا .

(2) 8 ابريل قبلت شركة النصر سندا اذنيا لمدة 8 شهور بقيمة المبلغ المستحق لها بسعر فائدة 14% سنويا

(3) 20 ابريل اقترض 48 الف دينارا من مصرف الأمة وتم توقيع كمبيالة لمدة 6 شهور ، بسعر فائدة 16% سنوياً وقد تم اضافة الفائدة للقيمة الاسمية للكمبيالة .

(4) 15 مايو اشترت بضاعة من شركة الورود على الحساب لمدة 30 يوما بمبلغ 19200 دينارا .

(5) 20 اكتوبر دفعت قيمة الكمبيالة المستحقة لمصرف الأمة .

(6) 8 ديسمبر دفعت قيمة السند الاذني المستحق لشركة النصر .

والمطلوب : اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية العامة للمنشأة .

11 - 19 خلال السنة المالية المنتهية في 30 يونيو قامت منشأة الضياء بالعمليات الآتية :

(1) 6 فبراير اقترضت مبلغ 10000 دينار من شركة حاتم التي سحبت كمبيالة عليك لمدة 45 يوماً بسعر فائدة 16% سنويا .

(2) 12 مارس اشترت سيارة بمبلغ 15000 دينارا وقد حررت سندا اذنيا بقيمة هذا المبلغ لمدة ثلاثة شهور بسعر 12% سنويا لشركة النصر للسيارات .

(3) 23 مارس دفعت الكمبيالة المستحقة لشركة حاتم مع الفوائد المستحقة .

(4) اول مايو اقترضت مبلغ 200 ألف دينارا من مصرف الصحاري ووقعت سندا بالمبلغ مع الفوائد المستحقة لمدة 90 يوميا مع العلم بأن سعر الفائدة 14% سنويا

(5) 31 مايو اشترت بضاعة بمبلغ 7500 دينارا من شركة البيضاء وكتب سندا اذنيا لمدة 90 يوما بسعر فائدة 16% سنويا

(6) 2 يونيو تاريخ استحقاق السند الأذني لشركة النصر التي قبلت بتجديد السند الأذني بالقيمة الاسمية لمدة 30 يوما بسعر فائدة 14% سنويا على شرط دفع الفائدة المستحقة على السند القديم نقدا اليوم .

(7) 30 يونيو انتهاء السنة المالية .

(8) 12 يوليو دفعت قيمة السند الأذني والفائدة المستحقة لشركة النصر

(9) 30 يوليو دفعت السند الاذني المستحق لمصرف الصحارى .

والمطلوب :

(1) اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية .

(2) عمل قيود التسوية للفوائد المستحقة في 30 يونيو مع اعتبار ان السنة المالية 360 يوما .

20-1 قامت منشأة الاتحاد بالعمليات الآتية في خلال اربعة شهور تنتهي في 30 يونيو :

(1) 6 مارس اشترت بضاعة من شركة الصدق بمبلغ 25200 دينارا .

(2) 8 أبريل كتبت سندا اذنيا بمبلغ 25200 دينارا يستحق بعد 60 يوما بسعر فائدة 7% سنويا لشركة الصدق .

(3) 20 أبريل اقترضت مبلغ 48000 دينارا من مصرف الوحدة ووقعت سندا أذنيا لمدة 30 يوما بسعر فائدة 8% .

(4) 15 مايو اشترت بضاعة من شركة الحرية بمبلغ 19200 دينارا

(5) 20 مايو دفعت السند المستحق لمصرف الوحدة .

(6) 7 يونيو دفعت السند المستحق لشركة الصدق .

والمطلوب : اجراء قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة ، في دفاتر المنشأة .

الفصل الثاني عشر

حقوق أصحاب المشروع

يختص هذا الفصل بدراسة حقوق أصحاب المشروع باعتبارها من البنود الهامة ضمن خصوم المشروع .

وتهتم ادارة المشروع ودائنيه وغيرهم من قراء القوائم المالية بهذا البند باعتباره المصدر الرئيسي لرأس مال المنشأة الدائم لتحقيق الاهداف والأغراض التي من أجلها قام المشروع . وعلى النظام المحاسبي ان يمد متخذي القرارات بمعلومات وافية عن هذا البند والتغيرات التي تحصل فيه .

ويمكن تعريف حقوق اصحاب المشروع بأنها تمثل زيادة اصول المنشأة عن التزاماتها . وهذا يمثل القيمة الدفترية لحقوق أصحاب المشروع .

وتتوقف كيفية معالجة هذا البند في الدفاتر وفي القوائم المالية على نوع المنشأة : منشأة فردية ، شركة اشخاص ، او شركة مساهمة .

أولا : حق صاحب المشروع في المشروعات الفردية Sole Proprietorship

يتطلب النظام المحاسبي الجيد في المشروعات الفردية امساك حسابين يمثلان حق صاحب المشروع ، وهما : حساب رأس المال والحساب الجاري . ويجعل حساب رأس المال دائناً بقيمة الاستثمار الاصلي في بدء حياة المشروع ، كما انه يجعل دائناً بقيمة الزيادة في رأس المال المستثمر اثناء حياة المشروع .

وعند تحديد صافي دخل المشروع في نهاية كل فترة مالية يجعل الحساب الجاري دائنا وحساب ملخص الايرادات والمصروفات مدينا بقيمة صافي

الدخل . ويكون القيد عكسيا في حالة الخسارة . اما مسحوبات صاحب المشروع ، في صورة نقدية او اصول اخرى ، فيجعل الحساب الجاري مدينا بها . وعلى ذلك يظهر حق صاحب المشروع الفردي في حسابين وهما رأس المال والحساب الجاري .

ويلاحظ ان الحساب الجاري يجعل مدينا على اثر اية عملية مالية من العمليات التالية :

1 ـ مسحوبات في صورة نقدية او اصول اخرى . فاذا ما قام صاحب المحل بسحب جزء من البضاعة (تكلفتها 200 د) ، يكون قيد المسحوبات كالآتي :

200		حساب جاري
	200	المشتريات
		بضاعة سحبت لاستعمال صاحب المنشأة بسعر التكلفة . (لاحظ انه عند اتباع نظام المخازن المستمر يجعل حساب البضاعة دائنا بسعر التكلفة بدلا من حساب المشتريات) .

2 ـ دفع المستحق على صاحب المنشأة من أموال المشروع كما هو الحال عند سداد فواتير النور والمياه والايجار الخاص بمنزل صاحب المشروع .

3 ـ قيام صاحب المشروع بتحصيل اموال مستحقة على عملاء المشروع دون توريدها الى خزينة او مصرف المنشأة .

ويلاحظ ان مسحوبات صاحب المشروع ليست عبئا او مصروفا للمنشأة ، حيث لم يتحقق اي ايراد لها من صرف هذه المبالغ .

ويؤكد هذا النظام الفرض المحاسبي بأن هناك انفصال بين شخصية المشروع كوحدة اقتصادية عن شخصية مالكه كوحدة اقتصادية ومالية اخرى .

مثال :

1 ـ افتتح عادل ورشة فنية لاصلاح الآلات الحاسبة في أول يناير 1984 برأس مال قدره 30 000 د ، أودعها مصرف الأمة .

تثبت هذه العملية في دفتر اليومية كالآتي :

30 000		المصرف
	30 000	رأس المال

2 ـ سحب عادل لمصروفه الخاص مبلغ 200 د من المصرف :

200		جاري عادل
200		المصرف

3 ـ بلغ مرتبه السنوي مبلغ 1200 د :

1200		مرتب عادل
	1 200	جاري عادل

4 ـ تحسب فائدة على رأس المال المستثمر بواقع 6% سنويا .

1 800		فائدة رأس المال
	1 800	جاري عادل

5 ـ تحسب فائدة على المسحوبات بمعدل 8 % سنويا ، مع العلم بأن المسحوبات كانت في 1-7-84 :

8		جاري عادل
	8	فائدة المسحوبات

وفيما يلي قائمة الدخل التي تظهر في 31 - 12 - 1984 :

الايرادات		100 000	د
تكلفة مباشرة (قطع غيار ، . . الخ .)		60 000	
مجمل الدخل		40 000	د
مصروفات اخرى		17 000	
صافي الدخل		23 000	د
يوزع كالآتي :			
مرتبات		1 200	د
فائدة رأس المال	1 800		
ـ فائدة المسحوبات	8		
		1 792	
نصيبه من صافي الدخل (عائد المخاطرة)		20 008	
		23 000	د

ويقيد نصيب صاحب المشروع من صافي الدخل كالآتي :

20 008		ملخص الايرادات والمصروفات
	20 008	جاري عادل

ويظهر حساب رأس المال والحساب الجاري في دفتر الاستاذ كالآتي :

حـ / رأس مال عادل

	30 000 الاستثمار الاصلي

حـ / جاري عادل

200	المسحوبات	1 200	المرتب
8	فائدة المسحوبات	1 800	فائدة رأس المال
22 800	رصيد دائن	20 008	صافي الدخل
23 008		23 008	

الميزانية العمومية في 31 - 12 - 1984

حقوق صاحب المنشأة		
رأس المال	30 000 د	
الحساب الجاري	22 800	
		52 800 د

ويلاحظ ان تقديم قائمة الدخل بهذا الشكل يسمح باجراء المقارنات بين هذه المنشأة والمنشآت الاخرى . وبناء عليه يمكن تحديد صافي الدخل الذي يحصل عليه صاحب المنشأة من عنصر المخاطرة ، بجانب العائد على رأس المال المستثمر ومجهوده الشخصي بالقيام بادارة المنشأة .

وقد تم تخفيض صافي الدخل بالمرتبات وفوائد رأس المال للوصول الى صافي الدخل الناتج من عنصر المخاطرة للقيام بنشاط هذا المشروع .

ويمكن تحديد مسؤولية المحاسب في المشروعات الفردية بمد صاحب المشروع بالبيانات اللازمة لتقييم النتائج وتمكينه من القيام باجراء المقارنات بين مشروعه والمشروعات الاخرى ، سواء كانت فردية او شركة اشخاص أو شركة اموال .

وحيث ان مقدرة اصحاب المشروعات الفردية على فهم النظم المحاسبية تتفاوت من فرد الى آخر ، يجب على المحاسب ان يأخذ ذلك في اعتباره عند تصميم النظام المحاسبي والوصول الى النتائج التي يستطيع صاحب المشروع فهمها . وعلى ذلك ، فان كثيرا ما يستخدم نظام محاسبي ابسط يقوم على الآتي :

1 ـ حساب لرأس المال ، يثبت به الاستثمار الاصلي الذي يقوم به صاحب المشروع ، ويضاف اليه الدخل (وتطرح الخسائر) في نهاية السنة .

2 ـ حساب للمسحوبات . تثبت به مسحوبات صاحب المشروع اثناء السنة ، على أن يقفل هذا الحساب في حساب رأس المال في نهاية السنة .

3 ـ عدم احتساب اية فوائد على رأس المال أو المسحوبات ، وعدم احتساب اي مرتب لصاحب المشروع .

ووفقا لهذا النظام تكون القيود في المثال السابق كما يلي :

30 000		مصرف
	30 000	رأس مال عادل
		رأس مال نقدي اودع مصرف الأمة
200		مسحوبات
	200	مصرف
		مسحوبات شخصية نقدا
23 000		ملخص الايرادات والمصروفات
	23 000	رأس مال عادل
		قفل حـ / م . أ . م . في حـ / رأس المال .
200		رأس مال عادل
	200	مسحوبات
		قفل حـ / المسحوبات في حـ / رأس المال .

وعلى ذلك يظهر حـ / رأس مال عادل كما يلي :

حـ / رأس مال عادل

200 مسحوبات 1 - 7 - 84	30 000 مصرف 1 - 1 - 84
52 800 رصيد دائن	23 000 دخل 31 - 12 - 84
53 000	53 000

منشأة عادل التجارية

الميزانية في 31 - 12 - 1984

حقوق أصحاب المشروع

52 800 د رأس مال عادل

ثانيا : شركات الاشخاص Partnerships

تتكون شركات الاشخاص من شريكين او اكثر للقيام بأعمال تجارية أو مالية او مهنية . بقصد تحقيق الدخل وشركات الاشخاص اكثر انتشارا في المشروعات التي تعتمد على الافراد وعلاقاتهم الشخصية ، كما هو الحال في المهن ، مثل الاطباء والمهندسين والمحامين ، وفي بعض الصناعات وتجارة الجملة وتجارة القطاعي .

وتنقسم شركات الاشخاص الى :

أ ـ شركات تضامن تتكون من شريكين او اكثر ، بهدف تحقيق الدخل ، ويعتبر جميع الشركاء متضامنون امام القانون ومسؤ ولون جميعا عن التزامات الشركة حتى ولو أدى ذلك الى استخدام اموالهم الخاصة لتسديد هذه الالتزامات .

ب ـ شركات توصية بسيطة تتكون من نوعين من الشركاء : النوع الاول شركاء

متضامنون يقومون بادارة الشركة ، ومسؤ ولون عن التزامات الشركة حتى ولو أدى ذلك الى استخدام اموالهم الخاصة . أما النوع الثاني من الشركاء فهم شركاء موصون لا يتحملون من التزامات الشركة الا بقدر نصيبهم في رأس المال .

وتتميز شركات الاشخاص بالآتي :

1 - ان عمر شركات الاشخاص محدود ، حيث ان الشركة يجب تصفيتها عند وفاة او انفصال احد الشركاء . كما ان هناك عوامل اخرى تدعو الى تصفية شركات التضامن مثل الافلاس أو عدم كفاءة ومقدرة أحد الشركاء في الاستمرار في الشركة ، أو انتهاء المدة المخصصة والمتفق عليها لاستمرار العمل التجاري للمنشأة ، بناء على عقد الشركة . كما ان انضمام شريك جديد أو تقاعده يدعو الى تصفية شركات الاشخاص .

2 - كل شريك من الشركاء المتضامنين يعتبر وكيلا للشركة وله كامل السلطة ليتعاقد بالنيابة عن الشركة في عمليات الشراء والبيع واداء الخدمات لعملاء الشركة .

3 - ان مسؤ ولية الشريك المتضامن غير محدودة ، بمعنى ان كل شريك متضامن مسؤ ول شخصيا عن ديون الشركة .

ويحدد مسؤ وليات والتزامات وحقوق الشركاء عقد الشركة الذي غالبا ما ينص على البنود الآتية :

(1) طبيعة وأهداف المشروع .
(2) اسماء الشركاء وقيمة رأس مال كل شريك .
(3) حقوق ، وظيفة ، وواجبات كل شريك .
(4) تحديد المبالغ المسموح بسحبها بواسطة كل شريك .
(5) كيفية توزيع الدخل والخسائر بين الشركاء .
(6) طريقة انهاء الخلافات بين الشركاء .
(7) المدة المالية للشركة .
(8) كيفية توزيع صافي أصول الشركة بين الشركاء في حالة التصفية .
(9) التأمين على حياة الشركاء .

النظام المحاسبي لشركات الاشخاص Partnership Accounting

تحتاج شركات الاشخاص الى نظام محاسبي دقيق لقياس صافي الدخل وتوزيعه بين الشركاء . كما ان كل شريك يحتاج الى معلومات وبيانات صحيحة وسليمة عن دخل المشروع حتى يتمكن من اتخاذ قرارات بخصوص استثماره ، او زيادة رأس ماله . او انفصاله من الشركة .

ويتطلب النظام المحاسبي السليم فتح عدة حسابات لكل شريك : رأس ماله ، حسابه الجاري ، قرضه ، ومسحوباته .

فتح دفاتر الشركة

قد يسدد الشريك حصته في رأس المال نقداً ، كما انه قد يقوم بسدادها في صورة أصول اخرى . وفي هذه الحالة يجب تقييم هذه الاصول على أساس قيمتها السوقية وليس قيمتها الدفترية ، كما انه يجب أن تتم موافقة جميع الشركاء على هذه القيم .

ولتوضيح ذلك نفترض ان سالم ومنصور اتفقا على تكوين شركة تضامن على ان يقدم كل شريك أصول وخصوم محله التجاري وعلى أن يمثل صافي الاصول لكل مشروع رأس مال كل شريك في شركة التضامن . تثبت عملية تكوين هذه الشركة كما يلي :

نقدية		20 000
حسابات تحت التحصيل		30 000
بضاعة بالمخازن		45 000
حسابات تحت الدفع	15 000	
رأس مال سالم	80 000	
تقديم سالم أصول وخصوم محله التجاري مقومة على أساس القيمة السوقية .		

	مدين	دائن	البيان
	5 000		نقدية
	30 000		اراضي
	50 000		مباني
	30 000		بضاعة بالمخازن
		35 000	حسابات تحت الدفع
		80 000	رأس مال منصور
			اصول وخصوم محل منصور مقومة على اساس سعر السوق ، قدمت سدادا لحصته في رأس المال .

وتظهر الميزانية الافتتاحية لشركة تضامن سالم ومنصور كالآتي :

الأصول		الخصوم	
25 000 د	نقدية	50 000 د	حسابات تحت الدفع
30 000	حسابات تحت التحصيل	160 000	رأس المال
75 000	بضاعة بالمخازن	80 000	سالم
30 000	اراضي	80 000	منصور
50 000	مباني		
210 000 د		210 000 د	

زيادة رأس المال Additional Investment

لنفرض انه بعد بدء العمل في المشروع الجديد بستة اشهر احتاجت شركة التضامن الى نقدية ، وعليه قدم كل شريك5000 د في اول يوليو لزيادة حصته في رأس المال ، فيكون قيد اليومية لاثبات هذه العملية كالآتي :

مدين	دائن	البيان
10 000		نقدية
	5 000	رأس مالسالم
	5 000	رأس مالمنصور

الحسابات الجارية Current Accounts

جرت العادة في شركات الاشخاص على ان يفتح حساب جاري لكل شريك . ويجعل هذا الحساب مدينا بالمسحوبات والفائدة على المسحوبات الخاصة بكل شريك على حدة كما هو الحال في المشروعات الفردية ، كما انه يجعل دائنا بمرتب كل شريك والفائدة على رأس ماله ونصيبه من صافي الدخل .

لنفرض ان الشريكين سالم ومنصور سحبا 500 د ، 1000 د نقدا على التوالي ، يكون قيد اليومية كالآتي :

500		جاري سالم
1 000		جاري منصور
	1 500	النقدية

قروض من الشركاء Partners' Loans

سبق أن ذكرنا ان جميع الاستثمارات التي يقدمها الشركاء الى الشركة تضاف الى حسابات رؤوس اموالهم . ولكن لا تضاف هذه الاستثمارات الى رؤوس الأموال :

1 ـ عندما تحتاج الشركة إلى أموال لفترة محددة لحل مشكلة السيولة التي قد تواجهها .

2 ـ عندما يفضل بعض الشركاء عدم زيادة رؤوس اموالهم بعد أن تصل الى حد معين .

تحت هذه الظروف يقدمها احد الشركاء حساب خاص يسمى قرض الشريك ، وتستحق عليه فائدة بمعدل سنوي معين . فلو فرضنا ان الشريك قدم 10 000 د كقرض للشركة ، تثبت في دفتر اليومية كالآتي :

10 000		النقدية
	10 000	قرض الشريك سالم

اقفال الدفاتر Closing The Books

في نهاية المدة تقفل الايرادات والمصروفات في حساب ملخص الايرادات والمصروفات Income Summary . اما صافي الدخل او الخسارة فتوزع بين الشركاء وتقفل في حساباتهم الجارية (أو في حسابات رأس المال اذا لم تكن الحسابات الجارية مستخدمة) . فلو فرضنا ان قائمة الدخل لشركة سالم ومنصور كانت كالآتي :

المبيعات		300 000 د
تكلفة المبيعات :		
بضاعة بالمخزون (اول المدة)	75 000 د	
مشتريات	155 000	
البضاعة الموجودة بالمخازن اثناء المدة المالية	230 0000 د	
مطروحا منه : بضاعة بالمخزن (آخر المدة)	100 000	130 000
مجمل الدخل		170 000 د
مصروفات البيع والتوزيع	100 000 د	
مصروفات ادارية	40 000	
		140 000
صافي الدخل يوزع كالآتي		30 000 د
الى سالم	15 000	
الى منصور	15 000	
		30 000 د

ويكون قيد اليومية كالآتي :

مدين	دائن	البيان
30 000		ملخص الايرادات والمصروفات
	15 000	جاري سالم
	15 000	جاري منصور
		قفل حـ / م . أ . م . وتوزيع الدخل على الشريكين .

وتظهر حسابات الشركاء في دفاتر الاستاذ كالآتي :

حسابات رأس المال

مجموع	سالم	منصور	البيان	مجموع	سالم	منصور	البيان
170000	85 000	85000	رصيد دائن	160 000	80 000	80 000	الاستثمار الاصلي
				10 000	5 000	5 000	اضافات
170000	85 000	85000		170 000	85 000	85 000	

الحسابات الجارية

مجموع	سالم	منصور	البيان	مجموع	سالم	منصور	البيان
1 500	500	1 000	نقدية (مسحوبات)	30 000	15 000	15 000	الدخل
28 500	14 500	14 000	رصيد دائن				
30 000	15 000	15 000		30 000	15 000	15 000	

حـ / قرض سالم

	10 000 نقدية

وتظهر حقوق اصحاب المشروع في قائمة المركز المالي في نهاية المدة التجارية في جانب الخصوم كالآتي :

الالتزامات :			
قرض الشريك سالم			10 000 د
حقوق أصحاب المشروع :			
رأس المال		170 000	
سالم	85 000		
منصور	85 000		
الحسابات الجارية		28 500	
سالم	14 500		
منصور	14 000		198 500 د

توزيع صافي الدخـــل في شركات الاشخـــاص

Income Distribution for a Partnership

افترضنا في مثالنا السابق ان عقد شركة سالم ومنصور ينص على توزيع صافي الدخل بينهما بالتساوي . ولكن هناك بعض الامور التي يجب ان تؤخذ في الحسبان عند توزيع صافي الدخل بينهما للوصول الى توزيع عادل ، منها :

1 ـ الوقت والجهد الذي يبذله كل شريك في الشركة .
2 ـ كفاءة كل شريك ومكانته .
3 ـ رأس المال المستثمر لكل شريك

وعلى ذلك فقد يتفق الشركاء على توزيع الدخل بنسبة عادلة ، 1:3 مثلا . كما انهم قد يتفقون على توزيع صافي الدخل بالتساوي على ان تحسب فائدة على متوسط رأس مال كل منهم خلال السنة . كما قد يحسب مرتب لاحد الشركاء او لكل منهم على أساس الوقت والجهد الذي يبذله كل شريك . ولتوضيح ذلك نسوق المثال الآتي :

اتفق الشريكان خليفة وعبد المولى على الآتي :

1 ـ مرتب سنوي 6000 د لخليفة ، 12000 د لعبد المولى .

2 ـ تحسب فائدة على متوسط رؤوس الأموال بمعدل 6% سنويا . وقد كان رصيد حساب رأس مال خليفة في 1 - 1 - 1984 م 30000 د ، ثم دفع مبلغ 20000 د كاستثمار جديد في 1 - 7 - 1984 م اضيفت الى حساب رأس ماله .

أما عبد المولى فقد كان رصيد حسابه 8000 في 1 - 1 - 1984 م ، ثم اضاف مبلغ 4000 د الى حساب رأس ماله في 1 - 7 - 1984 م .

3 ـ أي مبلغ يتبقى من صافي الدخل يوزع بالتساوي بينهما .

وفيما يلي قائمة توزيع الدخل بافتراض ان صافي الدخل 24000 د :

صافي الدخل			24 000 د
مرتبات :			
خليفة	6 000 د		
عبد المولى	12 000		
		18 000 د	
فوائد رأس المال			
خليفة	2 400 د*		
عبد المولى	600		
		3 000	
			21 000
الباقي من صافي الدخل يوزع بالتساوي			3 000 د
خليفة	1 500		
عبد المولى	1 500		
			3 000

---

* $24\,00 \text{ د} = \frac{6}{100} \times ((\frac{1}{2} \times 20\,000) + 30\,000)$

ويكون قيد الاقفال كالآتي :

ملخص الايرادات والمصروفات		24 000
جاري خليفة	9 900	
جاري عبد المولى	14 100	
اقفال حـ / م . أ . م . وتوزيع الدخل بين الشريكين .		

وكما هو الحال في المشروعات الفردية ، يمكن الاستغناء عن الحسابات الجارية للشركاء والاكتفاء بحسابات رأس المال التي تثبت بها جميع عمليات الشركاء ـ مسحوبات ، مرتبات ، فوائد ، وتوزيع الدخل .

ثالثا : شركات الأموال Corporations

تشمل شركات الاموال ثلاثة انواع[1]

1 ـ **شركات المساهمة** : أكثر شركات الأموال شيوعاً ، وينقسم رأس مالها الى اسهم موزعة على عدد كبير من المساهمين . ويقوم بادارة الشركات المساهمة نخبة من المديرين الفنيين ذوي خبرة في النواحي المالية والتجارية والصناعية ، بالنيابة عن أصحاب المشروع .

2 ـ **شركات التوصية بالاسهم** : تجمع بين خصائص شركات الاشخاص وشركات الاموال . فهناك فريقان من الشركاء ، فريق متضامن وفريق موصى كما هو الحال في شركات التوصية البسيطة ، الا ان رأس مال الشركة مقسم الى اسهم . فالفريق المتضامن يعرف بالشركاء العاملين ، وهم مسؤ ولين بالتضامن مسؤ ولية غير محدودة عن التزامات الشركة . وقد أوجب التشريع الليبي ان يتضمن عقد تأسيس الشركة اسماء الشركاء العاملين الذين يعتبرهم القانون الليبي مديري الشركة . أما الفريق الموصى فهم شركاء مسؤ ولون عن التزامات

(1) مصطفى عبد الحميد، المحاسبة في شركات الأموال (بنغازي: منشورات الجامعة الليبية 1971 ، ص7-6 .

الشركة بمقدار نصيبهم في رأس المال الذي قدموه وفي حدوده .

3 ـ **الشركات ذات المسؤولية المحدودة**(2) : ادخل هذا النوع من الشركات في التشريع الليبي بموجب القانون التجاري الصادر عام1954 م في المواد 618 إلى636 . ويتميز هذا النوع من الشركات بأن رأس المال ينقسم الى حصص يكتتب فيها الشركاء ، وتكون مسؤ ولياتهم محدودة . كما يجب أن تؤ سس الشركة بعقد رسمي يحتوي على ما يأتي :

1 ـ اسم كل شريك ولقبه واسم أبيه وموطنه وجنسيته .
2 ـ اسم الشركة ومقرها الرئيسي وما قد يكون لها من مقار فرعية .
3 ـ غرض الشركة .
4 ـ مقدار رأس المال المكتتب فيه والمدفوع .
5 ـ مقدار ما يقدمه كل شريك في رأس المال وقيمة ما يقدم عينا او عن طريق تحويل ديون .
6 ـ الأسس المقررة لتوزيع الدخل .
7 ـ عدد المديرين وسلطتهم وذكر من له حق تمثيل الشركة منهم .
8 ـ عدد اعضاء هيئة المراقبة اذا ما وجب تعيينهم .
9 ـ مدة الشركة .

كما نص القانون الليبي على أنه يجب أن يكون جميع الشركاء من الاشخاص الطبيعيين كاملي الاهلية وألا يزيد عددهم على خمسة وعشرين ولا يقل عن ثلاثة ، فان كان بينهم زوجان وجب ألا يقل عدد الشركاء عن أربعة .

شركات المساهمة

سوف نتعرض لبعض التفاصيل وكذلك النظام المحاسبي لشركات المساهمة فقط ، حيث أنها من المنتظر ان تلعب دورا هاما في تنمية الاقتصاد القومي .

---

(2) المرجع السابق ، ص316 - 317 .

وتتميز شركات المساهمة بالخصائص الآتية :

1 ـ تنحصر مسؤ ولية المساهم في حدود نصيبه في رأس المال الذي اكتتب فيه ، أي أن مسؤ وليته مسؤ ولية محدودة . وقد نصت المادة 478 من القانون التجاري الليبي على الآتي :

« في الشركات المساهمة لا تسأل الشركة عن التزاماتها الا بما توفر لديها من ذمة مالية . وتمثل الاسهم الحصص التي يقدمها الشركاء » .

2 ـ عمر الشركة غير محدد ، حيث ان الشركة لها شخصية اعتبارية وقانونية منفصلة عن المساهمين مما يضمن استمرارية العمل التجاري او الصناعي للشركة دون توقف او حل بوفاة مساهم او بيع اسهمه .

3 ـ انفصال الملكية عن ادارة الشركة ، حيث لا يشارك المساهم في ادارة الشركة وانما يديرها طبقة من المديرين تراعى فيهم القدرة على ادارة الشركة بكفاءة تامة .

4 ـ ضخامة رؤ وس الاموال المطلوبة لتكوينها نظرا لاضطلاعها بمشروعات تتطلب اموالا ضخمة .

5 ـ قابلية السهم للتداول ، حيث يمكن لحامله ان يتصرف فيه عن طريق البيع لشخص آخر ، دون أي تأثير على استمرارية المشروع .

وحيث أن القانون التجاري الليبي يفرق بين الشركات المؤ سسة بغير طريق الاكتتاب العام والشركات المؤ سسة عن طريق الاكتتاب العام ، سنقدم مناقشة موجزة لما يتطلبه القانون الليبي بخصوص تكوين شركات المساهمة .

أولا : تأسيس الشركات بغير طريق الاكتتاب العام

يقوم المؤ سسون في هذه الحالة بالاكتتاب في رأس مال الشركة بالكامل . وقد نصت المادة 481 من القانون التجاري الليبي على ما يلي بالنسبة لتكوينها[3] :

---

(3) المرجع السابق، ص9 - 12 .

« لا يتم تأسيس شركة مساهمة الا بعقد رسمي . ويجب ان يشتمل عقد التأسيس على البيانات الآتية :

1 ـ اسم ولقب كل من الشركاء واسم ابيه وموطنه ومحل اقامته وجنسيته وعدد الاسهم التي اكتتب فيها .

2 ـ اسم الشركة ومقرها الرئيسي وفروعها اذا وجدت .
3 ـ غرض الشركة .
4 ـ مقدار رأس المال المكتتب فيه والمدفوع منه .
5 ـ القيمة الاسمية للاسهم وعددها وبيان ما اذا كانت اسمية ام لحاملها .
6 ـ قيمة الحقوق والاموال المقدمة عينا .
7 ـ القواعد الواجب اتباعها لتوزيع الدخل .
8 ـ تعيين نصيب من الدخل لمنشئي الشركة ومؤسسيها اذا تقرر ذلك .
9 ـ عدد المديرين ومدى سلطتهم مع ذكر من له منهم حق تمثيل الشركة .
10 ـ عدد اعضاء هيئة المراقبة .
11 ـ مدة الشركة .

ويعد النظام المشتمل على القواعد التي يجب اتباعها لتسيير دفة اعمال الشركة جزءا لا يتجزأ من عقد التأسيس وملحقاته حتى ولو ابرم في ورقة مستقلة » .

كما نصت المادة 482 من القانون التجاري الليبي على الآتي :

« يشترط في صحة تأسيس شركة مساهمة توافر الاركان الآتية :

1 ـ ان يكتتب في كل رأس مال الشركة .

2 ـ ان يدفع في مؤسسة مصرفية ما لا يقل عن ثلاثة اعشار رأس المال نقدا ، ويجب ان تسلم هذه المبالغ الى المديرين عندما يثبتون قيد الشركة في السجل التجاري . واذا لم يتم القيد في بحر سنة من تاريخ الايداع وجب رد المبالغ المدفوعة الى المكتتبين » .

ونصت المادة 4 من القانون التجاري الليبي رقم 65 لسنة 1970 م على انه

يجب ألا تقل نسبة ما يملكه الليبيون او الشركات الليبية ـ في أي وقت ـ في رأس مال الشركة المساهمة عن 51 % .

كما نصت المادة 483 من نفس القانـون على أن الشركة المساهمـة تتمتـع بالشخصية المعنوية بمجرد قيدها في السجل التجاري .

كما نصت المادة 486 من القانون التجاري الليبي على انه « يجب ان تقدم حصة المساهم نقدا ما لم ينص عقد التأسيس على خلاف ذلك » .

ثانيا : تأسيس الشركة عن طريق الاكتتاب العام

حددت المادة 489 من القانون التجاري الليبي طريقة تأسيس هذا النوع من الشركات كالآتي :

« يجوز انشاء الشركة عن طريق اكتتـاب عام على أسـاس برنامـج يبـين اهدافها ورأس مالها والاحكام الرئيسية الواردة في عقد التأسيس وما قد خصص للمؤسسين من نصيب في الدخل والأجـل الـذي يجـب ان يبـرم خلالـه عقـد التأسيس .

ويودع البرنامج قبـل اعلانـه للجمهـور مكتـب محـرر عقـود موقعـا من المؤسسين ومصدقا على التوقيعات رسميا .

وتثبت الاكتتابات في ورقة رسمية او في ورقة عرفية مصدقا عليها رسميا ويجب ان يبين فيها اسم المكتتب ولقبه وجنسيته وموطنه او مقر عمله مع ذكر عدد الاسهم المكتتب فيها وتاريخ الاكتتاب » .

والمقصود بالاكتتاب العام هو الدعوة العامة لكل من يرغب في المساهمة في تكوين رأس المال ان يبدي رغبته الى الشركة ويقوم بسداد القيمة المتفق عليها .

اصدار الاسهم في الشركات المساهمة

تصدر الاسهم بقيمة يحددها عقد الشركة تعرف بالقيمة الاسمية ، ويجوز اصدارها بقيمة اكبر من القيمة الاسمية في حال زيادة رأس المال ، ولكن القانون التجاري الليبي نص في المادة 498 على عدم جواز اصدار الاسهم بقيمة تقل عن

قيمتها الاسمية . كما ان الاسهم غير قابلة للتجزئة ، حيث نصت المادة500 من نفس القانون على ما يلي :

« يجب ان تكون قيمة الاسهم واحدة وتعطى لاصحابها حقوقا مماثلة . . . » .

ويمكن تقسيم الاسهم حسب الحقوق التي تمنحها لاصحابها الى أسهم ممتازة وأسهم عادية . وتعطى الاسهم الممتازة حملتها اولوية على حملة الاسهم العادية عند توزيع الدخل او في استرداد قيمتها عند تصفية الشركة ، أوكليهما .

وكما ذكرنا سابقا ، يحدد عقد تأسيس الشركة المساهمة قيمة رأس مالها والقيمة الاسمية للسهم وعدد الاسهم التي يمثلها رأس المال . ويطلب من المساهمين في حال اصدار الاسهم للاكتتاب سداد القيمة المطلوبة عن طريق احد المصارف المعتمدة التي تقوم بتلقي الاكتتاب وايداعها في حساب خاص باسم الشركة .

وفي حال طلب القيمة الاسمية بالكامل عند الاكتتاب تجري الشركة قيود اليومية التالية :

××		المصرف
	××	المكتتبين في الاسهم
		الاكتتاب في رأس المال .
××		المكتتبين في الاسهم
	××	رأس مال الاسهم
		اصدار . . . سهما (عاديا او ممتازا)

مثال 1 :

طرحت شركة ليبيا للصناعات الثقيلة 200000 سهما عاديا للاكتتاب . قيمة السهم الاسمية 5 د . وقد بلغ عدد الاسهم المكتتب فيها210000 سهما . وبذلك تكون قيود اليومية كالآتي :

1050 000		المصرف
	1050 000	المكتتبين في الاسهم
		الاكتتاب في000 210 سهماً عادياً .
1050 000		المكتتبين في الاسهم
	1000 000	رأس مال الاسهم العادية
	50 000	المصرف
		تخصيص000 200 سهما عاديا ، ورد الزيادة في عدد الاسهم المكتتب فيهـا .

وفي حال تقدير الشركة زيادة رأس مالها باصدار50000 سهما عاديا بسعر6 د ـ يلاحظ في هذه الحالة ان الاسهم اصدرت بعلاوة اصدار قدرها1 د ـ يكون قيد ليومية كالآتي :

300 000		المصرف
	250 000	رأس مال الاسهم العادية
	50 000	علاوة الاصدار
		الاكتتاب والتخصيص في000 50 سهما عاديا قيمة السهم الاسمية5 د ، وسعر الاصدار6 د .

ويلاحظ مما سبق انه يمكن اجراء الاكتتاب والتخصيص في قيد واحد كما انه يمكن توسيط حساب المكتتبين في الاسهم كما اتبع في حال انشاء الشركة .

مثال2 :

نص عقد التأسيس لشركة ليبيا للمنسوجات الوطنية على ان يكون رأس مالها المصرح به600000 سهما عاديا . قيمة السهم الاسمية2 د. و200000 سهما ممتازا قيمة السهم الاسمية3 د . وقد بلغ رأس المال العادي المصدر والمكتتب فيه

200000 د . ورأس المال الممتاز المصدر والمكتتب فيه300000 د .

وفي يناير1984 م اصدرت الشركة150000 سهما عاديا بسعر4د و 50 000 سهما ممتازا بسعر4 د .

المطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة في يناير1984 م مع اظهار حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي لعام1984 م .

800 000		المصرف
	150 000	رأس مال الاسهم الممتازة
	50 000	علاوة اصدار الاسهم الممتازة
	300 000	رأس مال الاسهم العادية
	300 000	علاوة اصدار الاسهم العادية
		اصدار150 000 سهما عاديا بسعر4 د ،
		50 000 سهما ممتازا بسعر4 د .

الميزانية العمومية في 31 ديسمبر 1984

البيان			
حقوق المساهمين			
رأس المال المصرح به			
200 000 سهم ممتاز 10% ، قيمة السهم الاسمية 3 د			
600 000 سهم عادي ، قيمة السهم الاسمية 2 د			
رأس المال المصدر والمكتتب فيه			
100 000 سهم ممتاز 10% ، قيمة السهم الاسمية 3 د . اصدرت بسعر 3 د ودفعت بالكامل .	300 000د		
50 000 سهم ممتاز 10% ، قيمة السهم الاسمية 3 د، اصدرت بسعر 4 د ودفعت بالكامل .	150 000		
100 000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 2 د . اصدرت بسعر 2 د ودفعت بالكامل .	200 000		
150 000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 2 د . اصدرت بسعر 4 د ودفعت بالكامل .	300 000	950 000 د	
علاوة الاصدار :			
اسهم ممتازة	50 000		
اسهم عادية	300 000	350 000	
جملة رأس المال المدفوع		1300 000د	
دخل محجوز		500 000	
مجموع حقوق المساهمين			1800 000

ويلاحظ ان الميزانية تبين رأس المال المصرح به ورأس المال المصدر وجملة رأس المال المدفوع ، كما أنها تبين جملة الدخل المحجوز الذي لم يوزع على المساهمين حتى الآن ولم يتم التصرف فيه . والدخل المحجوز يمثل رصيد الدخل المحجوز من الأعوام السابقة منذ تكوين الشركة المساهمة مضافاً اليها صافي دخل العام الحالي ومطروحاً منها الدخل الذي وزع هذا العام على المساهمين . ويمكن بيان مفردات هذا الحساب كما يلي :

دخل مرحل من العام السابق		400 000 د
صافي الدخل للعام الحالي		300 000
مجموع		700 000 د
دخل موزع		
للاسهم الممتازة	45 000	
للاسهم العادية	155 000	200 000
الدخل المحجوز في 31 - 12 - 1984		500 000 د

وعند اعلان التوزيعات على المساهمين ، يجرى قيد اليومية التالي :

200 000		الدخل المحجوز
	45 000	توزيعات تحت الدفع ـ اسهم ممتازة
	155 000	توزيعات تحت الدفع ـ اسهم عادية
		الاعلان عن توزيعات ستدفع في ـ1984

كما يجرى القيد التالي عند الدفع فعلا :

45 000		توزيعات تحت الدفع ـ اسهم ممتازة
155 000		توزيعات تحت الدفع ـ اسهم عادية
	200 000	المصرف
		تسديد التوزيعات المعلنة في ـ1984
		في التاريخ المحدد للدفع .

كما انه يمكن تقديم الدخل المحجوز في الميزانية العمومية في بندين :

1 ـ الاحتياطيات .

2 ـ الدخل القابل للتوزيع على المساهمين في المستقبل .

أما الاحتياطي فهو مبلغ يحجز من الدخل لتدعيم المركز المالي للشركة ولمقابلة اي خسارة محتملة في المستقبل . ويجب أن نؤكد على أن الاحتياطي عبارة عن توزيع للدخل وليس عبئا عليه .

ويتعين على الشركة تكوين هذه الاحتياطيات أما طبقا لنص القانون العام أو وفقا لنظام الشركة . ومن امثلة الاحتياطيات :

1) الاحتياطي القانوني

وقد الزم المشرع الشركات بتكوينه حتى يبلغ خمس رأس المال .

(2) احتياطي رد السندات

ويتم ذلك بحجز نسبة مئوية من دخل كل عام كاحتياطي لسداد قيمة السندات عند استحقاقها ، واستثماره بواسطة الشركة حتى تتكون لديها مبالغ كافية لسداد القرض عند استحقاقه دون أي تعثر مالي .

(3) **احتياطي الطوارىء**

ويكون لمواجهة اي طارىء قد تتعرض له الشركة كما هو الحال في اثناء اضطراب السوق المالي لظروف مفاجئة ، كقيام حرب مثلاً .

وتوجد انواع اخرى للاحتياطيات سوف يتعرض لها الطالب بالتفصيل في كتاب المحاسبة المالية المتوسطة ان شاء الله .

وبذلك فانه يمكن اظهار الدخل المحجوز مفصلا في قائمة المركز المالي للشركة كالآتي :

دخل محجوز :		
الاحتياطيات		
احتياطي قانوني	100 000 د	
احتياطي رد السندات	50 000	
احتياطي الطوارىء	50 000	
		200 000 د
دخل للتوزيع على المساهمين		300 000
		500 000 د

أسئلة وتمرينات

اسئلة

12 - 1 ـ اشرح باختصار كل من :
أ ـ رأس المال المصرح به
ب ـ رأس المال المصدر
جـ ـ مجموع حقوق المساهمين

12 - 2 ـ ما هي انواع شركات الأموال ؟ وما هي مزاياها ؟

12 - 3 ـ ناقش المادة 498 والمادة 500 من القانون التجاري الليبي فيما يختص باصدار الاسهم في الشركة المساهمة .

12 - 4 ـ فرق بين شركات التضامن وشركات المساهمة ؟ وما هي مزايا كل منها ؟

12 - 5 ـ ما هي خواص الاسهم الممتازة والاسهم العادية ؟

12 - 6 ـ يقسم مجموع حقوق المساهمين حسب مصادره . ما هو المقصود بمصادر حقوق المساهمين ؟

12 - 7 ـ عرف حساب الدخل المحجوز ؟ واذكر محتوياته .

12 - 8 ـ ما هو المقصود بالاحتياطي ؟ عدد ثلاثة احتياطيات واشرحها .

12 - 9 ـ الدرش صاحب مصنع صغير ويريد الانضمام مع الاسدي لتكوين شركة تضامن . اشرح باختصار مزايا وعيوب شركات التضامن للدرش .

12 - 10 ـ ما هي الخدمات التي يستطيع المحاسب ان يقدمها للمؤسسين في شركات التضامن او شركات الاموال ؟

تمرينات

12 - 11 ـ في اول يناير 1984 افتتح حاتم محله التجاري للتصوير وبيع معدات التصوير .

وقد استثمر مبلغ 20000 د في هذا المحل كما يلي :

نقدية	8 000 د	
معدات	5 000	
بضاعة	8 000	(منها 2 000 د على الحساب)
سيارة	2 000	(منها 1 000 د على الحساب)
مجموع	23 000 د	

وقد تقرر امساك دفاتر محاسبية منتظمة للمحل .

المطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لافتتاح المحل واثبات العمليات السابقة .

12-12 ـ يقوم محمد محمود بمزاولة عمله كصاحب ورشة لاصلاح السيارات في مدينة غدامس ، وقد ظهرت الارصدة التالية في دفاتره في 31-12-1984

ايرادات	150 000 د
مصروفات	130 000
رأس مال في 1-1-1984	30 000
مسحوبات	10 000

المطلوب :

(1) اقفال الحسابات في 31-12-1984 .
(2) تصوير حساب رأس مال محمد محمود .
(3) اظهار حقوق صاحب المشروع في الميزانية في 31 - 12 - 1984 .

12 - 13 ـ القائمة التالية توضح ميزانية محلات عمر لتصليح المعدات الكهربائية في 31 - 12 - 1984 .

محلات عمر لتصليح المعدات الكهربائية
الميزانية في 31 - 12 - 1984 م

		أصول		التزامات
7 000 د		نقدية	6 000 د	اوراق دفع
	9800	مدينون	14 000	حسابات دفع
9 000	800	م . د. مشكوك فيها		
			20 000 د	مجموع الالتزامات
15 000		قطع غيار		
	5 000	معدات	15 000	رأس مال عمر
4 000	1 000	مجمع استهلاك		
35 000		د مجموع الاصول	35 000 د	مجموع الخصوم

وقد اتفق عمر مع عثمان على تكوين شركة تضامنية لادارة هذه المحلات ، على أن يدفع عثمان مبلغ 10 000 د نقدا كرأسمال له في الشركة الجديدة .

المطلوب :

1 ـ قيود اليومية اللازمة لافتتاح دفاتر جديدة للشركة ، بافتراض قبول اصول وخصوم محلات عمر كما ظهرت في الميزانية المبينة اعلاه .

2 ـ قيود اليومية اللازمة لافتتاح دفاتر جديدة للشركة ، بافتراض قبول الميزانية المذكورة باستثناء :

(1) قطع الغيار تقيم بمبلغ 12000 د فقط .
(2) المعدات تقيم بمبلغ 3000 د فقط .

12 - 14 ـ يشمل هذا التمرين ثلاث حالات منفصلة وبافتراض ان السنة المالية تنتهي في 31 ديسمبر 1984 ، وان الدخل لكل حالة في هذا العام 26000 د .

الحالة الاولى : لنفرض ان هذه المنشأة يملكها فرد واحد وهو المكي مع العلم بأن رأس ماله المستثمر بلغ 60000 د ، ومسحوباته خلال هذا العام بلغت 12000 د .

الحالة الثانية : هذه شركة تضامن يملكها أ ، ب وينص العقد على أن يقتسما الدخل بالتساوي . فاذا علمت ان حقوق أصحاب المشروع كالآتي :

رأس مال أ 32 000 د ، ومسحوباته 12 000 د .
رأس مال ب 26 000 د ، ومسحوباته 10 000 د .

الحالة الثالثة : هذه شركة مساهمة وبلغ مجموع حقوق المساهمين في اول العام كالآتي :

100 000 د رأس المال المصدر (10 000 سهما ، قيمة اسمية 10 د)
18 000 حساب الدخل المحجوز .

المطلوب

1 ـ اجراء قيود اليومية اللازمة لاقفال الدفاتر لكل حالة من الحالات السابقة .

2 ـ بيان حقوق اصحاب المشروع لكل حالة في قائمة المركز المالي لعام 1984 .

15-12 . أ ، ب ، جـ ، د شركاء في شركة تضامن . وقد بلغ صافي دخلها لعام 1984 م35 000 د .

المطلوب

اجراء قيود اليومية اللازمة لتوزيع هذا الدخل ، مع العلم ان :

(1) يستحق للشريك أ فائدة على رأس ماله المستثمر البالغ180 000 د ، بواقع5% .

(2) يستحق للشريكين ب ، جـ راتبا سنويا قدره6 000 د ، 8 000 د على التوالي .

(3) يوزع الدخل او الخسائر الباقية بنسبة4:2:1:5 .

16-12 . الحاسية وأبو تركية شركاء في شركة تضامن ، وقد بلغ دخل العام الحالي المنتهي في31 ديسمبر10 000 د .

والآتي بيان حساب رأس مال كل شريك :

رأس مال الحاسية

	30 000 اول يناير

رأس مال أبي تركية

4 000 اول اكتوبر	20 000 اول يناير
	2 000 أول يوليو

المطلوب

تحديد نصيب كل شريك من صافي الدخل في كل حالة من الحالات الآتية :

أولا : توزيع الدخل والخسائر بنسبة رؤوس الاموال في اول المدة التجارية

ثانيا : يحتسب راتبا سنويا لكل شريك قدره1000 دو3000 د على التوالي . ويحسب لكل شريك فائدة بمعدل10% سنويا على متوسط رأس ماله في المدة التجارية ، على ان يقسم باقي الدخل بالتساوي بينهما .

ثالثا : لم ينص العقد على نسبة توزيع الدخل والخسائر بين الشريكين .

12 - 17 ـ المطلوب تبويب مجموع حقوق المساهمين تبويبا سليما كما يظهر في قائمة

المركز المالي في 31 ديسمبر 1984 :

علاوة اصدار الاسهم الممتازة	46 000 د
رأس المال العادي المصدر (القيمة الاسمية للسهم 50 د)	6 000 000
رأس المال الممتاز المصدر (القيمة الاسمية للسهم 100 د)	1 600 000
	(%6)
علاوة اصدار الاسهم العادية	480 000
الدخل غير الموزع	275 000

12 - 18 ـ من البيانات الآتية المطلوب تحديد مجموع الدخل الموزع نقدا ولكل سهم في كل من الخمس سنوات الآتية بالنسبة للاسهم العادية والممتازة .

5 % اسهم ممتازة ، القيمة الاسمية للسهم 50 د ، مع العلم ان الاسهم الممتازة المصدرة بلغت 2 000 سهما .

20000 سهما عاديا ، القيمة الاسمية للسهم 10 د .

العام	الدخل الموزع	الاسهم الممتازة		الاسهم العادية	
		مجموع المرزع	الموزع لكل سهم	مجموع الموزع	الموزع لكل سهم
1	صفر				
2	8 000 د				
3	20 000 د				
4	25 000 د				
5	60 000 د				
المجموع المتوسط لكل سهم					

12 - 19 ـ الآتي مجموع حقوق المساهمين كما ظهرت في قائمة المركز المالي للعام الحالي المنتهي في 31 ديسمبر :

رأس المال المصرح به

اسهم ممتازة	274 425	سهما
اسهم عادية	8 000 000	سهما

رأس المال المصدر :

$5\frac{1}{2}$ % اسهم ممتازة128000 سهما	12 800 000	د
4 298 140 سهما عاديا ، القيمة الاسمية للسهم2,500 د	37 955 240	
الدخل المحتجز	72 748 347	
مجموع حقوق المساهمين	123 503 587 د	

اكمل الجمل الآتية :

(أ) الدخل الذي يجب ان يوزع على الأسهم الممتازة ــــ د .

(ب) مجموع الدخل الذي وزع على المساهمين العاديين والممتازين هذا العـام بلغـت4983817 د ، مع العلـم بأن رصيد حسـاب الدخـل المحتجز في اول العام بلغ63770512 د.
صافي دخل العام الحالي بـلـغ ــــ د .

(جـ) القيمة الاسمية للسهم الممتاز هي ــــ د .

(د) متوسط علاوة اصدار السهم العادي ــــ د .

(هـ) رأس المال المصدر بلغ ــــــ د .

20-12 . الآتي مجموع حقوق المساهمين الذي ظهر في قائمة المركز المالي في نهاية العام الحالي :

رأس المال المصرح به

$\frac{1}{2}$ 1 د اسهم ممتازة ، قيمة السهم الاسمية 25 د500000 سهما
اسهم عادية ، قيمة السهم الاسمية 5 د2000000 سهما

رأس المال المصدر :

$\frac{1}{2}$ 1 د اسهم ممتازة	5 400 000 د	
اسهم عادية	4 474 400	
		9 874 400 د

علاوة الاصدار :

اسهم ممتازة 270 000 د وأسهم عادية = 2 542 000	2 812 000 د
رأس المال المدفوع	12 686 400 د
خسائر مجمعة	(200 000)
مجموع حقوق المساهمين	12 486 400 د

المطلوب :

أ ـ ما هو عدد الاسهم العادية والممتازة المصدرة ؟
ب ـ ما هو متوسط سعر اصدار الاسهم الممتازة ؟
جـ ـ ما هو متوسط سعر اصدار الاسهم العادية ؟
د ـ ما هو متوسط علاوة الاصدار للسهم الممتاز ؟
هـ ـ ما هو متوسط علاوة الاصدار للسهم العادي ؟

12 - 21 ـ الآتي ميزان المراجعة بالارصدة في 31 ديسمبر 1984 بعد اعداد حساب ملخص الايرادات والمصروفات .

اسم الحساب	ارصدة دائنة	ارصدة مدينة
	دينار	دينار
نقدية		102 000
حسابات تحت التحصيل (صافي)		58 000
بضاعة بالمخزن (آخر المدة)		149 200
استثمارات طويلة الأجل		20 000
أراضي		15 000
مباني وآلات (صافي)		738 000
حسابات تحت الدفع	86 000	
ضرائب مستحقة	18 000	
سندات طويلة الاجل	100 000	
اسهم ممتازة ، قيمة اسمية 100 د ، مصرح به 5000 سهما ، مصدر 1 000 سهما	100 000	
اسهم عادية ، قيمة اسمية 10 د ، مصرح به 100 000 سهما ، مصدر 66 000 سهما	660 000	
علاوة اصدار اسهم ممتازة .	6 100	
علاوة اصدار اسهم عادية .	19 900	
الارباح المجمعة حتى 1 - 1 - 1984	163 300	
صافي الدخل 1984	40 000	
دخل موزع ـ اسهم ممتازة عام 1984		40 000
دخل موزع ـ اسهم عادية عام 1984		71 100
	1 193 300	1 193 300

المطلوب 1 ـ تصوير قائمة الدخل المحجوز
2 ـ تصوير قائمة المركز المالي في 31 - 12 - 1984 م .

12 - 22 ـ المكي والعالم شريكان في شركة تضامن مع العلم بأن المكي يعمل $\frac{1}{2}$ الوقت في الشركة والعالم يعمل كل وقته في الشركة . والآتي الخطط المتاحة لهم لتوزيع الدخل والخسائر :

أ ـ بنسبة رؤوس اموالهم وهي 12000 د للمكي ، 8000 د للعالم .

ب ـ بنسبة الوقت الذي يعمله كل واحد في الشركة .

جـ ـ مرتب للعالم 500 د شهريا ، والباقي على اساس نسبة رؤوس الاموال .

د ـ مرتب شهري للعالم 500 د ، 8% سنويا فائدة على رؤوس الاموال ، وما يتبقى يقسم بينهما بالتساوي .

المطلوب

تصوير جدول يوضح نصيب المكي والعالم كما يلي :

الخطة	صافي الدخل 30 000 د		صافي الدخل 15 000 د		الخسارة 9 000 د	
	مكي	عبد العالم	مكي	عبد العالم	مكي	عبد العالم
أ						
ب						
جـ						
د						

12 - 23 ـ تكونت شركة مساهمة في بدء العام الحالي برأسمال مصرح بلغ 1000 سهما ممتازا بقيمة 25 د ، و10000 سهما عاديا ، بقيمة اسمية 5 د .

المطلوب

اثبات العمليات الآتية في اليومية العامة :

5 يناير اصدرت الشركة 3000 سهما عاديا بالقيمة الاسمية نقدا .

10 يناير اصدرت الشركة 200 سهـــم عادي لمحامي الشركة مقابل اتعابه في تكوين الشركة .

1 يوليو اصــدرت الشركة 4000 سهما عاديا لشراء اراضي ومبانـــي ، مع العلم بأن القيمة السوقية للارض 5000 د ، وللمبنى 20000 د .

2 يوليو اصدرت الشركة 100 سهما ممتـازا لشراء آلات ومعـدات قيمتهـا السوقية 3000 د .

30 سبتمبر اصدرت الشركة 800 سهما ممتازا نقدا بسعر 28 د

12 - 24 ـ الآتي ميزان المراجعة لشركة البدري وبسيوني في 31 ديسمبر 1984 :

ارصدة مدينة	ارصدة دائنة	اسم الحساب
دينار	دينار	
	27 000	حسابات تحت الدفع
50 000		حسابات تحت التحصيل
	2 400	قرض من المصرف
	13 000	مجمع الاستهلاك ـ الآلات
76 350		مصروفات ادارية
	2 500	مخصص ديون مشكوك فيها
	62 000	رأس مال البدري (أول المدة)
8 400		مسحوبات البدري
31 000		نقدية
75 000		آلات
	50 050	رأس مال بسيوني (اول المدة)
6 000		مسحوبات بسيوني
22 800		بضاعة بالمخازن (أول المدة)
326 500		مشتريات بضاعة
	10 000	اوراق تحت الدفع
		مصروفات مقدمة
	522 800	مبيعات
90 600		مصروفات البيع والتوزيع
689 750	689 750	

هذا مع العلم بأن البضاعة الموجودة بالمخازن آخر المدة قدرت بمبلغ 23 500 د ، وان عقد الشركة يسمح بفائدة بمعدل 10% سنويا على رأس المال أول المدة، وان الباقي من الدخل يوزع بين الشريكين بنسبة 60% (البدري) ، 40% (بسيوني) .

المطلوب : 1 ـ تصوير قائمة الدخل مع بيان توزيع الدخل بين الشريكين .
2 ـ تصوير حسابات رأس المال للشركاء .
3 ـ تصوير قائمة المركز المالي في 31 - 12 - 1984 .

25-12 . حاتم وعادل وأمل شركاء في شركة تضامن تأسست في اول يناير 1984 والآتي حصة كل شريك في رأس المال :

حاتم	96 000 د
عادل	144 000
أمل	216 000

وقد اتفق الشركاء على توزيع الدخل والخسائر كالآتي :

(1) المرتبات كالآتي : حاتم 14400 د ، عادل 12000 د ، أمل 9600 د

(2) فائدة بمعدل 8 % تحسب على اساس متوسط رؤ وس الأموال خلال العام

(3) الباقي يتم توزيعه بالتساوي .

وفي 31 ديسمبر 1984 بلغ صافي الدخل 84000 د .

وقد استثمر حاتم مبلغ اضافي وقدره 24000 دينار في اول يوليو 1984 وخفض عادل رأسماله بمبلغ 36000 د في اول اكتوبر 1984 من رأس ماله . وبلغت مسحوبات حاتم وعادل مبلغ 12000 د لكل منهما خلال عام 1984 .

والمطلوب :

(1) تحديد نصيب كل شريك من صافي الدخل

(2) تصوير حسابات رأس المال للشركاء .

12 - 26 ـ تكونت شركة تضامن من الحاسية والمكى في اول ينـاير 1984 . فاذا علمت ان حقوق اصحاب المشروع كالآتي :

		الحاسية	المكى
رأس المال في	1984 - 1 - 1	120 000 د	180 000 د
زيادة رأس المال في	1 - 5 - 84	15 000	
	84 - 7 - 1		15000
مسحوبات	84 - 11 - 1	(30000)	(75 000)
رأس المال في	84-12-31	105 000	120 000

مع العلم بأن صافي الدخل قبل احتساب الفائدة على رؤ وس الاموال والمرتبات بلغ 69600 د .

والمطلوب : تحديد نصيب كل شريك من صافي الدخل لأقرب دينار مع العلم :

(1) لم ينص عقد الشركة على نسبة توزيع الدخل والخسائر .

(2) احتساب فائدة على رأس المال بنسبة 8% على متوسط رؤ وس الأموال واحتساب مرتبات 20000 د للحاسية ، 30000 د للمكى .

12-27 : ظهرت البيانات الآتية في دفاتر الاستاذ لاحدى الشركات المساهمة في -31-12-1983 م .

علاوة الاصدار على الاسهم الممتازة	6 0000 د
تبرع من مدينة بنغازي .	144 000
رأس المال المصدر والمكتتب فيه 9600 سهم ممتاز (9% سهم ممتاز قيمة السهم 100 د)	960 000
احتياطي قانوني	19 2000
احتياطي الطوارىء	24 000
علاوة الاصدار على الاسهم العادية	180 000
رأس المال المصدر والمكتتب فيه 24 000 سهم عادي (القيمة الاسمية للسهم 20 د)	480 000
الدخل المحجوز	396 000
احتياطي لبناء مصنع جديد	192 000
الضرائب المستحقة	115 000
مصروفات التأسيس	24 000

والمطلوب :

(1) تصوير حقوق المساهيمن في المركز المالي في 31-12-1983 م .

(2) ما هي القيمة الدفترية للسهم العادي والسهم الممتاز .

12-28 . في اول مارس 1984 منحت شركة النصر حق اصدار 25 000 سهم عادي بقيمة اسمية 25 د ، 9% سهم ممتاز بقيمة اسمية 100 دينار مع العلم بان العدد 2 000 سهما . وقد تمت العمليات الآتية خلال عام 1984 :

1 ـ اصدرت 6000 سهماً عادياً بسعر 26 د للسهم الواحد، 1500 سهما ممتازا بسعر 103 د .

2 ـ اصدرت 1500 سهما عاديا لشراء شركة محمد والقيمة السوقية لاصول هذه الشركة كالآتي اراض 20000 د، مباني 000 150 د ، الات ومعدات 200000 د .

3 ـ قررت اجراء احتياطي للطوارىء 20000 د .

4 ـ بلغ صافي الدخل لهذا العام بعد خصم ضريبة الدخل مبلغا وقدره 90000 د .

5 ـ تقرر توزيع 80 درهما لكل سهم عادي ومبلغ 4,60 د لكل سهم ممتاز .

والمطلوب

(1) اثبات العمليات السابقة في دفتر الاستاذ .
(2) تصوير حقوق المساهمين في الميزانية العمومية للشركة في 31-12-1984م .

29-12 : الآتي حقوق المساهمين لاحد الشركات المساهمة كما تظهر في قائمة المركز المالي في 31-12-1983

حقوق المساهمين :

رأس المال المصدر والمكتتب فيه :	
50000 سهم ممتاز 10 % قيمة السهم الاسمية 50 د	250000 د
15 000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 40 د	600 000
علاوة الاصدار للاسهم العادية	75000
دخل غير موزع	400 000
	1325 000 د

وقد تمت العمليات الاتية خلال عام 1984 :

(1) تم توزيع جزء من الدخل المحجوز وقدره 75000 د .
(2) تقرر تكوين احتياطي قانوني وقدره 20000 د
(3) تقرر تكوين احتياطي للطوارىء وقدره 50000 د
(4) بلغ صافي الدخل لهذا العام بعد حساب ضريبة الدخل 000 230 د
(5) تبرع احد المساهمين باحد المباني وقيمته السوقية 50000 د

والمطلوب :

(1) تقييد العمليات السابقة بدفتر اليومية

(2) تصوير الحسابات السابقة في دفتر الاستاذ .

(3) تصوير حقوق المساهمين في 31-12-1984

12 - 30 : الآتي حقوق المساهمين لاحد الشركات المساهمة كما تظهر في قائمة المركز المالي في 31-12-1984 :

رأس المال المصدر والمكتتب فيه	
1500 سهم ممتاز 10% قيمة السهم الاسمية 100 د	150000 د
10000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 20 د	200 000
علاوة الاصدار للاسهم العادية	420 000
احتياطي قانوني	40000
احتياطي الطوارىء	10000
احتياطي السندات	10000
دخل للتوزيع على المساهمين	150 000 د
	980 000 د

ملحوظة :

لم تتم اية توزيعات لحملة الاسهم الممتازة للاعوام الآتية 1984,1983,1982

والمطلوب :

(1) حساب القيمة الدفترية للسهم العادي

(2) حساب القيمة الدفترية للسهم الممتاز

(3) لو علمت ان القيمة الدفترية للسهم العادي تساوي نصف القيمة السوقية للسهم العادي ـ ما هي الاسباب التي تدعو لذلك ؟

12-31 : في 4 يناير 1984 تكونت شركة تضامن من احمد ، علي ، محمد ، وحازم وفي خلال 1984 تمت العمليات الآتية :

4 يناير :	رؤوس الاموال كالآتي :	احمد	40 000 د
		علي	35 000

		محمد	32 000
		حازم	30 000
31 ديسمبر :	بلغ صافي الدخل		100 000 د
	والمسحوبات كالآتي :	احمد	15 000
		على	13 000
		محمد	12 000
		حازم	8 000

والمطلوب : 1 ـ اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية .

2 ـ توزيع الدخل كالآتي :

أ ـ بالتساوي

ب ـ بنسبة 30 -25 -25 -20 د

ح ـ احتساب فائدة بمعدل 8 % على متوسط رؤوس الأموال والمرتبات وما تبقى يقسم بينهم بالتساوي

مع العلم بان متوسط رؤ وس الاموال والمرتبات كالآتي :

	متوسط رأس المال	المرتبات
احمد	34 000	1000 د كل شهر
علي	30 000	1 200 د كل شهر
محمد	26 000	800 كل شهر
حازم	26 000	500 كل شهر

32-12 : الآتي حقوق المساهمين كما ظهرت في الميزانية العمومية في الخمس سنوات السا بقة مع العلم بأنه لم يحدث اي تغيير في رأس المال المصدر والمكتتب فيه خلال هذه الفترة :

حقوق المساهمين

رأس المال المصدر والمكتتب فيه :

2000 سهم ممتاز 8 %

القيمة الاسمية للسهم 100 د — 200 000 د

45000 سهم عادي القيمة الاسمية للسهم 10 د	450 000 د

علاوة الاصدار :

اسهم ممتازة	12 000
اسهم عادية	120 000

وفي خلال الخمس السنوات الماضية قررت الجمعية العمومية التوزيعات الآتية :

1980	10 000 د
1981	50 000
1982	60000
1983	12000
1984	76 000

والمطلوب :

تصوير كيف تمت التوزيعات في كل سنة بين الاسهم العادية والممتازة مع العلم أن الاسهم الممتازة مجمعة الدخل (تعني أن أي مبلغ لم يدفع في أي سنة يجمع بالكامل ويدفع في الأعوام التالية قبل توزيع أي دخل للاسهم العادية) .

الفصل الثالث عشر

الالتزامات طويلة الأجل

تمثل الالتزامات طويلة الاجل Long Term Liabilites الديون التي لا تحتاج الى نقدية لسدادها خلال السنة المالية أو الدورة التجارية التالية . ومن أهم عناصر الالتزامات طويلة الاجل ما يلي :

1 ـ سندات دفع
2 ـ أوراق دفع طويلة الاجل
3 ـ قروض برهن
4 ـ التزامات الايجارات طويلة الاجل
5 ـ التزامات الضرائب المؤجلة .

وتمثل الاربعة عناصر الاولى طرقا مختلفة للاقتراض طويل الاجل . أما التزامات الضرائب المؤجلة فتنتج عن اختلاف مبادىء وقواعد المحاسبة المالية عن قوانين الضرائب . ونظرا لاهمية سندات الدفع بالنسبة للشركات المساهمة التي ينتظر أن تزداد انتشارا في العالم العربي نتيجة للتطور الاقتصادي فسوف نركز في هذا الفصل على سندات الدفع ، مع تقديم عرض مختصر للبنود الاخرى .

سندات الدفع Bonds Payable

تعتبر سندات الدفع أهم انواع الاقتراض طويل الاجل بالنسبة للشركات المساهمة ، وبعض الحكومات .

وتصدر السندات بعقد يحدد شروط الاصدار ونوع السندات والعلاقة بين

الدائنين والشركة المقترضة . وتختلف العقود وشروطها من شركة الى أخرى ، بل من اصدار الى آخر . ومن بين النقاط الرئيسية التي يجب أن تنص عليها عقود السندات ما يلي :

1 ـ قيمة السند الاسمية Face Value

القيمة التي تكتب على وجه السند نفسه وهي رقم دائري عادة ، مثل 100 د . ، أو 1000 د .

2 ـ معدل الفائدة السنوية Annual Rate of Interest

المعدل السنوي الذي ستدفع على أساسه الفوائد . وقد ينص أن تدفع الفوائد كل نصف سنة أو كل ثلاثة أشهر مثلا . فاذا كان سعر الفائدة 10% سنويا ، والفوائد كل ثلاثة أشهر ، بذلك تدفع الشركة لمالكي السندات 2,5% كل ثلاثة أشهر .

3 ـ تاريخ الاستحقاق Maturity Date

التاريخ الذي يجب أن ترد فيه الشركة قيمة السندات الى مالكيها .

بالاضافة الى ما تقدم قد ينص عقد السندات Bond Indenture على بعض البنود التالية :

1 ـ ضمان الدفع

ضمان سندات الدفع بأصول معينة مملوكة من الشركة المصدرة ، مثل العقارات أو المعدات . وبذلك فان مالكي السندات (الدائنين) يكون لهم حق الامتياز على هذه الاصول عند تصفية الشركة . وتعرف هذه السندات بالسندات المضمونة Secured Bonds أما اذا لم تكن السندات مضمونة فتعرف بالسندات العادية Debenture Bonds وهي لا تختلف عن أي دين عادي آخر من حيث الامتياز عند التصفية . لذلك فان وجود الضمان يرفع من سعر اصدار هذه السندات .

2 ـ قابلية السندات للتحويل الى أسهم Convertible Bonds

هذا النوع من السندات يمكن تحويله الى أسهم عامة عندما ترتفع أسعار

السندات ، نتيجة لانخفاض سعر الفائدة في السوق ، وتنخفض أسعار الاسهم .

واختيار التحويل من عدمه يترك عادة للشركة المصدرة . وهذه الميزة قد تخفض أو ترفع سعر الاصدار حسب الوضع المالي للشركة ورغبة المستثمرين في أسهمها العادية .

3 ـ قابلية السندات للاستدعاء Callable Bonds

تستطيع الشركة المصدرة لهذا النوع من السندات رد قيمة السندات الى أصحابها في أي وقت تشاء . ويحدث هذا عادة عندما ينخفض سعر الفائدة في السوق عن سعر الفائدة المتفق عليه في عقد السندات . لذلك فإن هذه الميزة تخفض سعر اصدار هذه السندات .

4 ـ رد القيمة

رد قيمة السندات عند الاستحقاق قد يكون دفعة واحدة أو على دفعات ، وتعرف الاخيرة باسم السندات المتوالية Serial Bonds . ويجب تصنيف ذلك الجزء من قرض السندات الذي يستحق خلال السنة التالية ضمن الالتزامات قصيرة الاجل ، أما الباقي يصنف كالتزامات طويلة الاجل .

وبطبيعة الحال ، يجب موافقة مجلس الادارة والجمعية العمومية (المساهمين) للشركة على اصدار السندات وشروطها ، وفقا لمتطلبات القانون . وقد نظم القانون التجاري الليبي عملية اصدار السندات وبين قواعدها الاساسية من المادة 560 الى المادة 564 .

وبعد أن تعلن الشركة عن رغبتها في اصدار سندات للجمهور ، موضحة مركزها المالي وشروط اصدارها ، يكتتب المستثمرون في هذه السندات ، ويتم السداد عن طريق أحد المصارف . ثم تسلم لكل مستثمر وثائق السندات التي اشتراها ، ومعها كوبونات الفوائد التي سيستخدمها في استلام الفوائد عند استحقاقها .

وهناك فروق جوهرية بين السهم والسند ، منها :

1 ـ يمثل السهم حصه في رأس مال الشركة ، بينما يمثل السند قرضا أو دينا

يتعين على الشركة رده في تاريخ معين .

2 ـ يحق لاصحاب الاسهم التدخل في رسم سياسة الشركة وادارتها عن طريق الجمعية العمومية ، بينما لا يحق لحاملي السندات التدخل في الادارة .

3 ـ أصحاب الاسهم هم مالكو المشروع ، لذلك يتقاسمون الارباح ويتحملون الخسائر . أما حاملو السندات فيأخذون فوائد ثابتة (في حالتي الربح والخسارة) بصرف النظر عن الربح والخسارة الحاصلين .

4 ـ يأتي حق حاملي السندات في تحصيل أموالهم عند التصفية قبل حق أصحاب الاسهم .

اصدار السندات

تباع السندات عند اصدارها اما بالقيمة الاسمية أو بأكثر أو بأقل منها . فإذا كان سعر البيع أكثر من القيمة الاسمية للسند ، يسمى الفرق « علاوة الاصدار » . واذا كان سعر البيع أقل من القيمة الاسمية ، يسمى الفرق « خصم الاصدار » .

ويتأثر سعر البيع عند الاصدار بالعلاقة بين سعر الفائدة الاسمي (المكتوب على وجه السند والذي ستدفعه الشركة فعلا) وسعر الفائدة السائد في السوق عند الاصدار . فاذا كان سعر الفائدة الاسمي أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق تصدر السندات بعلاوة للتعويض على الشركة عن الفرق بين سعري الفائدة . أما اذا كان سعر الفائدة السوقي أعلى من الاسمي ، فان السندات تصدر بخصم ، للتعويض على المستثمرين عن الفرق بين سعري الفائدة . وتصدر السندات بالقيمة الاسمية اذا كان سعر الفائدة الاسمي مساويا لسعر الفائدة السوقي .

مثال1 ـ لنفرض أن احدى الشركات أصدرت سندات قيمتها الاسمية 100 000 د ، بسعر فائدة7% سنوياً ، لمدة خمس سنوات . اذا كان سعر الفائدة السائد في السوق عند الاصدار8 %، فإن السندات ستباع بمبلغ

009 96د ، أي بخصم اصدار قدره 991 3 د . اما اذا كان سعر الفائدة السائد في السوق عند الاصدار 6 % ، فان السندات ستباع بمبلغ 104217 ، د . أي بعلاوة اصدار قدرها 4217 د .

هذا ، وقد حددت هذه المبالغ باستخدام جداول الفائدة المركبة . وسيناقش هذا الموضوع بالتفصيل في كتاب المحاسبة المتوسطة . وفي تاريخ الاستحقاق ، تسدد الشركة القيمة الاسمية الى حاملي السندات ، بغض النظر عن سعر الاصدار .

المعالجة المحاسبية

لنفرض ان شركة الخليج اصدرت قرض سندات كما يلي[1] :

القيمه الاسمية لقرض السندات	1000 000 د
مدة القرض	10 سنوات
معدل الفائدة الاسمى	5 %
قيمة اصدار السندات (90% من القيمة الاسمية)	900 000 د
مصاريف اصدار	10 000 د
تاريخ الاصدار	1983 - 1 - 1

اثبات الاصدار :

تثبت عملية اصدار هذه السندات في اليومية العامة كما يلي :

890 000 110 000	 1000 000	نقدية خصم اصدار السندات قروض السندات اصدار سندات عادية 5% بخصم ، وتستحق بعد عشر سنوات .	1983 - 1 - 1

(1) Ronald J. Thacker, Introduction to Modern Accounting (Englwood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc, 1974) p. 476-502

وتظهر هذه السنـدات في جانب الخصوم من ميزانية الشركة في1 - 1 - 1983
كما يلي :

التزامات طويلة الاجل :	
قرض سندات5%، لمدة10 سنوات	
تستحق في-1-1-1993	1000 000 د
يطرح : خصم اصدار	11 000
	890 000

ملاحظات

1 ـ زادت أصول المنشأة على أثر اصدار السندات كما يلي :

ثمن بيع السندات(90%)	900 000 د
يطرح : مصاريف اصدار السندات	110 000
صافي ثمن بيع السندات	890 000 د

2 ـ حيث ان الاصدار تم بخصم ، لذلك يجب أن يكون معدل الفائدة السائد في السوق في1 / 1 / 1983 أكبر من5% .

3 ـ تظهر السندات في الميزانية على أساس القيمة الاسمية مطروحا منها خصم الاصدار ، أو مضافا اليها علاوة الاصدار .

4 ـ يمكن احتساب مجموع تكلفة السندات طيلـة مدة الاستحقـاق على أسـاس الفائدة البسيطة كما يلي :

المبلغ الواجب رده في نهاية مدة القرض	1 000 000
يضاف : فوائد بواقع50 000 د سنويا ، لمدة10 سنوات	500 000
مجموع	1 500 000
يطرح : ثمن بيع السندات عند الاصدار	890 000
مجموع التكلفة	610 000

اثبات الفوائد

حيث ان الشركة ستستفيد من القرض لمدة عشر سنوات ، لذلك يجب توزيع تكلفة هذا القرض على تلك الفترة . وهناك طريقتان لتوزيع هذه التكلفة :

1 ـ طريقة القسط المتساوي

وفق هذه الطريقة تقسم تكلفة القرض (أي الفوائد + الخصم أو ـ علاوة الاصدار) على عمر القرض ، للحصول على نصيب الفترة الواحدة من هذه التكلفة .

بالنسبة لشركة الخليج :

$$\frac{\text{مجموع تكاليف القرض}}{\text{مدة القرض}} = \frac{610\,000}{10} = 61\,000 \text{ د / سنة}$$

ويجرى القيد التالي في نهاية كل سنة من سنوات القرض :

61 000		فائدة السندات
	50 000	نقدية
	11 000	خصم اصدار السندات
		(110 000 د ÷ 10 سنوات) اثبات دفع الفائدة المستحقة على قرض السندات في 31 - 12 - 1983 واهلاك خصم الأصدار .

ويلاحظ ان نصيب كل سنة من تكلفة قرض السندات يمكن احتسابه كما يلي :

فائدة تدفع سنويا

1 000 000 × 5%   50 000 د

اهلاك خصم الاصدار

110 000 د ÷ 10 سنوات	11 000 د
مجموع	61 000 د

واذا كان الاصدار بعلاوة ، فان العلاوة تخصم من الفوائد ، بدلا من اضافتها كما في حالة الخصم .

وعلى ذلك فإن رصيد حساب خصم الاصدار يتناقص من سنة الى أخرى حتى يصل الى الصفر في نهاية مدة القرض . ويترتب على ذلك زيادة صافي قرض السندات من سنة الى أخرى حتى يصل الى القيمة الاسمية في نهاية المدة . فمثلاً ، يظهر قرض السندات في ميزانية 31-12-1983 كما يلي :

شركة الخليج

الميزانية في 31 - 12 - 1983

خصوم طويلة الاجل :	
قرض سندات ، 5 % ، عشر سنوات	1 000 000 د
ـ خصم اصدار (110 000 ـ 11000)	99 000
صافي قرض السندات	901 000 د

2 ـ طريقة الفائدة المركبة

وهذه طريقة أكثر دقة من الأولى، وتعتمد على استخدام جداول رياضية للقيمة المالية . وستناقش هذه الطريقة بالتفصيل في المحاسبة المتوسطة .

سداد قرض السندات

عندما يستحق قرض السندات في 1-1-1993 يجرى القيد التالي :

د	د		
1 000 000		قرض السندات	93 - 1 - 1
	1 000 000	نقدية	
		سداد قرض السندات	
		نقدا .	

ويلاحظ أن حساب خصم ومصاريف اصدار السندات قد قفل (وصل رصيده الصفر) في 31-12-1992

والجدول التالي يبين تطورات البنود المتعلقة باصدار قرض السندات لشركة الخليج :

السنة	(1) الفوائد السنوية المدفوعة فعلا	(2) نصيب كل سنة من الخصم	(2+ 1) مجموع مصروف الفوائد	(3) الخصم غير المحمل (الباقي)	(4) سندات دفع	(3 -4) صافي الالتزامات في 31 - 12
1983	50000 د	11000 د	61000 د	99000 د	1000000	901000 د
1984	50000	11000	61000	88000	1000000	912000
1985	50000	11000	61000	77000	1000000	923000
1986	50000	11000	61000	66000	1000000	934000
1987	50000	11000	61000	55000	1000000	945000
1988	50000	11000	61000	44000	1000000	956000
1989	50000	11000	61000	33 000	1000000	967000
1990	50000	11000	61000	22 000	1000000	978000
1991	50000	11000	61000	11 000	1000000	989000
1992	50000	11000	61000		1000000	1000000
	500000 د	110 000	610000د			

اصدار السندات بعلاوة Bonds Sold At A Primium

تصدر السندات بعلاوة لان سعر الفائدة الذي سيدفع فعلا للمستثمرين (السعر الاسمى) يفوق سعر الفائدة في السوق وقت الاصدار . لذلك فان علاوة الاصدار (ما زاد عن القيمة الاسمية للسندات) يجب أن ان توزع على عمر القرض وتعامل كتخفيض لمصروف فوائد القرض السنوية . ويوضح المثال التالي المعالجة المحاسبية لسندات مصدرة بعلاوة .

مثال : أصدرت شركة الانماء قرض السندات التالي في 1 - 1 - 1983 [2] :

القيمة الاسمية للسندات	500 000 د
معدل الفائدة الاسمى	6 %
تاريخ الاستحقاق	1 - 1 - 1993
سعر الاصدار (106%)	530 000 د
تاريخ دفع الفوائد	31 ديسمبر

تثبت عملية الاصدار في 1-1-1983 بقيد اليومية التالية :

530 000		نقدية	1983-1-1
	30 000	علاوة اصدار سندات	
	500 000	قرض سندات	

وتضاف علاوة الاصدار الى القيمة الاسمية للسندات في الميزانية لاظهار صافي قيمة الالتزامات المترتبة عن السندات ، كما يلي :

شركة الانماء
الميزانية في 1 - 1 - 1983

التزامات طويلة الاجل :		
سندات دفع ، 6% ، تستحق		
في- 1-1-1993	500 000 د	
+علاوة اصدار	30 000	
صافي قرض السندات		530 000 د

ويمكن احتساب تكلفة هذا القرض بالنسبة لشركة الانماء كما يلي :

المبلغ الذي سيدفع عند الاستحقاق	500 000 د
فوائد (10 سنوات × 30 000 د)	300 000
مجموع المدفوعات	800 000 د
المتحصلات من بيع السندات	530 000
مجموع التكلفة	270 000

(2) Levis D. McCullers and Relmond P. Van Daniker, Op., Cit., pp. 273-274

لاحظ أن مجموع التكلفة أقل من الفوائد المدفوعة فعلا بمقدار 30000 د ، أي مبلغ علاوة الاصدار .

لذلك فان علاوة الاصدار يجب أن توزع على مدة القرض ، ويخفض بها مصروف الفوائد السنوية . وعلى هذا الاساس يجرى القيد التالي في نهاية كل سنة من سنوات عمر القرض :

27 000 3 000	 30 000	مصروف فوائـد قرض السندات علاوة اصدار السندات نقدية اثبات دفع فوائد السندات واهلاك علاوة الاصدار	31 - 12

وعلى ذلك فان رصيد حساب علاوة اصدار السنـدات سينخفض بمقـدار 3000 د سنويا حتى يصل الى الصفر في 31 - 12 - 1992 ، وبذلك يكون صافي التزامات السندات في نهاية مدة القرض مساويا للقيمة الاسمية للسندات ، وهي 500000 د ويوضح الجدول التالي تطور السندات والعلاوة وصـافي الالتزامـات خلال عمر القرض :

السنة	(1) الفوائد السنوية المدفوعة فعلاً	(2) نصيب كل سنة من العلاوة	(2 - 1) صافي مصروف الفوائد	(3) رصيد علاوة الاصدار	(4) سندات دفع	(3+ 4) صافي الالتزامات في 31 - 12
1983	30000 د	3 000 د	27 000 د	27 000 د	500000	527 000د
1984	3 0000	3 000	27 000	24 000	500000	524 000
1985	3 0000	3 000	27 000	21000	500000	52 1000
1986	3 0000	3 000	27 000	18000	500000	51 8000
1987	3 0000	3 000	27 000	15 000	500000	51 5000
1988	3 0000	3 000	27 000	12 000	500000	51 2000
1989	3 0000	3 000	27 000	9 000	500000	50 9000
1990	3 0000	3 000	27 000	6000	500000	50 6000
1991	3 0000	3 000	27 000	3 000	500000	50 3000
1992	3 0000	3 000	27 000	0	500000	500000
	3 00000 د	3 0000 د	27 0000 د			

لاحظ أن اهلاك خصم اصدار السندات بالنسبة للشركة المصدرة يؤدي الى زيادة مصروف فوائد السندات ، كما يؤدي الى زيادة دخل الفوائد بالنسبة للمستثمر . والعكس بالنسبة لاهلاك علاوة الاصدار ، فهي تؤدي الى تخفيض مصروف فوائد السندات بالنسبة للشركة المصدرة ، كما تؤدي الى تخفيض دخل الفوائد بالنسبة للمستثمر .

سداد السندات المصدرة بعلاوة

تكون القيمة الدفترية لقرض السندات في نهاية مدة القرض مساوية لقيمته الاسمية ، سواء تم الاصدار بخصم أم بعلاوة . وعلى ذلك يجرى القيد التالي عند السداد في تاريخ الاستحقاق :

500 000		سندات دفع (أو قرض السندات)	1 - 1 - 1993
	500 000	نقدية	

وقد يحدث أن تسدد السندات قبل تاريخ الاستحقاق ، وفي هذه الحالة يجب التخلص من رصيد الخصم أو العلاوة الباقية في الدفاتر في ذلك التاريخ . فلو فرضنا مثلا أن شركة الانماء قررت تسديد سنداتها سابقة الذكر في نهاية 1989 ، على أن تدفع 1% من القيمة الاسمية للسندات تعويضا للمستثمرين يكون قيد التسديد كما يلي :

1989-12-31	سندات الدفع علاوة اصدار سندات نقدية دخل تسديد السندات مبكرا	 505 000 4 000	500 000 9 000

لاحظ أن تعويض المستثمرين بواقع 1% من القيمة الاسمية ، أي 5000 د ، قد خفض دخل التسديد من 9 000 د الى 4 000 د فقط .

ويجب اجراء قيد تسوية عند سداد السندات قبل تاريخ الاستحقاق لتعديل رصيد خصم أو علاوة الاصدار عن المدة المنصرفة . وقد افترضنا في مثالنا السابق أن السداد قد تم في 31 - 12 - 1989 بعد اجراء قيد اهلاك العلاوة ودفع الفوائد المستحقة في ذلك التاريخ .

أوراق الدفع طويلة الأجل Long - Term Notes Payable

تشبه هذه الاوراق اوراق الدفع قصيرة الأجل التي سبق ذكرها ، الا أنها تستحق في مدة أطول من سنة . ويجب اظهار هذه الاوراق في الميزانية بصافي قيمتها في تاريخ الميزانية . كما أن أي جزء منها يستحق خلال سنة يجب أن يظهر في بند الالتزامات قصيرة الاجل .

قروض برهن Mortgage Payable

قد تقترض المنشأة قرضا طويل الأجل بضمان بعض أصولها ، مثل الآلات والعقارات . والرهن عبارة عن عقد مكتوب يعطى للمقترض حق الرجوع الى الاصل المرهون لتحصيل دينه عند عجز المنشأة المقترضة عن السداد بالطرق العادية وحيث أن هذه المعلومات تهم الدائنين الاخرين للمنشأة ، فيجب أن توضح في القوائم المالية بملاحظة تبين نوع القرض والرهن .

التزامات الايجارات طويلة الاجل Long - Term Lease Obligations

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة صناعة جديدة ، وهي امتلاك الالات

والعقارات بقصد تأجيرها للغير وفق عقود طويلة الاجل . وقد اكتفى المحاسبون في البداية باثبات مبلغ الايجار السنوي كدخل للمؤجر Lessor وكمصروف للمستأجر Lessee دون اظهار الاصول أي الآلات والعقارات ، ولا الالتزامات الناتجة عن هذه العقود كخصوم بالنسبة للمستأجر . وقد اعتقدوا ان ملاحظة في أسفل القوائم المالية تشرح طبيعة عقد الاستئجار وشروطه كافية لذلك .

وقد بدأ فقهاء الاقتصاد والمحاسبة ينتقدون هذه المعالجة المحاسبية . واستقر الرأي أخيرا على أنه اذا كان واضحا من عقد الايجارة أن القصد هو الشراء وأن المستأجر يكاد يكون هو المالك للاصول المؤجرة ، فان هذه الاصول يجب أن تظهر في ميزانيته ، وكذلك الالتزامات التي تترتب عليه بعد عقد الايجارة ، على أساس القيمة الحالية Present Value للدفعات التي يجب عليه دفعها طوال فترة العقد ، مخصومة بمعدل فائدة مناسب . فمثلا ، لو كانت القيمة الحالية لعقد الايجارة الشرائية 85700 د ، تثبت عند توقيع العقد في دفاتر المستأجر كما يلي :

85 700		حقوق الايجارة (الآت)
	85 700	التزامات الايجارة
		استئجار آلات بعقد لمدة خمس سنوات من شركة البريقة .

وتظهر حقوق الايجارة تحت بند الآلات والممتلكات ، كما تظهر التزامات الايجارة ضمن الالتزامات طويلة الأجل في الميزانية . ويجب اهلاك حقوق الايجارة عبر مدة عقد الايجارة .

التزامات الضرائب المؤجلة Deferred Tax Liability

قد تختلف الاسس المحاسبية المستخدمة في احتساب دخل المنشأة للاغراض المحاسبية عن القواعد التي نص عليها قانون الضرائب وملحقاته . وبذلك فسيكون هناك دخل محاسبي ودخل ضريبي . ويحسب مصروف الضرائب Tax Expenses على أساس الدخل المحاسبي ، كما تحسب الضرائب التي يجب دفعها فعلا على أساس الدخل الضريبي . واذا كان مصروف

الضرائب أكبر من مبلغ الضرائب المدفوعة فعلا ، يعرف الفرق بالضرائب المؤجلة Deferred - Taxes ، ذلك لانه في المستقبل سينعكس الوضع وتصبح الضرائب الواجبة الدفع أكبر من مصروف الضرائب وبناء عليه فان الضرائب المؤجلة تمثل التزاما على المنشأة ، ستدفعه في المستقبل ويجب أن يظهر ضمن التزاماتها في الميزانية . أما اذا كان مبلغ الضرائب الواجب الدفع أكبر من مصروف الضرائب ، فان الفرق يعرف بالضرائب المدفوعة مقدما Pre - Paid Taxes ، وتظهر ضمن جانب الاصول .

ومما لا شك فيه أن تأجيل دفع الضرائب لا يلغيها ، ولكنه يعطى للمنشأة فرصة استخدام هذه الاموال الى حين دفعها في المستقبل .

المزايا الضريبية للاقتراض

تسمح التشريعات الضريبية عادة باقتطاع فوائد القروض ، بما في ذلك السندات ، من الايرادات قبل الوصول الى رقم الدخل الخاضع للضريبة . كما أنها لا تسمح بانزال أية توزيعات للمساهمين من رقم الدخل الخاضع للضريبة . لذلك فانه من صالح المساهمين أن تقوم الشركة بالاقتراض ، بدلا من اصدار أسهم جديدة ، والمثال التالي يوضح هذه الحقيقة .

مثال : يتكون رأسمال شركة المرج من 100000 سهم عادي وتحتاج الشركة الى 10 000 000 د لانشاء مصنع جديد في فرزوغة . وأمام الشركة ثلاثة طرق لتمويل هذا المشروع :

1 ـ اصدار أسهم ممتازة $6\frac{1}{2}$ %
2 ـ اصدار 100 000 سهم عادي
3 ـ اصدار قرض سندات بفائدة 6 %

وقد قدرت الشركة أن دخلها السنوي قبل احتساب الفوائد والضرائب سيكون 2 000 000 د ، كما أن سعر الضريبة 50 % .

فما هي أفضل وسيلة لتمويل هذا المشروع ؟

الحـــل :

	الوسيلة الاولى $\frac{1}{2}$ 6% أسهم ممتازة	الوسيلة الثانية أسهم عادية	الوسيلة الثالثة 6% سندات
الدخل السنوي قبل احتساب الفوائد والضرائب يطرح : فوائد السندات 6%	2 000 000 د —	2 000 000 د —	2 000 000 د 600 000
الدخل قبل الضرائب . . . يطرح : ضرائب بمعدل 50 %	2 000 000 د 1 000 000	2000000 د 1 000 000	1 400 000 د 700 000
صافي الدخل يطرح : دخـل الاسهم الممتازة $\frac{1}{2}$ 6 %	1 000 000 د 650 000	1 000 000 د —	700 000 د —
دخل المساهمين العاديين عدد الاسهم العادية	350 000 د 100 000	1000 000 د 200 000	700 000 د 100 000
نصيب السهم العادي من الدخل	3.5 د	5 د	7 د

يتضح من الجدول السابق انه من صالح المساهمـين العـاديين أن يمـول المشروع عن طريق الاقتراض باصدار سندات بفوائد6 % ، فعندها يكون نصيب السهم العادي من الـدخل 7 د،واذا مول المشروع باصدار أسهم ممتازة ، يكون نصيب السهم العادي 3.5 د ، اما اذا تم تمويله باصدار أسهم عادية ، فيكون نصيب السهم العادي من الدخـل 5 د .

اظهار الالتزامات طويلة الاجل في الميزانية

ناقشنا في هذا الفصل أهم أنواع الالتزامـات طويلـة الاجـل . وفيما يلي نموذجا لطريقة اظهارها في الميزانية .

شركة النصر

الميزانية في 31 - 12 - 1983

البيان			
التزامات			
التزامات متداولة :			
حسابات تحت الدفع		90 000 د	
أوراق دفع			
(تستحق في 1 - 6 - 1984)		15 000	
مرتبات تحت الدفع		5 000	
فوائد مستحقة		5 000	
ضرائب تحت الدفع		5 000	
ايرادات مقبوضة مقدما		10 000	
مجموع الالتزامات المتداولة			130 000 د
التزامات طويلة الاجل :			
أوراق دفع ، 7% ،			
تستحق 31 - 12 - 86		20 000 د	
قرض برهن ، 6% ،			
لمدة خمس سنوات			
يستحق في 30 - 6 - 1988 [1]		50 000	
سندات دفع ، 8% ، تستحق			
في 1 - 1 - 1993	200 000		
يطرح : خصم اصدار	10 000	190 000	
التزامات ايجارة طويلة الاجل[2]		100 000	
التزامات ضرائب مؤجلة		20 000	
مجموع الالتزامات طويلة الاجل			380 000
مجموع الالتزامات			510 000 د

ملاحظات

1 ـ قرض من مصرف الوحدة مضمون برهن على مبنى مقر المنشأة الذي له

قيمة حالية 70 000 د .

2 ـ هذه الالتزامات ناتجة عن عقد تأجير آلات حديثة لمدة عشر سنوات ، يحق للمنشأة في نهايتها شراء هذه الآلات بقيمة رمزية قدرها 500 د .

أسئلة وتمرينات

أسئلة

13 - 1 - ما هي الخصوم ؟ وما هما النوعان الرئيسيان للخصوم ؟

13 - 2 - عند تصفية المشروع يجب أن تسدد الخصوم وفق ترتيب معين . بين هذا الترتيب وتصنيف هذه العناصر في الميزانية .

13 - 3 - قارن بين السهم والسند من حيث الحقوق والمزايا والآثار الضريبية .

13 - 4 - اذكر واشرح باختصار أربعة أنواع للالتزامات طويلة الأجل .

13 - 5 - ما هو الفرق بين الضرائب المؤجلة والانواع الاخرى للالتزامات طويلة الاجل ؟

13 - 6 - اذكر مصدرين لاوراق الدفع .

13 - 7 - ما هو حد الائتمان Credit Line

13 - 8 - عرف كل من :

(1) عقد السندات
(2) القيمة الاسمية للسند
(3) تاريخ الاستحقاق
(4) السندات القابلة للتحويل
(5) السندات القابلة للاستدعاء
(6) السندات المتوالية

13 - 9 - لماذا يختلف معدل الفائدة الاسمي للسندات عن معدل الفائدة في السوق عادة ؟ وكيف تحل هذه المشكلة ؟

13 - 10 - متى يباع السند بخصم اصدار ؟ ومتى يباع بعلاوة اصدار ؟

13 - 11 - ما هي المعالجة المحاسبية لعقود الايجارة طويلة الاجل ؟ وما هي الانتقادات الموجهة اليها ؟

تمرينات

13-12- قررت شركة اللحوم اصدار سندات بقيمة اسمية 2000000 د ، وسعر فائدة اسمى $7\frac{1}{2}$ % . وفي تاريخ الاصدار هبط سعر الفائدة في السوق الى 4% ، فما هو سعر الاصدار التقريبي الذي يمكن أن تباع به هذه السندات ؟

13-13- في 1 يناير 1983 أصدرت شركة الوطن المساهمة سندات 5% ، قيمتها الاسمية 100 000 د، لمدة 10 سنوات ، بسعر 95 (أي 95% من القيمة الاسمية) . كما أصدرت شركة الحوت المساهمة سندات 6% لمدة 10 سنوات ، قيمتها الاسمية 100000 د ، بسعر 105 ، على أن تدفع الفوائد في كلتا الحالتين في 30 يونيو و31 ديسمبر من كل عام .

المطلوب

1 ـ قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة الوطن في سنة 1983 .
2 ـ قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة الحوت في سنة 1983 .
3 ـ احتساب مصروف الفوائد بالنسبة لكل من الشركتين عن سنة 1983 .

13-14- اختر أفضل اجابة من الاجابات المعطاة في كل حالة :

1 ـ اذا كان سعر الفائدة في السوق أكبر من سعر الفائدة الاسمى للسند ، فان السندات تباع :

أ ـ بخصم اصدار
ب ـ بعلاوة اصدار
جـ ـ بالقيمة الاسمية
د ـ بقيمة الاستحقاق مضافا اليها الفوائد .

2 ـ يمكن تحديد مجموع تكلفة الفائدة على السندات بطرح النقدية الواردة من الاكتتاب من :

أ ـ قيمة الاستحقاق

ب ـ قيمة الاستحقاق مضافا اليها الفوائد المدفوعة نقدا

جـ ـ خصم اصدار السندات مضافا اليه القيمة الاسمية .

د ـ خصم اصدار السندات مضافا اليه الفوائد المدفوعة نقدا .

3 ـ عند اصدار السندات بعلاوة ، يظهر قرض السندات في الميزانية كالآتي : ـ

أ ـ يزداد كل عام خلال عمر القرض

ب ـ ينقص كل عام خلال عمر القرض

جـ ـ يستمر بقيمة الاستحقاق خلال عمر الاصل

د ـ ينقص أو يزداد كل سنة خلال عمر القرض بناء على سعر الفائدة الاسمى .

4 ـ اليك البيانات التالية عن السندات التي أصدرتها شركة أ :

تاريخ الاصدار	1 - 1 - 1984
مدة القرض	10 سنوات
القيمة الاسمية للقرض	10 000 د
سعر الفائدة الاسمى	7 %
مصاريف اصدار القرض	200 د
سعر الاصدار	110 %

بناء على هذه المعلومات يجب تحميل قائمة دخل الشركة أ عن السنة المنتهية في 31 - 12 - 1984 بفوائد سندات قدرها :

أ ـ 130 د

ب ـ 620 د

جـ ـ 700 د

د ـ 770 د

5 ـ باستخدام نفس المعلومات عن الشركة أ سابقة الذكر ، فإن قيمة صافي قرض السندات في 31 - 12 - 1984 .

أ ـ 10 000 د

ب ـ 10120 د
ج ـ 10720 د
د ـ 10800 د

6 ـ باستخدام نفس المعلومات عن الشركة أ سابقة الذكر في(4) ، باستثناء سعر الاصدار حيث كان 90 % ، فان قيمة صافي قرض السندات في 31 / 12 / 1984 :

أ ـ 8800 د
ب ـ 8920 د
جـ ـ 9000 د
د ـ 10000 د

7 ـ تظهر الالتزامات قصيرة الاجل في الميزانية على أساس :

أ ـ المبلغ المتوقع دفعه خلال السنة أو الدورة التجارية التالية .
ب ـ المبلغ المقترض أصلا .
جـ ـ المبلغ الذي يجب دفعه قانونا في تاريخ الميزانية .
د ـ القيمة الاسمية للدين .

8 ـ السبب الرئيسي لاصدار سندات بدلا من اسهم كمصدر للتمويل طويل الاجل هو :

أ ـ امكانية تحويل السندات الى أسهم في أي وقت .
ب ـ قرض السندات يزيد الالتزامات طويلة الاجل دون زيادة رأس المال .
جـ ـ عدم ضمان توزيع الدخل على الاسهم .
د ـ السندات أقل تكلفة كمصدر للتمويل، حيث أن فوائدها تخصم من الوعاء الضريبي، في حين لا يخصم الدخل الموزع على الاسهم من هذا الوعاء .

13 - 15 - بلغت ايرادات شركة ليبيا للحديد والصلب عن العام الماضي

2000000 د ، كما بلغت مصروفاتها 1500000 د . وقد قررت الشركة شراء الات جديدة بمبلغ 100000 د ، وبذلك تزداد ايراداتها بمبلغ مليون دينار ، وتزداد مصروفاتها بمبلغ 950000 د . وقد استدعتك الشركة بصفتك خبيرا ماليا لمساعدتها في تقرير مدى اقتصادية شراء الآلات الجديدة وأفضل السبل لتمويلها ، وهي :

1 ـ اصدار 10000 سهم عادي ، بقيمة اسمية 10 د للسهم .
2 ـ اصدار 1000 سهم ممتاز 6% ، بقيمة اسمية 100 د للسهم .
3 ـ اصدار سندات 6% ، بقيمة اسمية 100000

مع العلم بان عدد الاسهم العادية التي سبق اصدارها 250 000 سهم ، كما أن معدل ضريبة الدخل لهذه الشركة 50% ،

المطلوب : اعداد جدول تحليلي يبين :

1 ـ ما اذا كان من صالح الشركة شراء هذه الآلات
2 ـ أفضل السبل لتمويلها .

16-13 ـ أصدرت احدى الشركات قرض سندات في 1 - 7 - 1983 كما يلي :

القيمة الاسمية	10 000 000 د
مدة القرض	10 سنوات
فائدة تدفع كل 6 شهور	6% سنويا
سعر الاصدار	95%
مصاريف الاصدار	7 500 د

المطلوب :

1 ـ قيد اليومية اللازم لاثبات الاصدار في 1- 7 - 1983
2 ـ قيد اليومية اللازم لدفع الفائدة في 31 - 12 - 1983
3 ـ قيد اليومية اللازم لاثبات اهلاك الخصم في 31 - 12 - 83
4 ـ اظهار قرض السندات في الميزانية في 31 - 12 - 1983
5 ـ اظهار قرض السندات في الميزانية في 31 - 12 - 1985

13 - 17 - اصدرت شركة الصحارى في 1- 10 - 1983 قرض السندات التالي :

القيمة الاسمية	
1000 000 د	
المدة	20 سنة
معدل الفائدة السنوى	6 %
وتدفع الفوائد في أول ابريل	
وأول أكتوبر من كل عام	
سعر بيع السندات عن	
الاصدار	103
مصاريف الاصدار	7 000 د

المطلوب :

1 ـ اثبات اصدار السندات في 1- 10 - 1983 .

2 ـ قيد التسوية اللازم في 31 - 12 - 1983 .

3 ـ قيود اليومية اللازمة في 1984 .

4 ـ اظهار قرض السندات في الميزانية في 31 - 12 - 1984 .

13 - 18 - باستخدام نفس المعلومات المعطاة في تمرين 13 - 17 :

1 ـ ما هي فائدة السندات التي ستحمل لقائمة الدخل في 31-12-1987 ؟

2 ـ ما هو صافي قيمة السندات التي ستظهر في ميزانية شركة الصحارى في 31-12-1987 ؟

13 - 19 - أصدرت شركة سلمى قرض سندات في 1 - 1 - 1980 كما يلي :

قيمة اسمية	50 0000 د
لمدة	15 سنة
سعر الفائدة الاسمية	6% سنويا
وتدفع الفوائد في 30 يونيو	
و 31 ديسمبر من كل عام .	
سعر الاصدار بعد خصم مصروفات الاصدار	53 000 د

المطلوب :

1 - اعداد جدول يبين الفوائد السنوية المدفوعة وصافي مصروف الفوائد واهلاك علاوة الاصدار وصافي قيمة القرض على مدى عمر القرض .

2 - قيود اليومية اللازمة خلال سنة 1980 .

3 - اظهار قرض السندات في ميزانية 31 - 12 - 1981 .

4 - قيود اليومية اللازمة خلال 1994 .

13-20 - نفس البيانات والمطلوبات في تمرين 13 - 19 ، بافتراض ان صافي المتحصلات عند الاصدار كانت 500 45 د .

13 - 21 - اصدرت شركة الفلاح قرض سندات متوالية في 1 - 1 - 1983 قيمتها الاسمية 300000 د . وقد كان سعر الفائدة الاسمى 4% ، على أن يدفع كل ستة أشهر في 30 يونيو و31 ديسمبر من كل عام . وقد نص العقد على تسديد السندات بواقع 000 30 د سنويا ، ولمدة 10 سنوات .

المطلوب :

1 - قيود اليومية اللازمة في سنتي 1983 و1984 .

2 - بالاضافة الى السندات المذكورة اعلاه ، ظهرت الالتزامات التالية بدفاتر الشركة في 31 - 12 - 1984 :

حسابات تحت الدفع	20 000 د
مرتبات مستحقة	20 000
التزام ضرائب مؤجلة	5 000

المطلوب اعداد الجزء الخاص بالالتزامات من ميزانية الشركة .

الفصل الرابع عشر

الاستثمارات طويلة الأجل

تناولنا في فصل سابق الاستثمارات قصيرة الاجل ، وهي عبارة عن أوراق مالية لشركات اخرى تقتنيها المنشأة بقصد استغلال النقدية الفائضة لديها مؤقتا على أن تبيعها في وقت قصير عندما تحتاج الى نقدية . أي أن هدف المنشأة هنا هو مجرد الاستثمار المؤقت وتحقيق بعض الدخل او الفوائد . اما الاستثمارات طويلة الاجل فهي أصول أو اوراق مالية تقتنى للاحتفاظ بها لفترات طويلة ، بقصد(1) تحقيق الدخل ، (2) التوسع ، (3) السيطرة ، (4) ضمان موارد المواد الاولية او مجالات التسويق ، (5) التهرب من الضرائب ، وغيرها .

والاستثمارات طويلة الاجل قد تكون في شكل أصول ملموسة ، مثل الاراضي والمباني ، وفي هذه الحالة تقيم على أساس سعر التكلفة . كما أنها قد تكون في شكل اسهم او سندات لشركات اخرى . وفي حين تقيم الاستثمارات قصيرة الاجل على أساس سعر السوق او التكلفة أيهما اقل ، هناك عدة طرق لمعالجة وتقييم الاستثمارات طويلة الاجل في الاوراق المالية ، ستتكلم عنها بشيء من الايجاز في بقية هذا الفصل .

أولا : الاستثمارات طويلة الاجل في الاسهم

يفتح حساب للاستثمارات في دفاتر الشركة المشترية ، يجعل مدينا بتكلفة الشراء ، وهي سعر الشراء مضافا اليه عمولة الشراء والضرائب وأية مصروفات اخرى لازمة لاتمام عملية الشراء . ولتحديد العائد على هذه الاستثمارات وكيفية اظهارها في القوائم المالية للشركة المستثمرة هناك اربع طرق ، وهي :

أ ـ طريقة سعر السوق
ب ـ طريقة التكلفة
جـ ـ طريقة حقوق المساهمين
د ـ طريقة القوائم المالية المجمعة

وستتناول هذه الطرق بشيء من التفصيل فيما يلي .

أ ـ طريقة سعر السوق Market Value Method

وتقوم هذه الطريقة على ضرورة اخذ السعر السوقي للاستثمارات في تاريخ اعداد القوائم المالية في الحسبان . ويمكن تلخيصها فيما يلي :

1 ـ تثبت الأسهم عند الشراء في الدفاتر على أساس التكلفة .
2 ـ في نهاية السنة يعدل حساب الاستثمارات ليظهر القيمة السوقية .
3 ـ يتمثل ايراد الاستثمارات في :

(1) النقدية المستلمة كتوزيعات Cash Dividends
(2) الزيادة (أو النقص) في القيمة السوقية للاسهم .

4 ـ عند بيع الاسهم يعتبر الفرق بين ثمن البيع وقيمة الاسهم المثبتة في الدفاتر دخلاً او خسارة تحمل للمدة التجارية التي تم فيها البيع .

مثال 14 - 1 :

اشترت شركة أ 3000 سهم عادي من اسهم شركة ب (ما يعادل 10% من مجموع الاسهم العادية) ، بسعر 50 د للسهم . وفيما يلي قيود اليومية خلال فترة الاستثمار :

العام الأول : شراء الاسهم

150 000		استثمارات في اسهم الشركة ب
	150 000	نقدية

وفي نهاية السنة اتضح ان الشركة ب قد حققت دخلاً قدره 20000 د .

هذه العملية لا تثبت في دفاتر شركة أ . وكان سعر بيع اسهم الشركة ب في نهاية السنة الاولى 55 د . يثبت هذا التغير في السعر كما يلي :

15 000		استثمارات في اسهم الشركة ب
	15 000	ايراد الاستثمارات

العام الثاني : بلغ دخل الشركة ب 22000 د . هذه العملية لا تتطلب أي قيد في دفاتر الشركة أ .

ووزعت الشركة ب من دخلها على حملة اسهمها بواقع 250 درهما لكل سهم . تثبت هذه العملية في دفاتر الشركة أ كما يلي :

750		نقديـــة
	750	ايراد الاستثمارات

وقد كان سعر السوق في نهاية السنة الثانية 55 د للسهم . وحيث أن هذا السعر هو نفس السعر المثبت في الدفاتر من العام السابق ، لا يجري أي قيد في دفاتر الشركة أ .

العام الثالث : باعت الشركة أ الاسهم التي تمتلكها من ب بسعر 56 د للسهم تثبت هذه العملية كما يلي :

168 000		نقدية
	165 000	استثمارات في أسهم الشركة ب
	3 000	دخل بيع الاستثمارات

غير أن طريقة القيمة السوقية هذه لم تحظ بعد بقبول المحاسبين في الدول المتقدمة التي توجد بها اسواق منظمة للاوراق المالية ، مثل الولايات المتحدة . كما أنه لا يمكن تطبيقها في الدول النامية التي لا توجد بها اسواق مالية منظمة .

ب ـ طريقة التكلفة Cost Method

وفقا لهذه الطريقة ، تظهر الاستثمارات في الدفاتر وفي القوائم المالية بسعر التكلفة ، وتعتبر التوزيعات فقط ايرادا .

أما الدخل غير الموزع وكذلك الارتفاع في اسعار الاسهم فلا يعتد بها ولا تثبت في الدفاتر . وتتبع هذه الطريقة عندما تكون حقوق الشركة المستثمرة بسيطة (اقل من 20% من الاسهم التي لها حق التصويت) ولا يوجد دليل آخر على السيطرة أو التحكم[1] .

مثال 14 - 2 :

في 1-1- 1984 اشترت الشركة أ 1000 سهم عادي من اسهم الشركة ب (قيمة اسمية 10 د للسهم) بسعر 12 د للسهم . وقد بلغت الاسهم العادية المصدرة والمتداولة للشركة ب في 1 - 1 - 1984 10000 سهم .

وفي 15 - 12 - 1984 قامت الشركة ب بتوزيع دينارين لكل سهم عادي . وقد كان سعر السهم العادي للشركة ب في 31 - 12 - 15,1984 د . كما بلغ دخل الشركة ب 50000 د عن السنة المنتهية في 31-12-1984 . حيث ان نسبة ما تملكه الشركة أ يمثل 10% من الاسهم العادية المصدرة والمتداولة ، يجب تطبيق طريقة التكلفة واثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركة أ كما يلي :

12 000		استثمارات طويلة الاجل في الاسهم العادية للشركة ب	84 - 1 -1
	12 000	نقدية	
2 000		نقدية	84 - 12 - 15
	2 000	ايراد الاستثمارات	

وتظهر هذه الاستثمارات وايراداتها في القوائم المالية للشركة أ كما يلي :

قائمة المركز المالي في 31 - 12 - 1984 استثمارات طويلة الاجل : استثمارات في الشركة ب (1 000 سهم عادي ، قيمة سوقية في 31 - 12 - 1984 تبلغ 15 د للسهم) بسعر التكلفة	12 000 د

(1) «The Equity Method of Accounting for Investments in Common Stock», Opinions of the Accounting Principles Board No. 18 (New York: AICPA, 1971).

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في31 - 12 - 1984	
ايراد الاستثمارات	2 000 د

ويلاحظ مما سبق انه وفقا لهذه الطريقة ، تظهر الاستثمارات في الميزانية بسعر التكلفة ، دون اعتبار تغيرات سعر السوق . ولكن اذا ما كان سعر السوق لهذه الاستثمارات في انخفاض كبير ومستمر ، كما في حالة وجود خسائر متكررة ، فان حساب الاستثمارات طويلة الاجل يجب أن يخفض بمقدار الفرق بين سعر التكلفة وسعر السوق ، على أن يحمل هذا الفرق كخسارة على حساب ملخص الايرادات والمصروفات .

جـ ـ طريقة حقوق المساهمين Equity Method

تتبع هذه الطريقة عندما يكون للشركة المستثمرة تأثير فعال على عمليات وسياسة الشركة المصدرة للاسهم . وقد يتمثل هذا التأثير فيما يلي :

1 ـ تمثيل الشركة المستثمرة في مجلس ادارة الشركة المصدرة للاسهم .

2 ـ عمليات تجارية مهمة بين الشركتين ، مثل التزويد بالمواد الاولية أو التسويق .

3 ـ اعتماد الشركة المصدرة للاسهم على اختراعات الشركة المستثمرة وتقدمها العلمي والصناعي .

وبغض النظر عما سبق ، فان امتلاك الشركة المستثمرة لما لا يقل عن20 % وحتى50% من الاسهم العادية التي لها حق التصويت يعتبر في حد ذاته دليلا على وجود التأثير والنفوذ ، ويستلزم تطبيق طريقة حقوق المساهمين ، ما لم يوجد دليل قاطع على العكس(2) .

وتتلخص طريقة حقوق المساهمين فيما يلي :

1 ـ تثبت عملية شراء الاسهم بسعر التكلفة مضافا عليها أية مصروفات لازمة للشراء .

2 ـ عند صدور القوائم المالية للشركة المصدرة للاسهم (المستثمر فيها) يحدد

---

(2) المرجع السابق .

نصيب الشركة المستثمرة من الدخل ويضاف الى حساب الاستثمارات (تطرح الخسائر) ، ويعتبر ايرادا يظهر في قائمة الدخل .

3 ـ أية توزيعات نقدية تستلمها الشركة المستثمرة من الشركة المصدرة تطرح من حساب الاستثمار ، على اعتبار ان حقوق الشركة المستثمرة قد انخفضت .

4 ـ لا تؤخذ اسعار الاسهم السوقية في الاعتبار ، بل يكتفي بعمل ملاحظة بها في القوائم المالية ، الا اذا كانت هذه الاسعار في انخفاض مستمر وكبير ، وفي هذه الحالة يعتبر الانخفاض خسارة ويخفض به حساب الاستثمارات .

مثال 14 - 3 :

في 1 - 1 - 1984 اشترت الشركة س 3000 سهم عادي من أسهم الشركة ب بسعر 12 د للسهم . وقد كانت القيمة الاسمية 10 د للسهم ، كما بلغت الاسهم العادية المصدرة 10 000 سهم . وقد اتضح من القوائم المالية للشركة ب أنها حققت دخلاً قدره 50 000 د عن السنة المالية المنتهية في 31 - 12 - 1984 . كما قامت الشركة ب بتوزيع 10 000 د نقداً على حملة الأسهم العادية .

حيث ان الشركة س تمتلك 30% ، من الاسهم العادية للشركة ب ، يجب عليها اتباع طريقة حقوق المساهمين، واثبات العمليات السابقة في دفاترها كما يلي :

36 000		الاستثمارات في اسهم الشركة ب	84 - 1 - 1
	36 000	النقدية	
		شراء 3 000 سهم عادي كاستثمار طويل الاجل	
15 000		الاستثمارات في اسهم الشركة ب	84 - 12 - 31
	15 000	ايراد الاستثمارات	
		نصيب الشركة (30%) من دخل الشركة ب	
3 000		نقدية	84 - 12 - 31
	3 000	الاستثمارات في اسهم الشركة ب	
		توزيعات نقدية على اسهم الشركة ب (30% × 10 000 د)	

ويقفل حساب ايراد الاستثمارات في حساب م.أ.م . أما حساب الاستثمارات في أسهم الشركة ب فيظهر في قائمة المركز المالي ضمن الاستثمارات طويلة الأجل برصيد قدره 48000 د (36000د + 15000 د – 3000 د) .

د ـ طريقة القوائم المالية المجمعة Consolidated Financial Statements

اذا اشترت احدى الشركات نسبة كبيرة من الاسهم العادية لشركة اخرى (اكثر من 50%) بقصد السيطرة عليها Control ، تسمى الشركة المشترية بالشركة الام او القابضة Parent or Holding Company وتعرف الشركة الاخرى بالشركة التابعة Subsidiary Company .

وتظهر هذه الاسهم في ميزانية الشركة القابضة كاستثمارات طويلة الاجل مقيمة حسب طريقة حقوق المساهمين ، وذلك عند اعداد قوائم مالية منفصلة لكل من الشركة القابضة والشركة التابعة .

وبالاضافة الى ذلك ، تتطلب طريقة القوائم المالية المجمعة اعداد قوائم مالية مجمعة لكل من الشركة القابضة والشركة (أو الشركات) التابعة ، ومعاملتها كما لو كانت منشأة اقتصادية واحدة لها شخصية اعتبارية واحدة .

ولتطبيق طريقة القوائم المالية الموحدة يشترط ما يلي :

(1) سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة . ومن الادلة على هذه السيطرة امتلاك ما يزيد عن 50% من الاسهم التي لها حق التصويت .

(2) تشابه اصول وعمليات الشركتين .

وسنعالج كيفية اعداد القوائم المالية المجمعة بشكل مبسط ، على أن يعالج هذا الموضوع بالتفصيل في المحاسبة المتقدمة .

1 ـ الميزانية المجمعة عند الشراء ـ ملكية 100 %

(1) حالة الشراء على اساس القيمة الدفترية

مثال 14 - 4 :

لنفرض ان شركة الفوز اشترت جميع الاسهم العادية لشركة الغيث في

1 - 1 - 1984 بقيمتها الدفترية وهي 100000 د . وفيما يلي ميزانيتي الشركتين في ذلك التاريخ :

الميزانية في 1 - 1 - 1984

	شركة الفوز	شركة الغيث
اصول متداولة	100 000 د	50 000 د
استثمارات في شركة الغيث	100 000	
اصول ثابتة	400 000	70 000
مجموع	600 000 د	120 000 د
التزامات متداولة	150 000 د	20 000 د
رأس المال	300 000	70 000
دخل مجمع	150 000	30 000
مجموع	600 000 د	120 000 د

ولتصوير الميزانية المجمعة لشركتي الفوز والغيث يجب جمع البنود المتشابهة ، والغاء حساب الاستثمارات في شركة الغيث مع حسابي رأس المال والدخل المحجوز في ميزانية شركة الغيث (100000 د) . وتستخدم قائمة تسوية خاصة لاجراء هذا التوحيد ، كما يلي :

قائمة تسوية

لاعداد الميزانية المجمعة لشركتي الفوز والغيث

بنود	شركة الفوز	شركة الغيث	تسويات منه	تسويات له	الميزانية المجمعة
اصول متداولة	100 000	50 000			150 000
استثمارات في شركة الغيث	100 000			(1) 100 000	
اصول ثابتة	400 000	70 000			470 000
مجموع	600 000	120 000			620 000
التزامات متداولة	150 000	20 000			170 000
رأس المال	300 000	70 000	(1) 70 000		300 000
دخل مجمع	150 000	30 000	(1) 30 000		150 000
مجموع	600 000	120 000	100 000	100 000	620 000

ومن العمود الاخير في قائمة التسوية السابقة يمكن تصوير الميزانية المجمعة بشكل منظم كما يلي :

الميزانية المجمعة
لشركة الفوز القابضة وشركة الغيث التابعة في 1 - 1 - 1984

اصول		خصوم			
150 000	اصول متداولة	170 000			التزامات متداولة
470 000	اصول ثابتة				حقوق اصحاب المشروع
			300 000		رأس المال
		450 000	150 000		دخل مجمع
620 000		620 000			

لاحظ انه في هذه الحالة تتكون حقوق اصحاب المشروع في الميزانية المجمعة من رأس المال والدخل المجمع للشركة القابضة (الفوز) فقط .

(2) حالة الشراء بقيمة اكبر من القيمة الدفترية

اذا ما كان سعر شراء الشركة التابعة اكثر من القيمة الدفترية لصافي الاصول ، يعتبر الفرق اما تعديلا لقيمة الاصول المختلفة او شهرة للمحل ككل Goodwill . وشهرة المحل عبارة عن المقدرة الاضافية للمنشأة على تحقيق دخل اكبر من المنشآت المماثلة . واذا ما اعتبر الفرق شهرة محل ، يظهر في الميزانية المجمعة في بند مستقل .

مثال 14 - 5 :

لنفرض في المثال السابق ان شركة الفوز اشترت جميع الاسهم العادية لشركة الغيث بمبلغ 110000 د ، واعتبر الفرق بين سعر الشراء والقيمة الدفترية

للاسهم ، وهو 10000 د ، شهرة محل . وفيما يلي قائمة التسوية اللازمة لاعداد الميزانية المجمعة للشركتين في 1 - 1 - 1984 .

قائمة تسوية

لاعداد الميزانية المجمعة لشركتي الفوز والغيث في 1 - 1 - 1984

اسم الحساب	شركة الفوز	شركة الغيث	تسويات		الميزانية المجمعة
				دائن	
اصول متداولة	90 000	50 000			140 000
استثمارات في شركة الغيث				(1)110 000	
اصول ثابتة	400 000	70 000			470 000
شهرة محل			(1) 10 000		10 000
	600 000	120 000			620 000
التزامات متداولة	150 000	20 000			170 000
رأس المال	300 000	70 000	(1) 70 000		300 000
دخل محجوز	150 000	30 000	(1) 30 000		150 000
	600 000	120000	110 000	110 000	620 000

وتظهر الميزانية المجمعة كما يلي :

الميزانية المجمعة

شركة الفوز (قابضة) وشركة الغيث (تابعة) في 1 - 1 - 1984

اصول		خصوم		
اصول متداولة	140 000	التزامات متداولة		170 000
اصول ثابتة	470 000	حقوق اصحاب المشروع :		
شهرة محل	10 000	رأس المال	300 000	
		دخل محجوز	150 000	
				450 000
	620 000			620 000

2 ـ الميزانية المجمعة عند الشراء ـ ملكية جزئية

عندما تشتري الشركة القابضة جزء كبيرا من اسهم الشركة التابعة ، يعرف الجزء الباقي بحقوق الاقلية Minority Intrest .

مثال 14 - 6 :

لنفرض في المثال السابق أن شركة الفوز اشترت 80 % من اسهم رأسمال شركة الغيث مقابل 80000 د (على أساس القيمة الدفترية) . وعلى ذلك فان حقوق المساهمين الاقلية 20000 د .

وفيما يلي قائمة التسوية اللازمة لاعداد الميزانية الموحدة للشركتين :

قائمة تسوية
شركتي الفوز والغيث

بنود	شركة الفوز	شركة الغيث	تسويات منه	تسويات له	الميزانية المجمعة
اصول متداولة	120 000	50 000			170 000
استثمارات في شركة الغيث	80 000			(1) 80 000	
اصول ثابتة	400 000	70 000			470 000
	600 000	120 000			640 000
التزامات متداولة	150 000	20 000			170 000
رأس المال	300 000				300 000
دخل مجمع	150 000				150 000
رأس المال		70 000	(1) 56 000		14 000
دخل مجمع		30 000	(1) 24 000		6 000
	600 000	120 000	80 000	80 000	640 000

ويلاحظ انه قد تم الغاء 80 % من رأس المال الدخل المجمع لشركة الغيث ، وان الباقي يمثل حقوق المساهمين الاقلية (الذين لم يبيعوا اسهمهم

لشركة الفوز٪ ، ويظهر كبند مستقل في الميزانية المجمعة ، كما يلي :

شركة الفوز وشركة الغيث التابعة لها
الميزانية المجمعة في 1 - 1 - 1984

اصول		خصوم		
اصول متداولة	170 000	التزامات متداولة		170 000
اصول ثابتة	470 000	حقوق الاقلية في رأسمال شركة الغيث		20 000
		رأس المال	300 000	
		دخل مجمع	150 000	
				450 000
	640 000			640 000

3 ـ قائمة الدخل المجمعة Consolidated Income Statement

يتم اعداد قائمة الدخل المجمعة بجمع ايرادات ومصروفات الشركتين القابضة والتابعة . ويتم استبعاد الايرادات والمصروفات التي تمت بين الشركتين عند اعداد قائمة الدخل المجمعة ، وذلك على اعتبار ان الشركتين تعتبران وحدة واحدة لا يمكنها ان تبيع لنفسها . وتوضح حقوق الاقلية في صافي الدخل في بند مستقل .

مثال 14 - 7 :

فيما يلي قائمتي دخل شركة الفوز وشركة الغيث في 31 - 12 - 1984 :

	شركة الفوز		شركة الغيث	
ايرادات :				
مبيعات(1)	200 000		80 000	
فوائد(2)	2 000			
دخل الشركة التابعة(3)	9 600			
		211 600		80 000
مصروفات :				
تكلفة المبيعات(1)	107 000		40 000	
مصروفات التشغيل	44 600		25 500	
فوائد(2)			2 500	
		151 600		68 000
الدخل		60 000		12 000

(1) منها مبيعات من شركة الغيث إلى شركة الفوز قيمتها 2100 د .

(2) منها 1 800 د فوائد عن قرض داخلي من شركة الفوز إلى شركة الغيث .

(3) 80% × 12 000 (دخل شركة الغيث) = 9 600 د .

وعند اعداد قائمة الدخل المجمعة يجب استبعاد الفوائد الداخلية (1800 د) ، والمبيعات الداخلية (2100) ، كما هو موضح في قائمة التسوية التالية :

قائمة تسوية لاعداد قائمة الدخل المجمعة

	شركة الفوز	شركة الغيث	تسويات منه	تسويات لـه	قائمة الدخل المجمعة
ايرادات :					
مبيعات	200 000	80 000	(1) 2 100		277 900
فوائد	2 000		(2) 1 800		200
دخل الشركة التابعة	9 600		(3) 9 600		
	211 600	80 000			278 100
مصروفات :					
تكلفة المبيعات	107 000	40 000		(1) 2 100	144 900
مصروفات تشغيل	44 600	25 500			70 100
فوائد		2 500		(2) 1 800	700
دخل شركة الفوز	60 000				60 000
دخل شركة الغيث		12 000		(3) 12 000	
حقوق الاقلية في الدخل			(3) 2 400		2 400
	211 600	80 000	15 900	15 900	278 100

وتظهر قائمة الدخل المجمعة بشكل منظم كما يلي :

شركة الفوز وشركة الغيث التابعة لها
قائمة الدخل المجمعة
عن السنة المنتهية في 31 - 12 - 1984

البيان	المبلغ
مبيعات	277 900 د
يطرح : تكلفة المبيعات	144 900
مجمل الدخل	133 000 د
يطرح : مصروفات تشغيل	70 100
	62 900 د
يضاف : ايراد فوائد	200
	63 100
يطرح : مصروف فوائد	700
صافي الدخل	62 400
يطرح : نصيب الاقلية في الدخل	2 400
صافي الدخل المجمع	60 400 د

ثانيا : الاستثمارات طويلة الأجل في السندات

سبق ان عالجنا في فصل سابق السندات من وجهة نظر الشركة المصدرة ، كالتزام طويل الاجل . والسند ، كما ذكرنا سابقا ، عبارة عن صك تتعهد فيه الشركة المصدرة بدفع القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق ، وبدفع فوائد دورية طيلة مدة الصك . وكما رأينا سابقا قد تصدر السندات بخصم او بعلاوة او بالقيمة الاسمية ، وذلك وفقا للعلاقة بين سعر الفائدة الاسمي للسند وسعر الفائدة السائد في السوق وقت الاصدار .

وسنركز في هذا الفصل على السندات من وجهة نظر المستثمر . والهدف الاساسي للاستثمار في السندات هو الحصول على الفوائد الدورية التي تدرها هذه السندات .

وعند اثبات عملية الشراء يجب مراعاة ما يلي :

1 ـ ما اذا كان السند قد أصدر بالقيمة الاسمية ام بعلاوة ام بخصم .

2 ـ تاريخ آخر فوائد دفعت وتاريخ الشراء وتاريخ استحقاق الفوائد . وهذا الامر مهم لانه اذا ما تم الشراء بعد تاريخ دفع الفوائد بمدة تكون تجمعت فوائد اخرى لصاحب السند الذي قام ببيعه ، ولكنه لم يقبضها بعد ، وهذه يجب ان تدخل في تحديد سعر البيع ، أو أن تضاف اليه . وكذلك بالنسبة للمشتري للسند ، يكون قد اشترى اصلين : (1) السند و(2) الفوائد المستحقة عن المدة من تاريخ آخر فوائد حتى تاريخ الشراء ، وتوضع في حساب مستقل باسم « فوائد سندات تحت التحصيل » . ثم يقفل هذا الحساب عند استلام الفوائد فعلا .

أ ـ شراء السندات بقيمتها الاسمية Bonds Purchased At Par

مثال 8-14 :

اشترت شركة النور في 1 - 7 - 1984 سندات 6 % بقيمتها الاسمية وهي 10000 د ، وقد اصدرت شركة الور هذه السندات في 1 - 7 - 1969 ، وتستحق في 30 - 6 - 1989 ، وتدفع الفوائد في اول يوليو من كل عام ـ وقد قررت شركة النور الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ الاستحقاق ، أي لمدة خمس سنوات .

تثبت عملية الشراء هذه كما يلي :

10 000		استثمارات طويلة الاجل ـ سندات شركة الور	1984 - 7 - 1
	10 000	نقدية	
		شراء سندات 6% بقيمتها الاسمية	

وبافتراض ان السنة المالية لشركة النور تنتهي في 31 ديسمبر ، يجب اجراء قيد التسوية التالي في 31 ديسمبر من كل عام حتى تاريخ استحقاق السندات ، في دفاتر شركة النور :

300		فوائد سندات تحت التحصيل	1984 - 12 - 31
	300	ايراد الاستثمارات	
		الفائدة المستحقة عن سندات شركة الور لمدة 6 شهور	
		$(\frac{6}{12} \times \frac{6}{100} \times 10000)$	

وعندما تقبض شركة النور فوائد السندات في 1 - 7 - 1985 ، تجري القيد التالي في دفاترها :

600		نقدية $(\frac{6}{100} \times 10000)$	1985 - 7 - 1
	300	فوائد سندات تحت التحصيل	
	300	ايراد الاستثمارات	
		استلام فوائد سندات شركة الور عن سنة	

ويتكرر القيدين السابقين كل سنة ، حتى تاريخ الاستحقاق حيث تجري شركة النور القيد التالي في دفاترها :

10 000		نقدية	1989 - 6 - 30
	10 000	استثمارات طويلة الاجل - شركة الور	
		استلام قيمة السندات في تاريخ الاستحقاق	

وتظهر السندات في ميزانية شركة النور في 31 - 12 - 1984 كما يلي :

	اصول متداولة :
300	فوائد سندات تحت التحصيل
	....
	استثمارات طويلة الاجل :
10 000	سندات 6% شركة الور
	....

مثال 14 - 9 :

باستخدام نفس المعلومات المعطاة في مثال 14- 8 ، وافتراض ان الشراء تم في 1 - 10 - 1984 بمبلغ 1150 د ، تكون القيود كما يلي :

مدين	دائن	البيان	التاريخ
10 000 150	 10 150	استثمارات طويلة الاجل ـ سندات شركة الور فوائد سندات تحت التحصيل نقدية شراء سندات 6% شركة الور نقدا	84 - 10 - 1
150	 150	فوائد سندات تحت التحصيل ايراد الاستثمارات فوائد مستحقة عن سندات شركة الور لمدة 3 اشهر $(\frac{6}{100} \times \frac{3}{12} \times 10000)$	84 - 12 - 31
600	 300 300	نقدية فوائد سسندات تحت التحصيل ايراد الاستثمارات استلام الفوائد من شركة الور	85 - 7 - 1

وبعـد ذلك تجـرى القيود عن الفتـرة اللاحقـة وحتـى تاريخ استحقـاق السندات ، تماما كما في المثال 14 - 8 .

ب ـ شراء السندات بخصم Bonds Purchased At A Discount

عند شراء السندات بسعر اقل من القيمة الاسمية ، يعرف الفرق بخصم اصدار السندات . هذا الخصم في الواقع عبارة عن تعويض للمستثمر عن الفرق بين سعر الفائدة الأسمي الذي يقل عن سعر الفائـدة السائـد في السـوق عنـد الاصدار . ويجب أن يوزع هذا التعويض على عمر السنـوات كتعـديل لايراد الفوائد . ويتم هذا التوزيع باستخدام احدى الطريقتين التاليتين :

1 ـ القسط المتسـاوي : يوزع على عمـر السنـدات بالتسـاوي . هذه الطريقـة ابسط ، وسنستخدمها في هذا الكتاب .

2 ـ القيمة الحالية : يوزع الخصم على عمر الاصل باستخـدام جداول القيمـة الحالية . هذه الطريقة اكثر دقة من سابقتها ، وأصعب . وستناقش في مادة المحاسبة المتوسطة .

مثال 14 - 10 :

في اول يوليو 1984 اشترت شركة النور سندات 6% اصدرتها شركة الور ، قيمتها الاسمية 10000 د ، بمبلغ 9800 د ، وتستحق هذه السندات بعـد خمس سنوات .

النقدية الواردة من السندات :

قيمة السند عند الاستحقاق	10 000 د
ايراد الفوائد ($10\,000 \times \frac{6}{100} \times 5$ سنوات)	3 000
	13 000 د
يطرح : النقدية الصادرة	9800
الفرق (ايراد السندات)	3200 د

ويقسم هذا الفرق على خمس سنوات ، فيكون ايراد كل سنة 640 د ، منها 40 د من خصم السندات (10000 د ـ 9800 د ÷ 5) .

وبذلك تكون قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة النور كما يلي :

التاريخ	البيان	دائن	مدين
	استثمارات طويلة الاجل ـ سندات		9 800
84 - 7 -1	شركة الور		
	نقدية	9 800	
	شراء 10 000 د سندات 6 %، بسعر 98 %		
	فوائد سندات تحت التحصيل		300
84 - 12 - 31	$(10000 \times \frac{6}{100} \times \frac{6}{12})$		
	استثمارات طويلة الاجل ـ سندات		20
	شركة الور (40 د × $\frac{6}{12}$)		
	ايراد الاستثمارات	320	
	فوائد سندات مستحقة لمدة 6 اشهر ، وقسط اهلاك خصم السندات لمدة 6 اشهر .		
85 - 7 - 1	نقدية $(10000 \times \frac{6}{100})$		600
	فوائد سندات تحت التحصيل	300	
	ايراد الاستثمارات	300	
	استلام ايراد فوائد السندات عن سنة		
	استثمارات طويلة الاجل ـ سندات		40
85 - 12 - 31	شركة الور (200 د ÷ 5 سنوات)		
	ايراد الاستثمارات	40	
	فوائد سندات تحت التحصيل		300
85 - 12 - 31	ايراد الاستثمارات	300	
	وتكرر القيود الثلاثة السابقة دوريا كل سنة حتى تاريخ استحقاق السندات . وعند		

		الاستحقاق واستلام النقدية يجرى القيد التالي :		
10 000		نقدية		
	10 000	استثمارات طويلة الاجل ـ سندات شركة الور	89 - 6 - 30
		استلام قيمة السندات في تاريخ الاستحقاق .	

ويظهر حساب الاستثمارات في سندات شركة الـور خلال فتـرة الخمس سنوات كما يلي :

استثمارات طويلة الاجل ـ سندات شركة الور

منه			له		
9 800	شراء سندات نقدا	1 - 7 - 1984	10 000	نقدية	30 - 6 - 1989
اهلاك الخصم					
20		84 - 12 - 31			
40		85 - 12 - 31			
40		86 - 12 - 31			
40		87 - 12 - 31			
40		88 - 12 - 31			
20		89 - 6 - 30			
10 000			10 000		

كما تظهر الاستثمارات وايراداتها في القوائم المالية لشركة النور في 31 - 12 - 1984 كما يلي :

قائمة الدخل	
عن السنة المنتهية في 31-12-1984	
ايرادات اخرى :	
ايراد الاستثمارات	320 د

	الميزانية في 31-12-1984
	اصول متداولة :
300	فوائد سندات تحت التحصيل
	استثمارات طويلة الاجل :
9 820	سندات شركة الور

جـ - شراء السندات بعلاوة Bonds Purchased At A Premium

تصدر السندات بعلاوة عندما يكون سعر الفائدة الاسمي اعلى من سعر الفائدة السائد في السوق . وكما هو الحال بالنسبة للخصم ، على المستثمر ان يوزع العلاوة على عمر السندات ، باستخدام طريقة القسط الثابت او طريقة القيمة الحالية . ويعاملها على انها تخفيض لايراد الفوائد .

مثال 14 - 11 :

نفس المعلومات في المثال 14 - 10 ولكن ثمن شراء السندات كان 10200 د .

النقدية الواردة :		
القيمة عند الاستحقاق في 30- 6 - 1989		10 000 د
فوائد لمدة 5 سنوات ($10\,000 \times \frac{6}{100} \times 5$)		3000
مجموع		13 000 د
النقدية الصادرة :		
ثمن الشراء في 1- 7 - 1984		10 200
الفرق (صافي الايراد)		2 800 د
الايراد السنوي للاستثمارات	= 2 800 د ÷ 5 سنوات	
	= 560 د .	
علاوة الاصدار	= 10 200 د - 10 000 د	
	= 200 د	
قسط اهلاك علاوة الاصدار	= 200 د ÷ 5 سنوات	
	= 40 د	

ويجب اجراء القيود التالية في دفاتر شركة النور :

10 200		استثمارات طويلة الاجل ـ سندات شركة الور	1984 - 7 - 1
	10 200	نقدية	
		شراء سندات 6% بسعر 102 %	
300		فوائد سندات تحت التحصيل	84 - 12 - 31
	20	استثمارات طويلة الاجل ـ سندات الور	
	280	ايراد الاستثمارات	
		قيد تسوية لاثبات الفوائد المستحقة واهلاك علاوة الاصدار لمدة 6 اشهر .	
600		نقدية	85 - 7 - 1
	300	فوائد سندات تحت التحصيل	
	20	استثمارات طويلة الاجل ـ شركة الور	
	280	ايراد الاستثمارات	
		استلام الفوائد السنوية .	

ويكرر القيدان السابقان سنويا حتى تاريخ الاستحقاق ، حيث يجرى القيد التالي :

10 000		نقدية	89 - 6 - 30
	10 000	استثمارات طويلة الاجل ـ سندات الور	
		استلام قيمة السندات نقدا في تاريخ الاستحقاق .	

ويظهر حساب الاستثمارات في دفاتر شركة النور كما يلي :

استثمارات طويلة الاجل ـ سندات شركة الور

منه			لـه		
10 200	1984-7-1		20	اهلاك علاوة الاصدار	84-12-31
			40	اهلاك علاوة الاصدار	85-12-31
			40	اهلاك علاوة الاصدار	86-12-31
			40	اهلاك علاوة الاصدار	87-12-31
			40	اهلاك علاوة الاصدار	88-12-31
			20	اهلاك علاوة الاصدار	89-6-30
			10 000	اهلاك علاوة الاصدار	89-6-30
10 200			10 200		

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في 31 - 12 - 1984

.....

.....

ايرادات اخرى :

ايراد الاستثمارات 280 د

الميزانية في 31 - 12 - 1984

اصول متداولة :

....

300	فوائد سندات تحت التحصيل

استثمارات طويلة الاجل :

....

10 180	سندات شركة الور

أسئلة وتمرينات

اسئلة

14-1 ـ ميز بين الاستثمارات قصيرة الاجل وطويلة الاجل .

14-2 ـ ما هو المقصود بسعر التكلفة بالنسبة للاستثمارات في الاوراق المالية ؟

14-3 ـ اشرح اربع طرق لمعالجة الاستثمارات طويلة الاجل في الاسهم ، وبين متى يجب استخدام كل منها .

14-4 ـ ما هو المقصود بكل ما يلي :

(1) الشركة القابضة

(2) الشركة التابعة

(3) حقوق المساهمين الاقلية .

14-5 ـ متى يجب اعداد القوائم المالية المجمعة ؟

14-6ـ ما هي البنود التي تظهر في القوائم المالية المجمعة عادة ، ولا تظهر في القوائم المالية العادية ؟

14-7 ـ اذكر بعض الاسباب التي تدفع باحدى الشركات الى محاولة الاستيلاء على بعض الشركات الاخرى .

14-8 ـ ما هي الاسباب التي تدعو احدى الشركات الى دفع مبلغ اكبر (أو اقل) من القيمة الدفترية لصافي اصول شركة اخرى عند شرائها ؟

14-9 ـ لماذا يجب الغاء حساب الاستثمارات عند تصوير الميزانية المجمعة ؟

14-10 ـ ما هي الظروف التي تؤدي الى اصدار السندات بسعر :

(1) القيمة الاسمية

(2) بخصم اصدار

(3) بعلاوة اصدار

14-11 ـ ما هي الاسباب التي تدعو الى اهلاك خصم او علاوة اصدار السندات ؟ ما هي المدة التي تحسب اساسا للاهلاك ؟

14-12 ـ لماذا يجب الغاء المبيعات والمشتريات والايرادات والمصروفات التي تمت، بين الشركة القابضة والشركة (او الشركات) التابعة عند اعداد القوائم المالية المجمعة ؟ ما اثر ذلك على الدخل بالنسبة للشركتين ؟

14-13 ـ قارن بين الاسهم والسندات من وجهة نظر المستثمر .

تمرينات

14-14 ـ اليك بعض العمليات التي قامت بها شركة السلام خلال 1983 :

2 يوليو 1983 :	اشترت 1500 سهم عادي بسعر 20 د للسهم من اسهم شركة الفلاح البالغ عددها 10 000 سهم عادي .
31 ديسمبر 1983 :	بلغ دخل شركة الفلاح 000 11 د عن سنة 1983
31 ديسمبر 1983 :	قامت شركة الفلاح بتوزيعات نقدية على المساهمين بواقع 500 درهم للسهم .

المطلوب

اثبات العمليات السابقة في دفاتر شركة السلام على اساس طريقة التكلفة .

15-14 ـ اصدرت شركة الغول 100000 سهم عادي ، اشترت منها شركة العروبة 10000 سهم بسعر 6 د للسهم في 10 يناير 1983 . وحققت شركة الغول دخلاً قدره 55000 د عن سنة 1983 . وفي 31-12-1983 قامت بدفع توزيعات نقدية للمساهمين بواقع 500 درهم للسهم الواحد .

المطلوب

1 ـ اثبات العمليات السابقة في دفاتر شركة العروبة .

2 ـ اظهار الاستثمارات وايراداتها في القوائم المالية لشركة العروبة في 31-12-1983 .

16-14 ـ نفس المعلومات المعطاة في تمرين 14-15 ، باستثناء واحد ، وهو ان عدد الاسهم التي اشترتها شركة العروبة بلغ 30000 سهم عادي بسعر 6 د للسهم .

المطلوب

نفس المطلوبات في 14-15 .

17-14 ـ في اول يوليو 1983 اشترت شركة الصدق سندات 5% لشركة صالح ، 20 سنة ، بقيمتها الاسمية وهي 10000 د ، وذلك كاستثمار طويل الأجل . وتدفع الفوائد سنويا في اول يوليو من كل عام . كما ان المدة التجارية لشركة الصدق تنتهي في 31 ديسمبر من كل عام . هذا مع العلم بأن مدة

الاستحقاق الباقية للسندات هي خمس سنوات .

المطلوب

اجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة الصدق في التواريخ التالية :

(1) اول يوليو 1983

(2) 31 ديسمبر 1983

(3) اول يوليو 1984

(4) تاريخ استحقاق السندات

18-14 ـ في اول مايو 1983 اشترت شركة البادية سندات 6% اصدرتها شركة البعير قيمتها الاسمية 8000 د ، بمبلغ 7760 د ، وذلك كاستثمار طويل الاجل . هذا مع العلم بأن الفائدة تدفع على قسطين في اول مايو وأول نوفمبر من كل عام ، وان السندات تستحق بعد اربع سنوات ، اي في اول مايو 1987 .

المطلوب

1 ـ قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة البادية خلال سنة 1983 ، باستخدام طريقة القسط الثابت لاهلاك خصم السندات .

2 ـ تصوير حساب الاستثمار في الميزانية في 31-12-1983 .

19-14 ـ في 1-5-1983 اشترت شركة العجاج سندات 6% اصدرتها شركة الكيل قيمتها الاسمية 6000 د ، بمبلغ 6240 د ، وذلك كاستثمار طويل الاجل ، هذا مع العلم بأن الفوائد تدفع في اول مايو وأول نوفمبر من كل عام ، وان السندات تستحق في 1-5-1987 .

المطلوب

1 ـ اجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة العجاج خلال 1983 ، مع استخدام طريقة القسط الثابت لاهلاك علاوة اصدار السندات .

2 ـ اظهار هذا الاستثمار في القوائم المالية لشركة العجاج في 31-12-1983 .

20-14 ـ اصدرت شركة الفلاح 5000 سهم عادي بقيمة اسمية 10 د / سهم . وفي 1-1-1983 قامت شركة القصة بشراء بعض هذه الاسهم بسعر 20 د /

سهم . وقد بلـغ دخـل شركة الفلاح عن عام 1983 20 000 د ، وزعت منها 8000 د نقدا على المساهمين .

المطلوب

أ ـ اجراء قيود اليومية التالية لشركة القصة في كل من الحالتين التاليتين :

	الحالة الاولى	الحالة الثانية
	شراء 500 سهم	شراء 1500 سهم
1 ـ قيد اليومية اللازم في 1-1-1983 .		
2 ـ قيد اليومية اللازم في 31-12-1983 لاثبات نصيب الشركة من دخل شركة الفلاح		
3 ـ قيد اليومية اللازم لاثبات نصيب الشركة في الدخل الموزع .		

ب ـ اظهار قيمة الحسابات التي ستظهر بالقوائم المالية لشركة القصة في 31-12-1983 :

	الحالة الاولى	الحالة الثانية
1 ـ قائمة المركز المالي في 31-12-1983 :		
استثمارات طويلة الأجل		
في اسهـم شركة الفلاح	. . . .	. . . .
2 ـ قائمة الدخل لسنة 1983		
ايراد الاستثمارات	. . . .	. . . .

21-14 ـ اصدرت شركة الحنان 100000 سهم عادي . وفي 10-1-1983 اشتـرى بعض هذه الاسهم بسعر 9 د / سهم ، كما يلي :

شركة التجارة العامة	10 000	سهم عادي
الشركة الهندسية	30 000	سهم عادي

وقد بلغ دخل شركة الحنان عن عام 1983 50000 د ، وزعت منها 200 درهما للسهم الواحد نقدا في 31-12-1983 .

المطلوب

1 ـ اثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركتين في شكل مقارن .

2 ـ اظهار نتائج العمليات السابقة في القوائم المالية للشركتين في 31-12-1983 ، في شكل مقارن .

22-14 ـ في 1-1-1983 اشترت الشركة أ 70 % من اسهم شركة ب بمبلغ 455000 د ، و80% من اسهم شركة جـ بمبلغ 425000 د ، و90% من اسهم شركة د بمبلغ 500000 د . وفيما يلي ميزانيات الشركات الثلاث في تاريخ السداد:

	ب	جـ	د
اصول	800 000 د	600 000 د	700 000 د
التزامات	150 000 د	100 000 د	120 000 د
رأس مال الاسهم	360 000	475 000	390 000
دخل غير موزع	290 000	25 000	190 000
	800 000 د	600 000 د	700 000 د

المطلوب

1 ـ ما هي قيمة شهرة المحل لشركة ب ؟

2 ـ ما هو قيد التسوية في قائمة التسوية لاعداد الميزانية المجمعة في حالة شركة جـ ؟

3 ـ ما هي قيمة حصة المساهمين الاقلية التي تظهر في الميزانية المجمعة بالنسبة لشركة د ؟

4 ـ اعداد قائمة التسوية اللازمة لاعداد الميزانية المجمعة لشركة أ والشركات التابعة لها في 1-1-1983 .

23-14 ـ في 10 يناير اشترت شركة مدين 1200 سهم عادي من اسهم شركة الرفاء كاستثمار طويل الاجل ، بسعر 50 د / سهم . وقد كانت القيمة الاسمية للسهم 40 د ، وعدد الاسهم المصدرة 10000 سهم .

واليك المعلومات التالية :

	1980	1981
دخل شركة مدين	30 000 د	35 000 د
توزيعات نقدية		
لمساهمي شركة مدين	10 000 د	15 000 د
سعر السهم في 31-12	57 د	55 د

وفي 2 يناير 1982 باعت شركة مدين 100 سهم من اسهم شركة الرفاء بسعر 56 د للسهم .

المطلوب

1 ـ اثبات العمليات السابقة في دفاتر شركة مدين ، باستخدام طريقة سعر السوق .

2 ـ اعـداد جدول يوضـح ايرادات شركة مدين واستثماراتها لكل من السنوات 1980 , 1981 , 1982 .

24-14 ـ اشترت شركة ب جميع اسهم شركة ح نقـدا في 31-12-1983 . واليك ميزانيتي الشركتين في 1-1-1984 :

	شركة ب	شركة ح
اصول متداولة	200 000 د	50 000 د
استثمارات في شركة ح	220 000	
اصول ثابتة	600 000	230 000
	1020 000 د	280 000 د
التزامات	280 000 د	70 000 د
رأس مال الاسهم	600 000	150 000
دخل محتفظ به	140 000	60 000
	1020 000 د	280 000 د

المطلوب

تصوير الميزانية المجمعة في 1-1-1984 .

25-14 ـ المطلوب تصوير الميزانية المجمعة باستخدام نفس البيانـات المعطـاة في التمرين السابق ، وبافتراض ان شركة ب دفعت000 220 د نقدا مقابل 90% فقط من اسهم شركة ح .

26-14 ـ تمتلك شركة م جميع الاسهم العامة لشركة ع . واليك بعض البيانـات المتعلقة بقائمة الدخل :

	شركة م	شركة ع
مبيعات	520 000 د	250 000 د
مبيعات لشركة ع	30 000	
تكلفة المبيعات	310 000	160 000
مصروفات تشغيل	175 000	65 000
توزيعات	20 000	5 000
دخل الاستثمارات في شركة ع	25 000	

وقد اتضح ان البضاعة الموجودة بالمخزن آخر المدة لدى شركة ع لا تحتوي على أي جزء من البضاعة التي اشتريت من شركة م (تم بيعها) .

المطلوب

اعداد قائمة الدخل المجمعة لشركتي م وع .

27-14 ـ تمتلك شركة ش 90% من اسهم شركة ق منذ 1-1-1982 وقد اقترضت شركة ش قرضا من شركة ق خلال سنة1983 ، بلغت فوائده000 18 د ، واليك البيانات التالية :

	شركة ش	شركة ق
مبيعات	900 000 د	300 000 د
مبيعات لشركة ق	100 000	
تكلفة المبيعات	500 000	180 000
مصروفات تشغيل	300 000	60 000
ايراد فوائد		18 000
مصروف فوائد	24 000	

ايراد الاستثمارات		
في شركة ق	4 500	
دخل موزع	20 000	5 000

وقد تبين ان بضاعة آخر المدة لشركة ق لا تحتوي على أي جزء من البضاعة التي اشترتها من شركة ش .

المطلوب

اعداد قائمة الدخل المجمعة لشركتي ش وق .

28-14 . اشترت شركة البيضاء السندات الاتية خلال عام1979 :

تاريخ الشراء	القيمة الاسمية	معدل الفائدة	ثمن التكلفة
15 أبريل	40 000 د	%7	$83\frac{1}{4}$
اول يوليو	55 000	%10	$108\frac{1}{2}$

تاريخ اصدار السندات	تاريخ الاستحقاق	تاريخ استحقاق الفائدة
1 / 4 / 73	1 / 4 / 93	1 / 4 و 1 / 10
1 / 11 / 77	1 / 11 / 97	1 / 5 و 1 / 11

مع العلم بان الفائدة قد حصلت في مواعيدها .

والمطلوب :

(1) تقييد العمليات السابقة التي تمت خلال1979 في دفتر اليومية

(2) اجراء قيود اليومية اللازمة للتسوية في31 / 12 / 1979

29-14 : تمت العمليات الاتية خلال عام1982و 1983

1982 : 4 ينـاير اشتـرت من شركة النصر27 ، 1000 د ، 8% سنـد ، تاريخ الاصدار1 / 9 / 1981 وتاريخ الاستحقاق1 / 9 / 2001 .
وتدفع الفوائد فى اول سبتمبر ، اول مارس . سعر الشراء $90\frac{7}{8}$ + الفوائد المستحقة .

اول مارس : استلمت الفوائد المستحقة من شركة النصر

اول يونيو : اشتـرت من شركة التأمـين الاهلية 35 سنــدا ، 000 1 د ، 10%
سندات ، تاريخ الاصدار 1 / 4 / 1978 تاريخ الاستحقـاق
1 / 4 / 1993 وتستحق الفوائد في اول أبريل ، اول اكتوبـر
سعر الشراء $\frac{1}{2}$ 106 + الفوائد المستحقة .

اول سبتمبر : استلمت الفوائد المستحقة من شركة النصر

اول اكتوبر : استلمت الفوائد المستحقة من شركة التأمين الاهلية .

31 ديسمبر : تصوير قيود التسوية اللازمة مع العلم بان سعر السوق كالآتي :

شركة النصر $\frac{1}{2}$ 90

شركة التأمين 104

1983 : اول مارس استلمت الفوائد المستحقة من شركة النصر
اول ابريل استلمت الفوائد المستحقة من شركة التأمين الأهلية
2 ابريل باعت سندات شركة التأمين الاهلية بسعر 101
اول سبتمبر : استلمت الفوائد المستحقة من شركة النصر .

المطلوب :

31 ديسمبر : (1) اثبات قيود التسوية اللازمة مع العلم بأن سعر السوق لشركة النصر للسنــدات 92 ، (2) تصــوير قائمة المركز المالي لبيان الاستثمارات في السندات .

14-30 : تمت الاستثمارات الآتية خلال 1984 لأحد الشركات :

2 يناير : اشترت استثمارات طويلة الأجل تمثل 35 % من الاسهم العادية لأحد الشركات التابعة بمبلـغ 000 350 د تمثـل القيمة الدفترية .

2 فبراير : اشترت استثمارات طويلة الأجل تمثل 10 % من الاسهم العادية لشركة الحرير بمبلـغ 000 100 د مع العلـم بأن القيمة الدفترية لهذه الاسهم 000 102 د .

1 مارس : اشترت استثمارات مؤقتة من شركة الفهد 7 % ، 10 سنوات

سندات قيمتها الاسمية 000 100 بسعر 102 مع العلم بأن الفوائد تدفع كل ستة شهور في أول مارس وأول سبتمبر . تاريخ الاستحقاق للسندات أول مارس 1994 .

10 أبريل : استلمت أرباح موزعة من الشركة التابعة قيمتها 000 35 د .

12 مايو : استلمت ارباح موزعة من شركة الحرير مبلغاً وقدره 000 10 د .

أول يونيو : اشترت من شركة البترول الأهلية استثمارات طويلة الأجل 8 %، 10 سنوات سندات ، قيمتها الاسمية 000 500 د بمبلغ 531 535 د .

أول سبتمبر : استلمت قيمة الفوائد المستحقة على سندات شركة الفهد .

أول اكتوبر : باعت سندات شركة الفهد بسعر 103 + الفوائد المستحقة .

أول ديسمبر : استلمت قيمة الفوائد المستحقة على سندات شركة البترول الأهلية .

31 ديسمبر : بلغت أرباح الشركة التابعة 000 100 د لعام 1984 ونصيب هذه الشركة 000 90 د .

والمطلوب اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية مع إجراء التسويات اللازمة في 31 ديسمبر 1984 .

14 -31 اشترت احدى الشركات في أول يناير 1984 استثمارات طويلة الأجل تتمثل في 8% سندات مع العلم بأن الفوائد تستحق في أول مايو وأول نوفمبر كل عام وان تاريخ استحقاق السندات أول مايو 1996 .

في أول نوفمبر 1984 أجرى محاسب الشركة القيد التالي :

12 000 د	النقدية
750 د	استثمارات طويلة الأجل ـ سندات
11 250	ايراد الاستثمارات

والمطلوب : اجراء قيد اليومية لاثبات عملية شراء السندات .

14 -32 : من البيانات الاتية المطلوب اجراء قيود التسوية في 31 ديسمبر 1982 ، 1983 .

	ثمن التكلفة	ثمن السوق	
		1982	1983
استثمارات في أسهم شركة النصر	100 000	99 560	98 500 د
استثمارات في شركة الجروشي	75 500	75 000	75 100
استثمارات فى شركة الوفاء	106 000	105 000	105 400

14 -33 فى 1 / 1 / 1981 اشترت احد الشركات 5000 سهما عاديا من مجموع الاسهم المصدرة من شركة الاضواء التي تبلغ 20000 سهما بسعر السهم 20 دينارا الذي يمثل القيمة الدفترية للسهم وقد بلغت مصاريف الشراء والعمولة 210 دينارا . والآتي ملخصا لعمـليات لشركة الاضواء :

	عمليات شركة الاضواء		عمليات هذه الشركة
	صافي الدخل (الخسائر)	توزيعات الدخل	
1981	8000	2000	
82	10000	4000	
83	2000	1000	باعت 1000 سهم بسعر 22 دينارا في 31 / 12 / 83
84	(4000)	1000	
85	4000	2000	

والمطلوب :

(أ) ما هي قيمة الاستثمارات في 31 / 12 / 1981-1985

(2) ما هي الطريقة التي يجب ان تستخدمها هذه الشركة لتقييد الاستثمارات ؟ ولماذا ؟

14-34 : الآتي الميزانيات لبعض الشركات في 31 ديسمبر 1983

	آ	ب	ج	س
اصول	800000 د	250000	400000	200000 د
التزامات	100000	50000	150000	25000
رأس مال الاسهم	400000	300000	200000	100000
دخل مجمع (خسائر)	300000	(100000)	50000	75000
	800000	250000	400000	200000

فاذا علمت ان شركة آ اشترت جميع اسهم الشركات الثلاث الاخرى . وقد دفعت 160000 د نقدا لاسهم شركة ب ، دفعت نقدا مبلغ 200 000 د وكمبيالة لمدة 5 سنوات بمبلغ 100000 د لشركة ج ، واصدرت اسهم عادية قيمتها 100000 لشركة س .

والمطلوب تصوير الميزانية المجمعة فى 31 / 12 / 1983 .

14-35 : الآتي الميزانية العمومية لشركة عيسى وشركة موسى

	شركة عيسى	شركة موسى
نقدية	150 000 د	25 000 د
اصول مختلفة	650 000	125 000
	800 000	150 000
التزامات	100 000	20 000
رأس المال (القيمة الاسمية 50 د)	350 000	100 000
علاوة الاصدار	200 000	10 000
دخل محجوز	150 000	20 000
	800 000	150 000

والمطلوب تصوير الميزانية المجمعة لكل حالة من الحالات الآتية :

(1) شركة عيسى اشترت شركة موسى على أساس سعر السهم 60 دينارا

(2) اشترت شركة عيسى 80% من أسهم شركة موسى ودفعت 112 000 دينارا نقدا لشراء 1600 سهما .

14 -36 :

	شركة البيضاء	شركة بنغازي
اصول متداولة	97 000 د	40 000 د
اصول اخرى	115 000	67 000
	212 000	107 000
التزامات	40 000	35 000
رأس المال (القيمة الاسمية 100 دينارا)	100 000	50 000
دخل مجمع	72 000	22 000
	212 000	107 000

والمطلوب تصوير الميزانية المجمعة فى الحالات الاثية :

(1) شركة البيضاء اشترت جميع اسهم شركة بنغازى بسعر السهم 144 دينارا

(2) شركة البيضاء اشترت جميع اسهم شركة بنغازي بسعر السهم 166 دينارا مع العلم بأن الاصول المتداولة قيمتها اعلى من القيمة السوقية بمبلغ 4 000 دينارا .

(3) شركة البيضاء اشترت جميع اسهم شركة بنغازي بسعر السهم 128 دينارا مع العلم بأن الاصول الاخرى تزيد قيمتها عن القيمة السوقية .

الفصل الخامس عشر

عودة الى التسويات الجردية والقوائم المالية

ناقشنا في الفصول السابقة النظام المحاسبي ونظرية القيد المزدوج والقوائم المالية . كما تكلمنا عن العناصر الرئيسية لقائمتي الدخل والميزانية بالتفصيل ، بما في ذلك التسويات الجردية التي تضطر المنشأة الى اجرائها في نهاية مدتها المالية حتى تعد قوائمها المالية بشكل يعكس بصدق نتيجة اعمالها ومركزها المالي في نهاية تلك المدة .

وقد رأينا ان نخصص هذا الفصل لمناقشة التسويات الجردية والقوائم المالية مرة اخرى ، لتحقيق الاهداف التالية :

1 ـ تجميع العناصر المختلفة التي نوقشت بالتفصيل في فصول مستقلة ، حتى يتضح للقارىء الصورة الكاملة للاعمال المحاسبية التي يجب اجراؤها في نهاية السنة المالية .

2 ـ مراجعة عامة لما سبق تغطيته بالتفصيل في الفصول السابقة ، واعداد القارىء لاستيعاب الفصلين القادمين ، وهما قائمة التغير في المركز المالي وتحليل القوائم المالية .

والواقع ان القارىء الذي تمكن من استيعاب الفصول السابقة لن يجد اية صعوبة في استيعاب هذا الفصل اذ ليس به اي معلومات جديدة ، وما هو الا تجميع لما سبق في اطار عام . ونحن ننصح القارىء ان يعود الآن الى الفصل الرابع الذي تناولنا فيه التسويات الجردية ويراجعه .

وسنقتصر في هذا الفصل على اعطاء مثال وبضعة تمرينات عامة عن الجرد

والتسويات الجردية واعداد القوائم المالية . واذا ما صادف القارىء صعوبة في بعض البنود ، مثل الاستهلاكات مثلا ، عليه ان يراجع الفصل الذي ناقشنا فيه ذلك الموضوع بالتفصيل .

مثال 15 - 1

استخرجت الارصدة التالية من دفاتر منشأة الحكمة في 31-12-1983 :

ارصدة مدينة		ارصدة دائنة	
5 000 د	نقدية	؟ ؟	رأس المال
20 000 د	عملاء	10 800 د	اوراق دفع
10 000	بضاعة في 1-1-1983	15 000	حسابات تحت الدفع
5 000	اوراق مالية (استثمار قصير الاجل)	1 000	فوائد دائنة لم تستحق بعد .
11000	اوراق تحت التحصيل	3 000	مجمع استهلاك مباني
100	تأمينات نور ومياه	1 200	مجمع استهلاك اثاث
5 000	اراضي	4 500	مجمع استهلاك سيارات
20 000	مباني	500	مخصص د . مشكوك فيها
2 000	اثاث	2 000	خصم نقدي على المشتريات
5 000	سيارات	300	ايراد اوراق مالية
100 000	مشتريات	4 700	مردودات ومسموحات مشتريات
1 900	خصم نقدي على المبيعات	150 000	مبيعات
8 000	مرتبات ومهايا		
5 000	مصروفات عمومية		
5 000	مردودات ومسموحات مبيعات		
10 000	مسحوبات		
800	فوائد مدينة لم تستحق بعد .		

واليك المعلومات التالية :

1 ـ تتبع هذه المنشأة نظام المخازن الدوري ، وقد قدرت البضاعة الموجودة بالمخازن

آخر المدة بمبلغ 10000 د بسعر التكلفة ، وبمبلغ 12000 د بسعر السوق .

2 ـ اتضح ان هناك دينا على العميل احمد قدره 1000 د ، لن يمكن تحصيله وتقرر اعدامه . كما تقرر رفع مخصص الديون المشكوك فيها الى 10% من رصيد العملاء .

3 ـ القيمة السوقية للاوراق المالية في 31-12-1983 بلغت 5200 د . وقد اعلنت الشركة التي اصدرت هذه الاوراق في 20-12-1983 عن توزيعات نقدية يخص منشأة الحكمة منها 200 د ، ستدفع في 31 يناير 1984 . وقد تبين لك من فحص السجلات ان هذه العملية لم تثبت بعد .

4 ـ الاوراق تحت التحصيل عبارة عن كمبيالة واحدة حررت لصالح المنشأة في 1-7-1983 ، مدتها سنة وهي سداد لدين لدى احد العملاء قدره 10000 د .

5 ـ تستهلك المباني على أساس القسط الثابت ، وقد قدر عمرها الانتاجي بعشرين سنة .

6 ـ يستهلك الاثاث على أساس القسط الثابت ، وقد قدر عمره الانتاجي بخمس سنوات .

7 ـ تستهلك السيارات على أساس مجموع ارقام السنين وقدر عمرها الانتاجي بأربع سنوات . ومع ان هذه هي السنة الاخيرة من العمر الانتاجي للسيارات الا انه تقرر الاستمرار في استخدامها حتى اوائل السنة التالية حيث تصل السيارات الجديدة ولذلك تقرر اظهارها في الدفاتر بقيمة دفترية مقدارها دينارا واحدا فقط .

8 ـ اوراق الدفع عبارة عن سند اذني صدر في 1-4-1983 م ، يستحق في 31-3-1984 ، مقابل قرض من المصرف حصلت المنشأة بموجبه 10000 د نقدا .

9 ـ سعر ضريبة الدخل بالنسبة لهذه المنشأة 25% .

المطلوب

1 ـ اعداد قائمة التسوية
2 ـ اعداد قوائم الدخل والتغير في رأس المال والميزانية في 31-12-1983 ، مرتبة ترتيبا محاسبيا سليما .
3 ـ قيود التسوية .
4 ـ قيود الاقفال .

الحل

1 ـ قائمة التسوية .

منشأة الحكمة

قائمة التسوية

في 31 - 12 - 1983 م

اسم الحساب	ميزان المراجعة		تسويات		الميزان بعد التسويات		ملخص الايرادات والمصروفات		الميزانية	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	ارصدة مدينة	ارصدة دائنة
نقدية	5 000				5 000				5 000	
عملاء	20 000			1 000 (2)	19 000				19 000	
بضاعة في 1-1-83	10 000				10 000		10 000			
اوراق مالية (استثمارات قصيرة الاجل)	5 000				5 000				5 000	
اوراق تحت التحصيل	11 000				11 000				11 000	
اراضي	5 000				5 000				5 000	
مباني	20 000				20 000				20 000	
اثاث	2 000				2 000				2 000	
سيارات	5 000				5 000				5 000	
تأمينات نور ومياه	100				100				100	
مسحوبات	10 000				10 000				10 000	
مشتريات	100 000				100 000		100 000			
خصم نقدي على المبيعات	1900				1 900		1 900			
مرتبات ومهايا	8 000				8 000		8 000			
مصروفات عمومية	5 000				5 000		5 000			
مردودات ومسموحات مبيعات	5 000				5 000		5 000			
فوائد مدينة لم تستحق بعد	800			600 (8)	200				200	
راس المال		20 800				20 800				20 800
أوراق دفع		10 800				10 800				10 800
حسابات تحت الدفع		15 000				15 000				15 000
فوائد دائنة لم تستحق بعد		1 000	500 (4)			500				500
مجمع استهلاك مباني		3 000		1 000 (5)		4 000				4 000
مجمع استهلاك اثاث		1 200		400 (6)		1 600				
مجمع استهلاك سيارات		4 500		499 (7)		4 999				4 999
مخصص ديون مشكوك فيها		500		1 400 (2)		1 900				1 900
خصم معدي على المشتريات		2 000				2 000		2 000		
ايراد اوراق مالية		300		200 (3)		500		500		
مردودات ومسموحات مشتريات		4 700				4 700		4 700		
مبيعات		150 000				150 000		150 000		
مجموع	213800	213800.								
بضاعة اخر المدة			10 000 (1)		10 000				10 0000	
م. الايرادات والمصروفات				10 000 (1)		10 000		10 000		
مصروف ديون معدومه			1 000 (2) 1 400		2 400		2400			
ايرادات اوراق مالية تحت التحصيل			200 (3)		200				200	
ايراد فوائد				500 (4)		500		500		
مصروف استهلاك مباني			1000 (5)		1 000		1 000			
مصروف استهلاك اثاث			400 (6)		400		400			
مصروف استهلاك سيارات			499 (7)		499		499			
مصروف فوائد			600 (8)		600		600			
مجموع			15 599	15 599	227 229	227 299	134 799	167 700		
ضرائب دخل تحت الدفع							8 225			8 225
صافي الدخل							24 676			24676
							167 700	167 700	92 500	92 500

منشأة الحكمة
قائمة الدخل عن السنة المنتهية في
1983-12-31

البيان			
مبيعات			150 000 د
يطرح :			
مردودات ومسموحات مبيعات		5 000 د	
خصم نقدي على المبيعات		1 900	6 900
صافي المبيعات			143 100 د
تكلفة البضاعة المباعة :			
بضاعة في 1-1		10 000 د	
مشتريات	100 000 د		
يطرح :			
مردودات ومسموحات مشتريات	4 700		
خصم نقدي على المشتريات	2 000		
	6 700 د .		
صافي المشتريات		93 300	
تكلفة البضاعة المعدة للبيع		103 300	
يطرح :			
بضاعة في 31 - 12		10 000	
تكلفة البضاعة المباعة			93 300
مجمل الدخل			49 800 د
مصروفات التشغيل :			
مرتبات		8 000 د	
مصروفات عمومية		5 000	
مصروف ديون معدومة		2 400	
مصروف استهلاك مباني		1 000	
مصروف استهلاك اثاث		400	

مصروف استهلاك سيارات	499		
مجموع مصروفات التشغيل			17 299
دخل العمليات الرئيسية			32 501
ايرادات ومصروفات اخرى :			
ايراد اوراق مالية	500 د		
ايراد فوائد	500		
مجموع الايرادات الاخرى		1 000 د	
مصروف فوائد		600	
صافي الايرادات والمصروفات الاخرى			400
الدخل قبل الضرائب			32 901 د
يطرح :			
ضريبة الدخل (25٪)			8 225
صافي الدخل			24 676 د

منشأة الحكمة

قائمة التغير في رأس المال

عن السنة المالية المنتهية في 31-12-1983

رأس المال في 1-1-1983	20 800 د
يضاف : صافي دخل العام	24 676
مجموع	45 476 د
يطرح : مسحوبات	10 000
رأس المال في 31-12-1983	35 476 د

منشأة الحكمة

الميزانية في 31 - 12 - 1983

اصول متداولة :			
نقدية			5 000 د
اوراق مالية (سعر سوق 5 200 د)			5 000
اوراق تحت التحصيل (تستحق في 1-7-1984)		11000 د	
يطرح : فوائد دائنة لم تستحق بعد	500	10 500	
عملاء	19 000 د		
يطرح : مخصص ديون مشكوك فيها	1 900		
		17 100	
ايرادات اوراق مالية تحت التحصيل		200	
بضاعة (سعر سوق 12 000 د)		10 000	
مجموع الاصول المتداوله			47 800 د
اصول ثابتة :			
أراضي		5 000	
مباني	20 000 د		
يطرح : مجمع استهلاك مباني	4 000		
		16 000	
اثاث	2 000 د		
يطرح : مجمع استهلاك اثاث	1 600		
		400	
سيارات	5000 د		
يطرح : مجمع استهلاك سيارات	4 999		
		1	
مجموع الاصول الثابتة			21 401
اصول اخرى :			
تأمينات نور ومياه			100
مجموع الاصول			69 301 د
التزامات قصيرة الاجل			
حسابات تحت الدفع		15 000 د	
اوراق تحت الدفع (تستحق في 1984-3-31)	10 800 د		
يطرح : فوائد مدينة لم تستحق بعد	200		
		10 600	
ضرائب دخل تحت الدفع		8 225	
مجموع الالتزامات قصيرة الاجل			33 825 د
رأس المال في 1983			35 476
مجموع الالتزامات ورأس المال			69 301 د

3 ـ قيود التسوية في 31-12-1983

منه	له	بيان
10 000	10 000	(1) بضاعة آخر المدة ملخص الايرادات والمصروفات اثبات بضاعة آخر المدة حسب الجرد الفعلي ، بسعر التكلفة .
1 000	1 000	(2) مصروف ديون معدومة عملاء اعدام دين على العميل احمد لثبات افلاسه .
1 400	1 400	مصروف ديون معدومة مخصص ديون مشكوك فيها رفع المخصص ليعاذل 10% من رصيد حساب العملاء بعد اعدام الدين المستحق على احمد .
200	200	(3) ايرادات اوراق مالية تحت التحصيل ايراد اوراق مالية ايرادات اعلن عنها ولم تستلم بعد .
500	500	(4) فوائد دائنة لم تستحق بعد ايراد فوائد فوائد استحقت عن اوراق تحت التحصيل لمدة 6 اشهر (1000 ÷ 2) .
1 000	1 000	(5) مصروف استهلاك مباني مجمع استهلاك مباني قسط استهلاك المباني الخاص بهذه السنة (20 000 ÷ 20 سنة) .
400		(6) مصروف استهلاك اثاث

البيان	دائن	مدين
مجمع استهلاك اثاث	400	
قسط استهلاك الاثاث عن السنة الحالية (2 000 د ÷ 5 سنوات) .		
(7) مصروف استهلاك سيارات		499
مجمع استهلاك سيارات	499	
قسط الاستهلاك الخاص بالسنة ($5\,000 \times \frac{1}{10} = 500$ د) ، مع ابقاء السيارات بقيمة اسمية مقدارها 1 د في الدفاتر نظرا لاستمرار استخدامها		
(8) مصروف فوائد		600
فوائد مدينة لم تستحق بعد	600	
فوائد مدينة استحقت عن اوراق الدفع (800 د × ($\frac{9}{12}$))		

4 ـ قيود الاقفال في 31-12-1983

البيان	دائن	مدين
المبيعات		150 000
بضاعة آخر المدة		10 000
خصم نقدي على المشتريات		2 000
ايراد اوراق مالية		500
مردودات ومسموحات مشتريات		4 700
ايراد فوائد		500
ملخص الايرادات والمصروفات	167 700	
قفل الحسابات المذكورة في ح / م.أ.م.		
ملخص الايرادات والمصروفات		134 799
بضاعة اول المدة	10 000	
مشتريات	100 000	
خصم نقدي على المبيعات	1 900	
مرتبات ومهايا	8 000	

	5 000	مصروفات عمومية
	5 000	مـردودات ومسموحات مبيعات
	2 400	مصروف ديون معدومة
	1 000	مصروف استهلاك مباني
	400	مصروف استهلاك اثاث
	499	مصروف استهلاك سيارات
	600	مصروف فوائد
		قفل الحسابات المذكورة في حـ/ م.أ.م.
32 901		ملخص الايرادات والمصروفات
	8 225	ضرائب دخل تحت الدفع
	24 676	رأس المال
		اقفال حساب ملخص الايرادات والمصروفات التزام المنشأة بدفع ضريبة الدخل المستحقة عن العام الحالي بواقع 25%.
10 000		رأس المال
	10 000	المسحوبات
		قفل حـ/ المسحوبات .

أسئلة وتمرينات

15-1 ـ اليك البيانات التالية المستخرجة من دفاتر شركة غصن النوار في 31-12-1983 .

نقدية	10 000 د
اوراق قبض	21 600
ضرائب مرتبات محجوزة تحت الدفع	1 000
بضاعة في 31-12-1983	10 000
مباني	30 000
مجمع استهلاك المباني	10 000
مخصص ديون مشكوك فيها	3 000
تكلفة بضاعة مباعة	120 000
مصروفات عمومية	10 000
مبيعات	200 000

خصم مسموح به	5 000
مردودات ومسموحات مبيعات	5 000
ايراد فوائد	1 600
حسابات تحت التحصيل	40 000
حسابات تحت الدفع	30 000
مصروف ايجار مدفوع مقدما	1 200
اراضي	10 000
مسحوبات	10 000
معدات	20 000
مجمع استهلاك معدات	7 200
مصروف مرتيات	10 000
رأس مال	؟

ومن فحصك لسجلات الشركة تبين لك أن :

1 ـ الجرد الفعلي للبضاعة الموجودة بالمخازن اسفر عن ان البضاعة بالمخازن عبارة عن 9 000 د بسعر التكلفة 11 000 د بسعر السوق .

2 ـ اوراق القبض عبارة عن كمبيالة واحدة محررة في 1-7-1983 وتستحق بعد سنة من ذلك التاريخ ، وهي سداد لدين على محلات هاني قدره 20 000 د .

3 ـ تستهلك المباني على أساس القسط الثابت ، وعمرها الانتاجي 30 سنة .

4 ـ تستهلك المعدات وفقا لطريقة ضعف الرصيد المتناقص وعمرها الانتاجي عشر سنوات Bouble Declining Balance .

5 ـ تقرر الاحتفاظ بمخصص ديون مشكوك فيها يعادل 5% من الحسابات تحت التحصيل .

6 ـ مصروف الايجار المدفوع مقدما يمثل ايجار مخازن للشركة ، دفع في 1-11-1983 عن السنة المنتهية في 30-10-1984

7 ـ ضريبة الدخل تحسب بمعدل 25% ، وتدفع في اول مارس من السنة التالية .

المطلوب

1 ـ اعداد قائمة التسوية في 31-12-1983

2 ـ اعداد قوائم الدخل والتغير في رأس المال والميزانية في 31-12-1983 مرتبة ترتيبا محاسبيا سليما .

3 ـ قيود التسوية والاقفال في 31-12-1983 .

2-15 ـ بدأ سيف الدين أعماله الصناعية في أول يناير 1983 برأسمال قدره 30 000 د ، اشترى منها معدات بمبلغ 10 000 د ، وأثاث بمبلغ 4 000 د ، ووضع الباقي بالمصرف .

واليك البيانات التالية المستخرجة من دفاتره عن السنة المنتهية في 31-12-83 م .

مجموع يومية المشتريات	30 000 د
مجموع خانة المشتريات في دفتر النقدية	10 000
مجموع يومية المبيعات	70 000
مجموع خانة المبيعات بدفتر النقدية	20 000
مجموع خانة الخصم النقدي على المبيعات	1 000
مجموع خانة الخصم النقدي على المشتريات	2 000
مجموع يومية مردودات المبيعات	3 000
مجموع يومية مردودات المشتريات	5 000
مجموع ما سدده العملاء نقدا (بما في ذلك الخصم)	50 000
مجموع ما سدد للدائنين (بما في ذلك الخصم)	20 000
مجموع ما اعتبر دينا معدوما خلال العام	1 000

وقد دفع المبالغ التالية خلال العام :

مصروف مهايا	7 000 د
مصروف منافع	1 000
مصروف صيانة	1 000
مصروف نقل للداخل	2 000
مصروفات ادارية	5 000
مصروفات بيع وتوزيع	9 000
مسحوبات	9 000
مجموع	34 000 د

وعند اجراء الجرد في 31-12-1983 تبين الآتي :

1 ـ يراد عمل مخصص ديون مشكوك فيها بمبلغ 1 000 د ، ومخصص خصم نقدي على المبيعات بمبلغ 500 د .

2 ـ مهايا ديسمبر لم تدفع بعد ومقدارها 500 د .

3 ـ وجدت فاتورة من شركة الاعلانات المتحدة بمبلغ 500 د تخص اعلانات عن بضائع متوفرة لدى محلات سيف الدين ، تستحق الدفع في 10-1-1984 ، لم تثبت بعد ، مع انها تخص العام الحالي .

4 ـ قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ 15000 د بسعر التكلفة ، و12000 بسعر السوق .

5 ـ تستهلك المعدات على أساس مجموع ارقام السنين ، وعمرها الانتاجي 10 سنوات .

6 ـ يستهلك الاثاث على اساس القسط الثابت ، وعمره الانتاجي خمس سنوات .

7 ـ تحسب ضريبة الدخل على أساس 20 % .

المطلوب

1 ـ اعداد قائمة التسوية .

2 ـ اعداد القوائم المالية في 31-12-1983 .

3 ـ تصوير حـ / م.أ.م. كما سيظهر في الاستاذ العام .

15 - 3 ـ الآتي ميزان المراجعة بالمجاميع لشركة الحاجي في 30-6-1983 :

رصيد	لـه	منه
صندوق	6 000	7 000
مصرف	13 000	15 000
مدينون	10 000	15 000
مخصص ديون مشكوك فيها	1 000	
بضاعة اول المدة (1-7-1982)		6 000

اثاث	500	2 500
مجمع استهلاك اثاث	1 000	200
عقارات		11 000
مجمــع استهــلاك العقارات	1 000	
حسابات تحت الدفع	20 000	15 000
اوراق دفع	11 000	
رأس المال	21 000	
مسحوبات		8000
مبيعات	50 000	
مشتريات		25 000
خصم نقدي على المبيعات		1 000
نقل للداخل		2 000
ديون معدومة		1 000
فوائد مدينة لم تستحق بعد		1 000
مصروفات ادارية		10 000
مصروفــات بيع وتوزيع		15 000
دخل بيع اثاث	200	
مجموع	134 700	134 700

وعند الجرد في 30-6-1983 تبين ما يلي :

1 ـ قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ 1 000 د بسعر التكلفة و 1500 د بسعر السوق .

2 ـ يراد عمــل مخصص للــديون المشــكوك فيهــا بمعــدل 2% من اجمــالي المبيعات .

3 ـ اشترى الاثاث في 1-7-1980 ، وتقرر استخدام طريقة الخط المستقيم في استهلاكه عبر خمس سنوات . وفي 1-1-1983 باعت الشركة جزءا من هذا الاثاث تكلفته الاصلية 500 د ، بمبلغ 500 د نقدا ، وأثبتت العملية كما يلي :

نقدية		500
مجمع استهلاك اثاث		200
اثاث	500	
دخل بيع أثاث	200	

4 ـ يتكون العقار من ارض تكلفتها 1000 د ، ومبنى تكلفته 10000 د . وقد تقرر اتباع طريقة القسط الثابت في استهلاكه عبر 20 سنة .

5 ـ اوراق الدفع عبارة عن ورقة واحدة وقعت في 1-1-1983 وتستحق بعد سنة من ذلك التاريخ .

6 ـ تحسب ضريبة الدخل على اساس 25% من الـدخل قبل الضرائب .

المطلوب

1 ـ تصوير قائمة التسوية في 30-6-1983 .
2 ـ اعداد القوائم المالية في 30-6-1983 .
3 ـ قيود التسوية والاقفال .
4 ـ علق على نتيجة اعمال هذه الشركة .

4-15 . فيما يلي ميزان مراجعة وبعض المعلومات عن عمليات المكتب الاستشاري لاحد المهندسين :

فريد الزمان
استشارات هندسية
ميزان المراجعة في 31-12-1983

نقدية		1 000
حسابات تحت التحصيل		7 300
مخصص الديون المشكوك فيها	270	
مخزون الامدادات الهندسية		1 100
تأمين مقدم		370
معدات وأثاث		13 700
مجمع استهلاك معدات وأثاث	2 200	
اوراق دفع	3 000	
رأس مال فريد	10 530	
ايراد الاستشارات	30 000	
مصروف ايجار		5 200
مصروف مرتبات		16 600
تدفئة ، وانارة ، ومياه		600
مصروفات مكتبية متفرقة		130
	46 000	46 000

1 ـ هناك ايرادات محصلة مقدماً من العملاء قدرها1500 د
2 ـ هناك ايرادات عن عمليات انجزت ولم تقبض أو تثبت بعد قدرها 2000 د .
3 ـ يراد تعديل مخصص الديون المشكوك فيها حتى يصبح 7% من الحسابات تحت التحصيل .
4 ـ مصروف التأمين عن السنة الحالية بلغ130 د .
5 ـ تستهلك المعدات والاثاث بمعدل10% سنويا .
6 ـ وقع فريد ورقة الدفع للمصرف في 1-12-1983 ، مقابل3000 د نقدا ، وبفائدة6% تستحق بعد90 يوما .
7 ـ ايجار المكتب عبارة عن400 د شهريا .
8 ـ مرتبات موظفي المكتب عن ديسمبر30 د لم تدفع بعد .

المطلوب

1 ـ اعداد قائمة التسوية في 31-12-1983.
2 ـ اعداد قائمة الدخل والتغير في رأس المال والميزانية ، مع العلم بأن فريد قد سحب10000 د خلال السنة لمصروفاته الخاصة ، وقد ادمجت ضمن بند مصروف مرتبات .

5-15 ـ استخرجت الارصدة التالية من دفاتر شركة قزقيزة في 31-12-1983

حسابات تحت الدفع	30 000 د	أراضي	58 000 د
حسابات تحت التحصيل	56 000	استثمارات طويلة الاجل	10 500
مصروف اعلان	4 000	سندات دفع	40 000
مباني	60 000	مخصص ديون مشكوك	
مجمع استهلاك مباني	16 500	فيها	1 150
مصروفات ادارية	13 400	اوراق دفع قصيرة الاجل	12 500
دخل محجوز في		مشتريات	115 400
31-12-82	11 700	خصم مشتريات	950
اسهم رأس المال		نقدية	20 000
(10 د قيمة اسمية)	150 000	مبيعات	205 000
توزيعات	12 000	خصم مبيعات	4 500
نقل للداخل	3 000	مردودات مبيعات	2 800
مصروف تأمين	1 200	مصروفات بيع	41 200
مصروف فوائد	2 200		
مصروف امدادات	3 500	ايراد فوائد	550
ضرائب تحت الدفع	6 650	بضاعة في 31-12-82	54 000

وقد تبين من عملية الجرد في 31-12-1983 ما يلي :

1 ـ البضاعة في المخازن تقدر بمبلغ 75600 د بسعر السوق و80000 بسعر التكلفة .

2 ـ يراد رفع مخصص الديون المشكوك فيها الى 2500 د .

3 ـ تستهلك المباني بمعدل 5% سنويا .

4 ـ هناك مصروفات بيع مستحقة قدرها 3200 د .

5 ـ هناك امدادات بالمخازن قدرها 650 د .

6 ـ ضمن مصروف التأمين مبلغ يخص عام 1984 ، وهو 600 د .

7 ـ هناك ايراد فوائد مستحق على الاستثمارات طويلة الاجل قدره 200 د .

8 ـ هناك ضرائب مستحقة قدرها 750 د .

9 ـ هناك مصروف فوائد مستحق على السندات قدره 400 د .

10 ـ تقدر ضرائب الدخل بحوالي 50% من الدخل قبل الضرائب .

المطلوب

1 ـ اعداد قائمة التسوية في 31-12-1983 .

2 ـ اعداد قائمة الدخل وقائمة الدخل المحجوز والميزانية في 31-12-1983 .

3 ـ اجراء قيود التسوية والاقفال .

6-15 : بدأت المنشأة ع أعمالها التجارية في أول ديسمبر . الآتي ميزان المراجعة والتسويات كما ظهرت في قائمة التسوية في 31 ديسمبر .

اسم الحساب	ميزان المراجعة		تسويات	
	منه	له	منه	له
نقدية	1 800			
عملاء	2 100			
امدادات بالمخازن	600			220
تامينات	420			180
آلات	10 100			
مجمع الاستهلاك (آلات)		900		650
حسابات تحت الدفع		1600		
رأس المال		10 900		
مسحوبات	700			
ايرادات		4300		
مرتبات ومهايا	1 400		170	
ايجار	350			
مصروفات عمومية	230			
	17 700	17 700		
مصروف تأمين			180	
مصروف امدادات			220	
مصروف استهلاك الآلات			650	
مرتبات ومهايا مستحقة				170
			1 220	1 220

والمطلوب :

(1) تكملة قائمة التسوية

(2) قيود التسوية

(3) قيود الاقفال

7-15 : الآتي ميزان المراجعة من 31 مارس للعام الحالي :

	منه	له
نقدية	1.900	
امدادات بالمخازن	400	
تأمينات مقدمة	280	
الات	8.700	
مجمع الاستهلاك		940
حسابات تحت الدفع		530
ايرادات مستحقة		310
راس المال		5.540
مسحوبات	2.100	
ايرادات		15.600
مرتبات ومهايا	7.450	
ايجارات	1.100	
اعلانات	820	
نور ومياه	170	
	22.920	**22.920**

وعند فحص الدفاتر المحاسبية تبين لك الآتي :

(1) قيمة الاستهلاك حتى 31 مارس 150 ديناراً

(2) امدادات بالمخازن نتيجة الجرد الفعلي بلغت 170 ديناراً

(3) مبلغ 160 ديناراً من الايرادات المستحقة يخص المدة الحالية .

(4) بلغت مصروفات التأمين للفترة الحالية 90 ديناراً .

(5) بلغت المهايا والمرتبات المستحقة 330 ديناراً .

(6) الايرادات المستحقة التي تحققت ولم يخطر بها العملاء حتى الآن بلغت 520 ديناراً .

والمطلوب :

1 ـ اعداد قائمة التسوية في 31 / 3

2 ـ اعداد قيود التسوية

3 ـ اعداد قائمة الدخل في 31 / 3

15-8 : المطلوب استكمال البيانات الناقصة من قائمة التسوية التالية :

	ميزان المراجعة		تسويات		حساب الدخل		الميزانية	
نقدية	600						(18)	
حسابات تحت التحصيل	(1)		(4)				500	
ايجار مقدم	180			(5)			100	
امدادات بالمخازن	90			(7)			40	
آلات	3.000						(19)	
مخصص الاستهلاك (آلات)		(2)		60				260
حسابات تحت الدفع		100						(21)
رأس المال		(3)						(22)
مسحوبات	300						(20)	
ايرادات		4800		300		(16)		
مرتبات ومهايا	2.500	140			(13)			
مصروفات المياه والنور	130		(7)		160			
ايجارات	200		(8)		(14)			
	7.200	7.200						
مصروف الامدادات			(9)		50			
مصروف الاستهلاك			(10)		60			
مرتبات ومهايا مستحقة				(11)				(23)
مصروف المياه والنور مستحقة				(12)				30
			660	660	3190	(17)	4540	(24)
					(15)			(25)
صافي الدخل					5100	5100	4540	(26)

15-9 : استخرجت الأرصدة التالية من دفاتر احدى الشركات المساهمة في 31 ديسمبر 1984 :

حسابات تحت الدفع	36 000	أسهم رأس المال	180 000
حسابات تحت التحصيل	76 200	(10 د القيمة الاسمية للسهم)	180 000
مصروف اعلان	4 800	نقدية	24 000
مخصص الاستهلاك ـ مياه	19 800	توزيعات	14 400
مخصص ديون مشكوك فيها	1 380	مصروفات المشتريات	3 600
مباني	72 000	مصروفات التأمينات	1 440
مصروف فوائد	2 640	ايراد فوائد	660
بضاعة في 81/12/31	64 800	مباني	69 600
استثمارات طويلة الأجل	12 600	سندات دفع	48 000
أوراق دفع قصيرة الأجل	15 000	أرباح محجوزة في 31 / 12 / 81	14 040
مصروفات ادارية	16 080	مبيعات	246 000
مشتريات	138 480	خصم مبيعات	5 400
خصم مشتريات	1 140	مردودات مبيعات	3 360
مصروفات مبيعات	49 440	مصروف امدادات	4 200
ضرائب مرتبات	7 980		

وقد تبين من عملية الجرد في 31 / 12 / 1984 ما يلي :

1 ـ قدرت البضاعة بالمخازن في 31 / 12 / 1984 بمبلغ 90720 د

2 ـ يراد رفع مخصص الديون المشكوك فيها الى 3000 د

3 ـ تستهلك المباني بمعدل $3\frac{1}{3}$ ٪ سنوياً .

4 ـ هناك مصروفات بيع مستحقة قدرها 3840

5 ـ هناك امدادات بالمخازن قدرها 780

6 ـ ضمن مصروف التأمين مبلغ 720 يخص عام 1985 و 1986

7 ـ هناك مصروف فوائد مستحقة على السندات قدرها 480

8 ـ هناك ايراد فوائد مستحقة على الاستثمارات قدرها 240

9 ـ ضرائب مرتبات مستحقة 900

10 ـ ضرائب على الأرباح 45 % .

المطلوب : 1 ـ اعداد قائمة التسوية

2 ـ اجراء قيود التسوية

3 ـ إعداد القوائم المالية

10-15 : الآتي ميزان المراجعة في 31 / 12 / 1984 :

منه	له	البيان
27 000		نقدية
21 000		حسابات تحت التحصيل
	1 000	مخصص ديون مشكوك فيها
35 000		بضاعة
900		مصروف تأمينات (لمدة 20 شهراً)
50 000		آلات (20 سنة العمر الانتاجي)
	22 500	مجمع الاستهلاك
	7 500	حسابات تحت الدفع
		أجور مستحقة
	4 000	ضرائب مستحقة
	80 000	أسهم رأس المال (1 دينار القيمة الاسمية)
	18 900	دخل مجمع
		مبيعات
		مشتريات
		مصروفات عمومية
		ضرائب الدخل
		صافي الدخل
133 900	133 900	

ملحوظة : قدرت البضاعة في 31 / 12 / 1984 بمبلغ 45 000 وقد تمت العمليات الآتية خلال عام 1984 :

1 ـ قيمة المبيعات 30 000 منها 10 000 على الحساب .

2 ـ تم تحصيل 17 000 من حسابات تحت التحصيل .

3 - قد تم دفع الضرائب المستحقة وقدرها 4 000

4 ـ قيمة المشتريات 40 000 منها 8 000 على الحساب .

5 ـ دفع حسابات تحت الدفع 6 000

6 ـ مبيعات نقدية 72 000

7 ـ مصروفات عمومية قدرها 19 000 دفعت نقداً

8 ـ من أول يناير 1984 تم بيع 1000 سهماً بمبلغ 1000 د

9 ـ مشتريات بضاعة قدرها 100 000 منها 27 000 على الحساب

10 ـ بيعت بضاعة قيمتها 98 000 منها 30 000 على الحساب

11 ـ تم تحصيل مبلغ 26 000 من حسابات تحت التحصيل

12 ـ تم دفع مبلغ 28 000 لحسابات تحت الدفع

13 ـ دفع مصروفات عمومية قدرها 18 000 نقداً

والمطلوب :

1 ـ اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية

2 ـ ترحيل هذه القيود الى دفتر الاستاذ

3 ـ ميزان المراجع في 31 / 12 / 84 قبل اجراء التسويات

4 ـ اجراء قيود التسوية

5 ـ ميزان المراجعة بعد اجراء التسويات

6 ـ اعداد القوائم المالية

7 ـ اجراء قيود الاقفال .

11-15 : الآتي ميزان المراجعة في 1 / 1 / 1984

البيان	له	منه
نقدية		96 000
حسابات تحت التحصيل		45 000
مخصص ديون مشكوك فيها	670	
امدادات بالمخازن		800
بضاعة بالمخازن		60 000
استثمارات قصيرة الأجل		
ايرادات الاستثمارات المستحقة		
نقدية مخصصة لشراء آلات حديثة		30 000
آلات		120 000
مخصص استهلاك الآلات	72 000	
أراضي		15 000
حق الاختراع		4 000
أصول أخرى		55 000
حسابات تحت الدفع	35 000	
فوائد مستحقة		
ضرائب مستحقة من العام الماضي	12 330	
سندات طويلة الأجل		
رأس المال (قيمة السهم الاسمية 10 د)		
دخل مجمع	155 800	
حساب الدخل		
مبيعات		
ايراد الاستثمارات		
مشتريات		
مصروفات المشتريات		
مردودات المشتريات		
مصروفات المبيعات		
مصروفات ادارية		
مصروف فوائد		
الاستهلاك		
ضرائب الدخل		
	425 800	425 800

وقد تمت العمليات الآتية خلال عام 1984 :

1 ـ قد تم دفع الضرائب المستحقة .
2 ـ مشتريات 350 000 منها 50 000 على الحساب
3 ـ مردودات المشتريات 1000 (على الحساب)
4 ـ مصروفات المشتريات 2000 نقداً
5 ـ مصروفات ادارية 155 000 نقداً
6 ـ مصروفات عمومية 124 000 نقداً
7 ـ أصدرت 8 % سندات نقداً بمبلغ 75 000 في أول مارس 1984
8 ـ تم شراء 6 % استثمارات قصيرة الأجل في أول يونيو 1984 قيمتها 20000 ديناراً .
9 ـ بلغت ايرادات الفوائد مبلغاً 1500 وقد دفعت نقداً
10 ـ بلغت المبالغ المحصلة من حسابات تحت التحصيل 85 000
11 ـ قد دفع 65 000 لحسابات تحت الدفع
12 ـ توزيعات أرباح قدرها 2 ديناراً لكل سهم
13 ـ مبيعات قدرها 700 000 منها 15 % على الحساب

والمطلوب :

1 ـ اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية
2 ـ ترحيل هذه القيود الى دفتر الاستاذ
3 ـ اعداد قائمة التسوية
4 ـ إجراء قيود التسوية مع العلم بأن :

آ ـ قدرت الديون المشكوك فيها بمعدل 1 % من المبيعات على الحساب
ب ـ امدادات بالمخازن 600
جـ ـ ايرادات الفوائد مستحقة بمعدل 6 % على الاستثمارات قصيرة الأجل
د ـ حساب الاستهلاك على الآلات
هـ ـ العمر الانتاجي لحق الاختراع الباقية 8 سنوات .

و ـ حساب الفوائد المستحقة على السندات

ز ـ الضرائب على الأرباح بمعدل 40 %

حـ ـ قدرت البضاعة الباقية بقيمة التكلفة وقدرها 70 000

5 ـ اعداد القوائم المالية لعام 1984

6 ـ إجراء قيود الاقفال في 31 / 12 / 1984

الفصل السادس عشر

قائمة التغير في المركز المالي

تكلمنا في الفصول السابقة عن قائمتي الدخل والميزانية ، وهما من القوائم المالية الاساسية التي ينتهجها النظام المحاسبي ويحتاجها متخذو القرارات . وفي هذا الفصل سوف نتكلم عن قائمة مالية ثالثة لا تقل عن سابقتيها اهمية . وهي قائمة التغير في المركز المالي Statement of Changes in Financial Position .

وتظهر هذه القائمة مصادر الموارد المالية للمنشأة وكيف استخدمت .

وهناك ثلاثة مفاهيم للموارد المالية Funds ، يمكن اعدادها في ثلاث قوائم للتغير في المركز المالي ، وهي :

1 ـ النقدية Cash

عندما يكون المقصود بالموارد المالية النقدية ، تكون قائمة التغير في المركز المالي عبارة عن قائمة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية خلال المدة التي تغطيها القائمة . وبذلك فهي تهدف الى اظهار ، تدفقات النقدية الداخلة على المنشأة (من اين اتت) واستخداماتها (اين ذهبت) ، خلال المدة .

2 ـ رأس المال العامل Working Capital

رأس المال العامل عبارة عن الفرق بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة ، كما سبق ذكره . وتهدف القائمة التي تعد على هذا الاساس الى اظهار مصادر رأس المال العامل وأوجه استخدامه ، وصافي التغير فيه خلال المدة . وعلى ذلك فان هذه القائمة تحتوي على العناصر غير المتداولة التي اثرت على رأس المال العامل ، مثل بيع اسهم عامة نقدا .

3 ـ كل الموارد المالية All Financial Resources

وكما هو واضح من التسمية ، تستخدم الموارد المالية في اوسع نطاق ، وبذلك فهي تشمل جميع الموارد المالية سواء أثرت في رأس المال العامل أو النقدية أولم تؤثر في أي منها . فمثلاً شراء أصول طويلة الأجل عن طريق إصدار اسهم يجب أن تظهر في هذه القائمة ، مع أنها لا تؤثر في النقدية ولا في رأس المال العامل . وقد أوصى معهد المحاسبين الامريكي باستخدام هذا المفهوم الموسع نظراً لشموله (1) .

هذا وسنقتصر في هذا الكتاب على المفهومين الاول والثاني (النقدية ورأس المال العامل) ، على ان المفهوم الثالث (كل الموارد المالية) سيدرس في المحاسبة المتوسطة .

وتمثل قائمة التغير في المركز المالي حلقة وصل بين الميزانية في اول المدة وآخرها ، كما يلي :

الميزانية في اول المدة		قائمة التغير في المركز المالي		الميزانية في آخر المدة
اصول التزامات حقوق اصحاب المشروع	+	الموارد المالية التي امكن الحصول عليها . استخدامات الموارد المالية	=	اصول التزامات حقوق اصحاب المشروع .

أولا : قائمة التغير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل .

تظهر هذه القائمة المصادر التي أدت الى زيادة رأس المال العامل والاستخدامات التي أدت الى نقصه ، وصافي الزيادة او النقص فيه . ومن اهم مصادر رأس المال العامل ما يلي :

1 ـ ايرادات العمليات التجارية والصناعية الناتجة عن البيع ، بعد خصم تكلفة المبيعات والمصروفات الاخرى .

2 ـ اصدار الاسهم مقابل اصول متداولة ، او سدادا لخصوم متداولة .

3 ـ بيع اصول ثابتة او طويلة الاجل مقابل اصول متداولة ، او خصوم متداولة .

---

(1) « Reporting Changes in Financial Position», **Opinions of the Accounting Principles Board No. 19** (New York : AICPA, 1971).

4 ـ الاقتراض طويل الاجل .

ولتحديد الموارد المالية التي حصلت عليها المنشأة من العمليات التجارية والصناعية والتي أدت الى زيادة رأس المال العامل يتبع الآتي :

أ ـ صافي دخل العام الحالي بعد الضرائب ويضاف اليه :

1 ـ مصروف استهلاك الاصول الثابتة كالمباني والآلات .

2 ـ مصروف اهلاك الاصول غير الملموسة ، مثل شهرة المحل وحقوق الصنع .

3 ـ مصروف استنفاذ الاصول الاستخراجية ، مثل النفط والمناجم .

4 ـ الخسائر الرأسمالية الناتجة عن بيع الاصول الثابتة .

وتضاف هذه المبالغ الى صافي الدخل لانها طرحت من الايرادات للحصول على صافي الدخل ، مع انها لم تستدع استخدام اي رأس مال عامل في الفترة الحالية . اي ان المنشأة لم تدفع اي مبالغ متداولة في الفترة الحالية لتغطية مصروفات الاستهلاك والاهلاك والاستنفاذ ، كما فعلت بالنسبة للاجور والمشتريات .

ب ـ يطرح من مجموع البنود المذكورة في أ الدخل الرأسمالي الذي ينتج عن بيع اصول طويلة الأجل . ويجرى هذا الطرح لأن هذا الدخل داخل في رقم صافي الدخل الذي بدء به في أ ، ولان جميع ايرادات بيع الاصول الثابتة ستظهر كمصدر مستقل لزيادة رأس المال العامل في قائمة التغير في المركز المالي ، كما ذكر سابقاً (انظر بند3 ضمن مصادر رأس المال العامل المذكورة أعلاه) .

أما استخدامات رأس المال العامل فتشمل :

1 ـ شراء اصول ثابتة او طويلة الاجل باستخدام اصول متداولة او احداث خصوم متداولة .

2 ـ سداد خصوم طويلة الاجل باستخدام اصول متداولة .

3 ـ توزيع دخل على المساهمين .

ونورد فيما يلي مثالا لتوضيح هذه الخطوات ضمن المعلومات التالية عن شركة الاتحاد :

شركة الاتحاد

قائمة المركز المالي في 31-12- 1982 و31-12- 1983

(آلاف الدينارات)

	1982	1983	الزيادة (النقص)
اصول			
اصول متداولة :			
نقدية	28	30	2
استثمارات قصيرة الاجل (اسهم)	10	15	5
حسابات تحت التحصيل	32	40	8
بضاعة بالمخزن	40	35	(5)
اصول ثابتة (صافي)	130	140	10
مجموع	240	260	20
خصوم			
حسابات تحت الدفع	54	47	(7)
التزامات طويلة الاجل	46	53	7
حقوق الملاك :			
اسهم عادية	100	105	5
دخل محجوز	40	55	15
	240	260	20

شركة الاتحاد

قائمة الدخل المحتجز عن العام المنتهي في 31-12-1983

(آلاف الدينارات)

رصيد 1-1-1983	40
يضاف : دخل العام الحالي	20
	60
يطرح : دخول موزعة	5
رصيد في 31-12-1983	55

معلومات اخرى :

1 ـ بلغت مصروفات الاستهلاك خلال عام 1983 8000 د .

2 ـ تم شراء اصول ثابتة خلال عام 1983 بمبلغ 10000 د باصدار سندات طويلة الاجل .

المطلوب اعداد قائمة التغير في المركز المالي على اساس رأس المال العامل .

الحل :

يجب البدء بتحديد صافي التغير في رأس المال العامل بين اول المدة وآخرها . ويمكن تحديد ذلك بطريقتين :

1 ـ احتساب رأس المال العامل في اول وآخر المدة ، وايجاد الفرق بينهما .

بالنسبة لشركة الاتحاد :

رأس المال العامل	= اصول متداولة	—	خصوم متداولة
رأس المال العامل في 1-1-1983	= 110 000 د	—	54 000 د
	= 56 000 د		
رأس المال العامل في 31-12-1983	= 120 000 د	—	47 000 د
	= 73 000		
∴ الزيادة في رأس المال العامل	= 73 000 د	—	56 000 د
	= 17 000 د		

2 ـ كما يمكن احتساب صافي التغير في رأس المال العامل بجمع التغيرات في بنود الاصول المتداولة والخصوم المتداولة . وفي هذه الحالة يجب ملاحظة أن :

(1) الزيادة في اصل متداول تؤدي الى زيادة رأس المال العامل .

(2) النقص في اصل متداول يؤدي الى نقص رأس المال العامل .

(3) الزيادة في خصم متداول تؤدي الى نقص رأل المال العامل .

(4) النقص في خصم متداول يؤدي الى زيادة رأس المال العامل .

وبتطبيق ذلك على شركة الاتحاد نجد أن :

اصول متداولة :

نقدية	+ 2 000 د
استثمارات قصيرة الاجل	+ 5 000
حسابات تحت التحصيل	+ 8 000
بضاعة	ـ 5 000
	+ 10 000 د

خصوم متداولة :

حسابات تحت الدفع	+ 7 000	
الزيادة في رأس المال العامل	+ 17 000	د

بعد احتساب مقدار التغير في رأس المال العامل ، تعد قائمة التغير في المركز المالي التي يجب ان تظهر ان الفرق بين مصادر الموارد المالية واستخداماتها مساو للتغير في رأس المال العامل ، وهو زيادة قدرها17000 د في هذا المثال . وفيما يلي قائمة التغير في المركز المالي لشركة الاتحاد ، معدة وفق الأسس السابق ذكرها .

شركة الاتحاد

قائمة التغير في المركز المالي عن السنة المنتهية في31-12-1983

(بآلاف الدينارات)

أولا : الموارد التي أمكن الحصول عليها :			
أ ـ من العمليات :			
صافي الدخل	20 000 د		
+ الاستهلاكات	8 000		
		28 000 د	
ب ـ موارد اخرى :			
زيادة رأس مال الاسهم		5 000	
مجموع الموارد المالية			33 000 د
ثانيا : استخدامات الموارد المالية :			
شراء اصول ثابتة		8 000 د *	
سداد ديون طويلة الاجل		3 000 **	
توزيع دخل		5 000	
مجموع الاستخدامات			16 000
الزيادة في رأس المال العامل			17 000 د

* وقد احتسب مبلغ 8000 د الذي استخدم في شراء اصول ثابتة كما يلي :

صافي الاصول الثابتة في 31-12-1983	140 000 د
+ مصروف الاستهلاك خلال العام	8000
	148 000 د
ـ صافي الاصول الثابتة في 1-1-1983	130 000
الزيادة في الاصول الثابتة	18 000 د
ـ اصول ثابتة اشتريت بسندات	10 000
اصول ثابتة اشتريت برأس مال عامل	8 000 د

** واحتسب مبلغ الديون طويلة الاجل المسددة كما يلي :

التزامات طويلة الاجل في 1-1-1983	46 000 د
+ سندات لشراء اصول ثابتة	10 000
	56 000 د
ـ التزامات طويلة الاجل في 31-12-1983	53 000
المبلغ المسدد	3 000 د

ثانيا : قائمة التغير في المركز المالي على اساس النقدية

تظهر هذه القائمة جميع الموارد المالية التي تؤ دي الى زيادة النقدية ، وكذلك جميع الاستخدامات التي تؤ دي الى تخفيض النقدية ، ومقدار التغير فيها . وحيث ان النقدية جزء من رأس المال العامل نفسه ، فان بنودا اخرى ستظهر في هذه القائمة بالاضافة الى البنود التي ظهرت في قائمة المركز المالي المعدة على اساس رأس المال العامل .

وتعتبر مصادر واستخدامات رأس المال العامل السابقة شرحها مصادر واستخدامات للنقدية ما لم يتضح غير ذلك . كذلك فان التغيرات في الاصول المتداولة والخصوم المتداولة تعتبر مصادر واستخدامات للنقدية .

ولتحديد النقدية التي أمكن الحصول عليها من العمليات ، يجب تعديل رقم صافي الدخل الذي حدد على اساس مبدأ الاستحقاق ، حتى يصبح هو الفرق بين الايرادات النقدية والمصروفات النقدية . فاذا نقص رصيد البضاعة في آخر المدة عنه في اولها ، فان ذلك يدل على ان المشتريات من البضاعة كانت اقل

من تكلفة البضاعة المباعة التي طرحت من الايرادات عند احتساب صافي الدخل ، ومن ثم يجب اضافة الفرق كمورد للنقدية . ويمكن النظر الى هذا الموضوع من ناحية اخرى ، وهي ان نقص البضاعة يدل على تحول هذا النقص الى نقدية عن طريق البيع ، ومن ثم يجب اضافته كمورد للنقدية .

كذلك اذا نقص رصيد الحسابات تحت التحصيل في آخر المدة عنه في اولها ، دل ذلك على ان جزءا من هذه الحسابات قد حصل وتحول الى نقدية .

وعلى ذلك فان انخفاض الاصول المتداولة ـ عدا النقدية ـ يعتبر مصدرا للنقدية .

أما اذا زاد رصيد بضاعة آخر المدة عنه في اولها ، فان هذا يعني ان المشتريات اكثر من تكلفة البضاعة المباعة ، ومن ثم يجب طرح الفرق كاستخدام للنقدية . وكذلك فان زيادة الحسابات تحت التحصيل يدل على ان المتحصلات من العملاء اقل من المبيعات لهم ، ومن ثم فان الفرق يجب ان يطرح كاستخدام للنقدية .

وعلى ذلك فان زيادة الاصول المتداولة ـ عدا النقدية ـ تعتبر استخداما للنقدية .

واذا زادت الحسابات تحت الدفع مثلا ، فان ذلك يدل على ان جزءا من المشتريات خلال العام لم يدفع بعد ، ومن ثم يجب اضافة هذه الزيادة كمصدر للنقدية . اما اذا انخفضت الحسابات تحت الدفع ، فان ذلك يعني ان المبالغ المسددة للدائنين اكثر من المشتريات ، لذلك فان مقدار الانخفاض يجب أن يطرح كاستخدام للنقدية . وعلى ذلك فان زيادة الخصوم المتداولة تعتبر مصدرا للنقدية ، ونقصها يعتبر استخداما لها .

وبناء على ما تقدم يمكن تلخيص اهم مصادر واستخدامات الموارد المالية بمفهوم النقدية كما يلي :

أ ـ المصادر :

1 ـ دخل المدة .

2 ـ المصروفات والخسائر التي خصمت من الايرادات لتحديد الدخل ،

ولكنهـا لم تؤد الى خروج نقـدية من المنشـأة ، مثـل مصروف الاستهلاكات .

3 ـ نقص الاصول المتداولة غير النقدية .

4 ـ زيادة الخصوم المتداولة .

5 ـ زيادة رأس مال الاسهم مقابل نقدية .

7 ـ بيع اصول ثابتة (نقدا)

7 ـ الاقتراض طويل الاجل (نقدا) .

ب ـ الاستخدامات :

1 ـ زيادة الاصول المتداولة غير النقدية .

2 ـ نقص الخصوم المتداولة .

3 ـ شراء اصول ثابتة او طويلة الاجل نقدا .

4 ـ سداد خصوم طويلة الاجل (نقدا) .

5 ـ توزيع دخل (نقدا) .

ويمكن افتراض ان تغيرات الأصول والخصوم قد تمت نقدا ، ما لم يذكر خلاف ذلك بصراحة .

وبمقارنة موارد النقدية مع استخداماتها ، يجب ان يكون الفرق مسـاويا لمقدار التغير في رصيد النقدية بين اول المدة وآخرها .

وفيما يلي قائمة التغير في المركز المالي لشركة الاتحاد معدة وفق القواعد السابق ذكرها .

شركة الاتحاد

قائمة التغير في المركز المالي (نقدية)

عن السنة المنتهية في 31-12-1983

أولا : المصادر :

صافي الدخل	20 000 د	
استهلاكات	8 000	
نقص في البضاعة	5 000	
زيادة رأس مال الاسهم	5 000	
مجموع مصادر النقدية		38 000 د

ثانيا : الاستخدامات :

زيادة في حسابات تحت التحصيل	8 000 د	
نقص في حسابات تحت الدفع	7 000	
زيادة في الاستثمارات	5 000	
شراء اصول ثابتة	8 000 *	
سداد ديون طويلة الاجل	3 000 *	
توزيع دخل	5 000	
مجموع الاستخدامات		36 000
زيادة في النقدية		2 000 د

* سبق شرح كيفية احتساب هذه المبالغ في القائمة المعدة على أساس رأس المال العامل .

وبمقارنة رصيد النقدية في اول المدة وآخرها نجد أن :

نقدية في 1-1-1983	28 000 د
نقدية في 31-12-1983	30 000
زيادة في النقدية	2 000 د

وهي نفس الزيادة التي ظهرت في قائمة التغير في المركز المالي .

ونظرا لاهمية قائمة التغير في المركز المالي للمستخدمين الخارجين للقوائم المالية ، تحتم القواعد المحاسبية في كثير من الدول المتقدمة نشرها الى جانب

قائمتي الدخل والميزانية ، وان يشملها تقرير مراجع الحسابات . ونحن تأمل ان تقوم نقابة المحاسبين والمراجعين في ليبيا باصدار القواعد المحاسبيّة التي يجب ان يسير عليها المحاسبون ، ومن بينها اعتبار قائمة التغير في المركز المالي من ضمن القوائم المالية التي يجب اعدادها ونشرها لجمهور المستفيدين .

اسئلة وتمرينات

اسئلة

1-16 ـ عرف رأس المال العامل .

2-16 ـ ما هي المصادر الرئيسية والاستخدامات الرئيسية لموارد المنشأة المالية ؟

3-16 ـ فرق بين المفاهيم الثلاثة للموارد المالية .

4-16 ـ لماذا يجب اضافة مصروفات الاستهلاك والاستنفاذ والاهـلاك الى صافي الدخل عند تحديد الموارد المالية التي تم الحصول عليها من العمليات ؟ هل تعتبر هذه المصروفات موردا ماليا ؟

5-16 ـ ان حصول المنشأة على قرض طويل الاجل يؤثر على رأس مالها العامل ، في حين حصولها على قرض قصير الاجل لا يؤثر . اشرح .

6-16 ـ ما هي الفروق الرئيسية بين قائمة التغير في المركز المالي :

(1) على أساس رأس المال العامل
(2) على أساس النقدية ؟

7-16 ـ ما هي اهداف قائمة التغير في المركز المالي :

(1) على أساس رأس المال العامل
(2) على أساس النقدية ؟

8-16 ـكمستخدم للقوائم المالية ، هل تفضل ان تعد قائمة التغير في المركز المالي على أساس(1) رأس المال العامل ، أو(2) النقدية ؟

9-16 ـ المطلوب اعطاء مثال لكل حالة من الحالات الآتية :

أ ـ نقص في الاصول الثابتة يمثل مصدرا لرأس المال العامل .

ب ـ نقص في الاصول الثابتة لا يمثل مصدرا لرأس المال العامل .

جـ ـ زيادة في الالتزامات طويلة الاجل لا تمثل مصدرا لرأس المال العامل .

د ـ زيادة في حقوق اصحاب المشروع لا تمثل مصدرا لرأس المال العامل .

هـ ـ نقص في حقوق اصحاب المشروع لا يمثل استخداما لرأس المال العامل .

و ـ زيادة في الاصول الثابتة لا تمثل استخداما لرأس المال العامل .

ز ـ نقص في الالتزامات طويلة الاجل لا يمثل استخداما لرأس المال العامل .

10-16 ـ باعت منشأة اصلا ثابتا تكلفته الدفترية 10000 د ، بمبلغ 18000 د . ما مقدار الزيادة في رأس المال العامل الناتجة عن هذه العملية :

أ ـ 10 000 د

ب ـ 8000 د

جـ ـ 18 000 د

د ـ لا شيء من ذلك

تمرينات

11-16 ـ المطلوب تكملة البيانات الناقصة في القائمة التالية للتغير في المركز المالي (اساس نقدي) .

مبيعات (بتطبيق مبدأ الاستحقاق)		80 000 د
زيادة في حسابات تحت التحصيل	1 400 د	ــــــ
نقدية وار ة من المبيعات		ــــ د
مصروفات (مبدأ الاستحقاق)		70 000 د
ـ مصروف استهلاك	1 500 د	ــــــ
ـ اهلاك حقوق الصنع	200	ــــــ
ـ نقص في مخزون البضاعة	2 200	ــــــ
زيادة في حسابات تحت الدفع	1 000	ــــــ
مصروفات دفعت نقدا		ــــ
صافي النقدية الواردة من العمليات		ــــ

12-16 ـ الآتي جزء من الميزانية في 31-12-1982 و31-12-1983 لشركة الانوار :

	1982	1983
آلات	96 000 د	210 000 د
استهلاك مجمع	30 000	38 000

معلومات اخرى :

باعت الشركة آلة تكلفتها الدفترية 10000 د بمبلـــغ 18 000 د في 1983 ، وقد كان سعر الشراء الاصلي للألة المباعة 22000 د .

المطلوب :

1 ـ ما هي الزيادة في رأس المال العامل الناتج عن بيع الآلة ؟

2 ـ ما هو النقص في رأس المال العامل الناتج عن شراء الآلات الجديدة في عام 1983 ؟

3 ـ ما هو مصروف الاستهلاك في سنة 1983

13-16 ـ اليك المعلومـات التـالية المستخرجـة من الميزانية في 31-12-1982 و31-12-1983 لشركة الاضواء :

	1982-12-31	1983-12-31
نقدية	15 000 د	20 000 د
استثمارات قصيرة الاجل	55 000	40 000
حسابات تحت التحصيل	30 000	50 000
بضاعة بالمخازن	60 000	70 000
مصروفات مدفوعة مقدما	3 000	5 000
اصول ثابتة (صافي)	209 000	242 000
حسابات تحت الدفع	30 000	60 000
أوراق تحت الدفع	50 000	25 000
مصروفات مستحقة	2000	2 500
التزامات طويلة الاجل	90 000	110 00
حقوق اصحاب المشروع	200 000	230 000

المطلوب

تحديد الزيادة او النقص في رأس المال العامل .

14-16 ـ اليك البيانات التالية الخاصة بشركة الازدهار عن سنتها المالية المنتهية في : 1983-12-31

ايرادات	78 000 د
مصروفات	60 000
صافي الدخل	18 000
استهلاكات	2 000
زيادة في المرتبات المستحقة	1 500
نقص في الحسابات تحت التحصيل	800
زيادة في البضاعة	2 300
اهلاك حق الاختراع	300
زيادة في السندات	10 000
نقص في حسابات تحت الدفع	700
زيادة رأس مال الاسهم	5 000

المطلوب

تحديد الموارد التي تم الحصول عليها من العمليات استعدادا لتحضير قائمة التغير في المركز المالي على أساس :

1 ـ رأس المال العامل

2 ـ النقدية

15-16 ـ اليك البيانـات التـالية عن منشأة المدفعي عن السنـة المالية المنتهية في 1983-12-31 :

ايرادات	140 000 د
مصروفات	100 000
صافي الدخل	40 000 د
سداد ورقة دفع طويلة الاجل	25 000
استهلاك	10 000
بيع اصول ثابتة بدون دخل او خسارة	15000
اهلاك حق الاختراع	2 000
اصدار اسهم نقدا	20 000
زيادة حسابات تحت التحصيل	3 000
شراء اصول ثابتة نقدا	34 000
نقص في حسابات تحت الدفع	4 000
نقص في بضاعة بالمخازن	6 000
توزيعات نقدية	8 000
شراء آلات باصدار سندات	30 000

المطلوب

اعداد قائمة التغير في المركز المالي للشركة على أساس :

1 ـ النقدية

2 ـ رأس المال العامل .

16-16 ـ اليك الميزانية المختصرة لشركة العروبة في اول ونهاية 1983 :

	1983-1-1	1983-12-31
رأس مال عامل	91 000 د	87 500 د
استثمارات طويلة الاجل	75000	82 500
اراضي	50 000	60 000
مباني	100 000	120 000
مخصص استهلاك	(46 000)	(50 000)
مجموع الاصول	270 000 د	300 000 د
ديون طويلة الاجل	- - -	20 000 د
رأس مال الاسهم	200 000 د	200 000
دخل مجمع	70 000	80 000
مجموع الخصوم	270 000 د	300 000 د

واليك المعلومات التالية :

1 .	صافي الدخل خلال العام	25 000 د
2 .	مصروف استهلاك خلال العام	4 000
3 .	توزيعات نقدية خلال العام	؟ ؟

المطلوب

اعداد قائمة التغير في المركز المالي لعام1983 .

17-16 ـ اليك البيانات التالية عن شركة بو صنيب :

	1982 -12-31	1983-12-31
حسابات تحت التحصيل	15 200 د	20 200 د
حسابات تحت الدفع	24 000	15 000
مصروفات مستحقة	1 600	3 600
استهلاك مجمع	26 000	32 000
بضاعة بالمخازن	27 500	30 000
مدفوعات مقدمة	3 000	2 200
صافي الدخل	؟	25 000
مجموع الاصول	200 000	300 000

المطلوب

تحديد صافي النقدية الواردة من النشاط الرئيسي للمنشأة .

18-16 ـ اليك ميزانيتي شركة بنغازي في 31-12-1982 و31-12-1983 :

	1982-12-31	1983-12-31
نقدية	6 000 د	8 000 د
حسابات تحت التحصيل	7 000	12 000
ايجار مقدم	3 600	2 400
مخزون	32 000	28 000
استثمارات طويلة الاجل	40 000	40 000
اصول ثابتة	70 000	88 000
مجموع الاصول	158 600 د	178 400 د
مجمع استهلاك الاصول الثابتة	20 000 د	21 500 د
حسابات تحت الدفع	7200	9 000
ضرائب تحت الدفع	6 000	6 000
اوراق دفع قصيرة الاجل	14 000	26 000
اوراق دفع طويلة الاجل	35 000	35 000
اسهم عامة	50 000	60 000
دخول غير موزعة	26 400	20 900
مجموع الخصوم	158 600 د	178 400 د

معلومات اخرى :

1 ـ اشترت الشركة اصلا ثابتا جديدا اثناء 1983 بمبلغ 25 000 د ، دفعت منها 13000 د نقدا وحررت بالباقي سندا اذنيا يستحق بعد ستة اشهر .

2 ـ اصدرت اسهم عامة بالقيمة الاسمية (10000 د) نقدا .

3 ـ تخلصت من اصل ثابت قيمته الاصلية 7000 د ، استهلك بالكامل دون أي دخل او خسارة .

4 ـ بلغ صافي الخسارة لسنة 1983 1500 د .

5 ـ بلغت التوزيعات النقدية خلال السنة 4000 د .

المطلوب

1 ـ احتساب التغير في رأس المال العامل .
2 ـ اعداد قائمة التغير في المركز المالي على اساس رأس المال العامل .
3 ـ احتساب التغير في النقدية .
4 ـ اعداد قائمة التغير في المركز المالي على اساس النقدية .

16-19 : اليك البيانات الآتية لاحدى الشركات لعام 1983 وعام 1984 :

31 ديسمبر

	1983	1984
نقدية	255 000	349 500
استثمارات قصيرة الأجل	420 000	69 000
حسابات تحت التحصيل	345 000	360 000
بضاعة بالمخازن	654 000	750 000
تأمين مقدماً	6 000	4 500
مباني وآلات	4350 000	5515 000
مخصص الاستهلاك	(1995 000)	(2235 000)
مجموع الأصول	4035 000	4813 500
حسابات تحت الدفع	945 000	613 000
مرتبات مستحقة	105 000	75 000
أوراق تحت الدفع	600 000	150 000
سندات طويلة الأجل	-	1500 000
رأس مال الاسهم	2400 000	2400 000
دخل مجمع	(15 000)	75 000
	4035 000	4813 500

معلومات أخرى :

1 ـ بيعت استثمارات قصيرة الأجل بمبلغ 000 360 د مع العلم بأن سعر التكلفة 000 351 د ، واستخدمت النقدية لشراء آلات حديثة وتم اصدار سندات طويلة الأجل بقيمة الفرق .

2 ـ تم بيع آلات قديمة قيمة التكلفة 75000 د ، والقيمة الدفترية 15000 د ، ثمن البيع 18000 د .

3 ـ بلغ صافي دخل 1984 مبلغ 18000 د .

4 ـ تم توزيع دخل بمبلغ 90000 د .

والمطلوب :

1 ـ قائمة التغير في المركز المالي ـ رأس المال العامل

2 ـ قائمة التغير في المركز المالي ـ النقدية .

16 -20 : إذا علمت أن صافي الدخل لعام 1984 بلغت 670000 د .
فالمطلوب تحديد الموارد النقدية التي أمكن الحصول عليها من العمليات ، إذا علمت أن :

1 ـ آلة قيمتها التكلفية 60000 د وقيمتها الدفترية 20000 د قد فقدت . شركة التأمين دفعت 15000 د . وقد تم شراء آلة جديدة قيمتها 85000 د .

2 ـ تم بيع سيارتين بمبلغ 9000 د مع العلم بأن قيمة التكلفة 18000 د ومجمع الاستهلاك 13000 د

3 ـ دفعت تعويضات قيمتها 27000 د .

4 ـ مصروف الاستهلاك بلغ 220000 د لهذا العام .

16 -21 : إليك المعلومات التالية المستخرجة من الميزانية لعامي 1983 ، 1984 لاحدى الشركات :

	1983/12/31	1984/12/31
نقدية	265 000	350 000
حسابات تحت التحصيل	237 000	275 000
بضاعة بالمخازن	326 000	535 000
ايراد فوائد مستحقة	25 250	140 000
مصروفات مقدمة	85 000	80 000
أراضي	215 000	171 000
مباني وآلات (صافي الاستهلاك)	995 000	1033 000
استثمارات	673 250	459 000
حق الاختراع (صافي استهلاك)	63 500	57 000
مجموع الأصول	**2885 000**	**3100 000**
حسابات تحت الدفع	313 000	565 000
ضرائب تحت الدفع	155 000	148 000
أجور ومرتبات مستحقة	57 250	207 000
سندات طويلة الأجل	378 000	305 000
رهن عقارات « طويل الأجل »	51 000	63 000
رأس مال الاسهم	1154 750	1012 000
دخل مجمع	776 000	800 000
مجموع الخصوم	**2885 000**	**3100 000**

معلومات أخرى :

1 ـ صافي الدخل 62000 د .

2 ـ تم بيع أراضي قيمتها الدفترية 44 000 د بنفس المبلغ لشراء مباني بمبلغ 44000 د .

3 ـ تم إصدار أسهم قيمتها 21500 د لشراء آلات حديثة .

4 ـ بيعت آلات بمبلغ 5100 د مع العلم بأن قيمتها الدفترية 3700 د .

والمطلوب :

1 ـ اعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل.

2 ـ احتساب قيمة التغير في رأس المال العامل .

16-22 : إليك البيانات الآتية لاحدى الشركات :

	31 ديسمبر	
	1983	1984
نقدية	9 750	13 500
حسابات تحت التحصيل	25 500	22 000
بضاعة بالمخازن	75 000	112 500
مصروفات مقدمة	4 250	3 000
آلات	40 000	64 500
مجمع الاستهلاك	(25125)	(33875)
مجموع الأصول	129 375	181 625
مصروفات مستحقة	4 750	6 500
حسابات تحت الدفع	24 875	19 125
أوراق تحت الدفع طويلة الأجل	-	17 500
حقوق أصحاب المشروع	99 750	138 500
	129 375	181 625

والمطلوب :

1 ـ اعداد قائمة التغير في المركز المالي «رأس المال العامل»

2 ـ اعداد قائمة التغير في المركز المالي «نقداً»

مع العلم بأن صافي الدخل بلغ 37 500 د .

16-23 : اليك البيانات الآتية لاحدى الشركات :

	31 ديسمبر 1983	1984
نقدية	80 000	45 000
حسابات تحت التحصيل	100 000	120 000
بضاعة بالمخازن	125 000	150 000
مصروفات مقدمة	20 000	25 000
أصول ثابتة	190 000	320 000
مجمع الاستهلاك	(70 000)	(90 000)
	445 000	**570 000**
مصروفات مستحقة	10 000	15 000
حسابات تحت الدفع	85 000	105 000
سندات طويلة الأجل	100 000	40 000
رأس مال الاسهم	200 000	250 000
دخل مجمع	50 000	160 000
	445 000	**570 000**

مع العلم : 1 ـ بأن صافي الدخل بلغ 160 000 د .
2 ـ تم توزيع دخل خلال العام .
3 ـ تم شراء آلات بمبلغ 50 000 د نقداً .

والمطلوب :

1 ـ اعداد قائمة التغير في المركز المالي «رأس المال العامل».
2 ـ اعداد قائمة التغير في المركز المالي « نقداً » .

16-24 : اليك الميزانية العمومية لاحدى الشركات :

	31 ديسمبر 1982	31 ديسمبر 1983
نقدية	4 000	17 000
حسابات تحت التحصيل	5 000	9 000
بضاعة بالمخازن	10 000	12 000
استثمارات طويلة الأجل	2 000	
أصول ثابتة	30 000	47 000
	51 000	**75 000**
مجمع الاستهلاك	5 000	7 000
حسابات تحت الدفع	3 000	5 000
أوراق تحت الدفع	4 000	3 000
أوراق تحت الدفع طويلة الأجل	10 000	18 000
رأس مال الأسهم	25 000	40 000
دخل مجمع	4 000	12 000
	85 000	**51 000**

مع العلم بأن : 1 ـ قيمة دخل هذا العام بلغت 26000 د

2 ـ بلغ الاستهلاك 2000 د

3 ـ تم بيع الاستثمارات بسعر التكلفة

4 ـ بلغت توزيعات الدخل 7000 د

5 ـ تم شراء أصول ثابتة بمبلغ 5 000 د نقداً

6 ـ اشترت أصول ثابتة بمبلغ 7 000 د باصدار أوراق دفع طويلة الأجل .

7 ـ تم سداد أوراق دفع طويلة الأجل باصدار اسهم .

والمطلوب :

1 ـ اعداد قائمة التغير في رأس المال «رأس المال العامل»
2 ـ اعداد قائمة التغير في رأس المال «نقداً »

25-16 : استخرجت البيانات الآتية من دفاتر احدى الشركات :

31 ديسمبر

	1982	1983
نقدية	34 000	33 500
حسابات تحت التحصيل	12 000	17 000
بضاعة بالمخازن	16 000	14 000
استثمارات قصيرة الأجل	———	11 500
استثمارات طويلة الأجل	6 000	———
أصول ثابتة	80 000	98 000
	148 000	**174 000**
مجمع الاستهلاك	48 000	39 000
حسابات تحت الدفع	19 000	12 000
سندات	10 000	30 000
رأس مال الاسهم	50 000	65 000
دخل مجمع	21 000	28 000
	148 000	**174 000**

مع العلم بأن : 1 ـ بلغت قيمة المبيعات على الحساب 70000 د
2 ـ بلغت قيمة المشتريات على الحساب 40000 د
3 ـ بلغت قيمة الاستهلاك 5000 د
4 ـ مصروفات عمومية 18 000 د نقداً
5 ـ نقص في قيمة البضاعة آخر المدة بلغ 2000 د
6 ـ بيعت أصول ثابتة بمبلغ 6000 د نقداً مع العلم بأن قيمتها

التكلفة 21000 د وقد تم استهلاك ثلثيها .

7 ـ اشترت أصول ثابتة بمبلغ 3000 د باصدار سندات

8 ـ قد تم بيع الاستثمارات طويلة الأجل بمبلغ 9000 د نقداً

9 ـ اشترى استثمارات قصيرة الأجل بمبلغ 11500 د نقداً

10 ـ تم سداد سندات قيمتها 10000 د باصدار أسهم .

11 ـ تم تحصيل 65000 د من حسابات تحت التحصيل .

12 ـ تم دفع 47000 نقداً للحسابات تحت الدفع

13 ـ تم بيع أسهمـاً نقداً بمبلغ 5000 د

والمطلوب : 1 ـ تصوير قائمة التغير في المركز المالي «رأس المال العامل»

2 ـ تصوير قائمة التغير في المركز المالي « نقداً »

26-16 : المطلوب استكمال البيانات الآتية في قائمة التسوية على أساس رأس المال العامل :

البيانات	أرصدة في 1982/12/31	تسويات منه	تسويات له	أرصدة في 1983/12/31
أرصدة مدينة				
نقدية واستثمارات قصيرة الأجل	40 000			44 900
حسابات تحت التحصيل	60 000			52 500
بضاعة بالمخازن	180 000			141 600
تأمينات مقدمة	2 400			1 200
استثمارات طويلة الأجل	3 000			—
أراضي	10 000			38 400
أصول ثابتة	250 000			259 000
حق الاختراع	1 600			1 400
	574 000			**539 000**
أرصدة دائنة				
مجمع الاستهلاك	65 000			79 000
حسابات تحت الدفع	50 000			53 000
أجور مستحقة	2 000			1 500
ضرائب مستحقة	9 000			13 400
سندات	100 000			50 000
علاوة اصدار السندات	5 000			1 700
رأس مال الاسهم (القيمة الاسمية (10)	300 000			306 000
علاوة اصدار الاسهم	15 000			18 000
دخل مجمع	28 000			16 400
	574 000			**539 000**
موارد مالية لرأس المال				
العامل استخدامات رأس المال				

مع العلم بأن :

1 ـ بلغت قيمة المبيعات 400000 د ، والمصروفات (منها الارباح والخسائر على مبيعات الاصول والاستثمارات والضرائب) 375000 د ، وصافي الدخل 25000 د

2 ـ قيمة الاستهلاك 14000 د

3 ـ ارباح تم توزيعها 30000 د

4 ـ زيادة في الضرائب المستحقة 4400 د

5 ـ استهلاك حق الاختراع بلغ 200 د

6 ـ تم شراء أصول ثابتة قيمتها التكلفة 9000 د باصدار 600 سهماً من رأس مال الاسهم .

7 ـ نقص في الأجور المستحقة 500 د

8 ـ دفع سندات قيمتها 50 000 د نقداً

9 ـ بيعت الاستثمارات طويلة الأجل بمبلغ 40 000 د بعد دفع الضرائب المستحقة

10 ـ نقصت حسابات تحت التحصيل مبلغاً وقدره 7500 د

11 ـ نقصت التأمينات النقدية مبلغاً 1200 د

12 ـ نقصت البضاعة بالمخازن مبلغاً 38 400 د

13 ـ زادت الحسابات تحت الدفع مبلغاً 3000 د

14 ـ اهلاك علاوة اصدار السنوات 3300 د

15 ـ خطأ في اثبات الضرائب المستحقة عن العام السابق 6600 د قد تم دفعها عام 1983

16 ـ اشترت أراضي بمبلغ 28400 د نقداً .

الفصل السابع عشر

تحليل القوائم المالية

تهدف المحاسبة ، كما رأينا سابقا ، الى تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية الى متخذي القرارات . وقد عالجت الفصول السابقة كيفية تحديد وقياس الاحداث الاقتصادية للمنشأة ، وتلخيص نتائج اعمالها في صورة قوائم مالية . هذه القوائم المالية هي التي ستقدم الى متخذي القرارات لاستخلاص المعلومات التي يحتاجونها منها . وعملية استخلاص المعلومات من القوائم المالية وملحقاتها (الجداول والملاحظات Foot Notes) هي ما يعرف بتحليل القوائم المالية Financial Statement Analysis . وسنقوم في هذا الفصل بشرح الأسس العامة للتحليل المالي ، وبعض الوسائل أو الاجراءات الشائعة الاستعمال بين المحللين الماليين Financial Analysts بيد أنه يجب أن يكون واضحاً أن هناك طرقاً أخرى كثيرة للتحليل يستطيع قراء القوائم المالية استخدامها .

والواقع ان تحليل القوائم المالية قد أصبح على جانب كبير من الاهمية في الدول المتقدمة ، وبات يشكل مهنة مستقلة في حد ذاتها ، مهمتها مساعدة المستثمرين على استخلاص المعلومات المفيدة من القوائم المالية المنشورة للشركات المختلفة . وقد اخذت مهمة هذه المهنة في الازدياد نتيجة لتعقد الظروف الاقتصادية والمالية ولازدياد عدد صغار المستثمرين الذين لا وقت لديهم ولا ثقافة مالية عندهم للاشراف على استثماراتهم ، مما اضطرهم الى الاتكال على المحللين الماليين والسماسرة Brokers .

القوائم المقارنة Comparative Statements

ان القوائم المالية لمنشأة ما في سنة ما لا تعني كثيرا في حد ذاتها ، بل لا بد

من مقارنتها بالقوائم المالية لسنوات سابقة ، ولمنشآت اخرى في نفس النوع من الصناعة . لهذا نجد المنشآت في البلدان المتقدمة تنشر قوائمها المالية لعدة سنوات جنبا الى جنب حتى يسهل مقارنتها .

طرق التحليل المالي

هناك ثلاث طرق للتحليل المالي :

(1) التحليل الافقي
(2) التحليل الرأسي (الحجم الموحد)
(3) التحليل عن طريق النسب

وسنتناول كل من هذه الطرق بشيء من التفصيل فيما يلي :

التحليل المالي الافقي Trend Analysis

توضع الارقام المتعلقة بسنتين ماليتين او اكثر جنبا الى جنب ويحسب التغير النسبي من سنة الى اخرى ، وبذلك يمكن اكتشاف مواطن الضعف والقوة . ويوضح شكل 17 - 1 هذه الطريقة

شكل 17-1

شركة بنغازي

قائمة الدخل لكل من 1983, 1984

(تحليل افقي)

(بآلاف الدينارات)

	1983		1984		زيادة (نقص)	%
صافي المبيعات		4 400 د		4797 د	397	9
تكلفة البضاعة المباعة		3 163		3464	301	10
مجمل الدخل		1237 د		1333 د	96	8
مصاريف التشغيل :						
مصروفات بيع	275 د		288 د		13	5
مصروفات ادارية	339		330		(9)	(3)
مصروفات عامة	411		429		18	4
		1 025		1047	22	2
دخل التشغيل		212		286 د	74	35
ايرادات ومصروفات اخرى :						
فوائد وتوزيعات مستلمة		8		9	1	13
الدخل قبل الضرائب		220 د		295 د	75	34
ضريبة دخل		103		143	40	39
صافي الدخل		117 د		152	35	30
دخل السهم العادي		2.34 د		3.04 د	75	30
متوسط عدد الاسهم العادية المتداولة		50 000		50 000	- -	

الميزانية : 1983, 1984

الاصول						
اصول متداولة :						
نقدية		100 د		145د	45 د	45
اوراق مالية (بسعر التكلفة						
سعر السوق :60 000 د لسنة						
157 000,1984 د لسنة						
(1983		150		55	(95)	(63)
حسابات تحت التحصيل	425 د		400 د			
يطرح : مخصص د . م .فيها	25	400	20	380	(20)	(5)
اوراق تحت التحصيل		8		10	2	25
بضاعة (وارد اولا صادراولا)		454		462	8	2
مجموع الاصول المتداولة		1 112		1 052	(60)	(5)
استثمارات :						
اراضي ممسوكة لبناء مصنع						
عليها في المستقبل		50			(50)	(100)
اوراق مالية (بسعر التكلفة)		100		100		
مجموع الاستثمارات		150		100	(50)	(33)
عقارات ومعدات :						
اراضي :		100		150	50	50
مباني	715		825			
يطرح : مجمع استهلاك	230	485	250	575	90	19

	1983		1984		زيادة	(نقص) %
آلات ومعدات	450		500			
يطرح : استهلاك مجمع	75	375	90	410	35	9
مجموع العقارات والمعدات		960		1 135	175	18
اصول غير ملموسة :						
حقوق اختراع		10		10		
حقوق طبع		6		5	(1)	(17)
مجموع الاصول غير الملموسة		16		15	(1)	(6)
مجموع الاصول		2 238		2 302	64	3
الخصوم						
التزامات متداولة :						
حسابات تحت الدفع		210 د		260 د	50	24
اوراق تحت الدفع		40		10	(30)	(75)
ضرائب تحت الدفع		103		143	40	39
عمولة بيع تحت الدفع		26		28	2	8
		379		441	62	16
التزامات طويلة الاجل : سندات دفع		200		100	(100)	(50)
مجموع الالتزامات		579		541	(38)	(7)
حقوق اصحاب المشروع :						
اسهم عامة ، 10 د قيمة اسمية ، اسهم مصرح باصدارها 60 000 ، اصدر فعلا 50 000 سهما		500		500		
علاوة اصدار		150		150		
دخل محجوز		1 009		1 111	102	10
مجموع حقوق اصحاب المشروع		1 659		1 761	102	6
مجموع الخصوم		2 238		2 302	64	3

قائمة الدخل :

يهتـم المحلل المالي في التحليل الافقـي لقائمـة الدخـل بالتغـيرات النسبية في المبيعات ومجمل الدخل ومصروفات التشغيل وصافي الدخل . ويتضح من شكل قائمة الدخل في شكل 17 - 1 ان المبيعات قد ازدادت في سنة 1984 بحوالى 9 % عما كانت عليه في 1983 . اما مجمل الدخـل فقـد ازداد بحوالي 8% فقط ، نظرا للارتفاع النسبي لتكلفة البضاعة المباعة .

وحيث ان مصروفات التشغيل لم تزد نسبيا (2% فقط) فقد ارتفع دخل التشغيل بحوالي 35% تقريبا .

أما صافي الدخل فقد ازداد بحوالي 30% ، وكذلك فان دخل السهم العادي قد ارتفـع بحوالي 30% .

وهذه كلها دلائل حسنة تشير الى ازدياد ربحية المشروع وقدرته على الاستمرار . الا انه من الضروري مقارنة هذه النتائج مع المنشآت المماثلة حتى تتضح الربحية النسبية للمشروع الذي هو قيد التحليل .

الميزانية :

يهتم المحلل المالي في التحليل الافقي للميزانية بالتغيرات النسبية في العناصر الاساسية للميزانية ، وهي : الاصول المتداولـة ، الاستثمارات طويلة الاجل ، الاصول الثابتة ، الالتزامات المتداولة ، الالتزامات طويلة الاجل ، وحقوق اصحاب المشروع .

ويلاحظ من الميزانية في شكل 17-1 ان مجموع الاصول المتداولة قد انخفض بحوالى 5 % ، في حين نقصت الاستثمارات بحـوالي 33% ، وفي المقابل ازدادت العقارات والمعدات بحوالي 18% .

أما الالتزامات المتداولة فقد ازدادت بحوالي 16 % ، هذا ويلاحظ ان نسبة الزيادة هذه اكبر نسبيا من نسبة الزيادة في الاصول المتداولة (5 %) ، الا ان حجم الاصول المتداولة لا يزال كبيرا بالنسبـة لحجـم الالتزامـات المتداولة ، وهي امرمرغوب كما سنرى عند الكلام عن النسبة المتداولة

وقد انخفضت الالتزامات طويلة الاجل بنسبة 50 % ، في حين ارتفعت حقوق اصحاب المشروع بحوالي 6 % .

ويمكن القول بصورة عامة ، انه ليست هناك اية تغيرات جوهرية في عناصر الميزانية ، باستثناء الاستثمارات طويلة الاجل والالتزامات طويلة الاجل .

ويجب ان نؤكد هنا ايضا على انه يجب مقارنة هذه النتائج بنتائج المنشآت المماثلة حتى تكتمل الصورة .

التحليل الرأسي Common Size Analysis

تقتضي هذه الطريقة احتساب كل عنصر من عناصر قائمة الدخل كنسبة من المبيعات (المبيعات 100 %) ، وكل عنصر من عناصر الميزانية كنسبة من مجموع الاصول (مجموع الاصول 100 %) . وبمقارنة هذه النسب من سنة الى اخرى بالنسب في المنشآت الاخرى ، يتضح الوضع المالي للمشروع . ويوضح شكل 17-2 تحليلا لقائمة دخل شركة بنغازي (شكل 17-1) باستخدام هذه الطريقة[1] .

---

(1) Levis D. McCullers and Relmond P. Van Daniker, Op. Cit. p. 360.

شكل 17 - 2

شركة بنغازي

تحليل رأسي لقائمة الدخل

	1983	1983	1984	1984
صافي المبيعات		% 100		% 100
تكلفة البضاعة المباعة		%71.9		%72.2
مجمل الدخل		% 28.1		%27.8
مصروفات التشغيل :				
مصروفات بيع	%6.3		% 6.9	
مصروفات ادارية	% 7.7		%6	
مصروفات عمومية	%9.3		%8.9	
مجموع مصروفات التشغيل		% 23.3		% 21.8
دخل التشغيل		%4.8		% 6
دخول اخرى		%0.2		% 0.2
الدخل قبل الضرائب		%5		%6.2
ضرائب دخل		2.3		% 3
صافي الدخل		%2.7		% 3.2

ويلاحظ من شكل 17-2 ان هناك زيادة طفيفة في تكلفة البضاعة المباعة ، ولكنها عوضت بانخفاض في مصروفات التشغيل . وعلى ذلك فقد ارتفع دخل التشغيل وصافي الدخل .

ولتقرير ما اذا كان الارتفاع في الدخل معقولا يجب مقارنته بحجم الاموال المستثمرة في المشروع ، كما سنرى في التحليل بالنسب .

ويمكن اعادة تصوير ميزانية شركة بنغازي بحيث تظهر كل عناصرها كنسبة مئوية من مجموع الاصول ، ثم يدرس تطور هذه النسب من سنة الى اخرى ، وتقارن بالمنشآت المماثلة في نفس الصناعة .

التحليل عن طريق النسب Ratio Analysis

تعتبر النسب المحاسبية من اهم وسائل التحليل المالي واكثرها شيوعا . وهي تقوم على اساس مقارنة بنود الميزانية الواحدة مع بعضها ، ومع بنود قائمة الدخل لنفس السنة . وهناك عدد كبير من النسب المحاسبية ، تختلف باختلاف اغراض متخذي القرارات . وسنتكلم فيما يلي عن أهم هذه النسب .

نسب السيولة Liquidity Ratio

من اهم الامور التي تهم قراء القوائم المالية بصورة عامة هو مدى قدرة المنشأة على تسديد ديونها عند استحقاقها ومدى سيولتها . ومن اهم النسب التي تساعد في الاجابة على هذا التساؤ ل ما يلي :

النسبة المتداولة Current Ratio

رأس المال العامل ، كما رأينا سابقا ، عبارة عن الفرق بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة ، وهو من الادوات الهامة للتحليل المالي ، الا انه كرقم مطلق لا يفيد كثيرا في المقارنة . اما النسبة المتداولة فهي عبارة عن الاصول

المتداولة مقسومة على الخصوم المتداولة . وبالتطبيق على شركة بنغـازي ، نجـد أن :

1983

$$\text{النسبة المتداولة} = \frac{\text{أصول المتداولة}}{\text{خصوم المتداولة}} = \frac{1112000}{379000}$$

$= 2.93 : 1$

1984

$$= \frac{1052000}{441000}$$

$= 2.93 : 1$

وتبين النسبة المتداولة المبلغ المتوفر من الاصول المتداولة لدفع كل دينار من الخصوم المتداولة . وارتفاع هذه النسبة من سنة الى اخرى امر مفضل ، في حين ان انخفاضها امر غير مرغوب فيه . وقد جرت العادة على اعتبار ان نسبة متداولة لا تقل عن 1:2 (وتقرأ 2 الى 1) معقولة ، وان كانت هذه النسبة تختلف من صناعة الى اخرى . ويجب مقارنة النسبة المتداولة للمنشأة قيد التحليل بمتوسط النسبة في نوع الصناعة التي تنتمي اليها ، وكذلك عبر الزمن .

وعند مقارنة المنشآت المختلفة تمتاز النسبة المتداولة عن رأس المال العامل كوسيلة للمقارنة ، حيث ان الاخير عبارة عن رقم مطلق فقط .

النسبة السريعة Quick Ratio (Acid - Test Ratio)

قد تطول الفترة اللازمة لبيع البضائع وتحصيل النقدية في بعض المنشآت . لذلك فان النسبة المتداولة لمثل هذه المنشآت لا تعكس فعلا سيولتها . وعليه تستبعد البضاعة من الاصول المتداولة وتحسب النسبة السريعة بقسمة مجموع

النقدية والاستثمارات قصيرة الاجل والحسابات والاوراق تحت التحصيل على مجموع الخصوم المتداولة . ففي شركة بنغازي :

1983

$$\text{النسبة السريعة} = \frac{8000+400\,000+150\,000+100\,000}{379000}$$

$$= 1.74 : 1$$

1984

$$= \frac{10\,000+380\,000+55000+145\,000}{441\,000}$$

$$= 1.34 : 1$$

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على مواجهة الاحتياجات الطارئة من السيولة . وبالنسبة لشركة بنغازي ، تظهر هذه النسبة انه في 31-12-1984 هناك 1.34 دينارا من الاصول السائلة جاهزة لتغطية كل دينار من الخصوم المتداولة . وان كانت هذه النسبة في حد ذاتها تبدو معقولة ، الا ان انخفاضها عما كانت عليه في 1983 امر غير مرغوب فيه .

ويجب على المحلل عند استخدامه للنسبة المتداولة والنسبة السريعة ان ينتبه الى التزيين الخارجي او المؤقت Window Dressing . وهذا يعني قيام الادارة باتخاذ بعض الاجراءات المؤقتة قرب نهاية السنة المالية لكي تحسن من مركزها المالي وتظهر نسبا افضل . فمثلا ، تسديد جزء من الخصوم المتداولة في نهاية المدة سيحسن من النسبة المتداولة اذا ما كانت اكبر من 1 . فاذا ما كانت :

الاصول المتداولة	100 د	
الخصوم المتداولة	50	
تكون النسبة المتداولة		2 :1

فلو سدد جزء من الخصوم المتداولة قيمته 25 د ، تصبح النسبة المتداولة .

$$= \frac{75}{25} = 3 :1$$

لاحظ ان احداث خصوم متداولة جديدة سيخفض النسبة المتداولة اذا ما كانت اكبر من 1 . وبالاضافة الى ذلك ، فهناك وسائل اخرى لتحسين النسبة المتداولة والسريعة ، مثل بيع جزء من الاصول الثابتة ، واصدار الاسهم والسندات ، وتحويل خصوم متداولة الى خصوم طويلة الاجل .

معدل دوران البضاعة Inventory Turnover

يشكل مخزون البضاعة في كثير من المنشآت بندا هاما من بنود الميزانية ، وهو ضروري لمواجهة طلبات العملاء . والاحتفاظ بحجم مناسب من المخزون امر ضروري يجب ان تعنى به الادارة . وهناك طرق رياضية يمكن الاستعانة بها لتحديد هذا الحجم[2] .

ويهم قارىء القوائم المالية ان يكون حجم مخزون البضاعة معقولا ، وبالذات ليس اكثر مما يجب . ذلك لان تكديس البضاعة اكثر مما يجب يعني زيادة تكاليف التخزين ، وكذلك صعوبة بيعها وتحويلها الى نقدية .

ولقياس مدى كفاءة البضاعة ، يحسب معدل دوران البضاعة ، وهو :

$$\text{معدل دوران البضاعة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

وتظهر هذه النسبة سرعة دوران البضاعة . او عدد المرات التي بيع فيها المخزون .

وتؤخذ تكلفة البضاعة المباعة في المعادلة السابقة من قائمة الدخل . اما متوسط المخزون فيحسب بجمع مخزون اول المدة مع آخر المدة وقسمة الناتج على 2 .

ويحسب معدل دوران البضاعة بالنسبة لشركة بنغازي كما يلي :

$$\text{معدل دوران البضاعة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

---

(2) انظر على سبيل المثال د . خليفة علي ضو ، محاسبة التكاليف : نظريات وتطبيق ، 1976 ، الفصل الرابع .

$$= \frac{3\,464\,000}{(2 \div (462\,000 + 454\,000))}$$

$$= \frac{3464000}{458000}$$

= 7.56 مرة / سنة

وللحكم على مدى كفاءة هذا المعدل يجب مقارنته بنفس المعدل في السنوات السابقة ، وبمعدلات المنشآت المماثلة . فمعدل دوران البضاعة في تجارة المواد الغذائية مثلا اعلى منه في تجارة الآلات الثقيلة .

وبعد احتساب معدل دوران البضاعة ، يمكن احتساب عدد الايام اللازمة لبيع مخزون البضاعة ، كما يلي :

عدد الايام اللازمة لبيع المخزون = 365 يوما / معدل دوران البضاعة

بالنسبة لشركة بنغازي = 365 / 7.56

= 48 يوما

ولتقرير مدى كفاءة هذا الرقم بالنسبة لشركة بنغازي ، يجب مقارنته بالسنوات السابقة ، وبالمنشآت المماثلة .

معدل دوران الحسابات تحت التحصيل Accounts Receivable Turnover

يهدف هذا المعدل الى قياس سرعة تحصيل الحسابات تحت التحصيل وتحويلها الى نقدية . وأي بطء في التحصيل قد يدل على عدم كفاءة سياسة الائتمان التي تنتهجها المنشأة . ويحسب هذا المعدل كما يلي :

معدل دوران الحسابات تحت التحصيل = صافي المبيعات على الحساب / متوسط صافي الحسابات تحت التحصيل

غير أن القوائم المنشورة تظهر رقما واحدا للمبيعات عادة ، دون اية تفاصيل عن المبيعات النقدية والآجلة . لذلك يمكن استخدام رقم المبيعات الكلية عند احتساب معدل دوران الحسابات تحت التحصيل .

وكما هو الحال بالنسبة للبضاعة ، يحسب متوسط الحسابات تحت التحصيل بقسمة مجموع صافي الحسابات تحت التحصيل ، اي بعد استبعاد مخصص الديون المشكوك فيها ، في اول المدة وفي نهايتها . واذا لم يكن رقم الحسابات تحت التحصيل في اول المدة معروفا ، يمكن الاكتفاء برقم آخر المدة[3] .

وبالنسبة لشركة بنغازي ، يحتسب هذا المعدل في سنة 1984 كما يلي :

$$\text{معدل دوران الحسابات تحت التحصيل} = \frac{4\,797000}{(2 \div (380\,000 + 400\,000))}$$

$$= \frac{4\,797\,000}{390\,000}$$

= 12 مرة / سنة

وبعد احتساب معدل دوران الحسابات تحت التحصيل ، يمكن احتساب متوسط عمر الحسابات تحت التحصيل ، كما يلي :

$$\text{متوسط عمر الحسابات تحت التحصيل} = \frac{\text{365 يوما}}{\text{معدل دوران الحسابات تحت التحصيل}}$$

$$= \frac{365}{12}$$

= 30 يوما

(3) وهذا ينطبق على مخزون البضاعة ايضا .

ولتقرير مدى كفاءة معدل دوران ومتوسط عمر الحسابات تحت التحصيل يجب مقارنتها بالسنوات السابقة ، وبالمنشآت المماثلة .

ومعدل دوران الحسابات تحت التحصيل ومتوسط عمرها لهما علاقة وثيقة بسياسة الائتمان التي تتبعها المنشأة . فمقدار وشروط الخصم النقدي الذي تمنحه المنشأة له اثر مباشر على سرعة تسديد العملاء لحساباتهم . وكذلك فان كفاءة المسؤ ولين عن تحصيل الحسابات تحت التحصيل لها اثر فعال في تحديد عمر هذه الحسابات .

نسب الديون Debt Ratios

على المنشأة ان توازن بين ديونها (قصيرة وطويلة الاجل) ورأس مالها ، بحيث لا يطغى احدهما على الآخر . فكثرة الديون ترهق المنشأة وتضعف مركزها المالي ، وتجعلها عرضة للعسر وعدم القدرة على دفع هذه الديون عند استحقاقها . وكذلك فان اعتماد المنشأة كليا على رأس مال اصحابها وعدم الاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف والموردون لها ، والتي تكون بتكلفة اقل من عائد رأس المال عادة ، امر ليس من الحكمة في شيء .

ولقياس مدى توازن المنشأة في ديونها ، يمكن استخدام النسبتين التاليتين :

$$\text{نسبة الديون الى حقوق أصحاب المشروع} = \frac{\text{الالتزامات}}{\text{حقوق اصحاب المشروع}}$$

$$\text{نسبة الديون إلى مجموع الاصول} = \frac{\text{الالتزامات}}{\text{مجموع الاصول}}$$

وبالنسبة لشركة بنغازي تحسب هذه النسب كما يلي :

1984

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق اصحاب المشروع} = \frac{541\,000}{1\,761\,000}$$

$$= 1 : 0.31$$

1983

$$= \frac{579\,000}{1\,659\,000}$$

$$= 1 : 0.35$$

وتعني هذه النسبة ان كل دينار من رأس المال في سنة 1984 يقابله 310 درهما كالتزام على المنشأة في سنة 1984 ، و350 درهما في سنة 1983 .

ويتضح من هذه النسبة ان الوضع المالي لشركة بنغازي قد تحسن في سنة 1984 عما كان عليه في 1983 . ولكن لا بد من مقارنتها بالمنشآت المماثلة لتقرير مدى كفاءتها .

1984

$$\text{نسبة الديون الى الاصول} = \frac{541\,000}{2\,302\,000}$$

$$= 1 : 0.24$$

1983

$$= \frac{579\,000}{2\,238\,000}$$

$$= 1 : 0.26$$

وهذه النسبة تعني ان كل دينار من الاصول يملك الدائنون منه 240 درهما في سنة 1984 ، بعد ان كانوا يملكون منه 260 درهما في سنة 1983 .

وقد أظهرت هذه النسبة ايضا تحسنا في سنة 1984 عما كانت عليه في سنة 1983 . وهنا ايضا ، يجب مقارنة هذه النسبة مع نسب المنشآت المماثلة .

نسب الربحية Profitability Ratios

ان رقم صافي الدخل في حد ذاته قليل الاهمية ، ذلك لأنه يعتمد على مقدار رأس المال المستثمر ، المبيعات ، نوع النشاط ، وغيرها . لذلك فان تحليل الربحية يعتمد على نسبة رقم الدخل الى بعض العناصر الاخرى ، مثل المبيعات ، مجموع الاصول ، رأس المال ، وغيرها .

ومدى قدرة المنشأة على تحقيق الدخل امر مهم لمعظم قراء القوائم المالية ، ولتقرير مدى امكانية المنشأة في الاستمرار في عملها . وهناك عدة نسب للاجابة على هذا التساؤل ، نذكر أهمها فيما يلي :

دخل السهم Earnings Per Share (EPS)

وهذه النسبة اكثر النسب المحاسبية شيوعا ، وهي كثيرا ما تستخدم كأساس للتنبؤ بأسعار الاسهم في المستقبل(3) . وهذه النسبة تحسب ، كما رأينا في الفصل الثاني ، كما يلي :

$$\text{دخل السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط عدد الاسهم العامة}}$$

وهناك بعض الامور التي يجب ان تكون واضحة في ذهن الطالب في هذه المرحلة من المادة ، فيما يتعلق بهذه النسبة . فرقم الدخل المستخدم عبارة عن الفرق بين مجموع الايرادات ومجموع المصروفات . وقد رأينا ان هناك عدة طرق مختلفة لاحتساب الايرادات والمصروفات يستطيع المحاسب ان يختار من بينها ، ورقم الدخل يعتمد الى حد كبير على الطريقة المحاسبية المستخدمة .

وتسطيع الادارة باختيارها للطرق المحاسبية المناسبة ان تؤثر في رقم الدخل . فمثلا اختيار ضعف الرصيد المتناقص بدلا من طريقة القسط الثابت لاستهلاك اصل ثابت ، سيؤدي الى اظهار مصروف استهلاك اعلى ، ومن ثم صافي دخل اقل وبالتالي دخل اقل للسهم . وكذلك الحال بالنسبة لطرق تقييم المتخزون والمصروفات الايرادية والرأسمالية ، وغيرها(4) .

وان كان احتساب دخل السهم عملية بسيطة في الشركات ذات التركيب المالي البسيط ، الا انه اصعب بكثير في الشركات ذات التركيب المالي المعقد . ورغم ان هذا الموضوع سيناقش بالتفصيل في المحاسبة المتوسطة ، الا اننا سنشير الى النقاط الرئيسية التالية في هذا الخصوص(5) :

---

(3) **Khalifa Ali Dau «Dividends and Common Stock Prices,» Dirasat: The Libyan Economic and Business Review, Vol. VII, No. 1, 1971, pp.: 1-17 .**

(4) لمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع راجع : Khalifa Ali Dau Probabilistic Income. Determination Theory - A Modifcation of the Traditional Model, Unpublisheb Ph. D. Dissertation, 1975 .

(5) راجع في هذا الخصوص : «Earnings per Share», **Opinions of the Accounting Principles Borad No.: 15 (New York: American Institute of Certified Accounting Principles, 1969).**

1 ـ يجب اظهار دخل السهم في اسفل قائمة الدخل المنشورة ، مع توضيح كيفية احتسابها في ملاحظة تابعة للقوائم المالية .

2 ـ يجب احتساب دخل السهم بالنسبة لكل من الدخل العادي وغير العادي ، كل على حدة ، كما في المثال التالي :

	1983	1984
دخل السهم العادي :		
الدخل العادي	3 د	3.25 د
دخل غير عادي		0.20
صافي الدخل	3 د	3.45 د

والدخل أو الخسائر غير العادية هي التي تنتج عن عمليات غير معتادة ونادرة الحدوث بالنسبة للمنشأة قيد الدراسة(6) .

وحيث ان هذه العناصر لا يتوقع حدوثها باستمرار ، يجب فصلها عن الدخل العادي الذي ينتج من الاعمال المعتادة للمنشأة ، حتى تتضح الصورة امام قراء القوائم المالية . واذ ما حدث ان وجدت هذه العناصر ، يجب شرحها وتوضيح الطريقة التي اتبعت في معالجتها للقراء ، وذلك في ملاحظة تابعة للقوائم المالية .

3 ـ بالنسبة للشركات ذات رأس المال البسيط (اسهم عادية وممتازة غير قابلة للتحويل الى اسهم عادية) ، يحسب دخل السهم كما يلي :

$$\text{دخل السهم (الدخل العادي)} = \frac{\text{صافي الدخل العادي ـ توزيعات الاسهم الممتازة}}{\text{المتوسط الموزون للاسهم العادية القائمة}}$$

$$\text{دخل السهم (دخل غير العادي)} = \frac{\text{الدخل (او الخسائر) غير العادية}}{\text{المتوسط الموزون للاسهم العادية القائمة}}$$

(6) «Reporting the Results of Operations», **Opinions of the Accounting Principles Board No. 30.** (New York: AICPA, 1973) pp. 564-565

والاسهم العادية القائمة هي الاسهم العادية المصدرة المملوكة من قبل جمهور المستثمرين ، اي لا يدخل ضمنها الاسهم العادية المصدرة التي اعادت الشركة المصدرة اقتنائها لنفسها . ويحسب المتوسط الموزون لهذه الاسهم (كما هو الحال في مخزون البضاعة) بضرب كل مجموعة من الاسهم في عدد الاشهر (او الايام) التي مكثتها قائمة وتقسيمها على عدد الاشهر (او الأيام) في السنة .

4 ـ بالنسبة للشركات التي اصدرت اوراقا مالية قابلة للتحويل الى اسهم عادية ، يجب ان تحسب نوعين من دخل السهم :

(1) دخل السهم على اساس الاسهم العامة وما في حكمها Primary earnings per share

(2) دخل السهم على اساس الاسهم العادية وكل ما بالامكان تحويله الى اسهم عادية في المستقبل Fully diluted earnings per share .

ونظرا لدقة هذا الموضوع وصعوبته بالنسبة للطالب المبتدىء ، رأينا تأجيله الى المحاسبة المتوسطة Intermediate Accounting .

نسبة صافي الدخل إلى المبيعات

وهي تقيس مقدار الدخل في كل دينار من المبيعات . وتحسب كما يلي :

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وصافي الدخل المستخدم هو صافي الدخل بعد الضرائب وبدون الدخل والخسائر غير العادية . وبالنسبة لشركة بنغازي ، تحسب هذه النسبة كما يلي :

	1983		1984	
$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}}$ =	$\frac{117\,000}{4\,400\,000}$	= %2.7	$\frac{152\,000}{4797\,000}$	= 3.2 %

ويلاحظ ان صافي الدخل قد زاد بمقدار 35000 د مع زيادة المبيعات بمقدار

397000 د ، اي بمعدل سنوي قدره 9% ، وقد تكون هذه الزيادة نتيجة لانخفاض التكاليف نظرا للتوسع والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير Economies of Scale او لاسباب اخرى . وعلى ادارة هذه الشركة ان تدرس هذه الاسباب وتحاول الاستفادة منها في المستقبل .

نسبة صافي الدخل الى حقوق اصحاب المشروع

تعكس هذه النسبة معدل العائد على رأس المال الذي استطاعت المنشأة تحقيقه خلال الفترة المالية المنصرمة . وتحسب كما يلي :

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق اصحاب المشروع}}$$

وبالنسبة لشركة بنغازي ، تحسب هذه النسبة كما يلي :

	1983		1984	
صافي الدخل / حقوق الملاك	117 000 / 1659 000	%7 =	152 000 / 1761 000	% 8.6 =

ويلاحظ ان هناك تحسنا في معدل العائد في سنة 1984 عنه في سنة 1983 . ولكن لمعرفة ما اذ كان هذا المعدل مناسبا ، يجب أن نقارنه بمعدل العائد في المشروعات المماثلة وغير المماثلة مع اخذ عنصر الخطر Risk في الاعتبار . وهذه النسبة مهمة جدا بالنسبة للمستثمرين الخارجين .

نسبة صافي الدخل الى مجموع الاصول

وتحسب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على مجموع الاصول المستخدمة في المشروع . وبالنسبة لشركة بنغازي :

	1983		1984	
صافي الدخل / مجموع الاصول	117 000 / 2 238 000	%5.2 =	152 000 / 2 302 000	% 6.6 =

وقد اظهرت هذه النسبة تحسنا في معدل العائد على الاصول المستثمرة في المشروع . وتستخدم هذه النسبة من قبل المستثمرين الخارجين في تقييم ربحية المشروع . كما انها تستخدم من قبل الادارة في تقرير اي المشروعات يمكن قبولها كاستثمار في المستقبل ومعدل العائد المطلوب(7) .

نسب سعر السهم

ومن اهم هذه النسب :

نسبة السعر للدخل Price-Earnings Ratio

وتحسب بقسمة سعر السهم في السوق على نصيبه من الدخل . وبافتراض ان سعر السهم العادي لشركة بنغازي في السوق في 31-12-1984 كان 50 د ، تحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة السعر الدخل} = \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{نصيب السهم من الدخل}}$$

$$= \frac{50 \text{ د}}{3.04} = 1:16.5$$

وتعني هذه النسبة ان سعر السهم يعادل 16.5 مرة نصيبه من الدخل . وكثيرا ما تستخدم هذه النسبة للتنبؤ بسعر السهم في المستقبل . فمثلا اذا ما قدر نصيب السهم العادي من الدخل في عام 1985 بمبلغ 4 د ، يمكن القول بأن سعر السهم سيكون في حدود 66 د في نهاية تلك السنة (16.5 × 4) . ولكن هناك مشكلتان : الدخل في عام 1985 قد لا يكون 4 د ، كما ان نسبة السعر للدخل قد تتغير . وهناك عدة عوامل تدخل في تحديد نسبة السعر للسهم ، منها توقعات المستثمرين والظروف العامة للسوق ؛ ومن ثم فان هذه النسبة غير ثابتة .

القيمة الدفترية للسهم Book Value Per Share

وتحسب هذه النسبة بقسمة صافي حقوق اصحاب الاسهم العادية على

---

(7) تناقش هذه الموضوعات بالتفصيل عند الكلام عن الموازنات الرأسمالية Capital Budgeting في مادة المحاسبة الادارية عادة .

عدد الاسهم العادية القائمة ، أي :

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{الاصول ـ الالتزامات وحقوق الاسهم الممتازة}}{\text{عدد الاسهم العادية القائمة}}$$

وتحسب قيمة صافي حقوق المساهمين العاديين Common Stockholders'NetWorth بطرح القيمة الدفترية للالتزامات وحقوق الاسهم الممتازة من القيمة الدفترية للاصول . وعلى ذلك فان اسعار السوق تهمل تماما في هذه النسبة .

وبالنسبة لشركة بنغازي ، تحسب هذه النسبة كما يلي :

	1983	1984
القيمة الدفترية للسهم	$\frac{1659\,000}{50\,000} = 33.18$	$\frac{1761\,000}{50\,000} = 35.22$

والواقع ان هذه النسبة قليلة الاهمية ، حيث ان سعر السهم في السوق لا يتوقف بالدرجة الاولى على قيمته الدفترية وانما على قدرة المنشأة على تحقيق الدخل وعلى توقعات المستثمرين وظروف السوق بشكل عام . وعلى اية حال يمكن اعتبار القيمة الدفترية للسهم كحد ادنى لسعر السهم في السوق ، لان ارتفاعها عن سعر السوق يعني انه من الافضل للمساهمين تصفية الشركة .

الملاحظات والايضاحات التي تلحق بالقوائم المالية Footnotes

يرفق عادة بالقوائم المالية العديد من الملاحظات والايضاحات التي تعتبر جزءاً هاما ومكملا للقوائم المالية . وعلى المحلل المالي ان يأخذ هذه الملاحظات في الاعتبار عند تحليله للقوائم المالية لاحدى المنشآت .

ويجب ان يرفق بالقوائم المالية ، وخصوصا المعتمدة من قبل محاسب قانوني ، ايضاحات عن السياسات والقواعد المحاسبية التي اتبعت في اعداد هذه القوائم ، ومن امثلة هذه الايضاحات الضرورية ما يلي :

1 ـ طرق الاستهلاك

2 ـ طرق تسعير المخزون
3 ـ اهلاك الاصول غير الملموسة والطبيعية
4 ـ اسس تقرير مخصص الديون المشكوك فيها ، والاحتياطيات ان وجدت
5 ـ عقود الايجارات الطويلة الاجل Lease Commitments .
6 ـ اية معلومات اخرى تعتبر ضرورية لفهم القوائم المالية والاستفادة منها .

وفي ختام هذا الفصل نود الاشارة الى النقاط الهامة التالية :

1 ـ هناك نسب محاسبية كثيرة يمكن اعدادها ، وعلى المحلل المالي ان يختار منها ما يتناسب مع اهدافه .

2 ـ النسب المحاسبية يمكن ان تكون مفيدة فقط اذا ما كانت القوائم المالية معدة وفقا للقواعد المحاسبية السليمة ، ومعبرة بشكل عادل عن المركز المالي للمنشأة ونتائج عملياتها .

3 ـ النسب في حد ذاتها قليلة الفائدة ما لم تقارن بنسب السنوات الماضية والمنشآت المماثلة (او متوسط نسب المنشآت التي تزاول نفس النشاط) .

4 ـ نتيجة للارتفاع المستمر في الاسعار وهبوط القوة الشرائية للعملات النقدية ، لا بد من تعديل القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية حتى يمكن مقارنتها فعلا من سنة الى اخرى . وسوف نتناول هذه المشكلة بشيء من التفصيل في الفصل التالي .

أسئلة وتمرينات

اسئلة

1-17 ـ ما هو المقصود بالقوائم المالية المقارنة ؟ وما أهميتها في التحليل المالي ؟

2-17 ـ تقوم مجموعات كبيرة من مستخدمي القوائم المالية بتحليل تلك القوائم . بين اهداف المجموعات التالية من التحليل المالي :

(1) الادارة
(2) المساهمون
(3) المستثمرون المتوقعون

(4) الدائنون

(5) أجهزة الدولة .

17-3 ـ هل بالامكان استخراج دخول مختلفة للسهم العادي لاحدى الشركات باتباع مبادىء محاسبية معترف بها ؟ وضح .

17-4 ـ عند احتساب دخل السهم يجب التفرقة بين الشركات ذات رأس المال البسيط والمركب ـ وضح .

17-5 ـ ماذا تعني النسب التالية ؟ وما اهمية كل منها ؟

(1) صافي الدخل الى صافي المبيعات

(2) صافي الدخل على حقوق اصحاب المشروع

(3) صافي الدخل الى مجموع الاصول .

17-6 ـ ما معنى ارتفاع القيمة الدفترية للسهم عن قيمته السوقية ؟

17-7 ـ عرف رأس المال العامل والنسبة المتداولة ، وقارن بينهما مبينا أيهما اكثر فائدة في التحليل .

17-8 ـ إشرح النسب التالية وبين مدلولاتها :

(1) النسبة المتداولة

(2) النسبة السريعة

(3) معدل دوران المخزون

(4) معدل دوران الحسابات تحت التحصيل .

17-9 ـ اشرح النسبتين التاليتين وبين مدلولاتهما :

(1) نسبة السعر للدخل

(2) القيمة الدفترية للسهم .

17-10 ـ قارن بين المساهمين في احدى الشركات المساهمة ودائنيها من حيث المخاطرة والعائد على الاستثمار .

تمرينات

17-11 ـ حلل قائمة الدخل التالية باستخدام طريقة الحجم الموحد وبين ما اذا

كان الوضع المالي لهذه المنشأة قد تحسن في سنة 1984 :

شركة الورد
قائمة الدخل المقارنة
عن السنتين المنهيتين في 31 ديسمبر 1983 و 1984

	1983	1984
مبيعات	90 000 د	100 000 د
تكلفة البضاعة المباعة	60 000	68 000
مجمل الدخل	30 000 د	32 000 د
مصروفات التشغيل	22 000	23 000
صافي الدخل	8 000 د	9 000 د

12-17 ـ قام محلل مالي بتحليل القوائم المالية لشركة درنة وأعد البيانات التالية :

تحليل رأسي (حجم موحد)

	1982	1983	1984
مبيعات	% 100	% 100	% 100
تكلفة المبيعات	68	67	65
مصروفات	22	4	27

تحليل افقي

	1982	1983	1984
مبيعات	% 100	110	120
تكلفة المبيعات	% 100	108	115
مصروفات	% 100	120	147

المطلوب

برهن على ان صافي الدخل قد ازداد ، انخفض او ظل ثابتا خلال السنوات الثلاث .

13-17 ـ اليك القوائم المالية المختصرة لشركة بطة :

شركة بطة

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 31-12-1983

مبيعات		365 000 د
تكلفة البضاعة المباعة :		
بضاعة في 1-1-1983	41 500 د	
صافي المشتريات	257 000	
بضاعة للبيع	298 500 د	
بضاعة باقية في 31-12-83	38 500	260 000
مجمل الدخل		105 000 د
مصروفات التشغيل		75500
دخل التشغيل		29 500 د
مصروف فوائد		2 500
الدخل قبل الضرائب		27 000 د
ضرائب دخل		6 000 د
صافي الدخل		21 000 د

شركة بطة

الميزانية في 31-12-1983

7 750 د	نقدية	17 500 د	حسابات دفع
18 250	مدينين (صافي)	2 500	ضرائب تحت الدفع
38 000	بضاعة	40 000	اوراق دفع طويلة الاجل
1 500	مصروفات مقدمة		
78 000	معدات (صافي)	125 000	اسهم عامة ، 10 د / سهم
84 000	مباني (صافي)		
12 000	اراضي	55 000	دخل محجوز
240 000 د	مجموع الاصول	240 000 د	مجموع الخصوم

معلومات اخرى :

أظهرت ميزانية 31-12-1982 أن :

مجموع الأصول	230 000 د
حقوق المساهمين	170 000

المطلوب

احتساب النسب التالية :

1 ـ النسبة المتداولة
2 ـ النسبة السريعة
3 ـ معدل دوران الحسابات تحت التحصيل
4 ـ متوسط عمر الحسابات تحت التحصيل
5 ـ معدل دوران البضاعة
6 ـ دخل السهم
7 ـ معدل العائد على حقوق المساهمين
8 ـ معدل العائد على مجموع الاصول
9 ـ نسبة استثمارات اصحاب المشروع

14-17 ـ أ و ب شركتان تتنافسان في نفس الصناعة . وفيما يلي بعض المعلومات عنهما :

بيانات من الميزانيتين في31-12-1983

	شركة ب	شركة أ
نقدية	10 000 د	8 000 د
اوراق تحت التحصيل	4 000	3 500
حسابات تحت التحصيل (صافي)	44 000	32 000
بضاعة	40 000	28500
مصروفات مدفوعة مقدما	1 000	1 500
آلات ومعدات	165 500	139 500
مجموع الاصول	265 000 د	213 000 د

التزامات متداولة	40 000 د	30 000 د
التزامات طويلة الاجل	50 000	50 000
اسهم عادية (10 د / سهم)	100 000	100 000
دخل محجوز	75 000	33 000
مجموع الالتزامات ورأس المال	265 000 د	213 000 د

بيانات من قائمتي الدخل لسنة 1983

	شركة ب	شركة أ
مبيعات	388 000 د	288 000 د
تكلفة البضاعة المباعة	254 600	191 700
مصروف فوائد	3 000	3 000
صافي الدخل	16 900	13200

معلومـــات من بداية السنة(1-1-1983)

	شركة ب	شركةأ
مخزون البضاعة	37 500 د	25 500 د
مجموع الاصول	255 000	207 000
حقوق المساهمين	169 000	127 000

المطلوب

1 ـ احسب النسب التالية :

(1) النسبة المتداولة
(2) النسبة السريعة
(3) معدل دوران البضاعة
(4) متوسط عمر الحسابات تحت التحصيل

2 ـ بناء على النسب السابقة ، بين أي الشركتين افضل لمنحها قرضا قصير الاجل ، ولماذا ؟

3 ـ احسب النسب والمعدلات التالية :

(1) دخل السهم
(2) معدل العائد على مجموع الاصول المستخدمة

(3) معدل العائد على حقوق المساهمين .

4 ـ بناء على النسب السابقة لتحليل الربحية ، وبافتراض انه يمكن شراء اسهم كل من الشركتين بالقيمة الدفترية ، بين أي الشركتين تعتبر مجالا افضل للاستثمار ، ولماذا ؟

15-17 ـ بصفتك مديرا ماليا لشركة الخليج ، اخذت معك البيانات التالية المتعلقة بالشركة لاجتماع مجلس ادارة الشركة الذي عقد بعد اعداد القوائم المالية لسنة 1984 مباشرة :

	1982	1983	1984
النسبة المتداولة	1:2.2	1:2.4	1:2.8
النسبة السريعة	1:1.4	1:1.1	1:0.9
معدل دوران البضاعة	9 مرات	8 مرات	7 مرات
معدل دوران الحسابات تحت التحصيل	8 مرات	7 مرات	6 مرات
معدل العائد على حقوق المساهمين	%7.1	%6.9	%6.8
معدل العائد على مجموع الاصول	%6.4	%6.3	%6.2
المبيعات الى الاصول الثابتة	1:3.4	1:3.9	1:4.1
اتجاه المبيعات	%100	%121	%132
مصروفات البيع كنسبة من المبيعات	%16.1	%15.5	%15.1

وقد أمطرك اعضاء مجلس الادارة بالاسئلة التالية :

1 ـ هل أصبح من السهل على الشركة ان تدفع ديونها قصيرة الاجل في مواعيدها ، وان تستفيد من كل فرص الخصم النقدي المعروضة عليها ؟

2 ـ هل زادت سرعة تحصيل الحسابات تحت التحصيل ؟

3 ـ هل الحسابات تحت التحصيل في ازدياد ؟

4 ـ هل مخزون البضاعة في ازدياد ؟

5 ـ هل الاصول الثابتة في ازدياد ؟

6 ـ هل قيمة مصروفات البيع في 1984 اكبر منها في 1982 ؟

7 ـ هل تحسنت ربحية الشركة ؟

8 ـ هل استفاد المساهمون من استخدام الشركة لاموال الغير Debt Leverage ؟

المطلوب

الاجابة عن الاسئلة السابقة ، مع التوضيح باستخدام النسب والمعدلات المذكورة .

16-17 ـ اليك المعلومات التالية عن شركة الابريق :

النسبة المتداولة	1:3
النسبة السريعة	1:1.3
صافي الدخل الى مجموع الاصول	%12
الديون الى حقوق المساهمين	1 : 0.4
صافي الدخل الى حقوق المساهمين	%16.8
صافي الدخل	12 600 د

وقد كانت قيمة الاسهم العادية ضعف الدخل المحجوز . والالتزامات قصيرة الأجل مساوية للالتزامات طويلة الأجل .

المطلوب

تصوير ميزانية الشركة المذكورة مستخدما التصنيفات التالية :

اصول متداولة (ما عدا البضاعة)

بضاعة

مجموع الاصول المتداولة

التزامات متداولة

التزامات طويلة الاجل

حقوق المساهمين :

اسهم عادية

دخل محجوز (بما في ذلك دخل العام الحالي)

17-17 ـ اليك المعلومات التالية عن شركة الهواري :

نسبة متداولة	3
نسبة سريعة	1.5
رأس مال عامل	100 000 د

المطلوب

بيان اثر كل من العمليات التالية على كل من النسبة المتداولة والسريعة ورأس المال العامل (بين الاثر على اساس : زيادة ، نقص ، لا تغير) .
افترض ان الحالات التالية مستقلة :

(1) حصلت الشركة 5000 د من الحسابات تحت التحصيل .
(2) دفعت 6000 د سدادا لجزء من الحسابات تحت الدفع .
(3) باعت بضاعة تكلفتها 9000 د بمبلغ 12000 د على الحساب .
(4) اعلنت عن توزيعات نقدية بمبلغ 8000 د .
(5) اشترت عقار مقابل اوراق دفع طويلة الاجل .
(6) دفعت التوزيعات المذكورة في (4) .
(7) اشترت بضاعة على الحساب .
(8) اقترضت 10000 د من المصرف مقابل ورقة تستحق بعد 90 يوما .
(9) باعت استثمارات قصيرة الاجل تكلفتها 7000 د بمبلغ 6000 د .
(10) اثبتت استحقاق مصروف مرتبات بمبلغ 5000 د .

الفصل الثامن عشر

التقارير المالية وأثر تقلبات الأسعار

التقارير المالية هي حلقة الوصل بين النظام المحاسبي للمنشأة ، وبين متخذي القرارات ، على مختلف المستويات . وتقوم المنشآت عادة باعداد الكثير من التقارير المالية ، حسب الحاجة اليها ، وبناء على طلب متخذي القرارات . وهناك تقارير مالية رئيسية تقوم المنشآت باعدادها عادة ، وهي ما سنتناوله في هذا الفصل .

التقارير السنوية لأصحاب المشروع

تقوم المنشآت عادة باعداد تقرير سنوي متكامل الى ملاكها ، وغيرهم من متخذي القرارات الذين يعنيهم الامر ، يلخص نشاطات المنشأة خلال السنة المنصرمة والنتائج التي حصلت عليها ، وخططها المستقبلية الرئيسية .

وان كانت التقارير السنوية تختلف من منشأة الى اخرى ، الا ان التقرير المالي السنوي الجيد يجب أن يحتوي على العناصر الرئيسية التالية :

1 ـ القوائم المالية السنوية (الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير في المركز المالي) والايضاحات والملاحظات المرفقة بها .

2 ـ النتائج المالية الهامة .

3 ـ تقرير اللجنة الشعبية (رئيس مجلس الادارة)

4 ـ تقرير المراجع الخارجي

5 ـ تقرير الادارة

6 ـ ملخص مالي عن الخمس او عشر سنوات السابقة من عمر المنشأة
وتحتوي التقارير المالية لبعض المنشآت ، بالاضافة الى العناصر الستة المذكورة علاه ، صورا لمنتجاتها وموظفيها الرئيسيين، وبعض المواد الأخرى . كما ان التقرير الكامل بجميع عناصره يظهر عادة في شكل كتيب ، مطبوع على ورق ممتاز وبشكل أنيق . وسنتكلم فيما يلي باختصار عن العناصر الاساسية للتقرير السنوي ، باستثناء القوائم المالية نفسها حيث انه قد سبق شرحها واعطاء امثلة عنها .

النتائج المالية الهامة

ويمثل هذا الجزء من التقرير ملخصا للنتائج المالية الرئيسية التي حصلت عليها المنشأة ، خلال السنة المنصرمة والسنة السابقة لها . ويظهر هذا الملخص عادة في الصفحة الاولى أو الثانية من التقرير السنوي . ويمثل شكل(18-1) نموذجا لهذا الجزء من التقرير .

تقرير اللجنة الشعبية (رئيس مجلس الادارة)

تقوم اللجنة الشعبية للمنشأة(أو رئيس مجلس الادارة بالنسبة للشركات)، باعداد تقرير مختصر يتناول بعض الموضوعات الهامة ، مثل : اسباب زيادة (أو نقص) الدخل ؛ التغيرات والاضافات الرئيسية التي تمت في المنشأة ، مثل بناء خطوط انتاج جديدة ؛ العمليات المالية الرئيسية ، مثل الاقتراض ؛ المسئولية الاجتماعية للمنشأة ؛ توقعات المستقبل وغيرها .

شكل 18-1

الجزء الخاص بالنتائج المالية الهامة في تقرير احدى المنشآت

النتائج المالية الهامة		
عن السنة المالية المنتهية في 31-12	1983	1982
مبيعات	1 400 000 د	900 000 د
الدخل قبل الضرائب	200 000	100 000
صافي الدخل	150 000	70 000
نصيب السهم	4	1.867
توزيعات معلنة للاسهم العادية	37 500	30 000
نصيب السهم	1	0.800
نفقات رأسمالية واستثمارات	400 000	200 000
في نهاية السنة	1983	1982
رأس المال العامل	500 000 د	400 000 د
مجموع الاصول	2 000 000	1 500 000
التزامات طويلة الاجل	400 000	300 000
حقوق اصحاب المشروع	900 000	700 000
عدد العاملين	600	400

ويمثل شكل(18-2) نموذجا لهذا التقدير .

شكل(2-18) تقرير أمين اللجنة الشعبية

الى اصحاب المشروع

السنة المالية المنصرمة .

ارتفع الطلب على منتجات الشركة في النصف الاخير من السنة المالية بشكل كبير ، مما نتج عنه زيادة المبيعات والدخل ، محليا ودوليا .

توسعات المصنع

بلغت تكلفة التوسعات الرأسمالية خلال السنة الماضية مليونين من الدنانير . وقد قارب مشروع التوسع على الانتهاء ، وسوف تتمكن الشركة من زيادة انتاجها ، بعد انتهاء مشروع التوسع الحالي ، بحوالى50%. أما في السنة القادمة ، فان نفقات التوسع سوف تكون أقل بكثير .

المسئولية الاجتماعية

تقدر الشركة مسؤ وليتها عن حماية البيئة وسلامة المجتمع ، في منطقة عملها . ونتوقع انفاق حوالى نصف مليون دينار في السنة القادمة في هذا المجال .

المستقبل

لقد تضاعفت مبيعات الشركة ودخلها ، خلال فترة الخمس سنوات الماضية . فقد ارتفعت المبيعات من000 600 د الى1400000 د ، وارتفع الدخل من50000 د الى150000 .

وان العاملين بالشركة لفخورين بتحقيق هذه النتائج ، ومصممين على بذل المزيد من الجهد وتحقيق نتائج افضل في السنوات القادمة .

وتشير التوقعات الاقتصادية الى ارتفاع الطلب على منتجات شركتكم هذه ، وعليه فاننا نتوقع مزيدا من النمو والنجاح لهذه الشركة ، ودور اكبر في خدمة هذا المجتمع .

وتفضلوا بقبول الاحترام

على مصطفى
أمين اللجنة الشعبية
31 مارس1983

تقرير المراجع الخارجي

تقوم المنشآت الكبيرة عادة ، وبحكم القانون في كثير من الاحيان ، بتكليف مراجع قانوني لكي يقوم بفحص حساباتها ، وقوائمها المالية ، واعداد رأى محاسبي محايد بشأنها .

ويقوم المحاسب القانوني بفحص دفاتر وسجلات ومستندات المنشأة ، مستعينا في ذلك بعدد من مساعديه ، وفق برنامج مراجعة محدد . وقد تستغرق عملية المراجعة بضعة اشهر ويقوم المراجع (او المحاسب القانوني) بعملة الفني هذا ، بشكل مستقل ، حتى يكون رأيه الذي يقدمه في نهاية عملية المراجعة محايدا وفنيا دون تحيز الى أي من الأطراف . ولهذا السبب ، فان تعيين المراجع يجب ان لا يتم من قبل ادارة المنشأة؛ بل من الجمعية العمومية لها .

وفي نهاية عمله ، يقوم المراجع باعداد تقرير مختصر ، يتكون من فقرتين :

(1) الفقرة الاولى : يبين فيها حدود الاختبارات التي اجراها

(2) الفقرة الثانية : يبين فيها رأيه في سلامة القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة .

ويمثل شكل(18 - 3) نموذجا نمطيا لتقرير مختصر لاحد المراجعين .

شكل (18 - 3)
تقرير المراجع المختصر

الاخوة رئيس واعضاء الجمعية العمومية

منشأة س / بنغازي

لقد قمنا بفحص ميزانية المنشأة س في 31-12- 1983 م ، وقائمة الدخل وقائمة التغير في المركز المالي لنفس المنشأة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ .

وقد تمت المراجعة وفقا للمبادىء المتعارف عليها للمراجعة ، وشملت فحص الدفاتر والمستندات ، وغير ذلك من الاجراءات التي رأيناها ضرورية لتحقيق اغراض الفحص .

وفي رأينا ان الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير في المركز المالي المرفقة تعبر بشكل عادل عن المركز المالي للمنشأة س في 31-12-1983 م ، وعن نتائج اعمالها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وفقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها ،والمطبقة فى السنة المالية السابقة .

بنغازي في
1984-5-25

مصطفى محمود
محاسب قانوني

أما اذا اتضح للمراجع ان هناك مخالفات للمبادىء المحاسبية قامت بها المنشأة محل المراجعة ، او انها استخدمت مبادىء أو قواعد محاسبية تختلف عن تلك المطبقة في السنة السابقة ، فان المراجع لا بد ان يذكر هذه المخالفات في تقريره بصيغه بشكل يظهر الحقائق واضحة .

هـذا ،وتوجد كتب متخصصة في المراجعة ، كما ان اقسام المحاسبة في كليات الاقتصاد والادارة والتجارة ، عادة ما تخصص مادة او مادتين لتدريس علم المراجعة .

تقرير الادارة

ان المسئولية الاولى فيما يتعلق بالنظام المحاسبي للمنشأة وقوائمها المالية تقع على ادارتها وكبار موظفيها ، وبالذات الادارة المالية . وعليه يقوم مدير الادارة المالية (او نائب المدير العام للشؤ ون المالية) باعداد تقرير الادارة ، يوضح فيه ما يلي :

(1) ان القوائم المالية من مسؤ ولية الادارة ، وانه تم اعدادها وفقا للقواعد والمبادىء المحاسبية المتعارف عليها .

(2) تقييم الادارة لنظام المراقبة الداخلية للمنشأة

(3) اية ملاحظات هامة اخرى حول النظام المحاسبي والقوائم المالية وفحص المراجع الخارجي .

والواقع ان تقرير الادارة هذا ، اسلوب جديد بدأت تتبعه بعض الشركات في الدول المتقدمة أخيرا .

ويمثل شكل(18-4) نموذجاً لهذا التقرير

شكل (18-4)
تقرير الادارة

القوائم المالية

لقد قمنا باعداد ميزانية المنشأة س في 31-12-1983 م،وقائمة الدخل وقائمة التغير في المركز المالي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ . وقد تم اعداد القوائم المالية المذكورة وفقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، المناسبة لظروف المنشأة ؛ وقد تضمنت بطبيعة الحال بعض المبالغ المبنية على تقديراتنا وآرائنا .

نظام المراقبة الداخلية

يوجد بالمنشأة نظام محاسبي ورقابة داخلية جيدة ، تكفل حماية اصول المنشأة ضد سوء الاستخدام او التصرف فيها بدون صلاحيات . كما ان السجلات المحاسبية متكاملة وتمكن من اعداد القوائم المالية المناسبة ومن المحافظة على الاصول . هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكاليف نظام المراقبة الداخلية يجب ان لا تزيد عن الفوائد المتوقعة منه ، وذلك كله يتطلب تقديرات وآراء شخصية .

موضوعات اخرى

يخضع النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لاشراف اللجنة الشعبية ،كما انها محل فحص مستمر من قبل قسم المراجعة الداخلية بالمنشأة ، ومن المراجع الخارجي للمنشأة .

بنغازي في	احمد حميد
31-3-1984 م	المدير المالي

ملخص مالي

يحتوي هذا الجزء من التقرير على بيانات احصائية مالية مختصرة عن فترة الخمس أو عشر سنوات السابقة ، في شكل مقارن ؛ وبشكل يتناسق مع القوائم المالية لآخر سنة . ويختلف تصميم هذا الجزء من منشأة الى اخرى ، ويمثل شكل (18-5) نموذجا مختصرا لهذا الجزء .

شكل(5-18) ملخص مالي

منشأة س ملخص مالي عن الخمس سنوات السابقة
(المبالغ بملايين الدينارات باستثناء نصيب السهم)

خلال السنة	1983	1982	1979
صافي المبيعات	1800	1600	1000
اجمالي الدخل	500	400	300
نسبته الى المبيعات	% 28	%25	%33
مصروف الفوائد	34	21	15
الدخل قبل الضرائب	170	160	88
ضرائب الدخل	83	78	40
صافي الدخل	90	86	47
نسبته الى المبيعات	%5	% 5.4	%4.7
نصيب السهم :			
من صافي الدخل	5.19	4.84	2.54
من التوزيعات	1.80	1.65	1.40
معدل العائد على حقوق المساهمين	%15.9	%16.4	%11.2
اسعار السهم العادي :			
اعلى	31	$41\frac{1}{2}$	$40\frac{5}{8}$
اقل	18	$22\frac{3}{8}$	$22\frac{1}{4}$
الاستهلاك والاهلاك	43.3	41	23.6
النفقات الرأسمالية	98.5	72.1	55.5
في نهاية السنة	1983	1982	1979
رأس المال العامل	440	430	250
اجمالي الاصول الثابتة	700	600	450
صافي الاصول الثابتة	420	360	260
حقوق اصحاب المشروع	600	500	450
حق السهم العادي الواحد	33	29	23
عدد المساهيمن	3500	3900	4500
عدد العاملين	5000	4500	4000

التقارير المالية للمشروعات ذات النشاطات المتعددة

تقوم بعض الشركات الكبرى بتنويع نشاطها وعملياتها ، وكذلك أماكن عملها ، وهي تعرف باسم Conglomerates . ولتقييم اعمال هذه الشركات يحتاج قارىء قوائمها المالية الى معلومات عن النشاطات الرئيسية والمناطق الجغرافية الرئيسية للشركة ، ذلك لأن الربحية وفرص النمو ودرجة الخطر تختلف باختلاف نوع النشاط ومكان مزاولته .

ويمكن اعطاء هذه البيانات اما في نفس القوائم المالية او كايضاحات مرفقة بها[1] .

ويمثل شكل (6-18) نموذجا لمثل هذا التقرير .

شكل (6-18)

تقرير عن النشاطات المختلفة لشركة متعددة النشاطات

(ملايين الدينارات)

	خدمات النقل	خدمات الفنادق	خدمات المطاعم	المجموع
ايرادات :				
محلية	300 د	200 د	100 د	600 د
خارجية	150	50	30	230
المجموع	450	250	130	830
دخل العمليات :				
محلية	5	10	4	19
خارجية	10	6	4	20
	15	16	8	39
أصول :				
محلية	1000	400	100	1500
خارجية	600	100	50	750
	1600	500	150	2250

(1) **Statement of Financial Accounting Standards No. 14,** Financial Reporting for segments of a Business Enterprise» (Stamford: Financial Accounting Standards Board, 1976) .

نشر البيانات التقديرية

يدور نقاش كبير في الادب المالي عما اذا كان من واجب الشركات المساهمة ان تقوم بنشر خططها وميزانياتها التقديرية لمساهميها وغيرهم من متخذي القرارات . كما ان النقاش يدور ايضا حول : (1) ما هي المعلومات التي يجب نشرها (المبيعات ، صافي الدخل ، نصيب السهم ، . . الخ)، (2) ما هي المدة الزمنية (ستة اشهر ، سنة ، سنتين ، . . . الخ) ، التي يجب ان تغطى بالبيانات التقديرية المنشورة(3) هل يجب ان تحتوي التقارير المالية السنوية على مقارنة النتائج المتوقعة بالفعلية . ولم تتخذ مهنة المحاسبة في الدول المتقدمة موقفا محددا من هذه المشكلة ، باستثناء انها منعت المحاسبين القانونيين(CPAS) من ربط الميزانيات التقديرية المنشورة باسمائهم ، بشكل قد يفهم منه انهم يشهدون بصحتها أو أنها معقولة . ولكن الكثير من المحاسبين القانونيين يقومون فعلا بمساعدة عملائهم في اعداد وتنسيق ميزانيتهم التقديرية ، وهو تصرف مقبول .

وقد قامت كثير من الشركات المساهمة العامة بنشر بعض البيانات عن ميزانياتها التقديرية فعلا في اميركا ، ولكن هذه التجربة لا تزال جديدة ، ولم تتضح ابعادها بعد .

وقد يتم نشر البيانات التقديرية بطرق مختلفة ، نورد احداها في شكل (7-18) .

شكل(7-18)

نموذج لنشر البيانات التقديرية

(ملايين الدينارت)

	السنة السابقة		السنة الحالية
	تقديري	فعلي	تقديري
المبيعات	20 د	30 د	40 د
تكلفة المبيعات	15	20	25
اجمالي الدخل	5	10	15
مصروفات اخرى	2	4	6
الدخل قبل الضرائب	3	6	9
ضرائب الدخل	1	2	4
صافي الدخل	2	4	5
نصيب السهم	1 د	2 د	2.5 د

التقارير المالية خلال السنة

تقوم الشركات الكبيرة العامة في الدول المتقدمة باعداد ونشر تقارير مالية نصف او ربع سنوية ، في شكل قوائم دخل وميزانيات مختصرة جدا . وتحتوي هذه التقارير عادة على ارقام مقارنة عن الفترات السابقة . وتنشر هذه التقارير عادة على مسئولية ادارة الشركة ، ولا يقوم المراجع الخارجي للشركة بفحصها او اعطاء رأي فنى حيالها .

التقارير المالية حول اثر تغيرات الاسعار

يقوم النظام المحاسبي باثبات معاملات المنشأة باستخدام النقود لقياس القيم . وتثبت المعاملات في الدفاتر المحاسبية على اساس الاسعار السائدة وقت حدوث عملية التبادل فعلا ـ بيع ، شراء ، تأجير ، . . . الخ .

وعليه ، فعند شراء مبنى بمبلغ 50 000 د في 1-1-1983 م ، تثبت هذه العملية في الدفاتر بجعل حساب المباني مدينا بمبلغ 50000 د . وفي نهاية الاولى ، يظهر هذا المبنى في ميزانية المنشأة المالكة بنفس المبلغ ، مطروحا منه الاستهلاك ؛ وكذلك في نهاية السنة الثانية والثالثة ، . . . . وهكذا حتى نفاذه . هذا الاجراء هو ما يعرف باسم المحاسبة على اساس التكلفة التاريخية Historical Cost Accounting . ولكن الملاحظ فعلا ان الاسعار في تقلب مستمر ، وهي ترتفع عادة . وعليه فإن المبنى المذكور اعلاه قد يكون سعره في نهاية السنة الاولى من شرائه 60 000 د ، ومع ذلك يظهر في الميزانية بتكلفة شرائه 50 000 د مطروحاً منها مجمع الاستهلاك .

دأب المحاسبون على تجاهل هذه المشكلة ، ولكنهم وبعد الارتفاع الكبير والمستمر في الاسعار ، وامام ضغط فقهاء المحاسبة ومنظريها ، بدأوا اخيرا يهتمون بها ويعترفون بضرورة معالجتها .

وهناك شبه اتفاق عام بين المحاسبين بأن القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية ، يجب ان يستمر العمل بها ، وتكون هي القوائم الاساسية التي يعتد بها . ويرجع هذا التمسك بتلك القوائم الى أن الارقام التي تظهر بها تمثل نتائج عمليات ومبادلات تمت فعلا ويمكن التحقق منها ؛ وان كانت لا تخلو من التقديرات والآراء الشخصية . غير ان هذه القوائم وحدها لم تعد كافية ، ويجب ان ترفق بها معلومات عن اثر تقلبات الاسعار على اصول وخصوم المنشأة ، ودخلها ، في شكل قوائم مالية اضافية او جداول او ملاحظات .

وهناك طريقتان رئيسيتان لمعالجة اثر تقلبات الاسعار على القوائم المالية ، وهما :

1 ـ معالجة التغير في المستوى العام للاسعار (وحدة القياس الثابتة)

2 ـ التكاليف الحالية

وسنناقش كلا منهما باختصار فيما يلي .

التغير في المستوى العام للاسعار

يتم تحديد وقياس اثر التغير في المستوى العام للاسعار General Price Level Change عن طريق تحويل القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية (التقليدية) الى قوائم ذات دينارات ثابتة باستخدام الرقم القياسي العام لتغيرات الاسعار . وبهذا الشكل تصبح كل عناصر القوائم المالية مقيمة (أو مقاسة) بدينارات ذات قوة شرائية واحدة ـ اي متساوية . والرقم القياسي للاسعار Price-Level Index عبارة عن نسبة مجموع تكاليف مجموعة من السلع في وقت معين ، الى مجموع تكاليف نفس المجموعة من السلع في وقت سابق ، يعرف بزمن الاساس . ويعطي مجموع تكاليف السلع في الاساس القيمة 100 (مائة) ، ثم تحسب الارقام القياسية للاوقات اللاحقة كنسبة مئوية منه .

فمثلا ، بافتراض ان مجموع تكاليف مجموعة من السلع في 1 يوليو 1983 قد

بلغ 12000 د ، وأن مجموع تكاليف نفس المجموعة في 30 يونيه 1984 م بلغ 13200 د ، فان :

الرقم القياسي للاسعار في 1-7-83 (الاساس) 100

الرقم القياسي للاسعار في 30-6-84 (الحالي)

[100× (12000÷ 13200)] 110

والرقم القياسي الخاص ببعض السلع Specific Price Index هو ذلك الرقم الذي يأخذ في الاعتبار تغيرات اسعار تلك السلع فقط . أما الرقم القياسي العام للاسعار ، فهو ذلك الرقم الذي يأخذ تغيرات اسعار جميع السلع في الحسبان .

ويمكن استخدام الرقم القياسي العام للاسعار في تعديل عناصر القوائم المالية التقليدية كما يلي :

لنفرض ان الرقم القياسي العام للاسعار قد كان في تاريخ شراء مبنى 120 ، وسعر الشراء 20000 د . ولنفرض ان الرقم القياس العام للاسعار الآن 150 .

وعليه، يمكن احتساب ما يعادل التكلفة الأصلية (التاريخية) لهذا المبنى بالدينارات الثابتة (الحالية) كما يلي :

$$\text{التكلفة التاريخية المعدلة} = \frac{\text{الرقم القياسي الحالي للاسعار}}{\text{الرقم القياسي للاسعار عند الشراء}} \times \text{تكلفة الشراء}$$

$$= \frac{150}{120} \times 20\,000$$

$$= 25\,000 \text{ د}$$

اعداد الميزانية بدينارات ثابتة (او موحدة)

لاعداد الميزانية بدينارات ثابتة ، تقسم الحسابات الى نوعين: (1) حسابات نقدية (2) حسابات غير نقدية . والحسابات النقدية تشمل الاصول النقدية

والالتزامات النقـدية . والاصـول النقـدية تتكون من النقـود والحقـوق التـي ستحصل نقدا ، مثل الحسابات تحت التحصيل والاوراق تحت التحصيل . اما الالتزامات النقدية فهـي تشمـل عمليـا جميع الالتزامـات ، مثـل الحسابـات والاوراق تحت الدفع ، وسندات الدفع ، لان دفعها عادة يتم نقدا .

حيث ان الاصول النقدية والالتزامات النقدية تكون دائما مقيمة بدينارات ذات قيمة شرائية حديثة (حالية) في تاريخ الميزانية ، وعليه فهي لا تحتـاج الى تعديل في الميزانية المعدة على اساس الدينـارات الثابتـة . امـا باقـي الحسابـات الظاهرة بالميزانية ـ الحسابات غير النقـدية مثـل البضاعة ، الاصـول الثابتـة ، واسهم رأس المال ـ فيجب أن تعدل لاظهارها في الميزانية بدينارات ذات نفس القيمة الشرائية مثل النقود في تاريخ الميزانية . وبتعديل الحسابات غير النقدية يتم الاعتراف بالتغيرات التي حصلت في مستوى الاسعار منـذ تاريخ اثبـات تلك العناصر في الدفاتر المحاسبية للمنشأة . وعلى ذلك ، تصبح جميع عنـاصر الميزانية مقيمـة بدينـارات ذات قيمـة موحدة (ثابتة) ، وهي قيمتها في تاريخ الميزانية .

وان كانت الحسابات النقدية لا تحتـاج الى تعـديل لاظهارهـا في الميزانية المعدلة ، الا أن التغيرات في مستوى الاسعار تؤدي الى وفـر أو خسائـر للقـوة الشرائية في الاصول النقدية والالتزامات النقدية .

مثال [2]

لنفرض أن المنشأة س استلمت منذ عشر سنوات ورقة تحت التحصيل قيمتها 100 000 د ، نظير بيع اصول ثابتة . ولنفرض ان هذه الورقة قد استحقت الآن ، ودفعت نقدا[3]. حيث ان المنشأة استلمت المبلغ الذي سبق وأن أقرضته بالكامل ، فقد يبدو أنها قد تحصلت على حقوقها بالكامل وعادت الى مركزها

---

(2) Philip E. Fess and C. Rollin Niswonger, **Accounting Principles,** 13 th Edition (Cincinnati, Ohio: South- Western Publishing Co., 1981), p. 763.

(3) لتسهيل المثال ، سوف نستبعد الدفعات الدورية للفوائد من الحسبان .

الأصلي (قبل عشر سنوات) . ولكن هذا الكلام يكون صحيحا فقط اذا لم يحدث اي تغيير في المستوى العام للاسعار .

أما اذا كان هناك ارتفاع في المستوى العام للاسعار ما بين التاريخين قدره 50% ، فإن حامل الورقة تحت التحصيل (المنشأة س) يكون قد خسر قوة شرائية مقدارها 50 000 د ، خلال هذه الفترة . وقد تم احتساب مبلغ الخسارة كما يلي :

الخسارة = { المبلغ النقدي المستلم فعلاً } — { المبلغ اللازم للاحتفاظ بالقوة الشرائية الأصلية }

= 100 000 د ـ (100 000 د × 150 / 100)

اما بالنسبة للمدين بالورقة تحت التحصيل ، فقد تحصل على وفر فى القوة الشرائية ، مقداره 50 000 د . وتفسير ذلك هو أنه خلال السنة ارتفعت القوة الشرائية للالتزام الأصلى على المدين من 100 000 د إلى 150 000 د ، ولكنه دفع فقط 100 000 د لسداد التزامه ، وعليه حقق وفرا فى القوة الشرائية مقداره 50 000 د

مثال :

لتوضيح كيفية اعداد الميزانية بدينارات موحدة ، لنفرض أن الشركة الوطنية قد بدأت اعمالها فى أول يناير ، 1983 م ، وأن الرقم القياسي للمستوى العام للاسعار فى ذلك التاريخ كان 100 . ولنفرض أنه تم اعداد ميزانيتها فى ذلك التاريخ كما يلى :

الشركة الوطنية
الميزانية فى 1 / 1 / 1983 م

اصول		حقوق اصحاب الشروع	
نقدية	10 000 د	اسهم راس المال	80 000 د
بضائع	40 000		
ارضي	30 000		
المجموع	80 000 د		80 000 د

ولنفرض أن المنشأة لم تقم بأية معاملات خلال السنة ، وأن الرقم القياسى للاسعار قد ارتفع الى 125 .

فى هذه الحالـة سوف تكون الميزانية التقليدية (على اســاس التكلفـة التاريخية) فى 31 / 12 / 1983 م ، تماماً كما هي في 1 /1/ 1983 م ، والموضحة اعلاه . أما الميزانية المعدلـة فستظهـر كما يلى (ارفقـت الملاحظـات للتـوضيح فقط) :

الشركة الوطنية
الميزانية بدينارات موحدة
فى 31 / 12 / 1983

اصول		حقوق اصحاب المشروع	
نقدية(1)	10 000 د	اسهم راس المال(4)	100 000 د
بضاعة(2)	50 000	دخل مجمع (عجز)(5)	(2500)
اراضى(3)	37 500		
المجموع	97 500 د	المجموع	97 500 د

ايضاحات مرفقة بالميزانية :

(1) اصل نقدى مقيم بدينارات موحدة ، ولا يحتاج إلى تعديل .

(2) اصل غير نقدى تم تعديله : 40000 د × (125 ÷ 100) = 50 000 د

(3) اصل غير نقدى تم تعديله : 30 000 × (125 ÷ 100) = 37 500 د

(4) عنصر غير نقدى تم تعديله : 80000 × (125 ÷ 100) = 100 000 د

(5) خسارة فى القوة الشرائية بسبب اصل نقدى (النقدية) :

10 000 د - [10 000 د × (125 ÷ 100)] = 2500 د

ومن المثال السابق ، يتضح ان الخطوات الرئيسية لاعداد الميزانية بدينارات موحدة (ثابتة) هى :

1 ـ اظهـار الأصـول النقـدية والالتزامـات النقـدية بأرصدتهـا كما هى ، دون

تعديل ، لأنها دائما تقيم بالدينارات الموحدة الحديثة .

2 ـ تعديل ارصدة حسابات العناصر غير النقدية لما يساويها من الدينارات الموحدة الحالية .

3 ـ اظهار وفر أو خسارة القوة الشرائية الناتج عن العناصر النقدية ، كتعديل لحقوق اصحاب المشروع .

لاحظ أن ميزانيات المنشآت عادة تكون أكثر تعقيدا من الميزانية المبسطة فى مثالنا السابق ، ولكن اسس التعديل واحدة . فمثلا ، عند احتساب الوفر أو الخسارة فى القوة الشرائية للسنة محل التعديل ، للعناصر النقدية ، يجب اخذ التغيرات التى حصلت على العناصر النقدية خلال السنة فى الاعتبار . ولكن احتسابها سيكون كما فى المثال السابق ، وعلى اساس الفلسفة التالية :

المبلغ المطلوب للاحتفاظ بالقوة الشرائية الأصلية للعنصر النقدي (النقدية)	10000 د ×100 / 125	= 12 500 د
المبلغ الفعلى للعنصر النقدى		10 000
الخسارة فى القوة الشرائية		2500 د

قائمة الدخل بدينارات موحدة .

الخطوات الرئيسية التي يجب اتباعها لتحويل قائمة الدخل التقليدية (على أساس التكلفة التاريخية) الى قائمة دخل بدينارات موحدة (ثابتة) هي :

1 ـ تعديل حسابات الايرادات والمصروفات إلى ما يعادلها بالدينارات الموحدة الحالية ، باستخدام الرقم القياسى للمستوى العام للاسعار .

2 ـ اضافة (او طرح) الوفر (أو الخسارة) فى القوة الشرائية للعناصر النقدية .

مثال :

لنفرض أنه تم اعداد قائمة الدخل التقليدية التالية لشركة النصر :

شركة النصر

قائمة الدخل عن السنة المنتهية فى 31 / 12 / 1984

البيان		
مبيعات(1)		120 000 د
مصروفات :		
تكلفة البضاعة المباعة(2)	55 000 د	
مصروف الاستهلاك(3)	20 000	
مصروفات اخرى(4)	27 000	
مجموع المصروفات		102 000
صافى الدخل		18 000 د

ايضاحات مرفقة بقائمة دخل شركة النصر :

(1) تمت المبيعات بانتظام خلال السنة ، وقد كان الرقم القياسى المتوسط للاسعار خلال السنة 120 .

(2) تم شراء البضاعة عندما كان الرقم القياسى للاسعار 110

(3) تم شراء الاصول الثابتة عندما كان الرقم القياسى للاسعار 100

(4) تحققت المصروفات بانتظام خلال السنة ، وقد كان الرقم القياسى المتوسط 120 .

وبافتراض أن الرقم القياسى للاسعار فى نهاية السنة كان 125 ، فان قائمة الدخل المعدلة (ذات الدينارات الموحدة) تظهر كما يلى :

شركة النصر

قائمة الدخل بدينارات موحدة

عن السنة المنتهية فى 31 / 12 / 1984 م

البيان		
مبيعات(1)		125 000 د
مصروفات :		
تكلفة البضاعة المباعة(2)	62 500 د	
مصروف الاستهلاك(3)	25 000	
مصروفات اخرى(4)	28 125	
مجموع المصروفات		115 625
الدخل قبل خسائر القوة الشرائية		9375 د
خسائر القوة الشرائية(5)		(4375)
صافى الدخل		5 000 د

ايضاحات مرفقة بقائمة الدخل المعدلة لشركة النصر :

(1) عدلت لتكون بدينارات موحدة : 120 000 × (125 ÷ 120)

(2) عدلت لتكون بدينارات موحدة : 55 000 × (125 ÷ 110)

(3) عدلت لتكون بدينارات موحدة : 20 000 × (125 ÷ 100)

(4) عدلت لتكون بدينارات موحدة : 27 000 × (125 ÷ 120)

(5) هذا المبلغ يمثل صافى خسائر القوة الشرائية التى حققتها المنشأة خلال السنة ؛ وهو رقم افتراضى فقط .

ويجب أن نشير هنا ايضا إلى أن قوائم دخل الشركات والمنشآت عادة تكون أكثر تعقيدا فى الحياة العملية مما أوردناه فى مثالنا السابق ؛ إلا أن اسس التعديل واحده .

التكلفة الحالية Current Cost

عند اعداد القوائم المالية ذات الدينارات الموحدة Constant Dinar Statements ، هجرنا فرض ثبات القيمة الشرائية للعملة ، ولكننا لم نتخل عن

مبدأ التكلفة التاريخية . ففي ميزانية الشركة الوطنية سابقة الذكر ، تم تعديل قيمة الاراضي من 30 000 د إلى 37 500 د نتيجة لارتفاع الرقم القياسي العام للأسعار من 100 إلى 125 . ولكن التكلفة الحالية لتلك الأرض فى 31 / 12 / 83 م قد تكون 20 000 د أو 100 000 د .

ولكن ما هى التكلفة الحالية ؟

التكلفة الحالية لأصل ما هى المبلغ النقدى الذى يجب دفعه الآن لاقتناء اصل له نفس العمر ونفس المواصفات .

وعليه فانه من أهم الانتقادات التى توجه الى تعديل القوائم المالية لكى تعكس اثر التغير فى المستوى العام للاسعار هى أنها لا تظهر التكلفة الحالية ، أو ما يعبر عنه بالتغير فى المستوى الخاص للأسعار Specific Price Change .

فبالنسبة لشركة لانتاج وبيع الخشب مثلا ، والتي يكون مخزون الخشب نسبة كبيرة من اصولها ، يهمها بالدرجة الأولى التغيرات فى اسعار الخشب ، وأكثر مما يهمها التغيرات فى المستوى العام للاسعار .

مثل هذه الشركة يمكن أن تتعرض للارقام القياسية التالية خلال سنتين :

السنة	الرقم القياسى العام للاسعار	الرقم القياسى الخاص لاسعار الخشب
1983	133	207
1984	148	193

وبافتراض انه كان لدى الشركة متوسط مخزون خشب خلال 1983 و 1984 بما قيمته 1 000 000 د ، فانه يمكن احتساب التعديلات التالية :

الرقم القياسى	التعديل	المبلغ المعدل	التغير
العام	1000 000 × (148 ÷ 133)	1112 782	112 872 د
الخاص	1000 000 × (193 ÷ 207)	932 367	(67 633)
صافي التغير			45 239 د

كيف يمكن فى مثل هذه الحالة اقناع مدير هذه الشركة بأن مخزون الخشب

الظاهر في ميزانيته يجب أن ترفع قيمته بمبلغ 872 112 د ، في حين سعره في السوق قد انخفض بمبلغ 633 67 د ؟

وكما هو واضح ، يمثل استخدام التكلفة الحالية في المحاسبة ، تخل عن مبدأ التكلفة التاريخية . ويقترح بعض مؤيدو هذه الطريقة ، أن يتم الانتقال إلى التكلفة الحالية تدريجيا وبالخطوات التالية :

1 ـ الخطوة الأولى : قوائم مالية تقليدية (تكلفة تاريخية) مع ايضاحات مرفقة تبين التكلفة الحالية للمخزون والأصول الثابتة والاستهلاكات وتكلفة البضاعة المباعة .

2 ـ الخطوة الثانية : قوائم مالية تقليدية مرفق بها قوائم مالية معدة على اساس التكلفة الحالية .

3 ـ الخطوة الثالثة : اعداد القوائم المالية على اساس التكلفة الحالية فقط .

ولعل المشكلة الرئيسية لمحاسبة التكلفة الحالية هي صعوبة تقدير التكلفة الحالية للعناصر المختلفة ، وضرورة الاعتماد على الاراء والتقديرات الشخصية ، مما يجعل القوائم المالية اقل موضوعية ، مما يقلل ثقة متخذي القرارات بها .

المتطلبات الحالية لنشر اثار تغيرات الاسعار

لا تزال الشركات والمنشآت في الجماهيرية تهتم فقط بالتكلفة التاريخية ، والقوائم المالية التقليدية . اما في بعض الدول الأخرى ، فان الشركات أصبحت مطالبة باعداد ونشر بيانات عن اثر تقلبات الأسعار على اصولها وخصومها ونتائج اعمالها . ففي الولايات المتحدة ، مثلا ، اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية القرار رقم 33 المتعلق بهذا الموضوع ، والذي يقضي بأنه يتوجب على الشركات الكبيرة (التي تملك بضائع واصول ثابتة تزيد عن 125 مليون دولار ، أو مجموع اصول تزيد عن بليون دولار) ان تنشر كمعلومات اضافية للقوائم التقليدية ، بيانات على اساس الدولارات الموحدة وعلى أساس التكلفة الحالية ، كما يلي[4] :

(4) **Statement of Financial Accounting Standards No. 33**, «Financial Reporting and Changing Prices» (Stamford, Conn.: Financial Accounting Standards Board, 1979).

أ ـ بيانات تكميلية لعمليات السنة الحالية

بالاضافة إلى القوائم المالية التقليدية ، يجب نشر البيانات الاضافية التالية ، فى شكل جدول أو ملاحظات :

(1) الدخل من العمليات العادية على أساس التكلفة الحالية وعلى اساس الدينارات الموحدة .

(2) الوفر أو الخسارة فى القوة الشرائية للعناصر النقدية .

(3) اثر التغير فى المستوى العام للاسعار واثر التغير فى الاسعار الخاصة للمخزون والأصول الثابتة ، والفرق بين الاثرين .

ب ـ ملخص تكميلي ببعض البيانات المالية عن خمس سنوات

يجب استخدام كل من التكلفة الحالية والدينارات الموحدة فى اعداد ونشر كل من البيانات التالية ، فى شكل ملخص عن الخمس سنوات السابقة :

(1) الايرادات

(2) الدخل من العمليات العادية ، كمجموع ، مع تحديد نصيب السهم العادى الواحد .

(3) صافى الاصول فى نهاية السنة .

(4) الوفر أو الخسارة فى القوة الشرائية للعناصر النقدية .

(5) اثر التغير فى المستوى العام للاسعار واثر التغير فى الاسعار الخاصة للمخزون والاصول الثابتة ، والفرق بينهما .

أسئلة وتمرينات

اسئلة

18-1 اذكر واشرح المكونات الرئيسية لتقرير مالى سنوى جيد .

18-2 تكلم عن دور المراجع الخارجى بالنسبة للقوائم المالية المنشورة .

18-3 ما هى متطلبات التقارير المالية للمشروعات الدولية ذات النشاطات المتعدده ؟

4-18 ما هى الميزانية التقديرية ؟

5-18 يرى البعض أنه يتوجب على الشركات والمنشآت العامة نشر بيانات تقديرية عن خططها المستقبلية والنتائج التى تتوقع الادارة الحصول عليها ـ ناقش .

6-18 ما هو المقصود بمبدأ التكلفة التاريخية فى المحاسبة ؟

7-18 يرى البعض انه يجب تعديل القوائم المالية التقليدية لتظهر أثر التغير فى المستوى العام للأسعار ـ ناقش مبينا لماذا ، وكيف يمكن ان يتم ذلك .

8-18 يصر بعض منظرى المحاسبة على ضرورة تعديل القوائم المالية التقليدية لتظهر التكلفة الحالية ، على الاقل فى شكل تكميلى ـ ناقش مبيناً لماذا ، وكيف يمكن ان يتم ذلك .

9-18 ما هو موقف مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى من مشكلة اثر تقلبات الاسعار على القوائم المالية ؟

10-18 هل يجب تعديل القوائم المالية للشركات والمنشآت العامة فى الجماهيرية لتظهر أثر تقلبات الاسعار ؟ لماذا ؟ وكيف ؟

11-18 اذا ما تم شراء استثمارات فى اسهم عادية لاحدى المنشآت بمبلغ 100 000 د ، عندما كان الرقم القياسى العام للاسعار 100 : فما هو المبلغ المعادل بالدينارات الموحدة الآن اذا كان الرقم القياسى العام للاسعار 140 ؟

12-18 صنف العناصر التالية إلى نقدية وغير نقدية :

(1) آلات
(2) مرتبات تحت الدفع
(3) نقدية
(4) اسهم ممتازة
(5) حسابات تحت التحصيل
(6) مخزون

13-18 وصلت مبيعات احدى المنشآت خلال السنة (بانتظام) 300 000 د . فإذا

كان الرقم القياسى للاسعار فى بداية السنة 120 ، والرقم القياسى المتوسط للاسعار خلال السنة 130 ، والرقم القياسى فى نهاية السنة 140 ؛ فما هو الرقم الذى يجب أن تظهر به المبيعات فى قائمة الدخل المعدلة (بدينارات موحدة) ؟

تمرينات

14-18 فى 1 / 1 / 1983 اشترت منشأة الأمل أسهما عامة لشركة المختار بمبلغ 50 000 د ؛ وقد كان الرقم القياسي العام للاسعار في ذلك التاريخ 100 .

وفى اول أكتوبر قامت المنشأة ببيع تلك الاسهم بمبلغ 78 000 د نقدا ؛ وقد كان الرقم القياسى العام للاسعار فى ذلك التاريخ 130 .

والمطلوب :

1 ـ ما هو الدخل الناتج عن هذه العملية باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية (التقليدى) ؟

2 ـ ما هو مبلغ الدخل الذى (1) يمكن نسبته إلى التغير فى القوة الشرائية ، و(2) يمكن اعتباره دخلا فعليا بدينارات موحدة حديثة ؟

15-18 تم تأسيس الشركة العصرية فى 1 يناير 1983 ، باصدار 6000 سهما ، بقيمة اسمية 10 دينارات للسهم ، مقابل 12 000 د نقدا ، وأرض قيمتها 48 000 د . واليك البيانات التالية :

(1) الرقم القياسى العام للاسعار فى 1 / 1 / 1983 م 120 .

(2) الرقم القياسى العام للاسعار فى 31 / 12 / 1983 م 140 .

(3) لم تقم الشركة بأية معاملات حتى 31 / 12 / 1983 م

المطلوب :

1 ـ اعداد الميزانية التقليدية للشركة فى 31 / 12 / 1983 م

2 ـ اعداد الميزانية بدينارات موحدة للشركة فى 31 / 12 / 1983 م .

18-16 استخرجت الارصدة التالية من دفاتر الشركة الشرقية فى 31 / 12 / 1984 م (نهاية سنتها المالية) :

مصروف استهلاك الآلات	6 000 د
ايرادات	95 000
مصروفات مختلفة	2 000
ايجارات ومنافع	18 000
مصروف قرطاسية	1 000
مصروف مرتبات	40 000

هذا مع العلم أن :

(1) تحققت المصروفات والايرادات بانتظام خلال السنة .
(2) تم اقتناء الآلات عندما كان الرقم القياسى العام للاسعار 120 .
(3) تم اقتناء القرطاسية عندما كان الرقم القياسى العام للاسعار 135
(4) كان متوسط الرقم القياسى العام للاسعار خلال السنة 140 .
(5) كان الرقم القياسى العام للاسعار فى نهاية السنة 150 .
(6) بلغت خسائر القوة الشرائية عن العناصر النقدية 5 000 د . .

المطلوب

اعداد قائمة الدخل بدينارات موحدة للسنة الحالية .

18-17 تم تكوين شركة المصفاة فى 1 يناير 1983 م ، عندما كان الرقم القياسى للاسعار 125 . وقد تم اصدار اسهم راس المال (عادية) بمبلغ 100 000 د ، مقابل :

(1) نقدية 20 000 د .
(2) ارض قيمتها 90 000 د ، مثقلة برهن فى شكل ورقة تحت الدفع (بدون فوائد) بمبلغ 10 000 د .

ولم تقم الشركة بأية عمليات خلال 1983 م ؛ إلا أن الرقم القياسى العام للاسعار فى نهاية السنة كان 150 .

وإليك البيانات التالية المستخرجة من دفاتر الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 1984 م :

مبيعات (منتظمة خلال السنة)	500 000 د
تكلفة البضاعة المباعة (اشتريت عندما كان الرقم القياسي 155)	240 000
مصروف الاستهلاك (تم شراء الآلات عندما كان الرقم القياسي 150)	50 000
مصروفات أخرى (تحققت بانتظام خلال السنة)	150 000

وقد كان متوسط الرقم القياسي العام للاسعار خلال 1984 هو 160 ، وفى نهاية السنة 170 .

المطلوب :

1 ـ اعداد الميزانية التقليدية للشركة فى 31 / 12 / 1983 م .

2 ـ اعداد الميزانية بدينارات موحدة للشركة فى 31 / 12 / 1983 م .

3 ـ اعداد قائمة الدخل بدينارات موحدة للشركة ، عن السنة المالية المنتهية فى 31 / 12 / 1984 م ، علما بأن الشركة حققت وفرا فى القوة الشرائية خلال السنة بلغ 25 000 د .

18 - 18 انشئت الشركة العربية الاتحادية للصناعات الخفيفة فى أول مارس 1983 م ، عندما كان الرقم القياسي العام للأسعار 150 . وقد أصدرت الشركة اسهماً عادية قيمتها 800 000 د ، مقابل :

(1) نقدية 500 000 د

(2) اراضى قيمتها 350 000 د ، مثقلة برهن (ورقة دفع) بدون فوائد ، بمبلغ 50 000 د .

ولم تقم الشركة بأية معاملات خلال سنتها المالية الأولى التي تنتهى فى نهاية فبراير 1984 م ؛ وقد كان الرقم القياسي العام للاسعار فى ذلك التاريخ 170 .

وقد استخرجت المعلومات التالية من دفاتر الشركة خلال سنتها المالية التالية المنتهية فى 29 فبراير 1985 م :

ايرادات (منتظمة خلال السنة)	600 000 د
تكلفة المبيعات (تمت المشتريات عندما كان الرقم القياسى 175)	300 000
مصروف الاستهلاك (اشتريت الاصول الثابتة عندما كان الرقم القياسى 170)	80 000
مصروفات مختلفة (تحققت بانتظام خلال السنة)	100 000

هذا مع العلم بأن :

(1) الرقم القياسى العام المتوسط للاسعار خلال السنة المنتهية فى 29 / 2 / 1985 هو 180

(2) الرقم القياسى العام للاسعار فى 29 / 2 / 1985 م هو 190

(3) حققت الشركة خسائر فى القوة الشرائية نتيجة لاحتفاظها بعناصر نقدية صافية خلال السنة قدرها 10 000 د .

المطلوب

1 ـ اعداد الميزانية التقليدية للشركة فى 28 فبراير 1984 م

2 ـ اعداد الميزانية المعدلة لاظهار اثر التغير فى المستوى العام للاسعار ، للشركة فى 28 فبراير 1984 م .

3 ـ اعداد قائمة الدخل التقليدية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى 29 فبراير 1985 م .

4 ـ اعداد قائمة الدخل المعدلة لاظهار اثر تقلبات الاسعار العامة ، للشركة عن السنة المالية المنتهية فى 29 فبراير 1985 م .

18-19 إليك الميزانية التقليدية لشركة الوفاق :

<table>
<tr><th colspan="4">شركة الوفاق
الميزانية في 31 / 12 / 1983 م</th></tr>
<tr><td>نقدية</td><td>50 000 د</td><td>اوراق تحت الدفع</td><td>100 000 د</td></tr>
<tr><td>مباني</td><td>210 000</td><td>راس المال</td><td>250 000</td></tr>
<tr><td>مجمع استهلاك</td><td>(15 000)</td><td>دخل محجوز</td><td>105 000</td></tr>
<tr><td>آلات</td><td>300 000</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>مجمع استهلاك</td><td>(90 000)</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>مجموع الأصول</td><td>455 000 د</td><td>مجموع الخصوم</td><td>455 000 د</td></tr>
</table>

وإليك الارقام القياسية التالية للمستوى العام للاسعار :

في 1 / 1 / 1983 م	160
المتوسط خلال السنة	180
في 31 / 12 / 1983	200
عند شراء المباني	120
عند شراء الآلات	150
عند اصدار الاسهم	100

المطلوب

تعديل الميزانية المذكورة لاظهار اثر تغيرات المستوى العام للاسعار في 31 / 12 / 1983 م .

18-20 استخرجت البيانات التالية من دفاتر الشركة المتحدة :

صافي الاصول النقدية في 31 / 12 / 1982 — 182 700 د

مقبوضات ومدفوعات نقدية متوزعة خلال السنة 1983 :

مبيعات	675 000
مشتريات	405 000
مصروفات اخرى دفعت نقدا	112 500

وإليك الأرقام القياسية للمستوى العام للاسعار التالية :

1 / 1 / 1983	125
المتوسط خلال السنة	140
31 / 12 / 1983	150

المطلوب :

احتساب الوفر أو الخسارة فى القوة الشرائية خلال السنة المالية المنتهية فى 31 / 12 / 1983 م .

18-21 استخرجت البيانات التالية من الميزانية التقليدية لشركة الخليج العربى فى 31 / 12 / 1982 م :

نقدية	257 500 د
اوراق وحسابات تحت التحصيل	260 000
اوراق وحسابات تحت الدفع	146 250
سندات دفع 9%	162 500

كما استخرجت البيانات التالية من قائمة الدخل التقليدية عن السنة المالية المنتهية فى 31 / 12 / 1983 م لنفس الشركة :

مبيعات	1 105 000 د
مشتريات	552 500
مصروفات أخرى	162 500

وقد كانت الارقام القياسية للمستوى العام للاسعار كما يلى :

1 / 1 / 1983	120
المتوسط خلال 1983	135
31 / 12 / 1983 م	150

المطلوب :

اعداد جدول يبين الوفر أو الخسارة فى القوة الشرائية للشركة خلال 1983 م ، بدينارات حديثة .

الفصل التاسع عشر

الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

يجب أن تعبِّر القوائم والتقارير المالية التي ينتجها النظام المحاسبي لمنشأة ما عن الوضع المالي لتلك المنشأة، بكل دقة وأمانة، وفقاً للمبادىء والقواعد والإجراءات المحاسبية المعترف بها في المجتمع، ولكن قد ترتكب بعض الأخطاء أثناء عملية الإثبات والترحيل في الدفاتر المحاسبية وإعداد القوائم المالية لمنشأة ما، بشكل يجعل تلك القوائم غير صحيحة وغير معبِّرة عن الواقع. والقاعدة العامة هي أنه يجب تصحيح تلك الأخطاء بمجرد اكتشافها. وقد تحدث تغيرات في الظروف المحيطة بالمنشأة تؤثر على مصداقية قوائمها المالية التي سبق إعدادها. ويمكن تصنيف الأخطاء والتغيرات المحاسبية إلى ثلاث مجموعات، وهي[1]:

أ - أخطاء تكتشف قبل الانتهاء من إعداد القوائم المالية وإقفال الدفاتر.

ب - أخطاء تكتشف بعد الانتهاء من إعداد القوائم المالية وإقفال الدفاتر.

جـ - تغيرات محاسبية، وتشمل:

1 - تغير في مبدأ محاسبي Change in Accounting Principle : أي تغير من مبدأ محاسبي مقبول إلى مبدأ محاسبي آخر مقبول أيضاً، مثل التغير من طريقة القسط الثابت إلى القسط المتناقص لاستهلاك أصل ثابت.

2 - تغير في تقدير محاسبي Change in Accounting Estimate : وهو

(1) «Accounting Changes», **Opinions of the Accounting Principles Board No. 20** (New York: AICPA, 1971). بتصرف.

تغير ينشأ عن ظهور معلومات جديدة، أو اكتساب خبرة ـ مثل التغير في تقدير العمر الإنتاجي لأصل ثابت.

3 ــ تغير في المنشأة Change in Reporting Entity : أي تغير في طبيعة أو مكونات المنشأة المعد عنها القوائم المالية ـ مثل تغير طبيعة نشاط المنشأة من تجاري إلى صناعي.

ونظراً لصعوبة موضوع الأخطاء والتغيرات المحاسبية ومعالجتها بالنسبة للطالب في هذه المرحلة المبكرة من دراسته للمحاسبة، فإننا سنكتفي في هذا الكتاب بمعالجة المجموعة الأولى فقط من الأخطاء، على أن تعالج المجموعتان الأخريان في مراحل أخرى متقدمة (المحاسبة المتوسطة عادة)[2].

الأخطاء التي تكتشف قبل الانتهاء من إعداد القوائم المالية:

يمكن تقسيم الأخطاء التي تكتشف قبل الانتهاء من إعداد القوائم المالية وإقفال الدفاتر إلى مجموعتين: أخطاء القيد وأخطاء الترحيل.

أولاً: أخطاء القيد وطرق تصحيحها:

ترتكب أخطاء القيد عند إجراء التوجيه المحاسبي والإثبات في دفتر اليومية العامة، ويتم ترحيلها كما هي إلى دفتر الأستاذ العام، ويمكن تقسيم هذه المجموعة من الأخطاء إلى أربعة أنواع، هي: أخطاء حذف، أخطاء ارتكاب، أخطاء فنية، وأخطاء متكافئة.

أ ـ أخطاء الحذف:

أي أن يتم حذف عملية بالكامل، سهواً أو عمداً، فلا تثبت باليومية العامة ولا ترحل إلى دفتر الأستاذ العام. ويتم تصحيح هذا النوع من الأخطاء بمجرد

---

(2) إذا رغب القارىء في دراسة هذا الموضوع بالتفصيل، عليه الاستعانة بمرجع في المحاسبة المتوسطة، مثل:

Donald E. Kieso & Jerry J. Weygandt, **Intermediate Accounting**, 4th Edition (New York: John Wiley & Sons, 1983), Chapter 23, p. 1027 - 1050.

اكتشافه، عن طريق إثبات العملية المحذوفة في اليومية العامة وترحيلها إلى الحسابات المناسبة في دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة.

مثال:

لنفرض أن منشأة الأمل قد اشترت بضاعة على الحساب من منشأة الحرية في 1 /1991/12، بمبلغ 5,000 دينار. وقد ضاعت قائمة الشراء بين الأوراق، وسهى على المحاسب فلم يقم بإثباتها في دفتر اليومية، ومن ثم لم يرحلها إلى دفتر الأستاذ العام ولا إلى حساب منشأة الحرية بدفتر أستاذ الدائنين. وفي نهاية الكانون (ديسمبر) استلمت منشأة الأمل كشف حسابها من منشأة الحرية، وعند المطابقة مع الدفاتر تبينّ الخطأ، في هذه الحالة يجب تصحيح الخطأ بإثبات العملية بدفتر اليومية العامة في 1991/12/31، كما يلي:

5,000		المشتريات	1991/12/31
	5,000	حسابات تحت الدفع (منشأة الحرية)	
		إثبات بضاعة مشتراة على الحساب، قائمة رقم: ـــــ، بتاريخ 91/12/1، سقطت سهواً ولم تثبت في ذلك اليوم.	

ومما تجدر ملاحظته أن أخطاء الحذف بطبيعتها لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة، وبالتالي يصعب اكتشافها. إلاّ أن تلك الأخطاء تؤثر على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي. ففي المثال السابق، سوف يؤدي عدم إثبات المشتريات إلى تخفيض رقم تكلفة البضاعة المباعة ومن ثم زيادة رقم صافي الدخل في قائمة الدخل؛ وإلى تخفيض رقم الدائنين في الميزانية؛ ما لم يتم التصحيح.

ويفضل استخدام اليومية العامة لتصحيح مثل هذه الأخطاء عادة، حتى مع وجود يوميات مساعدة، وذلك منعاً للكشط والشطب والتحشير من ناحية، ولقلة عدد الأخطاء عادة من ناحية أُخرىٰ.

ب ــ أخطاء الارتكاب:

أي أن العملية تثبت في الدفاتر، ولكن بشكل خاطىء. وقد يكون الخطأ في مبلغ العملية أو اسم الحساب أو التكرار.

1 ــ الخطأ في إثبات مبلغ العملية:

أي إثبات العملية بمبلغ يختلف عن المبلغ الصحيح، في اليومية وترحيله إلى الأستاذ العام على تلك الصورة الخاطئة.

مثال:

قامت منشأة الأمل ببيع بضاعة على الحساب إلى منشأة النصر في 1991/7/1 بمبلغ 9,800 د. ولكن المحاسب أثبت العملية ورحلها إلى الأستاذ العام كما يلي:

8,900		حسابات تحت التحصيل (منشأة النصر)	91/7/1
	8,900	المبيعات	
		مبيعات على الحساب، قائمة رقم ــــ	

وبعد أن تمَّ إرسال كشف الحساب إلى العميل في نهاية الشهر، اتصل العميل بالمنشأة وبين لها الخطأ في مبلغ العملية، وذلك في 91/8/15. يمكن تصحيح ذلك الخطأ في اليومية العامة بإحدى طريقتين:

(1) الطريقة المطولة:

يجري قيد عكسي للقيد الخاطىء لإلغائه، ثم تثبت العملية من جديد بشكل صحيح، كما يلي:

8/15	المبيعات		8,900
	حسابات تحت التحصيل (النصر)	8,900	
	إلغاء القيد رقم ـــــ الخاص بإثبات القائمة رقم ـــــ بتاريخ 91/7/1، لأن المبلغ الصحيح هو 9,800 د.		
8/15	حسابات تحت التحصيل (منشأة النصر)		9,800
	المبيعات	9,800	
	إثبات القائمة رقم ـــــ بقيد صحيح، بعد إلغاء القيد رقم ـــــ الخاطىء.		

(2) الطريقة المختصرة:

يتم في هذه الطريقة تصويب الخطأ بقيد واحد فقط، يكون مبلغه هو الفرق بين المبلغين الصحيح والخطأ. ففي المثال السابق، يتم زيادة المبلغ من 8,900 د. إلى 9,800د؛ أي بفرق 900 د. ويجب إضافة ذلك الفرق إلى حسابي العملاء والمبيعات، عن طريق قيد اليومية العامة التالي:

8/15	حسابات تحت التحصيل (منشأة النصر)		900
	المبيعات	900	
	تصحيح الخطأ في القيد رقم ـــــ، قائمة رقم ـــــ، بتاريخ 7/1.		

ويلاحظ أن الطريقة المطولة تمتاز بالسهولة والوضوح، لذلك ينصح باستخدامها لتلافي الأخطاء في تصويب الأخطاء، خصوصاً بالنسبة للمحاسبين المبتدئين، كما يلاحظ أنه إذا كان الخطأ قد وقع في إثبات المبلغ في جانبي القيد فإنه لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، ولكنه يؤثر على القوائم المالية.

وقد يقع الخطأ في إثبات المبلغ في جانب واحد فقط من جانبي القيد، ويكون الجانب الآخر صحيحاً، ففي المثال السابق، إذا كانت العملية قد أثبتت خطأ في 7/1 كما يلي:

9,800		حسابات تحت التحصيل (منشأة النصر)	91/7/1
	8900	المبيعات	

فإن هذا الخطأ يتعلق بجانب المبيعات فقط، وسوف يؤدي إلى عدم توازن (تساوي) مجموعي خانتي «منه» و«له» في اليومية العامة، وكذلك عدم توازن ميزان المراجعة. لذلك فإنه يسهل اكتشاف مثل هذا الخطأ.

ويجب أن يتم تصويب الخطأ في هذه الحالة باتباع الطريقة المطولة، وذلك بإجراء قيد عكسي ثم قيد صحيح للمعاملة، كما يلي:

8,900		المبيعات	91/8/15
	9,800	حسابات تحت التحصيل (النصر)	
		إلغاء القيد رقم ــــ، بتاريخ 91/7/1، نظراً لوجود خطأ بالمبلغ.	
9,800		حسابات تحت التحصيل (النصر)	91/8/15
	9,800	المبيعات	
		إثبات قائمة البيع رقم ـــ، بتاريخ 91/7/1، بقيد صحيح.	

2 ــ الخطأ في اسم الحساب:

أي أن يثبت المبلغ الصحيح في الجانب المدين أو الجانب الدائن من حساب معين خطأ، بدلاً من إثباته في نفس الجانب لحساب آخر، وذلك في اليومية العامة ثم يرحل إلى الأستاذ العام فيما بعد بنفس الصورة الخاطئة.

مثال:

لنفرض أن منشأة الأمل قد قامت في 1991/8/5 بدفع مبلغ 5,000د. بصك، سداداً لجزء من ثمن بضاعة اشترتها من منشأة بنغازي على الحساب في 7/10، وقد قام المحاسب بإثبات عملية السداد في دفاتر الأمل كما يلي:

5,000		حسابات تحت التحصيل (بنغازي)	91/8/5
	5,000	المصـرف	
		سداد مبلغ 5,000 ذ. بصك رقم ــــ،	
		إلى منشأة بنغازي.	

لاحظ أن الخطأ في القيد المذكور أعلاه يتمثل في جعل حساب حسابات تحت التحصيل مديناً، بدلاً من حساب حسابات تحت الدفع، ولا يؤثر هذا النوع من الأخطاء على توازن ميزان المراجعة، ولكنه يؤثر على القوائم المالية للمنشأة. فرصيدي حسابي «الحسابات تحت التحصيل» و«الحسابات تحت الدفع» سيكونان خاطئين، ولكن مجموع أرصدة الحسابات المدينة سيكون مساوياً لمجموع أرصدة الحسابات الدائنة في ميزان المراجعة.

وعليه، فإن مثل هذا الخطأ لن يكشف عنه توازن ميزان المراجعة، ولكن يمكن اكتشافه عن طريق إرسال كشوفات الحسابات للعملاء والدائنين (أو مصادقات المراجع الخارجي للمنشأة) ومطابقة الملاحظات والكشوفات الواردة منهم مع دفاتر المنشأة. عند اكتشاف الخطأ المذكور أعلاه، في 1991/12/31 مثلاً، يمكن تصويبه بإحدى طريقتين:

(1) الطريقة المطولة:

وتقوم على أساس إلغاء القيد الخاطىء بقيد عكسي، وإجراء قيد صحيح لإثبات العملية، كما يلي:

5,000		المصـــرف	
	5,000	حســابـات تحت التحصيـــل (مـنشـــأة بنغازي).	91/12/31
		إلغاء القيد رقم ــــ، بتاريخ 91/8/5 لوجود خطأ في اسم الحساب المدين.	
5,000		حسابات تحت الدفع (منشأة بنغازي)	12/31
	5,000	المصـــرف	
		إثبات دفع المبلغ إلى المنشــأة، بصك رقم ــــ، بتاريخ 8/5.	

(2) الطريقة المختصرة:

وفقاً لهذه الطريقة، يتم تصحيح الخطأ المذكور أعلاه بقيد مختصر واحد، كما يلي:

5,000		حسابات تحت الدفع	12/31
	5,000	حسابات تحت التحصيل (منشأة بنغازي)	
		تصحيح القيد رقم ــــ، بتاريخ 8/5.	

(3) تكرار الإثبات:

أي أن تثبت نفس العملية مرتين أو أكثر في اليومية العامة والأستاذ العام.

مثال:

باعت منشأة الأمل بضاعة على الحساب في 91/9/2 إلى منشأة التجارة العامة بمبلغ 5,500 د. وقد قام المحاسب بإثباتها في دفاتر منشأة الأمل في نفس اليوم بجعل حساب حسابات تحت التحصيل مديناً وحساب المبيعات دائناً بمبلغ 5,500 د. ثم قام بإجراء نفس القيد مرة أخرى يوم 91/9/12.

وعليه، فإن حساب الحسابات تحت التحصيل قد أصبح متضخماً بمبلغ 5,500 د. أكثر مما يجب، وكذلك حساب المبيعات. وما لم يتم تصحيح هذا الخطأ، فإن القوائم المالية لمنشأة الأمل ستكون غير معبرة عن الواقع. لاحظ أن هذا النوع من الأخطاء لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، ومن ثم قد يصعب اكتشافه.

عند اكتشاف الخطأ المذكور أعلاه، في 91/12/31 مثلاً، يتم تصويبه بإجراء قيد عكسي لأحد القيدين المذكورين، كما يلي:

5,500		المبيعات	12/31
	5,500	حسابات تحت التحصيل (التجارة العامة)	
		إلغاء القيد المكرر رقم ــــ، بتاريخ 9/12.	

جـ ـ الأخطاء الفنية:

وهي أخطاء في تطبيق المبادىء والأسس والقواعد المحاسبية السليمة. ومن الأمثلة على ذلك، الخلط بين المصروفات الرأسمالية والإيرادية.

مثال:

اشترت منشأة التقدم سيارة لنقل بضائعها في 1991/6/6 بمبلغ 4,000د. بصك، أثبتها في الدفاتر كما يلي:

4,000		المصروفات العمومية	91/6/6
	4,000	المصـــرف	
		شراء سيارة، بصك رقم ــــ، من شركة المحركات العامة.	

كان من المفروض في هذه الحالة جعل حساب السيارات مديناً بدلاً من

حساب المصروفات العمومية، لأن العمر الإنتاجي للسيارة يتعدى سنة، وبالتالي فهي مصروف رأسمالي وليس إيرادي.

هذا الخطأ لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، ولكنه يؤثر على القوائم المالية للمنشأة، ومن ثم نتائج أعمالها ومركزها المالي. وعند اكتشاف ذلك الخطأ في نهاية السنة المالية مثلاً، يمكن تصحيحه بإحدى طريقتين:

(1) الطريقة المطولة:

إجراء قيد عكسي للقيد الخاطىء، وإثبات العملية بقيد صحيح:

4,000		المصـــرف	12/31
	4,000	المصروفات العمومية	
		إلغاء القيد رقم ـــــ، بتاريخ 6/6، لأنه خاطىء.	

4,000		السيارات	12/31
	4,000	المصـــرف	
		إثبات شراء السيارة رقم ـــــ، بصك رقم ـــــ، بتاريخ 6/6.	

(2) الطريقة المختصرة:

يمكن تصحيح الخطأ السابق عن طريق قيد واحد فقط، كما يلي:

4,000		السيارات	12/31
	4,000	المصروفات العمومية	
		تصحيح القيد رقم ـــــ، بتاريخ 6/6 لأنه خاطىء.	

د ـ الأخطاء المتكافئة:

وهي أخطاء يعوض بعضها بعضاً حسابياً، فلا تؤثر على توازن ميزان

المراجعة، مثل خطأ في الجانب المدين لحساب ما وخطأ آخر مساوٍ له من حيث المبلغ، في الجانب الدائن لحساب آخر، وتؤثر هذه الأخطاء عادة على القوائم المالية للمنشأة.

مثال:

اشترت منشأة الورود بضاعة بصك في 91/7/7 بمبلغ 4,500د، وأثبتتها في دفاترها كما يلي:

4,500		المشتريات المصـــرف شراء بضاعة بصك رقم ــــــ	91/7/7
	5,400		

كما استلمت يوم 91/7/11 صكاً من أحد عملائها بمبلغ 4,500 د سداداً لدين عليه، فقام المحاسب بإثبات هذه العملية كما يلي:

4,500		المصـــرف حسابات تحت التحصيل استلام المبلغ بصك رقم ــــــ	7/11
	5,400		

احتوى القيد الأول على خطأ في الجانب المدين للمشتريات بمبلغ 900د، كما احتوى القيد الثاني على خطأ في الجانب الدائن لحسابات تحت التحصيل بنفس المبلغ، لا شك أن ميزان المراجعة سوف يتوازن حتى لو لم يتم تصحيح هذين الخطأين. ولكن رصيد حساب المشتريات في قائمة الدخل سوف يكون أكبر مما يجب، كما أن رصيد حساب حسابات تحت التحصيل في الميزانية سوف يكون أقل مما يجب، وذلك ما لم يتم تصحيح الخطأين المذكورين.

عند اكتشاف الخطأين المذكورين أعلاه، يتم التصحيح بإحدى طريقتين:

من ص 8 ـ 18 من كتاب المحاسبة المالية

(1) الطريقة المطولة :

وفقاً لهذه الطريقة يتم إلغاء القيدين الخاطئين بقيدين عكسيين، ثم تثبت العمليتان بقيدين صحيحين، كما يلى:

4,500	5,400	المصرف المشتريات إلغاء القيد رقم ـــــ، بتاريخ 7/7، لأنه خاطىء.	91/10/15

5,400	4,500	حسابات تحت التحصيل المصـــرف إلغاء القيد رقم ـــــ، بتاريخ 7/11، لأنه خاطىء.	10/15

4,500	4,500	المشتريات المصـــرف إثبات شراء بضاعة بصك رقم ـــــ، في 7/7.	10/15

4,500	4,500	المصـــرف حسابات تحت التحصيل إثبات استلام المبلغ من شركة الوحدة في 91/7/11، بصك رقم ـــــ.	10/15

(2) الطريقة المختصرة:

يمكن تصحيح الخطأين المذكورين أعلاه بقيد واحد فقط، كما يلي:

900	900	حسابات تحت التحصيل المشتريات تصحيح القيدين ــــ، ــــ، بتاريخ 7/7 و1991/7/11.	91/10/15

ثانياً: أخطاء الترحيل وطرق تصحيحها:

قد يكون الإثبات في دفاتر القيد الأولى (اليومية) صحيحاً، ومع ذلك ترتكب أخطاء في ترحيلها إلى دفتر الأستاذ العام وتنقسم هذه الأخطاء إلى ثلاثة أنواع، وهي: أخطاء حذف، وأخطاء ارتكاب وأخطاء متكافئة.

أ ــ أخطاء الحذف:

وهي نوعان: حذف كامل وحذف جزئي.

1 ـ أخطاء حذف كامل:

أي عدم ترحيل أي من طرفي قيد مثبت بدفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ العام.

ولا يؤثر هذا النوع من الأخطاء على توازن ميزان المراجعة، وإن كان يؤثر على القوائم المالية للمنشأة.

وعند اكتشاف هذا النوع من الخطأ، يتم تصحيحه بإكمال عملية الترحيل إلى الأستاذ العام.

2 ـ أخطاء حذف جزئي:

أي ترحيل جانب واحد فقط من قيد وارد باليومية العامة، إلى دفتر الأستاذ العام، وعدم ترحيل جانبه الآخر، ويؤثر هذا الخطأ على توازن ميزان المراجعة، وبالتالي يسهل اكتشافه. ويتم تصحيح هذا الخطأ عن طريق ترحيل الجانب غير المرحل من القيد.

ب ـ أخطاء الارتكاب:

وهي أربعة أنواع: ترحيل إلى حساب غير صحيح، ترحيل إلى جانب غير صحيح من حساب صحيح، ترحيل مبلغ خاطىء، وتكرار ترحيل.

1 ـ ترحيل إلى حساب غير صحيح:

مثل ترحيل مبلغ 5000 د. إلى الجانب المدين من حساب حسابات تحت الدفع بدلاً من الجانب المدين لحساب حسابات تحت التحصيل، وهو الحساب الصحيح.

لا يؤثر هذا الخطأ على توازن ميزان المراجعة، ومن ثم قد يصعب اكتشافه.

ويتم تصحيح هذا الخطأ بشطب المبلغ من الجانب المدين لحساب حسابات تحت الدفع، وإثباته في الجانب المدين لحساب حسابات تحت التحصيل. وينبغي أن يتم الشطب برفق، ودون تشويه للدفاتر.

2 ـ ترحيل إلى جانب غير صحيح من حساب صحيح:

مثل ترحيل مبلغ 3000 د. إلى الجانب الدائن لحساب المصرف بدلاً من جانبه المدين. يؤدي مثل هذا الخطأ إلى وجود فرق بين مجموعي جانبي ميزان المراجعة، مساوياً لضعف المبلغ الأصلي، أي 6000 د. وعليه، يسهل عادة اكتشاف هذا النوع من الأخطاء.

ويتم تصحيح هذا الخطأ بشطب المبلغ المرحل خطأ في الجانب الدائن، وإثباته في الجانب المدين لنفس الحساب.

3 ـ ترحيل مبلغ خاطىء:

مثل ترحيل مبلغ 3500 د. إلى الجانب المدين من حساب المصرف، بدلاً من مبلغ 5300 د. وهو المبلغ الصحيح. ويؤثر مثل هذا النوع من الأخطاء على توازن ميزان المراجعة، ما لم يكن متكافئاً (مثل ارتكاب نفس الخطأ في جانبي

القيد)؛ وبالتالي يسهل اكتشافه عادة، ويتم تصحيح هذا الخطأ بشطب المبلغ الأول، وإثبات المبلغ الصحيح في نفس الجانب من الحساب.

4 ـ تكرار الترحيل:

مثل ترحيل مبلغ صحيح (4000 د.) إلى الجانب المدين من حساب العملاء، مرتين، في حين كان من المفروض ترحيله مرة واحدة فقط إلى نفس الحساب ويؤثر هذا الخطأ على توازن ميزان المراجعة، ما لم يكن متكافئاً، ويتم تصحيح هذا الخطأ بشطب أحد المبلغين المتكررين.

جـ ـ الأخطاء المتكافئة:

وهي أخطاء ترتكب أثناء عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام، تؤثر على أرصدة بعض الحسابات فتصبح خاطئة، ولكن هذه الأخطاء تكون متساوية القيمة ومنعكسة الاتجاهات بحيث لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة، وإن كانت تؤثر على القوائم المالية للمنشأة، فمثلاً قد يرحل مبلغ 4000 د. إلى الجانب الدائن من حساب المشتريات بدلاً من الجانب المدين لنفس الحساب، ثم يرحل فيما بعد مبلغ 4000 د. إلى الجانب المدين من حساب الأثاث بدلاً من الجانب الدائن لحساب المبيعات. سوف ينتج عن الأخطاء السابقة ظهور أرصدة خاطئة لكل من حسابات المشتريات (أقل مما يجب بمبلغ 8000 د.) والأثاث (أكثر مما يجب بمبلغ 4000 د.) والمبيعات (أقل مما يجب بمبلغ 4000 د.). ولكن هذه الأخطاء تلغي بعضها البعض حسابياً، فيتوازن ميزان المراجعة حتى مع وجودها، وبالتالي يصعب اكتشافها.

ويتم تصحيح هذه الأخطاء بشطب الترحيلات الخاطئة، وإجراء الترحيلات الصحيحة، بكل دقة ولطف ودون كشط أو تحشير.

ويلاحظ أن القانون التجاري ينص عادة على عدم جواز الشطب والكشط في دفتر اليومية العامة فقط، ولكن الأسس المحاسبية السليمة تتطلب أيضاً أن تكون جميع الدفاتر والمستندات المحاسبية سليمة وغير مشوهة. وذلك يتطلب

ضرورة الاهتمام بالإثبات في الدفاتر والمستندات المحاسبية، وإجرائها بكل دقة وحرص. وإن كان لا يسمح أبداً بالشطب أو الكشط في دفتر اليومية العامة، فإنه يمكن استخدام الشطب في حدود ضيقة جداً وبكل رفق وعناية، في دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة؛ على أن يقوم المحاسب بالتوقيع إلى جانب كل تصحيح، مراعاة للدقة وتحديداً للمسؤوليات.

علاقة ميزان المراجعة بالأخطاء:

بعض الأخطاء يؤثر على ميزان المراجعة، بمعنى أنها تجعل ميزان المراجعة في حالة عدم توازن. وبعض الأخطاء الأخرى لا يؤثر على ميزان المراجعة، بمعنى أن الميزان يظل متوازناً حتى مع وجود تلك الأخطاء. وعليه فإن توازن ميزان المراجعة يعتبر فقط خطوة أولية للتأكد من صحة الحسابات وعدم وجود أخطاء. وبالمقابل، فإن عدم توازن ميزان المراجعة لا يدل بالضرورة على وجود أخطاء بالحسابات، فقد يكون الخطأ في ميزان المراجعة نفسه. وعليه إذا لم يتوازن ميزان المراجعة، يجب إتخاذ الخطوات التالية:

1 ـ يجب إعادة جمع كل من جانبي ميزان المراجعة للتأكد من صحة الجمع.

2 ـ قد يحدث خطأ في نقل بعض أرصدة الحسابات من دفتر الأستاذ العام إلى ميزان المراجعة، ولاكتشاف مثل هذا الخطأ تراجع الأرقام الواردة بميزان المراجعة مع دفتر الأستاذ العام.

3 ـ قد يدرج خطأ أحد الأرصدة المدينة في خانة «أرصدة دائنة»؛ كما قد يدرج خطأ أحد الأرصدة الدائنة في خانة «أرصدة مدينة» بميزان المراجعة، سوف يؤدي وضع مبلغ في الجانب الخطأ من الميزان إلى ظهور فرق بين مجموعي جانبي الميزان بمقدار ضعف ذلك المبلغ، وعليه فقد يمكن اكتشاف هذا الخطأ بقسمة الفرق بين جانبي الميزان على اثنين؛ فإذا كان خارج القسمة مساوياً لرصيد أحد الحسابات الواردة بميزان المراجعة فإن ذلك قد يعني أن

4 ــ قد يسهى عن بعض الحسابات ولا تدرج في ميزان المراجعة. ويمكن اكتشاف هذا النوع من الأخطاء بمقارنة أرصدة الحسابات المدرجة بميزان المراجعة الحالي مع أرصدة الحسابات المدرجة بميزان المراجعة للفترة السابقة، أو مع دليل الحسابات.

إذا اتضح أن هناك فرق بين مجموعي جانبي ميزان المراجعة ولم يتمكن المحاسب من إيجاد تفسير معقول له، فإنه يستطيع أن يثبت ذلك الفرق في حساب «أرصدة مدينة ـ أو دائنة ـ أخرى»، أو في ما يسمى أحياناً «حساب معلق»؛ وذلك بصورة مؤقتة فقط. غير أنه يجب أن لا تعد القوائم المالية ولا تقفل الدفاتر إلاّ بعد تسوية هذا الفرق والتعرف على أسبابه وتصحيح الأخطاء التي تسببت فيه.

أما بالنسبة للأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة، فإنه يمكن اكتشافها عن طريق إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية التي تعتبر جزءًا متمماً للنظام المحاسبي الجيد في أية منشأة. ومن بين إجراءات المراجعة المتعارف عليها ما يلي[3]:

1 ــ مراجعة مستندية وحسابية لعمليات المنشأة وكيفية إثباتها في اليومية العامة وترحيلها إلى دفاتر الأستاذ العام والأساتذة المساعدة، وترصيدها.

2 ــ إرسال كشوفات الحسابات والمصادقات للعملاء والموردين والمصارف.

3 ــ مطابقة كشوفات الحسابات والمصادقات الواردة من العملاء والموردين والمصارف مع دفاتر وسجلات المنشأة.

4 ــ جرد فعلي لموجودات المنشأة.

---

(3) توجد مادة دراسية متخصصة لموضوع المراجعة عادة في كليات ومعاهد العلوم الاقتصادية والتجارية. وهناك الكثير من الكتب المتخصصة في هذا الموضوع.

أسئلة وتمرينات

أســـئلة:

19 ـ 1 ـ هناك ثلاثة أنواع من الأخطاء والتغيرات المحاسبية ـ اذكـرها وتكلَّم عنها بشيء من التفصيل.

19 ـ 2 ـ هناك نوعان من الأخطاء التي تكتشف قبل الانتهاء من إعداد القوائم المالية ـ اذكرهما وتكلَّم عنهما بشيء من التفصيل، مع إعطاء أمثلة.

19 ـ 3 ـ تناول كل من أخطاء القيد التـالية بشكـل مختصر، موضحـاً طبيعتها، أثرها على ميزان المراجعة والقوائم المالية، وطرق تصحيحها، مع إعطاء أمثلة:

(1) أخطاء حذف.

(2) أخطاء ارتكاب.

(3) أخطاء فنية.

(4) أخطاء متكافئة.

19 ـ 4 ـ تناول كل من أخـطاء الترحيـل التي درستها بشكـل مختصر، موضحاً طبيعتها، أثرها على ميزان المراجعة، والقوائم المالية، وطرق تصحيحها؛ مع إعطاء مثال لكل منها.

19 ـ 5 ـ كيف يعد ميزان المراجعة؟ ومتى يتم إعداده؟ ولماذا يعد؟.

تمـريـنـات:

19 ـ 6 ـ اكتشفت الأخطاء التالية قبل الانتهاء من إعداد القوائم المالية لمنشأة الحرية في 1991/12/31:

1 ـ في 1991/1/5 اشترت المنشأة سيارة لنقل البضائع، على الحساب من الشركة العامة للمحركات، بمبلغ 300 ,4د، أثبتتها في اليومية العامة كما يلي:

91/1/5	أصول ثابتة/ سيارات حسابات تحت الدفع	 3,400	3,400

ورحل القيد بهذا الشكل الخاطىء إلى دفتر الأستاذ العام.

2 ـ في 1991/1/6 اشترت المنشأة بضاعة بصك بمبلغ 7,800د. وقد أثبتت العملية في دفتر اليومية العامة كما يلي:

91/1/6	مشتريات المصرف	 8,700	8,700

وقد رحل القيد بهذ الشكل الخاطىء إلى دفتر الأستاذ العام.

3 ـ في 1991/4/2 استلمت المنشأة صكاً بمبلغ 3,000د. من أحد عملائيها فأثبتت العملية في اليومية العامة كما يلي:

91/4/2	حسابات تحت التحصيل المصرف	 3,000	3,000

وقد رحل القيد بهذا الشكل الخاطىء إلى دفتر الأستاذ العام.

4 ـ في 1991/4/4 قامت المنشأة بدفع مبلغ 4,000د. إلى أحد دائنيها سداداً لدينه، فأثبتت العملية في اليومية العامة كما يلي:

91/4/4	المشتريات الصندوق	 4,000	4,000

وقد رحل القيد بهذا الشكل إلى دفتر الأستاذ العام.

5 ـ في 1991/5/5 اشترت المنشأة أثاثاً لمكاتب الإدارة بمبلغ 2,000د. بصك، فأثبتت العملية في اليومية العامة كما يلي:

200		مصروفات عمومية	91/5/5
	200	المصرف	

وقد رحل القيد كما هو إلى دفتر الأستاذ العام، علماً بأن اللائحة المالية للمنشأة تقتضي معاملة هذا المبلغ كأصل ثابت، لأنه يزيد عن 300د.

المطلوب:

1 ـ تحديد الخطأ الذي ارتكبه المحاسب عند إثباته لكل عملية، وأثره على ميزان المراجعة والقوائم المالية للمنشأة في 1991/12/31م.

2 ـ إجراء التصحيح اللازم في دفاتر المنشأة لكل من تلك الأخطاء، باستخدام:

(1) الطريقة المطولة.

(2) الطريقة المختصرة.

19 ـ 7 ـ قام أحد مساعدي المراجع الخارجي لشركة الأمل بمراجعة دفاتر ومستندات الشركة للسنة المالية المنتهية في 91/12/31 وتبين له أن بعض العمليات قد أثبتت بطريقة خاطئة، وهي:

1 ـ باعت الشركة جزءًا مستعملاً من أثاثها تفاصيله كما يلي:

سعر الاقتناء	10,000د.
تاريخ الاقتناء	1986/1/1م
قسط الاستهلاك الثابت السنوي	20٪
سعر البيع في 91/7/1 (نقداً)	2,000د.

وقد أثبت محاسب الشركة هذه المعاملة في اليومية العامة كما يلي:

2,000		الصندوق	91/7/1
	2,000	أرباح بيع أُصول ثابتة	

وقد رحل القيد بهذا الشكل إلى دفتر الأستاذ العام.

2 ـ في 91/8/7 باعت الشركة بضاعة على الحساب بمبلغ 3,500د. إلى شركة زليتن، فأثبتها المحاسب كما يلي في اليومية العامة:

5,300		حسابات تحت الدفع	91/8/7
	3,500	المبيعات	

وقد رحل القيد بهذا الشكل إلى الأستاذ العام.

3 ـ اقترضت الشركة من المصرف الوطني مبلغ 24,000د. لمدة ثلاثة أشهر في 91/12/1 بسعر فائدة 10٪ سنوياً، وقد خصمت الفوائد مقدماً من قيمة القرض في 91/12/1، فأثبت المحاسب العملية كما يلي:

23,800		المصرف	91/12/1
200		فوائد مدينة	
	24,000	قروض مصرفية قصيرة الأجل	

وقد رحل القيد بهذا الشكل إلى دفتر الأستاذ العام.

4 ـ في 1991/8/8م دفعت الشركة مبلغ 5,800د. بصك إلى شركة أحد دائنيها (شركة التقدم)، فأثبته المحاسب في اليومية العامة كما يلي:

8,500		حسابات تحت التحصيل	88/2/8
	8,500	المصرف	

وقد رحل القيد بهذا الشكل إلى دفتر الأستاذ العام.

5 ـ بلغ قسط استهلاك المباني عن السنة الحالية 9,000د. أثبته المحاسب كما يلي:

9,000		الاستهلاك المتراكم	88/12/31
	9,000	المباني	

وقد رحل القيد بهذا الشكل إلى دفتر الأستاذ العام.

المطـــلوب:

بصفتك خبيراً محاسبياً احتكم إليك محاسب ومساعد مراجع الشركة، بيِّن لهما ما يلي:

1 ـ ما هي الأخطاء التي ارتكبها محاسب الشركة في إثبات العمليات الخمس المذكورة أعلاه (إن وجدت)؟.

2 ـ بيِّن أثر كل من تلك الأخطاء على ميزان المراجعة والقوائم المالية للشركة في 1991/12/31م.

3 ـ كيف يمكن تصحيح كل من تلك الأخطاء باستخدام:

(1) الطريقة المطولة؟.

(2) الطريقة المختصرة؟.

19 ـ 8 ـ كنت في زيارة لصديقك الذي يعمل كمحاسب في إحدى الشركات، فتصفحت اليومية العامة لترى بعض القيود المدونة بها، فاسترعى انتباهك ما يلي من المعاملات:

تاريخ	بيـــان	له	منه
91/2/2	مبيعات		9,500
	حسابات تحت التحصيل	9,500	
	بيع بضاعة على الحساب لمنشأة السلامة، بمبلغ 5,900د.		
3/3	المباني		500
	الآلات		500
	الصندوق	1,000	
	مصاريف صيانة عادية دفعت نقداً.		
4/4	مصروفات عمومية		2,500
	المصرف	5,200	
	شراء سيارة للإدارة، بصك بمبلغ 2,500د.		
5/5	المصرف		3,600
	حسابات تحت الدفع	5,300	
	تحصيل مبلغ 6,200د. من أحد العملاء.		
6/30	المرتبات		400
	السلف / أحمد	50	
	مصلحة الضرائب	50	
	المصرف	300	
	إثبات قيمة مرتب الموظف أحمد، مع خصم القسط الشهري لسلفة كان قد أخذها من الشركة، وخصم ضريبة المرتبات، ثم دفع الباقي له بصك.		

المطلوب :

1 ـ ما هي الأخطاء التي ارتكبها صديقك عند إثباته لتلك العمليات في اليومية وترحيله لها في الأستاذ العام كما هي؟.

2 ـ ما هو أثر تلك الأخطاء على ميزان المراجعة والقوائم المالية للشركة في 1991/12/31؟.

3 ـ إجراء قيود التصحيح اللازمة، وفقاً لكل من:

(1) الطريقة المختصرة.

(2) الطريقة المطولة.

19 ـ 9 ـ تمعن في كل من قيود اليومية العامة التالية في دفاتر منشأة التحرر:

التاريخ	البيـــان	له	منه
88/1/1	المصرف		3,400
	مبيعات	3,400	
	بيع بضاعة على الحساب لمنشأة الأمـل بمبلغ 4,400د. تدفع بعد شهر من تاريخه.		
2/2	حسابات تحت التحصيل		4,300
	المصرف	4,300	
	استـلام مبلغ 3,400د. من العميل أحمـد سداداً لجزء من رصيده لدينا.		
3/3	مصروف النقل والانتقال		500
	المصرف	500	
	قيمـة تذكـرة سفر لأحـد الشركـاء بـالمنشـأة استخدمها للذهاب إلى العمرة.		
4/4	المشتريات		5,400
	حسابات تحت الدفع	5,500	
	شراء سيارة لنقل الإنتاج بمبلغ 4,500 على الحساب من شركة المهاري.		

المطـــلوب:

1 ـــ بيِّن الأخطاء التي ارتكبت عند إثبات العمليات المذكورة أعلاه، إن وجدت.

2 ـــ بيِّن أثر كل من تلك الأخطاء على ميزان المراجعة والقوائم المالية للمنشأة في 1991/12/31.

3 ـــ وضِّح كيف يمكن تصحيح كل من تلك الأخطاء بإحدى الطريقتين المطولة أو المختصرة.

19 ـ 10 ـ بصفتك محاسباً قانونياً، كلفت أحد مساعديك بمراجعة عمليات شهر ناصر (يوليو) 1991 من واقع دفاتر ومستندات الشركة الوطنية للمواد الصحية، فقدم إليك تقريراً متضمناً عدة ملاحظات من بينها ما يلي:

1 ـــ اشترت الشركة رافعة بمبلغ 9,500د. بصك، وأثبتت العملية بشكل سليم في اليومية العامة، إلّا أنه عند الترحيل إلى الأستاذ العام تم ترحيل مبلغ 5,900د. إلى الحسابات المعنية.

2 ـــ باعت الشركة بضاعة على الحساب إلى شركة غصن الرمان بمبلغ 4,500د. أثبتت العملية بشكل سليم في اليومية العامة، ولكن تم ترحيلها إلى الأستاذ العام مرتين.

3 ـــ باعت الشركة بضاعة نقداً بمبلغ 4,000د، وأثبتت المعاملة بشكل سليم في اليومية العامة، ولكنها لم ترحل إلى الأستاذ العام.

4 ـــ اشترت الشركة بضاعة بمبلغ 5,000د. على الحساب، ولم تثبت هذه المعاملة في الدفاتر إطلاقاً.

5 ـــ دفعت المنشأة مبلغ 6,500د. بصك إلى أحد مورديها. أثبتت المعاملة بشكل صحيح في اليومية العامة، ولكن عند الترحيل رحل مبلغ 5,600د. إلى الجانب المدين من حساب حسابات تحت التحصيل ومبلغ 6,500د. إلى الجانب الدائن من حساب المصرف.

المطلوب:

1 ـ بيِّن أثر كل من الأخطاء التي ارتكبت في إثبات المعاملات السابقة على ميزان المراجعة والقوائم المالية للشركة.

2 ـ بيِّن كيف يمكن تصحيح كل من تلك الأخطاء؟.

19 ـ 11 ـ تنتهي السنة المالية لشركة البلح في 31 الكانون (ديسمبر) من كل عام، ولم تنته عملية إعداد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية 1991 عندما اكتشفت بصفتك مراجعاً داخلياً جديداً للشركة الأخطاء التالية في الربيع (مارس) 1992:

1 ـ اشترت المنشأة أثاثاً بمبلغ 5,000د. بصك، وأثبتت المعاملة بشكل سليم في اليومية العامة، أما عند الترحيل إلى الأستاذ العام فقد رحل مبلغ 5,000د. إلى كل من الجانب المدين للمشتريات والجانب الدائن للمصرف.

2 ـ اشترت المنشأة بضاعة على الحساب بمبلغ 8,000د. وأثبتت المعاملة بشكل سليم في اليومية العامة. أما عند الترحيل إلى الأستاذ العام فقد رحل مبلغ 80,000د. إلى الجانب المدين لحساب المشتريات بدلاً من مبلغ 8,000د.

3 ـ باعت الشركة بضاعة على الحساب لمنشأة التصدي بمبلغ 7,000د. وأثبتت المعاملة بشكل سليم في اليومية العامة؛ ولكن المحاسب رحل مبلغ 70,000د. إلى الجانب الدائن من حساب المبيعات.

4 ـ استلمت الشركة صكاً من أحد عملائها بمبلغ 9,000د. وأثبتت المعاملة بشكل سليم في اليومية العامة. وعند الترحيل، قام المحاسب بترحيل مبلغ 19,000د.. إلى الجانب الدائن من حساب العملاء.

5 ـ باعت الشركة آلة قديمة من آلاتها بياناتها كما يلي:

(1) تكلفة الاقتناء	16,000د.
(2) تاريخ الاقتناء	1984/6/1
(3) العمر الإنتاجي المقدر	6 سنوات
(4) القيمة المقدرة كخردة	1,000د.
(5) طريقة الاستهلاك	مجموع أرقام السنوات
(6) تاريخ البيع	1991/9/9
(7) سعر البيع	3,000د.

ولكن هذه المعاملة لم تثبت بالدفاتر، ورغم أن البيع قد تمَّ نقداً، إلاَّ أن المبلغ لم يدخل خزينة الشركة أو حسابها بالمصرف.

المطــــلوب:

1 ـ بيِّن بالنسبة لكل معاملة نوع وطبيعة الخطأ المرتكب.

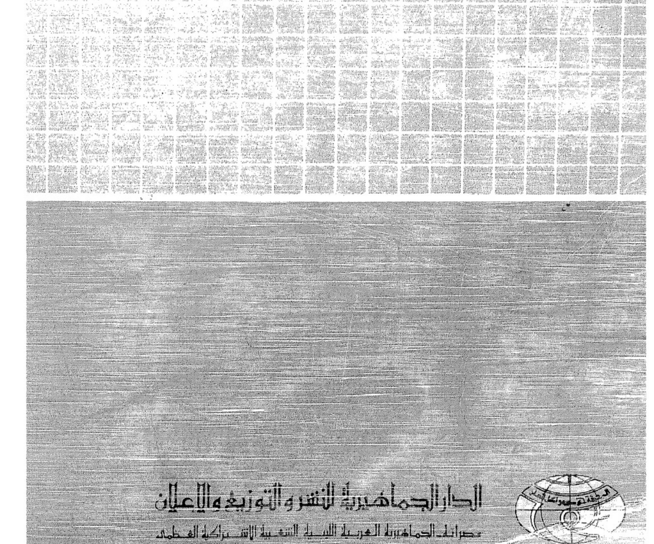
2 ـ بيِّن أثر كل من تلك الأخطاء على حدة على ميزان المراجعة والقوائم المالية للشركة.

3 ـ بيِّن الأثر التراكمي لتلك الأخطاء على ميزان المراجعة والقوائم المالية للشركة.

4 ـ بيِّن متى يمكن اكتشاف وكيف يمكن تصحيح تلك الأخطاء في دفاتر الشركة.

5 ـ ما هي الإجراءات الضرورية التي ينبغي عليك إتخاذها حيال كل من تلك الأخطاء عند اكتشافها؟.

فهرست


الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصراتة - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى